

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفاطر الحكيم، القادر العليم منشئِ العالى العظيم، محي البالي الرميم، والصلوة على رسوله الكريم، الرؤوف الرحيم، محمد المشرف عموماً بانعامه العميم، وخصوصا بنحو قوله: تعالى ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾، والرِّضوان على آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون إِلَّا من أتى الله بقلب سليم،

(أما بَعدُ) فيقولُ المفتقرُ إلى المولى العظيمِ بدر الملة والدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد العمري الميلاني: لما لم يكن للكتاب المسمى بالمغني في علم النحو شرحٌ، وهو من مصنفات أستإذي العلامة فريد دهره، ووحيد عصره، العالم بالأصول والفروع، الجامع بين المعقول والمشروع، عمان المعاني، نعمان الثاني، قدوة الأئمة السالكين، فخر الملة والدين، أحمد بن حسن الچارپردي، تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحة جنانه، خطر ببالي أن أشرح له شرحا كاشفا لكنوز معانيه الصحيحة، وواضحا لرموز ألفاظه الفصيحة، فاستعنت بالله واشتغلت بذلك، راجيا أن يوفقني لما أردته على وجه التتميم، وسائلا منه أن يعصمني من عقابه الأليم، ويدخلني بفضله جنة النعيم، إنه هو الغفور الرحيم،

اعلم أن هذا العلمَ الذي نشرع فيه علم النحو، فلابد من تعريفه فنقول: النحو في اللغة على معانٍ، منها معنى الجانب كقولك: سرت إلى نحو دار فلأن أي إلى جانبها، ومنها معنى القصد كقولك: نحو ت نحو ك أي قصدت قصدَك، ومنها معنى النوع كقولك: عندي ثلثة أنحاء من الطعام أي ثلثةُ أنواع من الطعام، ومنها معنى المقدار كقولك: جاء الجيش وهم نحو ألف أي مقدارُ ألفٍ، ومنها معنى الشِبه والمِثل كقولك: مررت برجل نحو ِك أي شبهك ومثلك، ومنها معنى الصرف كقولك: نحو ت بصري إليك أي صرفت بصرى إليك، ومنها معنى القبيلة كقولك: نظرت إلى نحو بني تميم أي إلى قبيلة بني تميم، وفي الاِصْطِلَاح علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلمة من جهة الإعراب والبناء.

قوله: (**الكلمةُ لفظ وُضِعَ لمعنى مفردٍ**) وإِنَّمَا قُدِّمت الكلمة على الكلام لأن الغرضَ من النحو معرفةُ الإعراب، ومعرفةُ الإعرابِ موقوفةٌ على معرفة الكلام، ومعرفةُ الكلام موقوفةٌ على معرفة الكلمة فإذا كانت معرفته موقوفةً على معرفتها، فلابد من تقديمها عليه، ولأن الكلمة جزء والكلام كل فلابد من تقديم الجزء على الكل، وفي الكلمة ثلث لغات إحديها كَلِمَة بفتح الكاف وكسر اللام، وهي اللغة الحجازية وجمعها كَلِم كذالك بلا تاء كلبنة ولَبِنٍ، وثانيها كَلْمَة بفتح الكاف وسكون اللام، وهي لغة بني تميم وجمعها كَلْم كذلك بلا تاء كتمرة وتمر، وثالثها كِلْمَة بكسر الكاف وسكون اللام وهي لغة بني ربيعة وجمعها كِلْم كذلك بلا تاء كسدرة وسدر، والكلمة مشتقة من الكلم وهو الجراحة، والاشتقاقُ اشتراكُ الكلمتين في حروف الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين. (**قوله: لأن الغرض**) أي الأهم. (**قوله: من النحو**) أي من تدوين النحو الذي موضوعه الكلمة والكلام. (**قوله: معرفة الإعراب**) أي معرفة من لم يتتبع لغة العرب كيفية أواخر الكلم الواقعة في التركيب، فالإعراب هنا بمعنى الكيفية الشاملة للبناء وفي بعض النُّسَخ معرفة الإعراب والبناء وعليه يكون الإعراب مقابلا للبناء. (**قوله: ومعرفة الإعراب موقوفة إلخ**) أي في الجملة إذ البناء المندرج تحت الإعراب بمعنى الكيفية لا يتوقف على معرفة الكلام. (**قوله: فإذا كانت إلى قوله: فلابد من تقديمها عليه**) لا حاجة إليه. (**قوله: ولأن الكلمة إلخ**) أي ما صدق عليه الكلمة جزء مما صدق عليه الكلام، ولا يخفى أن الظاهر جعلُ قوله: لأن الكلمة علةً لتوقف معرفة الكلام على معرفة الكلمة، لا علةً ثانية لتقديم الكلمة عليه. (**قوله: فلابد**) في بعض النُّسَخ ولابد بالواو وهو الظاهر. (**قوله: وفي الكلمة**) أي في هذه المادة. (**قوله: بفتح الكاف إلخ**) بمنزلة الإعجام يرى ولا يقرأ، وكذا يقال في نظائره. (**قوله: وجمعها إلخ**) جرى على القول المرجوح، والراجح أنه اسم جنسٍ جمعي، وهو الذي يطلق على ثلاثة فصاعداً، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، أوبالياء نحو رومٍ ورومي، وحملُ الجمعِ على المعنى اللغوي خلافُ المتبادر. (**قوله: بلا تاء**) لا فائدة فيه كنظيره الآتي. (**قوله: وثانيها**) الحق وثانيتها بالتاء وكذا يقال في ثالثها. (**قوله: كسدرة وسدر**) شجر النَبق. (**قوله: والكلمة مشتقة من الكلم**) بسكون اللام ومثلُها الكلام. (**قوله: وهو الجراحة**) صَوابه الجرح، كما في نسخة خطية. (**قوله: اشتراك**) أي علامته اشتراك الخ، فيرد إحديهما إلى الأخرى.

ومعنى الأصل، وهما أي الكلمة والكلم مشترِكان في حروف الأصل من الكاف واللام والميم وفي معنى الأصل الذي هو التأثير لأن كلام المتكلم مؤثِّر في نفس السامع كما أن جراحة الجارح مؤثرة في المجروح، والدليلُ عليه قولُ الشَّاعِر:

(جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان)

قوله: الكلمة محدودةٌ وقوله: لفظ وضع لمعنى مفرد حدها والحد قولٌ دال على ماهية الشئ، أي على حقيقته ومعرفة المحدود موقوفة على معرفة الحد ومعرفته موقوفة على معرفة أجزائه، وهي اللَّفظ والوضع والمعنى والمفرد، فاللفظ في اللغة التكلمُ والإلقاءُ من الفم يقال: أكلت التمرة ولفظت النواة، وفي الاِصْطِلَاح صوتٌ يعتمد على مخارج الحروف، والوضع تخصيص اللَّفظ بالمعنى، والمعنى ما يستفاد من اللفظ، والمفرد هو الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه

(**قوله: في حروف الأصل**) الإضافة بيانية، أي جميعها مرتبا،أوغير مرتب، أوأكثرها مع تقارب ما بقي في المخرج. (**قوله: ومعنى الأصل**) الظاهر بدله ومعنى من المعاني الثلاثة. (**قوله: وفي معنى الأصل الذي هو التأثير**) الحق وفي أصل التأثير. (**قوله: لأن كلام إلخ**) أي بعض ما يتكلم به مؤثر إلخ. (**قوله: كما أن جراحة إلخ**) المناسب كما أن الجرح نفس التأثير. (**قوله: والدليل عليه إلخ**) أي الدليل على اعتبار التأثير مشتركا فيه قول الشَّاعِر الذي عَبَّر فيه عن بعض تأثيرات الكلم بالجرح. (**قوله: جراحات**) جمع جراحة بكسر الجيم. (**قوله: السنان**) نصل الرمح والجمع أسنة ولعل المراد هنا كل ما يجرح. (**قوله: ما جرح إلخ**) ما مصدرية والمراد أثر جرح الكلام. (**قوله: والحدُّ قولٌ إلخ**) هذا تعريف للحد عند المناطقة، وهو عند علماء العربية مرادف لمطلق المعرف بمعنى الجامع لأفراده المانع عن دخول غيرها فيه. (**قوله: حقيقته**) أي جميع ذاتياته أوبعضها. (**قوله: وهى اللَّفظ إلخ**) في نسخة خطية بعد قوله: المفرد هنا وهى الظاهرة. (**قوله: والإلقاء من الفم**) الظاهر أوالإلقاء من الفم، وكان الحق والمناسب لقوله: يقال: أكلت التمرة إلخ أن يذكر مطلق الإلقاء أيضا. (**قوله: مخارج الحروف**) لعل المراد الجنس لئلا يشكل تعريف اللَّفظ بما كان على حرف أوحرفين. (**قوله: والوضع إلخ**) أي في تعريف الكلمة، وكذا يقال في قوله: والمعنى إلخ وإِلَّا فالوضع مطلقاً تخصيص شيء بالمعنى كما أن مطلق المعنى ما يقصد من شيء. (**قوله: تخصيص اللَّفظ بالمعنى**) فذكر المعنى بعده مبني على التجريد عنه. (**قوله: ما يستفاد**) المناسب للمعنى اللغوي وهو القصد أومكانه أوزمانه ما يقصد إلخ كما لا يخفى. (**قوله: هو الذي إلخ**) الحق إسقاط اللَّفظ أوالمعنى، وإرجاع ضميري لفظه ومعناه إلى الموصول الملحوظ على وجه العموم باعتبارين مختلفتين بعيد جدا.

وإِنَّمَا لم يقل: لفظة لتوافق المبتدأَ في التأنيث لأن اللَّفظ في الأصل مصدرٌ وفي المصدر يستوي التذكيرُ والتأنيثُ، واحترز بقوله: لفظ عن الخطوط والعقود والإشاراة والنصب وبقوله: وضع عن المهملات كالقِجَجِ والبِجَجِ وبقوله: لمعنى مفرد عن المعنى المركب نحو زيد قائم قوله: (**وهي إما اسم كرجل وإما فعل كضرب وإما حرف كقد**) أي الكلمة باعتبار المدلول على ثلاثة أنواع إما اسم كرجل وإما فعل كضرب وإما حرف كقد قوله: (**لأن الكلمة**) أي وإِنَّمَا انحصرت الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة الاسمِ والفعلِ والحرف لأن الكلمة (**إما ان تدل على معنى في نفسه أولا فإن لم تدل**) أي الكلمةُ (**على معنى في نفسه فهو الحرف**) أي فتلك الكلمة هو الحرف وإِنَّمَا ذكر الضمير وهو قوله: فهو باعتبار الخبر وهو قوله: الحرف أوفذلك المعنى هو معنى الحرف على حذف المضاف (**وإن دلت**) أي الكلمةُ (**على معنى في نفسه**

(**قوله: لتوافق**) في نسخة خطية ليوافق، علة للمنفى. (**قوله: لأن اللَّفظ في الأصل مصدر إلخ**) لا حاجة في إطلاق اللَّفظ على المؤنث إلى ملاحظة المعنى الأصلي، فان المفهوم الاصطلاحي لللفظ صادق على المذكر والمؤنث. (**قوله: واحترز بقوله: لفظ**) ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أَخَصّ من الفصل من وجهٍ وهو ههنا كذلك لأن الموضوع قد يكون لفظاً، وقد لا يكون، فعلى هذا كان المناسب تعميم الوضع وتعريفه بتخصيص شيء بالمعنى كما لا يخفى. (**قوله: والعقود**) أي بالأصابع الدالة على أعداد مخصوصة. (**قوله: والنصَب**) جمع نصبة كغرفة وغرَف وهو ما نصب لتعيين مسافة أوطريق، أوغير ذلك. (**قوله: عن المهملات**) والألفاظ الدالة بالطبع، أوالعقل. (**قوله: وبقوله: لمعنى مفرد**) الحق أن يتكلم على قيد المعنى بأن يقول وبقوله: لمعنى عن حروف الهجاء حيث وضعت لغرض التركيب لا بازاء المعنى ومن أخرجها بقيد الوضع لاحظ حاله قبل التجريد. (**قوله: عن المعنى المركب**) كذا في النُّسَخ التي رأيناها والحق عن اللَّفظ الموضوع للمعنى المركب. (**قوله: أي الكلمة إلخ**) لوذكر التفسير بعد قوله: وهى مقتصرا على قوله: أي الكلمة باعتبار المدلول على ثلاثة أنواع لكان أولى. (**قوله: وإِنَّمَا إلخ**) أشار به إلى أن الجار والمجرور متعلق بالانحصار المفهوم من الاقتصار على الأقسام المذكورة. (**قوله: لأن الكلمة إما أن تدل إلخ**) أي إما من صفتها أن تدل إلخ. (**قوله: في نفسه**) أي في نفس المعنى على أن المراد به باعتباره في نفسه أي مستقل بالمفهومية. (**قوله: أولا**) أي لا تدل على معنى في نفسه بل على معنى متلبس باعتباره في غيره أي غير مستقل بالمفهومية. (**قوله: وهو قوله: فهو**) لا حاجة إليه كقوله: فيما بعد وهو قوله: الحرف. (**قوله: باعتبار الخبر**) إذ الأولى رعايته عند تخالفه والمرجع. (**قوله: أوفذلك المعنى**) لا يخفى أنه غير مناسب لمقام بيان أقسام الكلمة.

فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال أولم يقترن فإن لم يقترن به فهو الاسم) أي فتلك الكلمةُ هو الاسم أوفذلك المعنى هو معنى الاسمِ (**وإن اقترن به)** أي بأحد الأزمنة الثلاثة (**فهو الفعل)** أي فتلك الكلمةُ هو الفعلُ أوفذلك المعنى هو معنى الفعلِ، فقد علم أن الحرفَ هو الذي لا يدل على معنى في نفسه كقد؛ فإن معناها التحقيق أوالتقليل أوالتقريب، ولا يعلم ذلك إلَّا بعد انضمامها إلى كلمة أخرى، والاسمَ هو الذي يدل على معنى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة كرجل، والفعلَ هو الذي يدل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الازمنة الثلثة كضرب قوله: (**الكلام)** أي الكلام في اللغة اسم مصدر بمعنى المصدر الذي هو التكلم كالسلام بمعنى التسليم وفي الاِصْطِلَاح الكلام (**مؤلف)** أي قول مؤلف أي مركب (**إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم وإما من فعل واسم نحو ضرب زيد)** فقوله: إما مؤلف من اسمين شامل أيضا للتركيب الإضافي نحو غلام زيد وللتركيب المزجي نحو معدي كرب وبعلبك وللتركيب التضمني نحو خَمْسَةَ عَشَرَ وللتركيب الصوتي نحو نفطويه وسِيبويهِ فلَمَّا قال: أسند أحدهما إلى الآخر خرج عن حد الكلام مثلُها؛ لأنه وإن كان مؤلفا من

(**قول المصنف: فإما أن يقترن إلخ)** أي فمن صفتها إما أن يقترن مدلولها المستقل بالمفهومية في الفهم عنها بأحد إلخ. (**قوله: التحقيق)** أي الجزئي وكذا يقال في قوله: التقليل والتقريب وسيأتي إن شاء الله أن التحقيق لا ينفك عن قد في جميع استعمالاتها. (**قوله: مقترنا)** الظاهر مقترن كما في نسخ خطية. (**قوله: أي الكلام في اللغة)** لا وجهَ للتفسير، فالظاهر أن يقول: وهو في اللغة. (**قوله: اسم مصدر إلخ)** الأولى اسم مصدر كلَّم والمصدر التكليم. (**قوله: بمعنى المصدر)** يشير إلي أن اسم المصدر بمعنى الحدث، وهو المشهور، وبه جزم ابن يعيش وأبوحيان وغيرهما وصوَّب بعضهم أن معناه المصدرُ نفسه. (**قوله: وفي الاِصْطِلَاح الكلام)** الصواب إسقاط الكلام كما في نسخة خطية. (**قوله: فقوله: إما مؤلف إلخ)** المناسب مؤلف إما من اسمين. (**قوله: للتركيب الإضافي)** أي للمركب الإضافي، وكذا يقال فيما يأتى (**قوله: معدي كرب)** قال بعض الألفاضل معناه في الأصل شخص عداه الكرب، فمعدي اسم مفعول أعل إعلال مرضيّ، والكرب بسكون الراء الغم والحزن قال الرّوداني: ولا يضر تخفيف يائه، وإن كان القياسُ شدَّها كمرضيّ؛ لأن الأعلامَ كثيرا ما تغير عند النقل اه. (**قوله: بعلبك)** مركب من بعل اسم صنم، وبك اسم رجل يعبده، فمُزِجا، وجعلا علما لبلدة. (**قوله: وللتركيب الصوتيّ)** وبقي المركب التوصيفيّ نحو حيوان ناطق فالأولى التعرض له. (**قوله: مثلُها)** الظاهر أن الضمير راجع إلى المركبات المذكورة، ولا فائدة للمثل اللهم إلَّا أن يقال: ذكره ليشمل المركب التوصيفي الذي ترك التعرض له وقد يقال: إنه عائد إليها بقطع النظر عن لفظ نحو المضاف إليها.

اسمين لكنه ليس بإسناد لأن المراد بالإسناد ههنا نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها وأما الإسناد في الحديث فرفعه إلى قائله، وإِنَّمَا لم يقل إما من فعل واسم أسند أحدهما إلى الآخر لأن التأليف من فعل واسم بحيث يكون معناهما الأصليُّ مرادا لا يحصل إِلَّا بالإسناد وإِنَّمَا قلت: بحيث يكون معناهما الأصلي مرادا احترازا عن نحو تأبط شرا إذا كان علماً وإِنَّمَا لم يؤلف الكلام إِلَّا من اسمين أومن فعل واسم لأن التأليف أي التركيب بالتقسيم العقلي لا يزيد على ستة أنواع اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وفعل واسم وحرف، وحرف وفعل، فالنوع الأَوَّل والرابع مفيدان والأنواع الأربعة الأُخَر مطروحةٌ لأن الكلام يقتضي الإسناد لوقوعه جزءاً منه في حده والإسناد يقتضي المسند والمسند إليه لكون الإسناد نسبة بينهما ولزوم تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسندَ والمسندَ إليه، وهما يتحققان في النوع الأَوَّل والرابع لصحة وقوع الاسم مسندا ومسندا إليه والفعل مسندا به ولا يتحققان في الأنواع الأربعة الباقية لعدم صحة وقوع الفعل مسندا إليه والحرف لا مسندا

(**قوله: لكنه ليس بإسناد**) أي لكن التأليف ليس بسبب إسناد أومعه، أولكن المثل ليس متلبسا بإسناد. (**قوله: ههنا**) أي في تعريف الكلام. (**قوله: نسبة أحد إلخ**) أي ضم أحد الجزأين إلى الآخر، أونسبة مدلول أحد الجزأين إلى مدلول الآخر. (**قوله: ليفيد**) الأولى لتفيد، أي النسبة. (**قوله: وإما الإسناد في الحديث**) أي الإسناد المنسوب إلى الحديث، أي الكلام، كأن يقال: الحديث الفلاني مسند إلى القائل الفلاني. (**قوله: فرفعه إلى قائله**) أي بذكر ناقليه يقال: رفع الحديث أي سلسله إلى قائله. (**قوله: بحيث كون معناهما الأصلي مراداً**) يفهم منه أن المراد بالفعل والاسم في القسم الثَّانِي المستعملان في معناهما الأصلي وقد يقال: المناسب حينئذ كون الاسمين في القسم الأَوَّل أيضا كذلك، ففي شمول المؤلف من اسمين لنحو معد يكرب وسِيبويهِ نظرٌ. (**قوله: لأن التأليف**) أي من كلمتين. (**قوله: بالتقسيم**) أي المتلبس به. (**قوله: لا يزيد إلخ**) أي ولا ينقص عنها. (**قوله: اسم، واسم**) أي التأليف من اسم، واسم وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: فالنوع الأَوَّل إلى قوله: لأن الكلام**) وفي بعض النُّسَخ النوع الأَوَّل الخ، بدون الفاء وهو على كلا النسختين اعتراض بين المعلول وعلته والأولى الاقتصار على قوله: والكلام يقتضي الإسناد إلخ . (**قوله: لوقوعه جزأ منه في حده**) الأولى والأَخصَر جزءاً من حده. (**قوله: والإسناد**) إظهار في مقام الإضمار من غير داع. (**قوله: ولزوم تحقق إلخ**) عطف على قوله: كون، على أنه متمم العلة، لا علة مستقلة. (**قوله: المنتسبين**) أي المنتسب والمنتسب إليه، ففيه تغليب. (**قوله: لا مسندا ولا مسندا إليه**) الأولى إسقاط لا في الموضعين.

ولا مسندا إليه ويسمى الكلام جملة أيضا لضمِّ بعضه إلى بعض.

﴿باب الاسم﴾

قوله: (**باب**) أي هذا باب والباب موضع الدخول أي هذا مدخل في معرفة (**الاسم**) قوله: (**الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**) فقوله: ما دل على معنى شامل للفعل والحرف أيضا فخرج بقوله: في نفسه الحرف وبقوله: غير مقترن الفعل وإِنَّمَا قال بأحد الأزمنة الثلثة بدل قوله: بالزمان ليدخل فيه مثل الغبوق وهو الشرب بالعشي والصَّبُوح وهو الشرب بالغداة والضمير في قوله: في نفسه إما راجع إلى ما،

وفي في قوله: في نفسه بمعنى الباء والجار والمجرور أعني قوله: في نفسه متعلق بقوله: دل أي ما دل على معنى بنفسه غير محتاج إلى ذكر متعلق وإما راجع إلى المعنى وحينئذ يكون في على معناه الأصلي أعني الظرفية والجار والمجرور أعني في نفسه متعلق بمقدر صفة لقوله: معنى أي ما دل على معنى حصل في نفسه أوثبت في نفسه أي مستقل بنفسه كمعنى الجدار ومعنى النصر لا كمعنى من وهو ابتداء الشيء

(**قوله: لضم بعضه إلى بعض**) أي لانضمام بعض أجزائه إلى بعض واجتماعها والجملة في اللغة الجماعة المتحققة باجتماع أشياء.

﴿باب الاسم﴾

. (**قوله: أي هذا باب**) يغني عنه أي هذا مدخل الآتي. (**قوله: والباب موضع الدخول**) ظاهره هنا، لقوله: أي هذا مدخل في معرفة الاسم وليس كذلك، وإِنَّمَا هو معناه اللغوي، والمراد به هنا عبارات مخصوصة ذكرت لبيان الاسم. (**قوله: أي هذا مدخل**) علمت أنه ليس بمراد مع عدم ارتباطه بقوله: في معرفة كما لا يخفى على المُتأمِّل. (**قوله: فخرج**) الأولى وخرج. (**قوله: إنما قال بأحد إلخ**) أي إنما اختار هذا على ذاك مع أنه أَخصَر. (**قوله: وهو الشرب إلخ**) أي المشروب في وقت المساء وكذا يقال في قوله: وهو الشرب بالغداة. (**قوله: وفي في قوله: في نفسه بمعنى الباء**) يلزم عليه الجري على خلاف المذهب المختار من أن في وضعت للظرفية مطلقاً حقيقية أومجازية، وارتكابُ مجاز غير مشهور في التعريف. (**قوله: غير محتاج**) حال لازمة من ضمير دل، أوصفة ثانية لما وعلى كل فهو كالتفسير لقوله: بنفسه، أي غير محتاج في الدلالة على معناه إلى ذكر دال متعلقه. (**قوله: صفة**) مرفوع خبر بعد خبر، أومجرور صفة لمقدر. (**قوله: حصل في نفسه**) أي معتبرا وملحوظا في نفسه. (**قوله: مستقل بنفسه**) أي غير مرتبط بغيره على أن يكون آلة لملاحظة حاله، أومستقل داله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى ضميمة.

فإنه لا يستقل بنفسه بل هو محتاج إلى الإضافة بخلاف لفظ الابتداء من حيث هو هو فإنه مستقل في الدلالة على معناه ويجوز أن يرجع إلى ما وفي على معناه الأصليّ أي الظرفية والجار والمجرور أعني قوله: في نفسه متعلق بمقدر صفة لقوله: معنى أي لفظ دل على معنى حصل ذلك المعنى في نفس ذلك اللَّفظ ويجوز في قوله: غير الإعرابُ الثلاثةُ، الجر لكونه صفة لقوله: معنى، والنصب لكونه حالا من الضمير المستتر في نفسه والرفع لكونه خبر مبتدأ محذوف أي هو غير مقترن والجملة في محل النصب بأنه حال من الضمير المستتر المذكور وهو ضعيف لأن الربط في الجملة الاسمية إذا وقعت حالا بالضمير وحده ضعيف قوله: (**ومن خواصه**) من للتبعيض والخواص جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره يعني بعضُ خواص الاسم (**أنه يصح الحديث عنه**) أي الإخبار عنه

(**قوله: فإنه لا يستقل**) أي هو أوداله على ما مر. (**قوله: بل هو محتاج إلخ**) أي محتاج داله إلى ضم شيء وهذَا إِنَّما يناسب الاحتمال الثَّانِي للاستقلال، والمناسب للاحتمال الأَوَّل بل هو مضاف ومنسوب إلى شي آخر. (**قوله: بخلاف لفظ الإبتداء إلخ**) أي بخلاف معنى لفظ دال على الابتداء الملحوظ من حيث هو هو، فإضافة اللَّفظ إلى المعنى لامية، ولوزاد بعد قوله: لفظ الابتداء الدال على معنى الابتداء حتى يكون إضافة اللَّفظ إلى الابتداء بيانية كما هو المتبادر لكان حسنا. (**قوله: من حيث هو هو**) أي لا من حيث إنه آلة لملاحظة حال الغير. (**قوله: فإنه مستقل إلخ**) المناسب لما قررنا الاقتصار على قوله: فإنه أي المعنى مستقل. (**قوله: أي لفظ دل على معنى**) الظاهر أي كلمة دلت الخ، وإِلَّا دخل في التعريف المركبات. (**قوله: حصل ذلك المعنى إلخ**) والمراد بحصول المعنى في نفس اللَّفظ دلالته عليه من غير ضميمة لاستقلاله بالمفهومية. (**قوله: الإعراب الثلاثة**) الظاهر أنواع الإعراب الثلاثة. (**قوله: لكونه حالا إلخ**) وهو بعيد لأن الأصل في الحال الانتقال، فيوهم أن معنى في نفسه قد يكون مقترنا وقد لا يكون والاسم هو الكلمة الدالة على معنى في نفسه في الحال الأَوَّل وهذا كما ترى. (**قوله: في نفسه**) الحق في في نفسه. (**قوله: بأنه**) الأولى إسقاطه. (**قوله: لأن الربط إلخ**) أي بذي الحال. (**قوله: بالضمير وحده**) أي منفردا عن الواو. (**قوله: ضعيف**) لقوة استقلال الجملة الاسمية، فناسب أن تكون الرابطة قوية. (**قوله: ولا يوجد في غيره**) تفسير لما يتضمنه يختص به من الجزء السلبي كذا قال الفاضل عبد الغفور على الجامي، وقال العصام النفي: راجع إلى القيد كما هو الأعرف، فيكون مآله أنه يوجد فيه ولا يوجد في غيره، فمن قال قوله: لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر انتهى. (**قول المصنف: أنه يصح الحديث عنه**) أي صحة الحديث عن الشيء، فالضمير المنصوب والمجرور عائدان إلى الاسم من حيث إنه شيء لا من حيث خصوصه وإِلَّا لغا الحكم وكذا يقال في الضمائر

وإِنَّمَا اختصت صحة الإخبار بالاسم لأن الفعل لا يكون إِلَّا خبرا دائما فلا يقع مخبراً عنه والحرف لا يكون مخبرا ولا مخبرا عنه قوله: (**ودخله حرف الجر**) أي ومن خواص الاسم أنه دخله حرف الجر لأن الجر علم للمضاف إليه ولا يكون المضافُ إليه إِلَّا اسماً لأنه في المعنى محكومٌ عليه لأن قولنا غلام زيد معناه زيد محكوم عليه بأنه مالك لهذا الغلام والفعل لا يقع محكوماً عليه قوله: (**وأضيف**) أي ومن خواصّ الاسم أنه أضيف قال مولانا مصنف هذا الكتاب وهو أستإذي العلامة فخر الملة والدين أحمد الچارپردى رحمة الله عليه: ومن خواص الاسم الإضافة أي المضاف والمضاف إليه وقال السيد في شرح الكبير: المراد كونه مضافا لا مضافا إليه لأن الغرضَ الأهمَّ من الإضافةِ أن المضاف بواسطة المضاف إليه يصير معرفة فلا يكون المضاف فعلا لأن الفعل نكرة لا يقبل التعريف ولا يكون المضاف إليه أيضا فعلا لأن الفعل نكرة فلا يجعل شيأ آخر

الآتية. (**قوله: صحة الإخبار**) أي عن الشيء. (**قوله: لا يكون إلا خبرا**) أي مخبرا به لكون الإسناد إلى شي آخر مأخوذا في حقيقته، فلوجعل مخبرا عنه يلزم خلاف وضعه. (**قوله: دائما**) لا فائدة فيه اللهم إِلَّا أن يقال: إنه تأكيد لما يستفاد من الحصر. (**قوله: لا يكون مخبرا**) أي به وفي نسخة خطية خبرا إذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن اعتبار الحكم بينه وبين غيره والحرف ملحوظ تبعا. (**قوله: لأن الجر**) أي الذي هو أثر حرف الجر. (**قوله: للمضاف إليه**) والمراد به هنا ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أوتقديراً. (**قوله: لأن قولنا إلخ**) وكذا يقال في نحو ضارب زيد ونحو مررت بزيد أي زيد محكوم عليه بأنه ضارب وممرور به. (**قوله: معناه إلخ**) الأولى بدله في قوة زيد محكوم عليه إلخ. (**قوله: المتبحر في العلم**) أي الذي توسع وتعمق فيه. (**قوله: أي المضاف والمضاف إليه**) أي كون الشي مضافا وكون الشيء مضافا إليه. (**قوله: وقال السيد إلخ**) مقدم في نسخة خطية على قوله: قال مولانا وهو أولى. (**قوله: المراد**) أي مراد النحاة من الإضافة في هذا المقام. (**قوله: لأن الغرض الأهم**) علة لاختصاص الإضافة مطلقاً بالاسم وقد يقال: كون الغرض الأهم من الإضافة المعنوية التعريف غير مسلم إذ التخصيص مثله، نعم إنه الغرض الأهم في الإضافة المعنوية بالنظر إلى التخفيف الحاصل بها أيضا، فالظاهر في تعليل اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم ما قاله العارف الجامي قدّسَ سرّه السَّامي اختصاص لوازمه من التعريف والتخصيص والتخفيف به وإن نُوقش فيه فليراجع. (**قوله: من الإضافة**) أي المعنوية التي هى الأصل وإِلَّا فالغرض من الإضافة اللفظية التخفيف. (**قوله: أن المضاف إلخ**) الأولى تعريف المضاف بواسطة المضاف إليه. (**قوله: لأن الفعل نكرة**) الظاهر أن يقول: لما مر من كون المضاف إليه محكوما عليه في المعنى والفعل لا يكون إلا محكوما به ولأن إلخ. (**قوله: نكرة**) أي في حكم النكرة لدلالته وضعا على حدث وزمن مبهمين. (**قوله: لا يقبل التعريف**) لمنافاته لما وضع له. (**قوله: دائما**) لا فائدة فيه فالحَقُّ تركه كما في

معرفة، وإِنَّمَا اختصت الإضافة بتقدير حرف الجر بالاسم لأنها قد تكون للتعريف والاسم يقبل التعريف والفعل لا يقبل التعريف، وإِنَّمَا قلنا: بتقدير حرف الجر لأنه لوكان ملفوظًا لاحتمل أن يكونَ المضافُ فعلاً نحو مررتُ بزيد، وأما المضافُ إليه فلا يكونُ إِلَّا اسماً سواء كان حرف الجر مقدراً أوملفوظاً قوله: (**ونون**) أي ومن خواص الاسم أنه نون وإِنَّمَا اختص التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل بالاسم لأنه في مقابلة النون الخفيفة للتأكيد فتلك النون مختصة بالفعل وهذا مختص بالاسم قوله: (**وعرف**) أي ومن خواص الاسم أنه عرف بلام التعريف لأن التعريف باللام لتعيين المحكوم عليه ولا يكون المحكوم عليه إِلَّا اسما قوله: (**وأصنافه**) أي وأصناف الاسم (**خَمْسَةَ عَشَرَ صنفا**) الأَوَّل (**الاسم الجنس و**) الثَّانِي (**العلم و**) الثالث (**المعرب و**) الرابع (**توابع المعرب و**) الخامس المبني (و) السادس (**المثنى و**) السابع (**المجموع و**) الثامن والتاسع (**المعرفة والنكرة و**) العاشر والحادى عشر (**المذكر والمؤنث و**) الثَّانِي عشر (**المصغر و**) الثالث عشر (**المنسوب و**) الرابع عشر (**أسماء العدد و**) الخامس عشر (**الأسماء المتصلة بالأفعال**) هذا الذي ذكره على طريق الإجمال

نسخة خطية. (**قوله: وإِنَّمَا اختصت إلى قوله: وأما المضاف إليه**) لا يخفى ما فيه من الركاكة والتكرار فالأولى أن يقول بدله: والمراد من الإضافة الإضافة بتقدير حرف الجر لأنه لوكان ملفوظاً جاز أن يكون المضاف فعلا أيضا نحو مررت بزيد. (**قوله: وإِنَّمَا اختص إلخ**) يفهم منه أن التنوين الذي هو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل على ما جرى عليه الشارح بأقسامه الستة من خواص الاسم وليس كذلك فإن الترنم والغالي منها موجودان في الفعل والحرف أيضا. (**قوله: لأنه في مقابلة إلخ**) قد يقال: كونه في مقابلة النون المذكورة إنما يتحقق بعد ثبوت اختصاصه بالاسم، فالتعليل به يستلزم الدور فليتأمل، فالحَقُّ فيه أن يقال: إن معاني أقسامه ماعدا الترنمَ والغاليَ إنما توجد في الاسم كما سيجيء إن شاء الله تعالى. (**قوله: فتلك إلخ**) في نسخة خطية وتلك النون مختصة بالفعل فهذا إلخ وهى الظاهرة. (**قوله: وهذا مختص بالاسم**) أي وليكن هذا مختصا به. (**قوله: لتعيين**) الحق إسقاط اللام. (**قوله: المحكوم عليه**) أي ما يصلح ان يكون محكوما عليه وقال بعض المحققين في تعليل الاختصاص: إن التعريف والتنكير يتعاقبان على اللَّفظ فكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل اللام عليه. (**قول المصنف: وأصنافه**) جمع صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية ولا يضر تصادقها فإنها اعتبارية لا حقيقية. (**قول المصنف: الاسم الجنس**) صوابه اسم الجنس. (**قوله: والثاني**) الأولى ترك الواوهنا وفيما يأتى جريا على نمط التعديد في الغالب.

وسيأتي تفصيلها على الترتيب المذكور إن شاء الله تعالى.

﴿اسم الجنس﴾

قوله: (**اسم الجنس هو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه في الحقيقة**) هذا شروع في تفصيل أصناف الاسم أي ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ما نيط على شيء وعلى كل ما أشبه ذلك الشيء في الحقيقة أي هو ما وضع لشيء ولكل ما أشبهه في الحقيقة أي اشتركه فيها أي ولكل ما يكون من حقيقته فقوله: ما علق على شيء شامل أيضا للعلم ولسائر المعارف وقوله: وعلى كل ما أشبهه يخرجهما وإِنَّمَا قلنا ولكل ما أشبهه في الحقيقة ليخرج عنه أي من هذا الحد مثل هو وهؤلاء قوله: (**وهو على ضربين**) أي واسم الجنس على قسمين أحدهما (**اسم عين**) وهو ما يقوم بنفسه (**كرجل وراكب**) (و) الثَّانِي (**اسم معنى**) وهو ما يقوم بغيره (**كعلم ومفهم**) وإِنَّمَا أورد مثالين في كل واحد من اسم عين واسم معنى لأنه أراد أن يقول ان كل واحد منهما على ضربين أيضا أحدهما اسم غير صفة أي غير مشتق كرجل وعِلْم، والثاني اسم صفة أي مشتق كراكب ومفهوم

(**قوله: وسيأتي تفصيلها**) أي سيأتي ذكرها على سبيل التفصيل ولا يخفى أن الإستقبالية المستفادة من السين إنما تحسن بالنسبة إلى غير اسم الجنس

﴿اسم الجنس﴾

. (**قوله: وهو ما نيط إلخ**) الأولى إسقاطه من البين، والاقتصار على قوله: وهو ما وضع لشيء ولكل ما شاركه في الحقيقة. (**قوله: إشتركه**) أي اشترك معه بمعنى شاركه، والتعبير به أولى. (**قوله: من حقيقته**) أي من أفراد مندرجة تحت حقيقته. (**قوله: للعلم إلخ**) لا وجه لإفراد العلم بالذكر، فالأولى الاقتصار على قوله: لجميع المعارف. (**قوله: وقوله: وعلى كل ما أشبهه**) أي في الحقيقة، لأن إخراج ما عدا العلمَ إنما يكون باعتباره كما سيأتي. (**قوله: وإِنَّمَا قلنا إلخ**) أي إنما زدنا قيد في الحقيقة، ليخرج عن تعريف اسم الجنس نحو المضمرات، والمبهمات ولا يخفى أن ظاهر قلنا يشعر أن القيد الذكور ليس من المتن، ويحتمل أن يكون منه بناء على أن الشرح مزجي، فقول المصنف في حكم قول الشارح. (**قول المصنف: وهو**) أي العين. (**قول المصنف: ما يقوم بنفسه**) أي لا يحتاج إلى محل يقوم به. (**قوله: ومفهوم**) هو الصورة الحاصلة في الذهن القائمة بذي الفهم. (**قوله: أيضا**) أي كما أن مطلق اسم الجنس على ضربين. (**قوله: اسم غير صفة أي غير مشتق**) الأَخصَر اسم غير مشتق، وكذا يقال فيما بعد

﴿العلم﴾

قوله: (**العلم ما وضع لشيء بعينه غير متنأول غيره بوضع واحد**) أي ومن أصناف الاسم العلم وحَدُّه ما ذكره المصنف فقوله: ما وضع لشيء يشمل اسم الجنس وجميع المعارف وقوله: بعينه يخرج عنه اسم الجنس وقوله: غير متناول غيره يخرج سائر المعارف وإِنَّمَا قال بوضع واحد ليدخل فيه الأعلام المشتَركة مثل زيد إذا سمي به ثلثة رجال مثلا فإنه وإن كان متناولا غيره لكنه ليس بوضع واحد بل بأوضاع كثيرة قوله: (**والغالب عليه**) أي المعنى الذي غلبَ على العلم (**أن ينقل عن اسم الجنس كجعفر**) فإنه في اللغة النهر الصغير فنقل منه وجعل علماً لرجل (**وقد ينقل**) العلم (**عن فعل إما عن ماض كشمر**) فإنه نقل من قولهم شَمَّرَ إزارَهُ تشميرا إذا رفعه وجُعِلَ علما لفرس قال الشَّاعِر: **أبوك حُبَابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدِهِ * وجَدي أيَا حَجَّاجُ فارسُ شمَرَّا**

﴿العلم﴾

(**قول المصنف: ما وضع**) أي حقيقة أوحكما؛ لئلاّ يخرج الأعلام الغالبة؛ لأن غلبة الاستعمال في حكم الوضع. (**قول المصنف: لشي بعينه**) أي متلبس بتعينه أي لشيء معين. (**قوله: غيره**) حال من الضمير المستتر الراجع إلى ما. (**قوله: بوضع واحد**) أي تناولا بوضع واحد. (**قوله: إذا سمي**) قيد للتمثيل أي يمثل به إذا إلخ. (**قوله: ثلاثة رجال مثلا**) الأولى رجلان أوأكثر (غيره) أي غير الشيء المعين. (**قوله: لكنه**) أي التناول لغير المعين. (**قوله: أي المعنى إلخ**) يشير إلى أن أل موصولة داخلة على الفعل حقيقة، أي الشأن الغالب فيه النقل عن اسم الجنس إلخ. (**قول المصنف: عن اسم الجنس**) أي عن معناه وكذا يقال فيما يأتى لئلاّ يلزم اتحاد المنقول والمنقول منه.

(**قوله: من قولهم**) أي من معنى شمّر في قولهم إلخ. (**قوله: لفرس**) ذكر الموضح في شرحه على الألفية أنه علم لرجل أيضا. (**قوله: قال الشَّاعِر أبوك إلخ**) وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر اللهم إلا أن يقال: النقل من الجملة خلاف الغالب والشيء يحمل علي الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فيما بعده. (**قول الشَّاعِر: حباب**) في الصبان أي جبان على ما قيل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنه سموا مضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونها على الحية. (**قول الشَّاعِر: سارق الضيف برده**) من إضافة الوصف إلى فاعله وبرده مفعول به كذا في الصبان ويحتمل أن تكون الإضافة من إضافة الوصف إلى مفعوله وبرده بدل اشتمال. (**قول الشَّاعِر وجدي أيا حجاج**) في رواية وجدي يا جحجاح. (**قول الشَّاعِر فارس شمّرا**) الفارس راكب الفرس فإضافته إلى شمر مبنية على التجريد.

(**وإما عن مضارع كيزيد**) فإنه مضارع زاد فنقل منه وَ جُعِلَ علماً لرجل (**وقد يرتجل العلم**) أي وقد يبتدأ من غير أن ينقل عن شيء (**كَغَطَفَانَ**) لاسم رجل وقيل لاسم ماء لبني ربيعة قال الجوهري في الصَّحَاحِ ارتجال الخطبة والشعر ابتداؤه من غير تهيئة له قبل ذلك قوله: (**وهو على ثلثة أقسام**) أي العلم على ثلثة أقسام (**اسم ولقب وكنية**) وإِنَّمَا انحصر العلم في هذه الأنواع الثلثة (**لأن العلم إن كان في أوله**) أي في أول ذلك العلم (**لفظ أب أوأم فهو كنية كأبي عمر ووأم كلثوم وإِلَّا**) أي وإن لم يكن في أوله لفظ أب أوأم (**فإن دل**) ذلك العلم (**على مدح كشمس الدين وعزالدين أوذم كقُفَّة وبطَّة فهو لقب**) القفة الشجرة اليابسة البالية لقب بها رجل لضعفه ونحافته والبطة الدَّبَّة المدهَنَة لقب بها رجل لعظم بطنه (**وإِلَّا**) أي وإن لم يدل ذلك العلم على مدح أوذم (**فهو اسم كزيد وعمرو**)

(**قوله: وقد يبتدأ إلخ**) يعنى يتحقق التسمية به من غير إلخ. (**قوله: لاسم إلخ**) الحق إسقاط اللام في الموضعين. (**قوله: ابتدائه**) أي إبتداء كل واحد منهما من غير تهيئ له قبل الابتداء. (**قوله: في أوّل ذلك العلم**) الأولى إسقاط ذلك هنا وفيما يأتى. (**قول المصنف: لفظ أب أوأم**) أي أو إبن أوبنت أوأخ أوأخت أوعم أوعمة أوخال أوخالة كما ذكره ابن القاسم. (**قول المصنف: فإن دل على مدح**) أي بملاحظة وضعه الأصلي. (**قول المصنف: فهو لقب**) أورد على تعريفه أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمّد ومرّة فالحَقُّ في التقسيم أن يقال: إن ما وضع للذات أولا فهو الاسم أشعر بمدح أوذم أولا، صدر بأب أوأم أولا وما وضع ثانيا وأشعر بمدح أوذم فهو اللقب فبينهما التباين والكنية ما صدر بأب أوأم وضع أولا أم لا، أشعر بمدح أوذم أم لا فتجامع كلا منهما. (**قوله: ونحافته**) أي هزاله عطف تفسير. (**قوله: الدبّة**) بفتح الدال والباء المشددة. (**قوله: المدهنة**) بضم الميم والهاء قارورة الدهن صفة كاشفة للدبة بفتح الدال والباء المشددة وفي نسخة خطية أي المدهن وهي حسنة.

﴿المعرب﴾

قوله: (**المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل**) أي ومن أصناف الاسم اَلْمُعْرَبُ وَحَدُّهُ ما ذكره المصنف فقوله: ما يختلف آخره شامل لمن في قولك: أخذت مِنْ زيد وأخذت منَ الحسن وأخذت منِ ابنك وقوله: باختلاف العوامل يخرجه فإنه يختلف آخره لا باختلاف العوامل وإِنَّمَا قال: ما يختلف آخره إشارة إلى أن اختلاف غير الآخر كاختلاف الراء في قولك: جاءني امرؤ ورأيت امروأ ومررت بامرئ لا يكون باختلاف العوامل لأنه ليس اختلاف الآخر فلا يكون إعرابا

قوله: (**وهو على ضربين**) أي والمعرب على نوعين

أحدهما (منصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين) نحو جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد (و) الثَّانِي (**غير منصرف وهو الذي منع الجر والتنوين عنه**) لمشابهته الفعل من جهتين لأن في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان كلُّ علة منهما فرع لشيء، وإحدى فرعيتي الفعل أنه مشتق من الاسم والأخرى أنه في الإفادة محتاج إلى الاسمِ والاسمُ لا يحتاج إليه في الإفادة فلما شابه الفعل من جهتين منع عنه ما منع عن الفعل وهو الجرُّ والتنوينُ (**ويفتح**) غير المنصرف (**في موضع الجر نحو مررت بأحمد**) فيقال: جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد

﴿ المعرب﴾

(**قول المصنف: ما يختلف إلخ**) لا يخفى أن اختلاف الآخر من أحكام المعرب فمعرفته موقوفة على معرفته فالتعريف به مستلزم للدور اللهم إلا أن يقال: الغرض من تعريفه معرفة ما يطلق عليه لفظ المعرب بعد معرفة استعمال العرب له مختلفا آخره لا معرفته ليحكم له بالاختلاف فلا دور. (**قوله: فإنه يختلف آخره إلخ**) الأَخصَر والأولى فإن اختلاف آخره لا باختلافها. (**قوله: وإِنَّمَا قال ما يختلف آخره إشارة إلخ**) فيه أن قوله: ما إختلف آخره إنما هو لكون المعرب الاصطلاحي كذلك كما لا يخفى على أنه لا يفهم منه الإشارة المذكورة نعم لوقال: وقولهم في تعريف المعرب: ما يختلف آخره فيه إشارةٌ إلى أن اختلاف غير الآخر لا يكون إعرابا لكان له وجه إلا أن التعرض للإعراب قبل ذكره غير حسن. (**قوله: لأنه ليس اختلاف إلخ**) غير موجود في نسخة خطية فالحَقُّ إسقاطه كما لا يخفى. (**قول المصنف:** والجر) أي بالكسر. (**قول المصنف: والتنوين**) أي مطلق التنوين كما هو ظاهر قول الشارح فيما يأتى وبعضهم خصصه بتنوين التمكن. (**قوله: أنه مشتق**) أي حاصلة بأنه مشتق. (**قوله: والاسم لا يحتاج إلخ**) الأولى وهو لا يحتاج إليه فيها. (**قوله: فيقال إلخ**) لا فائدة فيه.

قوله: (**إلا**) استثناء من قوله: منع الجر عنه أي وغير المنصرف هو الذي منع الجر عنه إِلَّا (**إذا أضيف**) غير المنصرف (**إلى شيء نحو مررت بأحمدكم أوعرف**) غير المنصرف (باللام نحو مررت بالأحمر) فإنه لا يمنع الجر عنه ويكسر في موضع الجر لأنه لما دخل عليه ما هو من خواصِّ الاسم أعني اللام والإضافة أخرجه عن مشابهة الفعل فيكسر في موضع الجر.

﴿ الأِعْرَابُ ﴾

قوله: (**الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل**) وهو الضمة والفتحة والكسرة أوما يقوم مقامها وهو الواو والألف والياء قوله: (**واختلاف الآخر إما بالحركات**) إلى آخره اعلم أن الإعراب بالتقسيم العقلي ينقسم على ثمانية أقسام الأَوَّل أن يكون الإعراب بتمام الحركات اللفظية والثاني أن يكون ببعض الحركات اللفظية والثالث أن يكون بتمام الحروف اللفظية والرابع أن يكون ببعض الحروف اللفظية والخامس أن يكون بتمام الحركات التقديرية والسادس أن يكون ببعض الحركات التقديرية والسابع أن يكون بتمام الحروف التقديرية والثامن أن يكون ببعض الحروف التقديرية

(**قوله: استثناء من قوله**) أي مرتبط به وإِلَّا فالمستثنى مفرغ على معنى منع منه مإذكر كل وقت إلا إذا أضيف إلخ وقد يقال: المتبادر انه مرتبط بقوله: ويفتح إلخ. (**قول المصنف: أوعرف باللام**) حقيقة أوصورة ليشمل ما دخله اللام الزائدة والموصولة. (**قوله: فإنه لا يمنع إلخ**) الأولى فإنه لا يمنع الجر بالكسر عنه حينئذ. (**قوله: لما دخل عليه**) غير مناسب بالنظر إلى الإضافة فالأولى بدله لما وجد فيه. (**قوله: من خواص الاسم**) المؤثرة لفظاً ومعنى فلا يرد أن الإسناد إليه مثلا من خواصه مع أنه لا يؤثر شيأ. (**قوله: أخرجه**) الحق أبعده.

(**قوله: وهو الضمة إلخ**) فيه مسامحة لا تخفي والمراد اختلاف بسبب الضمة إلخ وقد يقال: الضمير راجع إلى ما به الاختلاف وفيه بعد وبعضهم ذهب إلى أن الإعراب نفس الضمة والفتحة والكسرة أوما يتولد منها من الواو والألف والياء وعليه جرى ابن الحاجب رحمه الله ورجح بأن الاختلاف ليس موجودا في الخارج والضمة والفتحة والكسرة وما يقوم مقامها موجودة فيه والموجود في الخارج أولى بأن يجعل علامة وبأنه يلزم على الأَوَّل أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب مع عامله، أولا. (**قوله: أوما يقوم مقامها**) الأولى بدله أوما يتولد منها من الواوالخ. (**قوله: بالتقسيم**) أي ينقسم متلبسا به. (**قوله: أن يكون**) أي ذوأن يكون والأولى اختلاف الآخر بتمام الحركات اللفظية وكذا يقال في الأقسام الآخر.

ولم يجيء في كلام العرب من هذه الأقسام الثمانية إِلَّا ستة أقسام وأما القسم السابع والثامن فليسا فيه وفيما ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى من قوله: نحو مسلمي رفعا نظر لأن الياء الأولى فيه عوض عن الواو وكل ما كان عوضه مذكورا يكون لفظاً لا تقديراً لأن العوض كالمعوض عنه

ويدل على ما ذكرنا عدم التفات صاحب المفصل إلى ذكره فقوله: واختلاف الآخر إما بالحركات إشارة إلى القسم الأَوَّل أي إما بتمام الحركات اللفظية وذلك في المفرد المنصرف (**نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد**) وفي الجمع المكسر المنصرف نحو جاءني رجال ورأيت رجالا ومررت برجال والجمع المكسر هو الذي يتكسير فيه بناء الواحد كما سيجيء بخلاف المصحح وهو الذي لا يتكسر فيه بناء الواحد كمسلمون ومسلمات

(**قوله: ولم يجئ إلخ**) الأَخصَر ولم يجئ في كلام العرب القسم السابع والثامن وفيه نظر فإن جاء أبوالقاسم ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم من القسم السابع كما أن جاء صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من القسم الثامن. (**قوله: وفيما ذكره**) أي مثالا للمعرب بالحرف المقدر. (**قوله: نحو مسلمي**) الحق ونحو مسلمي كما في نسخة خطية. (**قوله: لأن الياء الأولى فيه عوض إلخ**) في كون الياء عوضا عنها بحث لأنه يقتضي حذفها ومجيء الياء عوضا عنها وليس كذلك اللهم إِلَّا أن يقال: المراد بالعوضية مجرد البدلية وفي الخضري والمختار وفاقا لأبي حيان أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضي تقديرها والله أعلم اهـ وقال بعض المحققين يمتنع أن تكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت فلوجعل الياء بدلا عنها لكان بكلمة واحدة إعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فإنها غير ثابتة تقديراً اهـ فليحرر وليراجع. (**قوله: لفظاً لا تقديراً**) في نسخة لفظيا لا تقديريا وهي حسنة. (**قوله: على ما ذكرنا**) من عدم كون إعراب نحو مسلميّ رفعا تقديريا. (**قوله: إلى ذكره**) أي إلى ذكر ابن الحاجب نحو مسلميّ رفعا مثالا للمعرب بالحرف المقدر وفي بعض النُّسَخ إلى ما ذكره. (**قوله: إشارة إلى القسم الأَوَّل أي إما بتمام الحركات اللفظية**) بقرينة المثال الآتي. (**قوله: هو الذي يتكسر بناء الواحد**) الأظهر تفسيره في هذا المقام بالذي لم يكن ملحقا بآخره واو ونون ولا ألف وتاء، وتفسير مقابله وهو المصحح بما لحق آخره واو ونون أوألف وتاء، ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ودخول فُلْك جمعا لفُلْك فيه وينعكس الأمر في مقابله. (**قوله: بخلاف المصحح**) فإن مذكره معرب بالواو والياء ومؤنثه بالضمة والكسرة.

وهو السالم أيضا وأما القسم الثَّانِي وهو أن يكون الإعراب فيه ببعض الحركات اللفظية ففي غير المنصرف كما أشار إليه المصنف بقوله: ويفتح في موضع الجر وفي جمع المؤنث السالم كما سيشير إليه الإعراب بالحروف قوله: (**وإما بالحروف**) إشارة إلى القسم الثالث أي واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية وهو أن يكون بالواوورفعا وبالألف نصبا وبالياء جراً (**وذلك في الأسماء الستة**) بثلثة شرائط الأَوَّل أن تكون (**مضافة**) لأنها لوكانت غير مضافة كان إعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جاءني أب ورأيت أبا ومررت بأب والثاني أن تكون مضافة (**إلى غير ياء المتكلم**) لأنها لوكانت مضافة إلى ياء المتكلم كان إعرابها بتمام الحركات التقديرية نحو جاءني أبي ورأيت أبي ومررت بأبي، والثالث أن تكون مكبرة لأنها لوكانت مصغرة كان إعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جاءني أبيك ورأيت أبيك ومررت بأبيك وإِنَّمَا علم هذا الشرط الثالث من ذكرها مكبرة (**وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذومال تقول: جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك البواقي**) نحو هذا فوه ورأيت فاه ومررت بفيه وحموالمرأة ذو قرابة زوجها مثل الأب والأخ، وهنوه أي شيئه

(**قوله: وهو السالم أيضا**) الأولى ويسمى جمع السالم أيضا. (**قوله: فيه**) الحق إسقاطه. (**قوله: وفي جمع المؤنث السالم**) والمراد به هنا المجموع بالألف والتاء مذكرا كان مفرده أم مؤنثا تغير أم لا. (**قوله: واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية**) وذلك بقرينة المقابلة والمثال وفي بعض نسخ المتن وإما بتمام الحروف اللفظيّة وهو ظاهر. (**قول المص: وذلك**) أي الإعراب بتمام الحروف اللفظية. (**قوله: بثلاثة شرائط**)بل بأربعة حيث يشترط فيها أن تكون مفردة أيضا. (**قوله: أن تكون مضافة**) أورد عليه أن هذا الاشتراط في ذووالفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما لازمان للإضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا ما عداهما. (**قوله: لوكانت غير مضافة**) أي الصالح منها لعدم الإضافة وهو ما عدا ذووالفم بدون الميم.

(**قوله: لوكانت مضافة إلى ياء المتكلم**) أي الصالح منها للإضافة إليها فلا يرد أن ذولا تضاف إلا إلى اسم الجنس. (**قوله: لوكانت مصغرة**) أي ما يقبل منها التصغير فلا يشكل بذوحيث لا تصغر. (**قوله: وإِنَّمَا علم هذا إلخ**) ولذا لم يُصرّح به والأولى وقد علم الشرط الثالث. (**قوله: ومررت بفيه**) الأولى بدله ونظرت إلى فيه. (**قوله: ذوقرابة زوجها**) الأولى قريب زوجها والمشهور أن الحم مختص بقريب زوج المرأة أباً كان أوغيره فلا يضاف إلا إلى المؤنث وقيل يطلق على أقاربهما جميعا فيضاف للزوج أيضا. (**قوله: أي شيئه**) أيّ شيء كان فهو كناية عن الأجناس مطلقاً وقيل عما يستقبح ذكره فقط عورة كان أوغيرها وقيل عن العورة خاصة.

قال الجوهري في الصحاح: هن على وزن أخ كلمة كناية ومعناها الشيء وأصله هنو وفي الحديث من تَعَزّى بعَزَاءِ الجاهلية فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا أي ولا تقولوا له بالكناية بل قولوا له: اِعْضَضْ بأيْر أبيك قوله: (**وإما ببعض الحروف وذلك في كلا**) إشارةٌ إلى القسم الرابع، وهو عطف على قوله: في الأسماء الستة أي واختلاف الآخر إما ببعض الحروف اللفظية وذلك في كلا (**مضافا إلى مضمر**) بالألف رفعا وبالياء نصباً وجراً (**نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما**) وإِنَّمَا قيد كلا بقوله: مضافا إلى مضمر لأنه لم يستعمل غير مضاف ولوكان مضافاً إلى مظهر نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين كان إعرابه بتمام الحركات التقديرية لأن في آخره ألفا كما في عصا

(**قوله: كلمة كناية**) الإضافة لامية وتحتمل أن تكون بيانية على أن المراد بالكناية ما يكنى به. (**قوله: وأصله هنو**) بفتح النون لا بسكونها إذ حكي بعضهم في جمعه أهناء وفَعَلٌ الصحيحُ العينِ السَّاكنُها لا يجمع على أفعال بل على أفعل. (**قوله: "صلى الله عليه وسلم" من تعزى إلخ**) أي من انتسب بنسبة الملة الجاهلية وفعل فعلها بأن يقول يا للقوم ليخرج الناس معه إلى الباطل فأغضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة أي قولوا له أعضض على هن أبيك استهزاء به ولا تجيبوه إلى الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك وأمّا نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف أي لا تذكروا له كناية الذكر وهى الهن بل إذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمزة وسكون الياء.

(**قوله: اعضض بأير**) أي تمسك به وعبارة غير على أير. . (قوله: وذلك في كلا) أي وكلتا والأولى تأخير ذكرها عن ذكر المثنى لأنها من ملحقاته وألف كلا قيل بدل عن واووقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة وقيل: إن الألف لام الكلمة كما كانت في كلا والتاء للتأنيث وفيهما أقوال أخر فليحرر وليراجع. (**قوله: وهو عطف إلخ**) يقتضي ان تكون النسخة التي كتب عليها الشارح وفي كلا مضافا إلى مضمر ولا يخفى حينئذ فساد قوله: فيما مرّ واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية وإما على نسخة "وإما ببعض الحروف" وهى المشهورة المتداولة فالمعطوف، إما ببعض الحروف والمعطوف عليه إما بالحروف المراد به إما بتما الحروف كما أشار إليه فيما سبق. (**قوله: بالألف إلخ**) أي يعرب بالألف فر حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر. (**قوله: لأنه لم يستعمل**) أي هو من الأسماء اللاّزمة للإضافة علة للتقييد بالإضافة وقوله: ولوكان مضافا إلخ علة لتقييد الإضافة بكونها إلى مضمر. (**قوله: لأن في آخره ألفا**) ثابتة خطا وساقطة لفظاً لالتقاء الساكنين.

قوله: (**وفي التثنية والجمع المذكر المصحح**) إشارةٌ إلى القسم الرابع أيضا، وهو عطفٌ على قوله: وفي كلا أي واختلاف الآخر إما ببعض الحروف اللفظية وذلك في التثنية بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا (**نحو جاءني مسلمان ورأيت مسلِمَيْنِ ومررت بمسلِمَيْنِ و**) في الجمع المذكر المصحح وهو الذي لا يتكسر فيه بناء الواحد بالواورفعا وبالياء نصبا وجرا (**نحو جاءني مسلمون ورأيت مسلمينَ ومررت بمسلِمِينَ**) والفرق بين التثنية والجمع المصحح حالة الرفع ظاهر لأن رفعها بالألف ورفعه بالواو وحالتي النصب والجر أن ما قبل الياء في التثنية مفتوح والنون مكسورة وما قبل الياء في الجمع المصحح مكسور والنون مفتوحة قوله: (**والجمع المؤنث السالم**) إشارة إلى القسم الثَّانِي وهو أن يكون الإعراب ببعض الحركات اللفظية احترز بقوله: والجمع المؤنث عن جمع المذكر سواء كان مصححا أوغيره واحترز بقوله: السالم أي المصحح عن جمع المؤنث المكسر نحو نواصر في جمع ناصرة قوله: (**رفعه**) أي رفع جمع المؤنث السالم (**بالضمة ونصبه وجره بالكسرة نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات**) قوله: (**وما لا يظهر الإعراب في لفظه قدر في محله**)

(**قول المصنف: والجمع المذكر المصحح**) الظاهر إسقاط لام الجمع وكذا يقال في قوله: والجمع المؤنث السالم وقوله: المصحح نعت للجمع أوللمذكر والأرجح الثَّانِي لأن الصحة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كذا نقل عن الشنواني والمفهوم مما نقله العصام على الجامي عنه قدّس سرّه أن المصحح صفة للجمع بناء على أنّ الاِصْطِلَاح جرى على وصف الجمع بالتصحيح وإن كانت الصحة وصف مفرده ومثله يقال في جمع المؤنث السالم فليحرر. (**قوله: إشارة إلى القسم الرابع أيضا**) لا حاجة إليه. (**قوله: على قوله: وفي كلا**) الصواب إسقاط الواو. (**قوله: وهو الذي إلخ**) قد عرفت أن الظاهر تفسيره بما في آخره واوونون. (**قول المصنف: وجمع المؤنث السالم**) قد أشرنا فيما سبق إلى أن المراد به المفهوم الاصطلاحي وهو المجموع بالألف والتاء إذ لوأريد به معنى التركيب الإضافي لخرج عنه مرفوعات وسبحلات مما يكون مفرده مذكرا ونحو سجدات وسموات مما لم يسلم نظم واحده. (**قوله: فيه**) الحق إسقاطه كما مر.

(**قوله: احتراز إلخ**) ينافي ما أشرنا إليه من عدم صحة إرادة المعنى التركبي فالحَقُّ الاحتراز بجمع المؤنث السالم المراد به المجموع بالألف والتاء عن جمع ليس كذلك. (**قوله: بقوله: والجمع المؤنث**) الحق إسقاط لفظ الجمع (**قول المصنف: الإعراب**) أي علامته على ما جرى عليه المص. (**قول المصنف: في محله**) أي في محل آخره أي على الحرف الآخر منه.

لما فرغ المصنف رحمه الله من بيان الإعراب بالحركات والحروف اللفظية شرع في بيان الإعراب بالحركات التقديرية أي وكل اسم لا يظهر الإعراب في لفظه إما للتعذر أوللاستثقال قدر الإعراب في محله أما الأَوَّل وهو الذي لا يظهر الإعراب في لفظه للتعذر ففي موضعين إما في كل اسم آخره ألف مقصورة سواء كان منصرفا (**كعصاً**) أومنصرف (**كسُعْدى**) لاسم امرأة يقال: هذه عصاً ورأيت عصاً ومررت بعصاً وجائتني سعدى ورأيت سعدى ومررت بسعدى، وإِنَّمَا لا يظهر الإعراب فيه لأن في آخره ألفا والألف لا يقبل الحركة

(**و**) إما في كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم نحو (**غلامي**) يقال: جاءني غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي قوله: (**مطلقاً**) أي في حالة الرافع والنصب والجر وإِنَّمَا لا يظهر الإعراب فيه لوجوب كسرة آخره لمجانسة الياء فإن أعرب لزم تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حالة واحدة وهو محال،

(**قوله: في بيان الإعراب بالحركات التقديرية**) وأما الإعراب بالحروف التقديرية فغير مسموع على رأي الشارح رحمه الله وقد عرفت ما فيه. (**قوله: وهو الذي إلخ**) الظاهر وهو الإعراب الذي لا يظهر إلخ أوعدم ظهور الإعراب في لفظه للتعذّر وكذا يقال في مقابله. (**قوله: إما في كل اسم**) بدل من قوله: في موضعين (**آخره ألف**) أي وإن كانت محذوفة لفظاً. (**قوله: مقصورة**) وهى الألف المفردة اللازمة وسمي صاحبه مقصوراً لحبسه عن ظهور الحركات أولعدم مدّه والقصر في اللغة الحبس وضد المدّ. (**قوله: لاسم امرأة**) الحق لامرأة أواسم امرأة. (**قوله: مررت بعصا**) الأولى ضربت بعصا. (**قوله: وجاءني**) الظاهر وجاءتني كما في نسخة خطية.

(**قوله: فيه**) أي في نحو عصا وسعدي. (**قوله: في آخره**) أي في جانب آخره. (**قوله: اسم مضاف**) سواء كان مفردا أوجمعا نحو مسلماتي ومساجدي وعبادي وبعضهم ذهب إلى أنه مبني وبعض آخر إلى أنه واسطة والراجح ما جرى عليه المصنف من أنه معرب بإعراب تقديري فليراجع. (**قوله: مطلقاً**) أي يقدر الإعراب في نحو عصا وفي نحو غلامي تقديراً مطلقاً أوزمانا مطلقاً فهو متعلق بهما وإن كانت فائدة التعميم الردَ على من ذهب إلى أن الإعراب في نحو غلامي في حالة الجر لفظي ويمكن جعله متعلقا بنحو غلامي فقط وهو المتبادر من سياق كلام الشارح رحمه الله تعالى (**كسرة آخره**) الحق كسر آخره مصدرا أي بكسرة بنائية.

(**قوله: لمجانسة الياء**) أي لأجل أن تجانس حركة ما قبل الياءِ الياءَ. (**قوله: فإن إعراب**) أي لفظاً. (**قوله: مختلفتين**) أي حقيقة كما في حالتي الرفع والنصب أوحكما كما في حالة الجر. (**قوله: وكسرة البناء**) مخالف لما جرى عليه آنفا من أنها كسرة مجانسة.

وكسرة البناء مغايِرة لكسرة الإعراب هذا هو القسم الخامس وهو أن يكون الإعراب فيه بتمام الحركات التقديرية (و) أما الثَّانِي وهو الذي لا يظهر الإعراب في لفظه للاستثقال ففي الاسماء الناقصة وهي أسماء في آخرها ياء ما قبلها كسرة (**كالقاضي**) فإن الإعراب لا يظهر في لفظه في حالتي الرفع والجر دون حالة النصب لأنه أخف يقال: جاءني القاضي أصله الْقَاضِيُ بضم الياء استثقلت الضمة على الياء فحذفت ورأيت القاضيَ هذا على الأصل ومررت بالقاضي أصله اَلْقَاضِيِ بكسر الياء استثقلت الكسرة على الياء فحذفت هذا هو القسم السادس وهو أن يكون الإعراب فيه ببعض الحركات التقديرية

(**قوله: وكسرة البناء إلخ**) أي فلا تكون إعرابا في حالة الجر كما ذهب إليه بعضهم دفع به ما عسى أن يقال لتكن كسرة البناء على ما جري عليه نفسها كسرة إعراب فيكون الإعراب لفظيا في حالة الجر. (**قوله: فيه**) فيه ما مرّ. (**قوله: للاستثقال**) أي لكونه أولوجوده ثقيلا. (**قوله: ففي الأسماء الناقصة**) الظاهر المنقوصة. (**قوله: في آخرها ياء**) أي لازمة فيخرج عن المنقوص نحو مررت بأبيه خفيفة فيخرج كرسيّ. (**قوله: ماقبلها كسرة**) في نسخة خطية وقبلها كسرة وهي حسنة وأحسن منها قبلها كسرة صفة للياء. (**قوله: لأنه أخف إلخ**) أفعل التفضيل على غير بابه أي لأن علامته خفيفة والأولى بدله لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة. (**قوله: استثقلت: الضمة**) معلوما أومجهولا أي كانت أو وُجدت ثقيلة. (**قوله: هذا على الأصل**) أي من عدم الحذف.

﴿موانع الصرف﴾

قوله: (**وأسباب منع الصرف تسعة**) أي تسعة أسباب كما أشار إليها العلامة ابن الحاجب نظما وزاد عليها الفهامة منلا خليل العمري السعردي رحمهما الله بيتا آخر وهي من حيث المجموع أربعة أبيات (موانع الصرف تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فما للصرف تصويب * عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زاءدةً من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريب * كذاك واحدة قامت مقامهما * فالجمع وألفا التأنيث تجويب انتهي

﴿موانع الصرف﴾

(**قوله: أي تسعة أسباب**) الظاهر أسباب تسعة إذ لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف إليه من بناء المضاف نحو قبل وبعد أوتعويض التنوين نحو كل وأيّ أو وجود إضافة أخرى نحو يا تيم، تيم عدي. (**قوله: كما أشار إليها إلى قوله: انتهى**) غير موجود في نسخة خطية ولعله حاشية ألحقها الناسخون بالشرح. (**قوله: نظما**) أي منظومة أو إشارة نظم أوبنظم.

(**قوله: عليها**) أي المنظومة والأولى عليه. (**قوله: السعردي**) صوابه الإسعردي في القاموس إسعرد بلدة منها المسندة زينب بنت المحدث سلمان بن عبد الله قاضي بيت لهباء بالشام وفي شرحه تاج العروس أخذ عنها التقيّ السبكي وغيره. (**قوله: بيتا آخر**) بل بيتين آخرين هما الأَوَّل لصاحب المنظومة أبى سعيد الأنباري النحوي والرابع للمولى المذكور قدّس سرّه.

(**قوله: موانع**) جمع مانعة أي علة مانعة أوموانع منقول من الوصفية إلى الاسمية والمراد به ماله دخْل في المنع سواء كان مستقلا أم لا فافهم. (**قوله: تصويب**) في العصام التصويب النزول اهـ لم نعثر عليه بهذا المعنى في كتب اللغة وإِنَّمَا جاء فيه الصوب مصدر صاب أي نزل فالظاهر أنه من صوّب الرأي أي حكم عليه بالصواب أي مصوب ومجوز.

(**قوله: ثم جمع**) قال العارف الجامي قدَّس سره السَّامي: والعدول عن الواو إلى ثم لمجرد المحافظة على الوزن وقال بعض المحققين: للتراخي الرتبي ولا يخفى أن الجمع أعلى رتبة مما قبله ومما بعده اهـ ولا يخفى بعده. (**قوله: والنون زائدة إلخ**) أي يمنع النون الصرف زائدة ألف من قبلها فألف فاعل لقوله: زائدة والظرف متعلق به والمراد بزيادة الألف قبل النون، اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الألف عليها فيه كما إذا قلت: جاءني زيد راكبا من قبله أخوه.

(**قوله: وهذا القول تقريب**) أي ذكر الموانع بصورة النظم مقرّب لها إلى الحفظ إذ حفظ النظم اسهل. (**قوله: تجويب**) أي جواب للسائل عنها والتجويب بهذا المعنى غير موجود في كتب اللغة فليراجع.

أحدها (**العليمة**) وَحَدُّهَا ما ذُكِرَ (**كزنيب و**) ثانيها (**التأنيث**) وهو على ضربين لفظيٍّ ومعنويٍّ فاللفظي على ضربين أيضا إما بالتاء (**كطلحةَ وعائشةَ**) وشرط التأنيث اللفظي الذي بالتاء ليكون مؤثرا في منع الصرف العلميةُ، وإما بالألف وألف التأنيث على ضربين أيضا إما مقصورةٍ نحو حبلى وبشرى وإما ممدودةٍ نحو حمراء والمعنوي ما خلا من التاء والألفين المذكورين لكنَّ العرب استعملته مؤنثا فتأنيثه سماعي، ويشترط في التأنيث المعنوي ليكون مؤَثِّراً في منع الصرف العلمة وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كزينب أويكون وسَطه متحركا كسقر أويكون عجمةً نحو ماه وجور اسمان لبلدتين من بلادِ الفارس (و) ثالثها (**الوصف**) وهو ما دل على ذاتٍ باعتبار معنىً معينٍ هو المقصود من ذكره (**كأحمر**) وشرطه أن يكون وصفا في الأصل (و) رابعها (**وزن الفعل**) وشرطه أن يكون أحدُ الأمرين

(**قوله: أحدها**) المناسب أولها. (**قول المصنف: العلمية**) المعبّر عنها في النظم بالمعرفة المراد بها التعريف. (**قوله: وحدها**) أي حد ما قامت به وهو العلم أوحدها مأخوذ مما ذكر في حد العلم. (**قوله: أيضا**) أي كما أن مطلق التأنيث على ضربين. (**قول المصنف: كطلحة وعائشة**) أي كتأنيثهما. (**قوله: وشرط التأنيث إلخ**) الأولى والأَخصَر وشرط تأثيره في منع الصرف العلمية. (**قوله: العلمية**) أي علمية الاسم المؤنث. (**قوله: وألف التأنيث**) الأولى وهي. (**قوله: أيضا**) أي كما أن التأنيث اللفظيّ على ضربين. (**قوله: إما مقصورة**) بدل من قوله: ضربين. (**قوله: وإما ممدودة**) أي ممدود ما قبلها أوالتي تكون سببا للمد. (**قوله: ما خلا إلخ**) أي خلا موصوفه من التاء إلخ والأولى والأَخصَر بخلافه. (**قوله: استعملته مؤنثا**) أي استعملت موصوفه مؤنثا وأجرت عليه أحكامه.

(**قوله: ويشترط في التأنيث المعنويّ إلخ**) الأولى والأَخصَر ويشترط في وجوب تأثيره العلمية وأن يكون إلخ. (**قوله: في منع الصرف**) أي في وجوبه. (**قوله: عجمة**) الحق عجميا. (**قوله: من بلاد الفارس**) الحق إسقاط اللام كما في نسخة خطية. (**قوله: ما دلّ إلخ**) فيه مسامحة إذ المراد به هنا كون الاسم دالا على ذات إلخ. (**قوله: على ذات**) أي مبهمة. (**قوله: باعتبار**) أي متلبسة به والأوضح مأخوذة مع معنى معين. (**قوله: من ذكره**) الضمير عائد إلى ما الذي هو عبارة عن الاسم والأولى منه. (**قول المصنف: كأحمر**) أي ككونه دالا على ذات مبهمة ثبتت لها الحمرة. (**قوله: وشرطه**) أي شرط كونه سببا لمنع الصرف. (**قوله: في الأصل**) أي الوضع فخرج نحو أربع في مررت بنسوة أربع لأنه في الأصل اسم للعدد المعلوم ووصفيته عارضة. (**قول المصنف: وزن الفعل**) هو كون الاسم على وزن من أوزان الفعل. (**قوله: أن يكون**) أي يوجد والأولى إسقاطه كما في نسخة خطية.

إما أن يختص ذلك الوزنُ بالفعل ولا يوجدَ في الاسم إِلَّا منقولاً من العجمي إلى العربي كبقَّم أومنقولا من الفعل إلى الاسم لِلعَلَمِ كشَمَّرَ وضُرِبَ إذا سمي بهما رجلٌ مثلا وإما أن يكون في أوله زيادة كزيادةٍ في أول الفعل غيرَ قابل لتاءِ التأنيث (**كأحمد**) في اسم رجل العدل (و) خامسها (**العدل**) وهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى تحقيقا كثُلث ومَثْلثَ فإن كل واحد منهما معدول عن ثلثة ثلثة أوتقديراً (**كعُمَرَ**) فإنه معدول عن عامر لأن العرب تقول: سمعت عن عُمَرَ فمنعت منه الجر والتنوين فعلم أنه غير منصرف وغير المنصرف ما فيه سببان من هذه الأسباب التسعة وليس فيه إِلَّا سبب واحد وهو العلمية فوجب تقدير سبب آخر لحفظ قاعدتهم قُدِّر فيه العدل لإمكان تقديره فيه وامتناع تقدير غيره فقيل: إنه معدول عن عامر (و) سادسها (**الجمع**) وشرطه أن يكون على صيغة منتهي الجموع بغير هاء والمراد بمنتهي الجموع أن يكون على صيغة يمتنع

(**قوله: من العجمي إلى العربيّ**) أي من الكلام العجميّ إلى الكلام العربيّ. (**قوله: كبقّم**) اسم لصبغ معروف. (**قوله: من الفعل**) أي من معناه. (**قوله: إلى الاسم للعلم**) لا حاجة إليه. (**قوله: كشمّر وضرب إلخ**) الأولى كشمّر علما وضرب إذا سمّي به رجل مثلا. (**قوله: في أوله**) أي وزن الفعل أوما كان على وزنه. (**قوله: كزيادة**) أي زيادة حرف أوحرف زائد من حروف أتين. (**قوله: غير قابل إلخ**) أي قبولا قياسيا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله فلا يرد عليه أربع علما لرجل ولا أسود اسما للحية فإن لحوق التاء بالأول للتذكير فلا يكون قياسيا كما أن لحوقه بالثاني ليس باعتبار الوصف الأصليّ الذي امتنع من الصرف لأجله بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة. (**قوله: في اسم رجل**) الأولى إسقاط فى. (**قوله: خروج الاسم**) أي إخراج مادته. (**قوله: عن صيغته الأصلية**) أي هيئة مادته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن تكون عليها حقيقة أوفرضا. (**قوله: إلى صيغة أخرى**) أي إلى هيئة مخالفة للأولى في اندراجها تحت أصل وقاعدة. (**قوله: تحقيقا**) أي خروجا محقَّقا كما هو المشهور أوخروجا عن أصل محقق كما قال العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي. (**قوله: معدول**) أي مخرَج مادته تحقيقا. (**قوله: تقول**) أي يقول الشخصُ منهم. (**قوله: الجر**) أي بالكسر. (**قوله: قاعدتهم**) من أن كل اسم غير منصرف لابد فيه من سببين حقيقة أوحكما من الأسباب التسعة. (**قوله: فقدّر فيه العدل**) أي لا غير. (**قول المصنف: الجمع**) أي كون الاسم مجموعا. (**قوله: أن يكون**) أي موصوفه. (**قوله: على صيغة منتهى الجموع**) أي على صيغة هى مكان انتهاء الجموع أولانتهاء الجموع فمنتهى إما اسم مكان أومصدر ميمي والإضافة بيانية أولامية. (**قوله: بغير هاء**) منقلبة عن تاء التأنيث في حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فاره. (**قوله: والمراد بمنتهى الجموع**) أي المراد بكونه على صيغة منتهى الجموع.

جمعها مرة أخرى جمعَ التكسير وأن يكون قبل ألف التكسير حرفان مفتوحان وأن يكون بعد ألف التكسير حرفان متحركان (**كمساجد أو**) ثلثة أحرف وسطها ساكن (**كمصابيح و**) سابعها (**التركيب**) وهو وضع جزء عند جزء آخر (**كمعدي كرب**) وشرطه العلمية وأن لا يكون بإضافةٍ نحو غلام زيد ولا بإسنادٍ نحو زيد قائم ولا تضمنٍ نحو خَمْسَةَ عَشَرَ بل ينبغي أن يكون مزجيا كمعدي كرب (و) ثامنها (**العجمة**) وهي التي وضعت في العجم وشرطها العلميةُ في العجم وأن يكون متحركَ الوسط نحو شتر لاسم قلعة بالشام أوزائدة على ثلثة أحرف (**كإبراهيم و**) تاسعها (**الألف والنون المضارِعتان**) أي المشابِهتان (**لألفي التأنيث**) في عدم دخول تاء التأنيث فيهما وهما إن كانا في اسمٍ

(**قوله: جمعها**) أي جمع مفردها. (**قوله: جمع التكسير**) أي بخلاف جمع التصحيح، فإنه لا يمتنع كأيامن فإنه يجمع على أيامنين. (**قوله: أن يكون**) الأولى بأن يكون. (**قوله: وأن يكون بعد ألف التكسير**) الأَخصَر وبعده. (**قوله: وضع جزء عند جزء آخر**) أي مع جعلهما كلمة واحدة والأولى جعل كلمتين أوأكثر كلمة واحدة كما عبر به بعضهم. (**قوله: وأن لا يكون بإضافة**) أي متلبسا بإضافة أي تركيبا إضافيا وكذا يقال في قوله: ولا بإسناد ولا تضمن. (**قوله: ولا بإسناد**) نحو تأبط شرا لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعرب كذا قال العارف الجامي قدّسَ سرّه السَّامي والتحقيق أنها من قبيل المعربات بالإعراب التقديريّ المتصرفة فليراجع.

(**قوله: ولا تضمنيّ**) الصواب ولا تضمن عطفا على قوله: لا بإسناد بأن يتضمّن الجزء الثَّانِي معنى حرف نحو خَمْسَةَ عَشَرَ وبيت بيت. (**قوله: أخيرا كمعدي كرب**) الأولى جعل هذا من المتن كما في نسخة خطية وإسقاط الأول.

(**قوله: وهى التي إلخ**) أي ما قام به العجمة التي إلخ أوالعجمة التي وضع موصوفها في العجم والمناسب أن يقول هى كون اللَّفظ مما وضعه غير العرب. (**قوله: في العجم**) المراد بهم من عدا العرب. (**قوله: العلمية**)حقيقة كإبراهيم أوحكما بأن ينقل العرب اللَّفظ العجمي من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل إليها كقالون فإنه كان في لغة العجم اسم جنس بمعنى الجيّد لقب به عيسى راوي نافع قبل أن يتصرّف فيه العرب. (**قوله: وأن يكون**) أي اللَّفظ العجمي. (**قوله: لاسم**) الحق إسقاط اللام. (**قوله: قلعة بالشام**) قال العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي هو اسم حصن بديار بكر وفي القاموس قلعة بثران والله أعلم. (**قوله: أوزائدة**) الصواب أوزائدا. (**قول المصنف: المضارعتان**) وتوصفان بالمزيدتين أيضا لأنهما من الحروف الزوائد وهى حروف اليوم تنساه. (**قوله: فيهما**) الأولى عليهما. (**قوله: في اسم**) المراد به هنا ما يقابل الصفة.

فشرطه العلميةُ (**كعمران وعثمان**) وإن كانا في صفة فشرطها أن لا يكون مؤنثُها على فعلانة كعطشان فإن مؤنثه عطشى قوله: (**ومتى اجتمع في الاسم سببان منها**) أي ومتى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة (**لم ينصرف**) ذلك الاسمُ (**وكذا لوكان في الاسم سبب واحد يقوم مقام السببين**) وذلك السبب الواحد الجمع (**نحو مساجد ومصابيح و**) ألفا التأنيث المقصورةُ نحو (**حبلى وبشرى و**) الممدودةُ نحو (**صفرآء وصحرآء**) قوله: (**إِلَّا ما كان**) استثناء من الضمير المستتر في قوله: لم ينصرف وهو فاعله الراجع إلى الاسم أي متى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة لم ينصرف ذلك الاسم إِلَّا الاسم الذي كان (**على ثلثة أحرف ساكنَ الوسط كنوح ولوط فإن فيه**) أي في الاسم الثلاثي الساكن الوسط (**مذهبين**) أحدهما (**الصرف لخفته**) على اللسان بسبب سكون الوسط ودليل منع الصرف الثقل

(**قوله: فشرطه**) أي الألف والنون في تأثيرهما في منع الصرف وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد ويحتمل إرجاع الضمير إلى الاسم وهو المناسب لقوله: فيما يأتى وشرطها وعليه يكون المعنى فشرط الاسم في امتناعه من الصرف. (**قوله: العلمية**) لتمتنع التاء فيتحقق شبههما بألفي التأنيث. (**قوله: فشرطها**) أي الصفة في امتناعها من الصرف والأولى فشرطهما بإرجاع الضمير إلى الألف والنون. (**قوله: أن لا يكون إلخ**) ليبقي مشابهتها لألفي التأنيث على حالها. (**قوله: كعطشان**) أي بخلاف عريان فإن مؤنثه عريانة قال العصام الألف والنون في الصفة لا يكون مع وزن فعلأن بكسر الفاء وبضم الفاء، لا يكون إلا مع فعلانة بخلاف الألف والنون في الاسم فإنه يكون مع الأوزان الثلاثة. (**قوله: أي ومتى إلخ**) الأَخصَر أي من هذه الأسباب التسعة. (**قوله: الجمع**) أي البالغ موصوفه إلى صيغة منتهى الجموعوإِنَّمَا قام مقامهما لتكرره حقيقة كأكالب وأساور وأناعيم أوحكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات نحو مساجد ومصابيح. (**قوله: وألفا التأنيث**) أي تأنيث كل واحد منهما لأنهما لازمتان للكلمة وضعا فيجعل لزومهما بمنزلة تأنيث آخر. (**قوله: وهو فاعله**) مستدرك. (**قوله: لم ينصرف**) أي باتفاق، ليصح الاستثناء. (**قوله: إلا الاسم إلخ**) ولم ينضم إلى السببين فيه سبب آخر لئلا يشكل بنحو ماه وجور علمين لبلدتين فإنه لا اختلاف في امتناع صرفه. (**قول المصنف: كنوح ولوط**) أي وكهند عد لكن الخلاف الآتي إنما هو في نحو نوح ولوط بخلاف نحو هند فإنه يجوز فيه الوجهان باتفاق ما عدا الزجاج من النحاة فإنه قال بوجوب منع الصرف فيه. (**قوله: لخفته**) أي الاسم المذكور. (**قوله: ودليل منع إلخ**) الجملة حالية أي سبب منع صرفِ العلل المذكورة الثقلُ الحسيُّ أوالمعنويُّ الذي ينشأ عنها فتعارض الخفةُ في الاسم المذكور ثقلَ إحدى العلتين فتزاحِمُ تأثيرها.

(و) ثانيهما (**منع الصرف لحصول السببين فيه**) وهما العجمة والعلمية والأول أصح لانتفاء الشرط المذكور في العجمة وهو تحرك الوسط أوالزيادة على ثلاثة أحرف ولقوله: تعالى ﴿ إنا أرسلنا نوحا إلى قومه﴾ ﴿ولوطا إذ قال لقومه﴾ بالتنوين، (**وكل علم لا ينصرف ينصرف عند التنكير في الغالب لزوال العلمية بالتنكير**) فبقِيَ الاسم بلا سبب حيث كانت العلميةُ شرطا لانتفاء المشروط عند انتفاء شرطه أوعلى سبب واحد حيث لم تكن العلمية شرطا (**نحو رب سعادٍ**) فسعادُ غير منصرف للتانيث والعلمية فإنها اسم امرأة فلما نكرت بدخول رب عليها لأن رب لا تدخل إِلَّا على النكرات صارت منصرفةً؛ لبقائها بلا سبب (و) كذلك (**رب إسماعيل**)؛ فإنه غير منصرف للعجمة والعلمية فلما نكر صار منصرفاً لبقائه أيضا بلا سبب (و) كذلك (**رب عمر**) فإنه غير منصرف للعلمية والعدل فلما نكر صار منصرفا لبقائه على سبب واحد (**هذا**) أي الذي ذكر من قوله: وكل علم لا ينصرف ينصرف عند التنكير (**إذا كان للعلمية تاثير في منع الصرف**) سواء كانت العلمية شرطا كما في التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي والتركيب والعجمة والألف والنون المشابهتين لألفي التأنيث إذا كانتا في الاسم أولم تكن شرطا كما في وزن الفعل والعدل (**وأما إذا لم يكن للعلمية أثر في منع الصرف كرجل سمي بمساجد أوحمرآء فإنه**) أي فإن كل واحد من مساجد وحمرآء (**لا ينصرف عند التنكير أيضا**) لأنه غير منصرف من غير اعتبار العلمية فوجودها فيه وعدمها سواء قوله: في الغالب إشارة إلى مثل أحمر إذا كان علما لأنه لا ينصرف عند التنكير أيضا لعود الوصف الأصلي عند زوال العلمية

(**قوله: وثانيهما منع الصرف**) ظاهره أن المذهب الثَّانِي وجوب منع الصرف والمشهور أنه جواز الوجهين فليراجع. (**قوله: لانتفاء الشرط إلخ**) قد يقال: إن القائل بمنع الصرف لا يشترط الشرط المذكور. (**قوله: ولقوله: تعالى إلخ**) أي ولورود التنزيل الكريم عليه. (**قول المصنف: وكل علم**) أي مؤثّر علميته كما سيشير إليه بقوله: هذا إلخ. (**قول المصنف: عند التنكير**) بأن يراد به واحد من الجماعة المسماة به أويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى بمعنى لكل مبطل محق. (**قوله: فبقي**) الأولى فيبقي كما في نسخة. (**قوله: بلا سبب**) أي من حيث إنه سبب. (**قوله: شرطا**) أي لتأثير السبب الآخر. (**قوله: فإنها اسم**) أي كلمة سعاد. (**قوله: لا تدخل إلا على النّكرات**) لتتأثر بمعناها من القلة أوالكثرة. (**قوله: إذا كان**) أي ثابت إذا كان. (**قوله: كما في التأنيث بالتاء**) أي كعلميّة مع تأنيث بالتاء.(**قوله: أثر**) أي تأثير. (**قول المصنف: كرجل**) بالتنكير ولعل مراده عود حكمه ولوقال: لاعتبار الوصف الأصليّ، لكان أولى.

وفي رواية أخرى أنه منصرف

﴿**المرفوعات**﴾

قوله: (**المرفوعات**) أي هذا باب المرفوعات وهي جمع المرفوع وهو ما اشتمل على علم الفاعلية، وهو الرفع وإِنَّمَا قدمها على المنصوبات والمجرورات لأنها أصل بالنسبة إليهما لأن الكلام يحصل من مرفوعين ولا يحصل من منصوبين ومجرورين أوأكثر والمرفوعات (**على ضربين**) أحدهما (**أصل**) وهو أن يكون رفعه أصالة (**و**) الثَّانِي (**ملحق به**) أي بالأصل وهو أن يكون رفعه ملحقا بالأصل أي مشابها به قوله: (**فالأصل هو الفاعل**) أي الذي يكون رفعه أصالة هو الفاعل لأن أساس النحو ما قاله علي كرم الله وجهه الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور (**و**) الفاعل (**هو ما أسند الفعل أوشبهه إليه وقدم**) الفعل أوشبهه (**عليه**

(**قوله: وفي رواية أخرى إلخ**) عن الأخفش أنه منصرف لعدم اعتباره الوصفية الأصليّة إذ الزائل لا يعتبر من غير ضرورة لكن الأخفش رجع أخيراً إلى ما ذهب إليه سِيبويهِ من عدم انصرافه حكي أن أبا عثمان المازني سئل الأخفش لمَ صرّفت أربع في نحو مررت بنسوة أربع فقال: لأنه في الأصل اسم للعدد المعلوم والوصف عارض فلم يُعتدّ به فقال: هلاّ اعتبرت وصف أحمر علما إذا نُكّر والتسميّة به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سِيبويهِ أخيراً من أجل ذلك كذا في الصبان

﴿**المرفوعات**﴾

(**قوله: جمع المرفوع**) لا المرفوعة لأن موصوف مفرده الاسم وهو مذكر غير عاقل، ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل. (**قوله: علم الفاعلية**) أي علامة كون الاسم فاعلا حقيقة أوحكما. (**قوله: والمرفوعات على ضربين**) أشار إلى أن قوله: على ضربين خبر مبتدأ محذوف. (قوله: أن يكون) أي ذوأن يكون أومتحقق بأن يكون. (**قوله: أصالة**) أي على جهة الإصالة لا على جهة الإلحاق. (**قوله: ملحقا بالأصل**) فيه مسامحة والمراد أن رفعه سبب الإلحاق بالأصل. (**قوله: أي مشابها به**) لا يخفى أن الإلحاق ليس المشابهة وإِنَّمَا هو بسببها فالحَقُّ بدل التفسير، التعليل بقوله: لمشابهته إياهـ. (**قوله: لأن أساس إلخ**) هذا تعليل ظاهري والتحقيق أن سبب أصالة الفاعل كونه جزء للجملة الفعلية غالبا التي هي أصل الجمل وأنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس رفع المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني وأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي. (**قول المصنف: أوشبهه**) المراد به ما يشبهه في الدلالة على الحدث.

على جهة قيامه) الفعل أوشبهه **(به)** وإِنَّمَا قال ما أسند الفعل أوشبهه إليه بدل قوله: اسم أسند الفعل إليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو أعجبني أن خرجت فأن مع خرجت في محل الرفع فاعل لأعجبني وليس باسم قوله: ما أسند الفعل **(نحو قام زيد)** فقام فعل أسند إلى الفاعل وهو زيد قوله: أوشبهه ليدخل فيه اسم الفاعل **(و)** أمثاله من الصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل والظرف وغيرها كأسماء الأفعال نحو **(زيد قائم أبوه)** فأبوه فاعل لقائم قوله: وقدم عليه ليخرج زيد في مثل قولك: زيد قام قوله: على جهة قيامه به ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضُرِب زيد فإن قيام الفعل ليس به بل وقع الفعل عليه وإِنَّمَا لم يقل قائما به ليدخل الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قَرُبَ زيدٌ وبَعُد زيدٌ ومات بكر قوله: **(وهو على ضربين)** أي والفاعل على ضربين أحدهما **(مظهر)** نحو زيد في **(نحو ضرب زيد و)** الثَّانِي **(مضمر)** وهو على ضربين أيضا إما بارز مثل التاء في **(نحو ضربت و)** إما مستتر نحو هو المستتر في ضرب في نحو **(زيد ضرب)** قوله: **(والملحق به)** أي بالأصل أي المشبه به **(خمسة أضرب)**

(**قول المصنف: على جهة إلخ**) أي وقدم مشتملا على جهة إلخ أو وذلك الإسناد على طريقة قيام إلخ والمراد بها أن يكون على صيغة المعلوم أوما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة كما أن جهة الوقوع كون الفعل على صيغة المجهول أوما في حكمها كاسم المفعول. (**قوله: وإِنَّمَا قال إلخ**) الأَخصَر وإِنَّمَا قال: ما بدل قوله: اسم يريد أن المصنف رحمه الله ذكر ما مريدا به ما يعم الاسم وغيره كاللفظ فكأنه قال لفظ اسند الفعل إليه إلخ فيشمل نحو أن خرجت فإنه لفظ أسند إليه الفعل ولا يخفى بعده إذ الظاهر أن المراد بما اسم مرفوع بقرينة أن الكلام في مرفوعات الأسماء وشموله لما ذكر بجعله عبارة عما يعم الحقيقي والحكمي فان خرجت وإن لم يكن اسما حقيقيا إِلَّا أنه اسم حكمي لأنه مؤول بخروجك. (**قول المصنف:نحو قام زيد**) أي مثاله نحو قام زيد. (**قوله: فقام فعل إلخ**) الأولى فزيد فاعل أسند إليه قام. (**قوله: ليدخل فيه اسم الفاعل**) أي فاعله. (**قوله: ليخرج إلخ**) حيث لم يخرج بقوله: أسند إليه الفعل لأن الإسناد إلي ضمير شئ إسناد إليه في الحقيقة. (**قوله: فإن قيام الفعل إلخ**) الظاهر بدله فإن إسناد الفعل إليه ليس على جهة القيام به بل على جهة الوقوع عليه. (**قوله: حقيقة**) الأولى إسقاطه هنا وفيما سيأتي. (**قوله: نحو علم زيد إلخ**) فإن العلم أمر وجودي قائم بزيد بخلاف القرب والبعد والموت في الأمثلة الآتية فإن الأولين أمران اعتباريان والأخير عدمي.(**قوله: أيضا**) أي كما أن مطلق الفاعل على ضربين. (**قوله: أي المشبه به**) صوابه المشبه به كما في نسخة خطية أي الملاحظ مشابهته

الأَوَّل (**المبتدأ وخبره**) ووجه مشابهة المبتدإ بالفاعل أن كل واحد منهما مسند إليه ووجه مشابهة الخبر بالفاعل أن كل واحد منهما جزء ثان من الكلام.

﴿المبتدأ والخبر﴾

قوله: (**فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه**) هذا حد المبتدأ قوله: هو الاسم إشارة إلى أنه لا يكون إِلَّا اسما أوما في معنى الاسم مثل تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أصله أن تسمع فحذف أن وبدل النصب بالرفع أوأطلق الفعل وأريد الاسم كقوله: تعالى: يوم ينفع الصادقين أي يوم نفع صدق الصادقين وعلى التقديرين تقديره سماعك بالمعيدي خير من أن تراه قوله: المجرد عن العوامل اللفظية يخرج اسم إن واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وغيرها قوله: مسندا إليه يخرج الخبر قوله: (**والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية مسندا به**) وإِنَّمَا قال هو المجرد ولم يقل هو الاسم المجرد

به وقد عرفت عدم ظهور هذا التفسير وأن الأولى تعليل الإلحاق بالمشابهة. (**قول المصنف: المبتدأ وخبره**) جعله قسما واحدا للتلازم بينهما على ما هو الأصل في المبتدأ من كونه مسندا إليه فلا يرد نحو أقائم زيد.(**قوله: بالفاعل**) الظاهر إسقاط الباء هنا وفيما سيأتي

﴿المبتدأ والخبر﴾

(**قول المصنف: المجرد إلخ**) أي الخالي عن جنس العامل اللفظيّ. (**قول المصنف: عن العوامل اللفظية**) أي غير المزيدة لئلاّ يرد نحو بحسبك درهم. (**قول المصنف: مسنداً إليه**) وقد يكون مسنداً أيضا بأن تكون صفة واقعة بعد دال النفي والاستفهام إلا أنه خلاف الأصل. (**قوله: هذا حدّ المبتدأ**) لا فائدة فيه. (**قوله: هو الاسم إلخ**) الظاهر أن يقول والمراد بالاسم أعمّ أن يكون حقيقة أوحكما ليشمل مثل تسمع إلخ. (**قوله: أوما في معنى الاسم**) الأولى بدله حقيقة أوحكما.(**قوله: أوأطلق الفعل إلخ**) عطف على قوله، أصله أن تسمع فيكون من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك ومنها الجملة الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أ أنذرتهم أم لم تنذرهم ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم. (**قوله: وغيرها**) بالنصب عطف على اسم إن والضمير راجع إلى الأسماء المذكورة ويحتمل الجر، والضمير حينئذ راجع إلى الكلمات المذكورة والأول أحسن تأمل. (**قول المصنف: مسندا به**) حال من الضمير المستتر في المجرد وبه نائب فاعل والباء للسببية ويحتمل أن يكون النائب، الضمير المستتر في مسندا الراجع إلى مصدره على معنى موقعا الإسناد بسببه والمراد المسند به إلى المبتدأ ليخرج المبتدأ في نحو أقائم الزيدان. (**قوله: وإِنَّمَا قال إلخ**) الأَخصَر وإِنَّمَا لم يقل

لأن خبر المبتدأ قد يكون غير الاسم نحو زيد ضرب قوله: هو المجرد عن العوامل اللفظية يخرج خبر إن وخبر كان وخبر ما ولا بمعنى ليس وغيرها وقوله: مسندا به يخرج المبتدأ (نحو زيد قائم) فقوله: زيد مبتدأ وقوله: قائم خبره

وإِنَّمَا قال في حد كل واحد من المبتدأ والخبر: هو المجرد عن العوامل اللفظية إشارةً إلى أنهما لم يكونا مجردين عن العوامل المعنوية وهو التجريد عن العوامل اللفظية قوله: (**وحق المبتدأ أن يكون معرفة**) لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على الشئ لا يكون إِلَّا بعد معرفته قوله: (**وقد يجئ نكرة**) أي وقد يجئ المبتدأ نكرة إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لأنه حينئذ يقرب إلى المعرفة والمخصص إما أن يكون المبتدأ النكرة في معنى الفاعل (**نحو شر أهرَّ ذا ناب**) تقديره ما أهر ذا ناب إِلَّا شر والفاعل يجوز أن يكون نكرة فيجوز أن يكون المبتدأ الذي في معناه نكرة وإما أن يكون موصوفا كما في هذا المثال المذكور إذ يحتمل أن يكون تقديره شر عظيم أهر ذا ناب وإما أن يكون تخصيصه بالمتكلم (و)

هو الاسم إلخ. (**قوله: لأن خبر إلخ**) فيه أن كون الكلام في مرفوعات الاسم قرينة على أن المراد به الاسم المجرد وأن الخبر في نحو زيد ضرب اسم تأويلا على أنه ينتقض تعريف الخبر بيضرب في نحو يضرب زيد إن أريد العموم. (**قوله: وإِنَّمَا قال إلخ**) أي إنما قيد العوامل في تعريف كل واحد منها باللفظية. (**قوله: لم يكونا إلخ**) الأولى غير مجرَّدَين عن العامل المعنويّ. (**قوله: وهو التجريد إلخ**) أي التجرد عن العوامل للإسناد. (**قوله: لأن الحكم إلخ**) أي لأن حق الحكم على الشيء أن لا يكون إلا إلخ. (**قوله: من الوجوه**) أي من وجوه التخصيص المشهورة بين النحاة قال المولى المنلا خليل الأسعردى قدّس سرّه وأفاض علينا من بركاته في كافيته: **وأوجه التخصيص فيما نلتقي تدنوا ثلاثين وقيل ترتقى** وقال بعض المحققين مدار صحة الإخبار عن النكرة، حصول الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها إلى تكلفات ركيكة. (**قوله: والمخصص**) والأولى والتخصيص. (**قوله: أن يكون**) أي بأن يكون. (**قوله: تقديره إلخ**) الظاهر بدله إذ يستعمل في موضع ما أهر ذا ناب إلخ. (**قوله: والفاعل إلخ**) الأولى تقديمه على المثال وأن يقول بدله والفاعل يتخصص قبل ذكره بصحة كونه محكوما عليه بما اسند إليه فكذا المبتدأ الذي في معناه. (**قوله: ان يكون موصوفا**) أي لفظاً أومعنى. (**قوله: كما في هذا المثال**) الأولى كما في المثال. (**قوله: يحتمل أن يكون تقديره إلخ**) وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم فيكون موصوفا معنى. (**قوله: تخصيصه بالمتكلم**) أي نسبته إلى المتكلم والظاهر التعبير به.

هو في الدعاء نحو (**سلام عليكم**) إذ أصله سلمت سلاما عليكم أوأسلم سلاما عليكم فحذف الفعل كما يحذف أفعال المصادر فصار سلاما عليكم فعدل عن النصب الدال على الحدوث والزوال إلى الرفع الدال على الثبات والبقاء والدوام فصار سلام عليكم ومعناه على ما كان عليه في أصله وهو سلمت سلاما عليكم فيكون سلام عليكم في قوة سلامي عليكم قوله: (**وحق الخبر أن يكون نكرة**) لأن الخبر حكم والحكم لا يلزم أن يكون معرفة والأصل هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة قوله: (**وقد يجيئان**) أي وقد يجئ المبتدأ والخبر (**معر فتين**) معا (**نحو الله إلهنا ومحمد نبينا**) فقوله: **الله** معرفة بالألف واللام ومحمد معرفة بأنه علم وقوله: إلهنا ونبينا معرفتان بالإضافة وإِنَّمَا أورد مثالين ليكون كلمة الإيمان بتمامها قوله: (**والخبر على ضربين**) أي وخبر المبتدأ على ضربين إما (**مفرد نحو زيد غلامك**) فإن غلامك مفرد (و) **إما** (**جملة**) أي جملة خبرية لا إنشائية (**والجملة على أربعة أضرب**)

(**قوله: في الدعاء**) لشخص أوعليه نحو ويل لزيد. (**قوله: فحذف الفعل**) أي مع فاعله. (**قوله: أفعال المصادر**) أي الأفعال العاملة في المفاعيل المطلقة. (**قوله: الدال على الحدوث**) لإشعاره بالفعل الدال عليه لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث ما يقارنه. (**قوله: الدال على الثبات**) لإشعاره بالجملة الاسمية الدالة عليه بمعونة المقام. (**قوله: والبقاء**) عطف تفسير. (**قوله: والدوام**) غير موجود في نسخة خطية. (**قوله: فيكون سلاما عليكم**) صوابه فيكون سلام عليكم. (**قوله: وهو إلخ**) أي الأصل سلمت إلخ أوأسلّم إلخ. (**قوله: سلامي عليكم**) أي سلام من قبلى عليكم. (قوله: لأن الخبر حكم) أي محكوم به على شيء. (قول المصنف: وقد يجيئان معرفتين) أي قد يجيء الخبر معرفة ويشترط حينئذ كون المبتدأ معرفة أيضا إلا في نحو من أبوك على رأي سِيبويهِ. (**قوله: معرفة بالألف واللام**) مرجوح والتحقيق أنه معرفة بالعلمية وأنه أعرف المعارف. (**قوله: بأنه علم**) أي بسبب أنه علم الأولى بالعلمية.

(**قوله: بالإضافة**) أي إلى المعرفة. (**قوله: كلمة الإيمان بتمامها**) أي الكلام الذي يتوقف الإيمان على الإقرار بمضمونه مذكورا بتمامه. (**قوله: إما مفرد**) بالجر على أنه بدل من ضربين وكذا يقال في قوله: إما جملة فعلية والمراد بالمفرد هنا مقابل الجملة فيشمل المثنى، والمجموع، والمضاف. (**قوله: لا إنشائية**) كذا قال ابن الباري، وبعض الكوفيين والراجح جواز وقوعها خبراً أيضا لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا، واحتمل الكلام الصدق والكذب. (**قول المصنف: والجملة على أربعة اضرب**) ومنه من قال إنها على ضربين بناء على أن الظرفية فعلية في الحقيقة والمعتبر في الشرطية عند جمهو ر النحاة الجزاء، والشرط قيد له وهو إما فعلية أواسمية.

إما جملة (**فعلية**) وهي التي يكون جزئها الأَوَّل فعلا (**نحو زيد ذهب أبوه**) فزيد مبتدأ وذهب فعل ماض وأبوه فاعله والجملة الفعلية في محل الرفع بأنها خبر المبتدأ (**و**) إما جملة (**اسمية**) وهي التي يكون جزئها الأَوَّل اسما (**نحو عمروأخوه ذاهب**) فعمرومبتدأ وأخوه مبتدأ ثان وذاهب خبر المبتدأ الثَّانِي والمبتدأ الثَّانِي مع خبره في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأَوَّل (**و**) إما جملة (**شرطية**) وهي المركبة من الشرط والجزاء (**نحو بكر إن تكرمه يكرمك**) فبكر مبتدأ وإن حرف شرط وتكرمه فعل شرط ويكرمك جزائه والجملة الشرطية في محل الرفع بأنها خبر المبتدأ (**و**) إما جملة (**ظرفية**) وهو الظرف الذي متعلقه مقدر من نحو حصل أوثبت أواستقر غير الظرف الذي متعلقه ملفوظ أوفي حكم الملفوظ فإنه لا محل له من الإعراب والظرف الذي متعلقه مقدر (**نحو خالد أمامك**) فخالد مبتدأ وأمامك ظرف متعلقه مقدر تقديره خالد حصل أمامك أوثبت أواستقر أمامك فتحول الضمير المستتر في الفعل المقدر إلى الظرف وحذف الفعل نسيا منسيا فأمامك في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ (**و**) نحو (**بشر من الكرام**) فبشر مبتدأ ومن الكرام أعني الجار والمجرور ظرف ومتعلقه مقدر تقديره بشر حصل من الكرام أوثبت أواستقر من الكرام فمن الكرام في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ وإِنَّمَا أورد مثالين في الجملة الظرفية لأنه أراد أن يقول الجملة الظرفية على ضربين إما حقيقية

(**قوله: جزئها الأَوَّل فعلا**) أي من ركني الكلام فلا يرد نحو قد ضرب زيد وكذا يقال في الاسمية فلا يرد نحو إنّ زيدا قائم. (**قوله: في محل الرفع**) أي في محل المرفوع. (**قوله: بأنها خبر**) أي بسبب أنها، أومتلبسة بأنها. (**قوله: مبتدأ**) أي أول. (**قوله: وأما جملة شرطية**) قد عرفت آنفا أن المعتبر عند جمهو ر النحاة فيها الجزاء والشرط قيد له فعليه خبر المبتدأ الجزاء فقط ومنهم من قال أنه الشرط فقط. (**قوله: وهو**) أي الجملة الظرفية وتذكير الضمير باعتبار الخبر. (**قوله: الظرف**) أي مع فاعله. (**قوله: غير الظرف**) المناسب أن يزيد بعد قوله: لا محل من الإعراب وغير الظرف الذي متعلقه مقدر من نحو حاصل، أوثابت، أومستقر فإنه حينئذ يكون مفردا. (**قوله: أوفي حكم الملفوظ**) بأن يكون خاصا محذوفا لقرينة دالة على خصوصه كما يأتى. (**قوله: والظرف**) الأولى فالظرف. (**قوله: حصل أمامك**) الأولى إسقاط أمامك وكذا يقال في قوله: من الكرام في قوله: الآتي حصل من الكرام. (**قوله: وحذف الفعل إلخ**) الأولى تقديمه على قوله: تحوّل بأن يقول فحذف الفعل إلخ وتحول الضمير إلخ. (**قوله: نسيا**) حال من نائب حذف وقوله: منسيا تأكيد له. (**قوله: فأمامك**) الأولى وأمامك كما في نسخة خطية. (**قوله: أن يقول إلخ**) الأولى أن ينبه أن الجملة إلخ. (**قوله: إما حقيقة**) أي مبدوءة بظرف حقيقي وكذا يقال في قوله: وإما مجازية والمراد به هنا ما عدا الجار والمجرور.

وهي ظرف الزمان والمكان كالمثال الأَوَّل وإما مجازية وهي كل جار ومجرور كالمثال الثَّانِي فإن النحو يين سموه ظرفا بالمجاز وأما الظرف الذي متعلقه ملفوظ فكقولك: مررت بزيد وأما الظرف الذي متعلقه في حكم الملفوظ فكقوله: تعالى بسم الله أي بدأت ببسم الله إذ متعلقه ليس من أفعال العامة فلا محل له من الإعراب قوله: (**ولابد**) أي لا فراق (**في الجملة**) التي وقعت خبرا للمبتدأ سواء كانت فعلية أواسمية أوشرطية أوظرفية (**من ضمير يرجع**) ذلك الضمير (**إلى المبتدأ**) كما في الجمل المذكورة لترتبط الجملة بالمبتدأ (**إِلَّا إذا كان**) الراجع (**معلوما**) فإنه محذوف (**نحو البر الكر بستين درهما**) والبر الحنطة والكر ستون قفيزا على ما ذكر في المغرب قال صاحب الأسامي فيها الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا فالبر مبتدأ والكر مبتدأ ثان وبستين خبر المبتدأ الثَّانِي والمبتدأ الثَّانِي مع خبره في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأَوَّل وليس في الجملة ضمير يرجع إلى المبتدأ لكنه محذوف للعلم به فإنه لما ذكر البر ثم الكر بستين درهما علم أن الكر الذي بستين من البر فتقديره البر الكر بستين منه فمنه في محل النصب على الحال من الضمير المستتر في بستين قوله: (**ويقدم**) أي ويقدم الخبر (**على المبتدأ**) جوازا إذا كان على القياس المقدم

(**قوله: ظرف الزمان والمكان**) أي مع فاعلهما بشرط أن يكون المتعلق فعلا عاما وكذا يقال في قوله: وهى كل جار ومجرور. (**قوله: فإن النحو يين إلخ**) أي وإِنَّما كان الجار والمجرور مع فاعله ظرفية مجازية. (**قوله: بالمجاز**) أي بطريقه بناء على أن الجار والمجرور جار مجرى الظرف في جميع أحكامه. (**قوله: وأما الظرف**) الأولى أمّا، بدون الواو. (قوله: مررت بزيد) المناسب زيد مررت به. (**قوله: إذ متعلقه إلخ**) علة لقوله: في حكم الملفوظ ولا يخفى ما فيه فالحَقُّ بدله لدلالة المقام عليه. (**قوله: فلا محل له**) الأولى ولا محل له كما في نسخة خطية أي للظرف في الحالتين وهو الجار والمجرور معا، وأما المجرور وحده فهو منصوب المحل على أنه مفعول به غير صريح. (**قوله: أي لا فراق**) في نسخة أي لابد وينبغي عليها زيادة في الجملة قبل التفسير على أن يكون من المتن، وجعلفي الجملة المذكور من الشرح. (**قول المصنف: من ضمير**) أي مذكور ليصح الاستثناء الآتي أوما يقوم مقامه من نحو اسم الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير، أوالاسم الظاهر نحو الحاقة ما الحاقة. (**قوله: صاعا**) هو أربعة أمداد والمد رطل وثلث بالعراقي. (**قوله: علم أن إلخ**) بقرينة أن بائع البر لا يسعر غيره. (**قوله: جوازاً**) أي تقديما جائزا غير ممتنعفيصدق بالواجب نحو أين زيد. (**قوله: إذا كان إلخ**) صوابه كانا أي وقت كون ركني الكلام جاريين على القياس المقدم.

من كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لعدم الالتباس (**نحو منطلق زيد**) فزيد مبتدأ ومنطلق خبره مقدم عليه وأما إذا كانا معرفتين نحو المنطلق زيد فالمقدم المبتدأ والمؤخر خبره ولا يجوز العكس خوفا للبس قوله: (**ويجوز حذف أحدهما**) أي ويجوز حذف أحد من المبتدأ والخبر (**عند دلالة قرينة على حذفه فمن حذف المبتدأ قول المستهل**) أي طالب رؤية الهلال (**ألهلال تقديره هذا الهلال**) والقرينة الدالة على حذف المبتدأ طلب الهلال (**ومن حذف الخبر قولهم خرجت فإذا السبع تقديره فإذا السبع موجود**) والقرينة التي تدل على حذف الخبر أن إذا المفاجأة لا تدخل إِلَّا على المبتدأ والخبر (**وأما قوله: تعالى**) في قصة يعقوب وقت فراق يوسف عليهما السلام ﴿**فصبر جميل**﴾ فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا تقديره فأمري صبر جميل) فقوله: أمرى في محل الرفع بأنه مبتدأ وقوله: صبر خبره وجميل صفة لقوله: صبر (**ويحتمل أن يكون الخبر محذوفا تقديره صبر جميل أجمل**) فقوله: صبر مبتدأ وجميل صفة مخصصة له وقوله: أجمل خبره

(**قوله: من كون المبتدأ معرفة إلخ**) أي ولم يكن مانع آخر من التقديم ككون الخبر محصورا فيه نحو ما زيد إلا قائم فيجب التقديم. (**قوله: وأما إذا كانا إلخ**) وكذا إذا كانا نكرتين مخصصتين نحو أفضل منك أفضل منّي. (**قوله: ولا يجوز العكس**) إذا لم تكن قرينة عليه. (**قول المصنف: ويجوز حذف أحدهما**) كما يجوز حذفهما معا نحو نعم في جواب من قال أ زيد قائم. (**قول المصنف: على حذفه**) الأولى عليه. (**قول المصنف: فمن حذف المبتدأ**) أي من مواضع حذفه وكذا يقال في قوله: ومن حذف الخبر. (**قوله: أي طالب رؤية الهلال**) في الجامي المبصر للهلال الرافع صوته عند إبصاره فليراجع. (**قوله: على حذف المبتدأ**) أي على تعيين المبتدأ المحذوف. (**قوله: طلب الهلال**) أي حالية هى طلب الشخص الهلال. (**قول المصنف: قولهم**) أي قول أحدهم. (**قول المصنف: تقديره إلخ**) أي على المذهب الأصحعلى أن يكون إذا ظرف زمان أومكان للخبر المحذوف. (قوله: على حذف الخبر) أي على الخبر المحذوف.

(**قوله: إن إذا المفاجأة إلخ**) لا يخفى أنه لابد في القرينة أن تكون دالة على تعيين المحذوف ولا يكفي فيها الدلالة على مجرد الحذف وما ذكره إنما يدل على الثَّانِي فالظاهر بدله أن إذا المفاجأة لما دلت على وجود الشيء بغتة أغنت عن ذكر الخبر الذي هو نحو مجود. (**قوله: في قصة يعقوب**) أي في قصة كلامه فقوله: وقت، ظرف للكلام المقدر. (**قول المصنف: أن يكون المبتدأ**) أي فيه. (**قول المصنف: صبر جميل أجمل**) أي صبر لا جزع معه منى أحسن وأولى لي

﴿اسم كان وخبر إن﴾

قوله: (**والاسم في باب كان**) أي والضرب الثَّانِي من الملحق بالأصل هو الاسم في باب كان أي في الأفعال الناقصة وهو المسند إليه بعد دخولها (**نحو كان زيد منطلقا**) فكان من الأفعال الناقصة وزيد اسم كان ومنطلقا خبره ووجه مشابهة اسم كان بالفاعل أن كل واحد منهما مسند إليه.

﴿**خبر إن وأخواتها**﴾

قوله: (**والخبر في باب إن**) أي والضرب الثالث من الملحق بالأصل هو الخبر في باب إن أي في الحروف المشبهة بالفعل وهو المسند به بعد دخولها (**نحو إن زيدا منطلق**) فإن حرف من الحروف المشبهة بالفعل وزيداً اسم ومنطلق خبرها وإِنَّمَا سميت إن وأخواتها بالحروف المشبهة بالفعل من حيث أنَّ اِنَّ وأخواتها أواخراها مبنية على الفتح كما أن أواخر الأفعال الماضية مبنية على الفتح من حيث انَّ الضمير يتصل بها مثل إنه وإنها كما يتصل بالأفعال نحو ضربه وضربها ومن حيث إنَّ أنَّ التي هي من أخواتها بوزن مد ثم للفعل عملان أحدهما أصلي وهو أن يكون مرفوعه مقدما على منصوبه نحو ضرب زيد عمراً

﴿**اسم كان وأخواته وخبر إنّ وأخواتها**﴾ ﴾

(**قوله: أي في الأفعال**) وعبّر عنها بباب كان لأنها أم الباب إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها. (**قوله: بعد دخولها**) أي الأفعال الناقصة أي أحدهاوالمراد بدخولها ورودها لإيراث أثر فيما دخلت عليه فلا ينتقض التعريف بمثل أبوه في كان زيد يضرب أبوه فإن أبوه ليس مما يدخل عليه كان بهذا المعنى. (**قوله: وزيد اسم كان إلخ**) تسمية المرفوع اسما لها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها. (**قوله: ووجه مشابهة اسم كان**) الأولى اسم باب كان(**قوله: وإِنَّمَا سميت إلخ**) سيأتي بيان وجه مشابهتها في بابها على وجه أبسط فكان الأنسب إما الإحالة على ما هناك أوالاستيفاء هنا وإحالة الناظر هناك عليه. (**قوله: من حيث إلخ**) الأولى والأَخصَر لأنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية. (**قوله: أوآخرها**) يفهم منه أن المتصف بالبناء نفس الأواخر وليس كذلك فالحَقُّ إسقاطه هنا وفيما يأتى كما أشرنا إليه آنفا. (**قوله: من أخواتها**) أي أخوات إن والمناسب من جملتها. (**قوله: وهو أن يكون إلخ**) أي حاصل بأنْ إلخ وكذا يقال فيما بعد لأن المرفوع ركن من الكلام فهو أولى بالتقديم.

والثاني فرعي وهو أن يكون منصوبه مقدماً على مرفوعه نحو ضرب عمراً زيد فأعطيت هذه الحروف المشبهة العمل الفرعي للفعل فرقا بين ما كان عمله اصالة وبين ما كان عمله مشابهة قوله: (**وحكمه**) أي وحكم خبر إن (**كحكم خبر المبتدإ**) من حيث إنه يجوز أن يكون مفردا نحو إن زيدا غلامك وأن يكون جملة فعلية نحو إن زيدا ذهب أبوه واسمية نحو إن عمرا أخوه ذاهب وشرطية نحو إن بكرا إن تكرمه يكرمك وظرفية نحو إن خالدا أمامك وإن بشرا من الكرام ومن حيث إنه لابد في الجملة من ضمير يرجع إلى الاسم إِلَّا إذا كان الراجع معلوما نحو إن البر الكر بستين درهما (**إِلَّا في تقديم خبر إن**) على اسمها فإنه لا يجوز لأن إن عامل ضعيف فبتغيير يسر يبطل عملها (**فلا تقول إن منطلق زيدا إِلَّا إذا كان**) خبر إن (**ظرفا**) فإنه يجوز تقديمه على اسمها لأنهم جوزوا في الظروف لاتساعها ما لم يجوزوا في غيرها وهو قوله: (**ولكن تقول إن في الدار زيدا**) فقوله: ولكن استدراك من قوله: فلا تقول.

(**قوله: المشبهة**) غير موجود في نسخة خطية. (**قوله: العمل الفرعي**) أي فقط. (**قوله: فرقا إلخ**) وليكون عملها مناسبا لذواتها لأن ذواتها فروع الفعل. (**قوله: أصالة**) أي على وجه الأصالة وكذا يقال في قوله: مشابهة. (**قول المصنف: وحكمه كحكم إلخ**) أي بعد صحة كونه خبرا لها بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم منه أن كل ما يصح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب إن حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد ولا يجوز أن يقال: إنّ أين زيد. (**قوله: أي وحكم خبر إن**) الظاهر خبر باب إن. (**قوله: من ضمير**) أوما يقوم مقامه. (**قوله: معلوما**) فيجوز حذفه.

(**قول المصنف: إِلَّا في تقديم خبر إن**) صوابه إلا في تقديمه أي تقديم خبر باب إنّ على اسمه. (قوله: لأن إنّ عامل ضعيف) الظاهر لأن إن وأخواتها ضعيفة العمل. (**قوله: فبتغيير يسير إلخ**) يشعر أنه يجوز تقديم أحد جزئي الكلام على الآخر إلا أنها لا تعمل فيهما ولا يخفى فساده فالحَقُّ أن يقول بدله فلم يتصرف في المعمولين بتقديم ثانيهما على الأول. (**قوله: إلا إذا كان ظرفا**) ليس من المتن كما يدل عليه الاستدراك بقوله: ولكن تقول إلخ وهو مستثنى مفرغ مرتبط بما يفهم من الاستثناء الأَوَّل أي ليس خبر باب في التقديم مثل خبر المبتدأ في كل وقت إلا وقت كونه ظرفا.

(**قوله: فإنه يجوز**) أي لا يمتنع فيشمل الواجب أيضا نحو إن في الدّار صاحبها. (**قوله: لاتساعها**) للزومها لكل محدث حيث لا يخلومن زمان أومكان فيكون الظرف مع الشيء كالقريب المَحْرَم للشخص يدخل حيث لا يدخل الأجنبي.(**قوله: وهو قوله: إلخ**) أي قولنا إلا إذا كان ظرفا الخ، معنى قوله: ولكن إلخ ومفهومه

﴿خبر لا لنفي الجنس﴾

(**وخبر لا لنفي الجنس**) أي والضرب الرابع من الملحق بالأصل خبرلا لنفي الجنس وهو المسند به بعد دخولها وهي تعمل عمل إن لمشابهتها إياها إما لأن إن للإثبات ولا للنفي فحمل لا على إن حملا للنقيض على النقيض واما لأن إن لتحقيق الإثبات ولا لتحقيق النفي فحملت عليها حملا للنظير من حيث التحقيق (**نحو لا رَجُلَ اَفْضَلُ مِنْك**) فلا لنفي الجنس ورجل اسمها وسيأتي بيانه في المنصوبات وأفضل خبرها ومنك متعلق بأفضل فلا محل للجار والمجرور من الإعراب (**وقد يحذف**) خبر لا لنفي الجنس قليلا إذا كان ظرفا (**كقولهم لا بأس**) أي لا بأس عليك والبأس الشدة قاله المطرزي في المغرب وكثيرا إذا كان عاماً كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا إله إِلَّا الله أي لا إله موجود إِلَّا الله

﴿خبر لا لنفي الجنس﴾

(**قول المصنف: لنفي الجنس**) أي لنفي صفة الجنس فالإضافة لأدنى ملابسة. (**قوله: للإثبات**) أي تستعمل فيه لا أنها موضوعة له كوضع لا للنفي. (**قوله: حملا للنقيض**) مصدر نوعي لقوله: حمل كقوله: حملا للنظير الآتي. (**قوله: لتحقيق النفي**) أي للنفي المحقق بمعنى أنها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضي النفي أولا فلا إشكال. (**قوله: فلا محل للجار إلخ**) أي معا وإِلَّا فمحل المجرور وحده نصب على أنه مفعول به غير صريح. (**قوله: من الإعراب**) أي من محالّه.

(**قول المصنف: وقد يحذف**) أي عند دلالة قرينة عليه وقد لمجرد التحقيق بقرينة قوله: قليلا وكثيرا. (**قوله: قليلا إلخ**) يفهم من كلامه أن الحذف جائز وأنه قليل إذا كان ظرفا وكثير إذا كان عاما وفيه أن الحذف جائز –إذا دل عليه دليل على سبيل الشيوع من غير فرق بين الظرف وغيره عند الحجازيين وواجب مطلقاً عند تميم في المشهور نعم نقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا، ويظهرون المجرور والظرف قال بعضهم وهو ظاهر كلام سِيبويهِ فليراجع وليحرر.

(**قوله: إذا كان عاما**) بقي من أقسام الخبر ما إذا كان غير ظرف وهو خاص فالأولى التعرض له. (**قوله: لدلالة النفي عليه**) لأنه يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة الخصوص انصرف إلى العام. (**قوله: نحو لا إله إلا الله**) جعل الزمخشرى كلمة التوحيد جملة مستغنية عن تقدير الخبر حيث قال إن أصل التركيب الله إله فدخل لا، وإِلَّا للحصر فالمسند إليه الله جلّ جلاله والمسند إله ويزيل خفائه أنه لوبُدِّل لا، وإِلَّا، بكلمة إنما وقيل إنما الله إله لكان كلاما تاما من غير تقدير. (**قوله: موجود إلا الله**) بدل من الضمير المستتر في موجود أومن إله حملا على محله البعيد.

﴿اسم ما ولا بمعنى ليس﴾

قوله: (**واسم ما ولا بمعنى ليس**) أي والضرب الخامس من الملحق بالأصل اسم ما ولا بمعنى ليس وهو المسند إليه بعد دخولهما فما تشابه ليس مُشابهة قوية من حيث إنها للنفي ونفي الحال ومن حيث دخول الباء في خبرها نحو ما زيد بمنطلق فتعمل عمل ليس في المعرفة (**نحو ما زَيْدٌ منطلقاً و**) في النكرة نحو (**ما رَجُلٌ خيْرًا مِنْكَ**) فقوله: رجل اسم ما وخيرا خبرها ومنك متعلق بقوله: خيرا فلا محل لها من الإعراب (**و**) لا تشابه ليس مشابهة ضعيفة من أنها للنفي دون نفي الحال ولا تدخل الباء في خبرها فلا تعمل عمل ليس إِلَّا في النكرة نحو (**لا رجل أفضل منك**) والفرق بين لا بمعنى ليس ولا لنفي الجنس ظاهر لفظاً ومعنى أما لفظاً فإن عمل كل واحد منهما عكس الآخر وأما معنى فقولك لا رجل أفضل منك إذا كانت لنفي الجنس فمعناه ليس رجل من جنس الرجال أفضل منك وإذا كانت بمعنى ليس فمعناه ليس رجل أفضل منك فيحتمل أن يكون رجلا آخر أفضل منك

﴿اسم ما ولا بمعنى ليس﴾

(**قوله: بعد دخولهما**) أي دخول أحدهما. (**قوله: للنفي ونفي الحال**) الأَخصَر لنفي الحال أي لنفي وقوع الحدث في الحال كما أن ليس كذلك. (**قوله: دخول الباء**) أي بكثرة. (**قوله: فلا محل لها**) في نسخة خطية له أي لمجموع الجار والمجرور والمنصوب محلا إنما هو المجرور. (**قوله: من حيث إنها للنفي**) أي مطلقاً. (**قوله: دون نفي الحال**) أي فقط. (**قوله: ولا تدخل الباء في خبرها**) أي إلا بقلة. (**قوله: إلا في النكرة**) أي عند الجمهو ر وقال بعضهم تعمل في المعرفة أيضا. (**قوله: لفظاً**) أي عملا وعبر عنه باللفظ لمناسبة المعنى. (**قوله: إما لفظاً إلخ**) أي أما الفرق من حيث اللَّفظ أي العمل فثابت لأن عمل كل واحد إلخ وكذا يقال في قوله: وأما معنى إلخ. (**قوله: الآخر**) أي عمل الآخر. (**قوله: فقولك**) الأولى فلأن قولك. (**قوله: لا رجل أفضل منك**) أي هذا التركيب.

(**قوله: إذا كانت**) أي لا فيه. (**قوله: ليس رجل إلخ**) الأولى ليس جنس رجل بأسره وعمومه أفضل منك. (**قوله: من جنس الرجال**) أي من أفراد جنس اندرج تحته الرجال. (**قوله: فمعناه**) لا يخفى ما في كلام الشارح رحمه الله من الاختلال والظاهر أن يقول فيحتمل أن يكون معناه ليس رجل واحد أفضل منك بل رجلان أورجال، أوليس جنس رجل بأسره وعمومه أفضل منك وهذا هو الراجح فحاصل الفرق بينهما أن لا لنفي الجنس لاستغراق النفي على سبيل النص بخلاف لا بمعني ليس حيث تحتمل أيضا أن تكون للاستغراق ونفي الوحدة. (**قوله: فيحتمل أن يكون رجلا آخر**) صوابه رجل آخر وقد عرفت أن الحق أن يقول بدله فيحتمل أن يكون رجلان أورجال أفضل منك فليحرر

﴿المنصوبات﴾

قوله: (**المنصوبات**) أي هذا باب المنصوبات (**وهي**) جمع المنصوب وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب المنصوبات (**على ضربين**) أحدهما (**أصل**) وهو أن يكون نصبه بالأصالة (و) الثَّانِي (**ملحق به**) أي بالأصل وهو أن يكون نصبه ملحقا بالأصل أي مشابها به قوله: (**فالأصل هو المفعول**) أي الذي يكون نصبه بالاصالة هو المفعول (**وهو على خمسة أضرب**)

﴿المفعول المطلق﴾

الأَوَّل (**المفعول المطلق ويسمى المصدر**) أي المكان الذي يصدر عنه الفعل أي يشتق منه الفعل نحو ضربت ضربا (**وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه**) قوله: اسم ما فعله فاعل فعل احتراز عن اسم ما لم يفعله فاعل فعل نحو أعجبني علم الله قوله: مذكور احتراز من قولك: أعجبني القيام فإن القيام اسم ما فعله فاعل ولكن ليس اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لأن فاعل

﴿المنصوبات ﴾

(**قوله: جمع المنصوب إلخ**) الأولى تقديمه على قوله: وهى، وإسقاط قوله: المنصوبات. (**قوله: على علم المفعولية**) أي علامة كون الاسم مفعولا حقيقة أوحكما. (**قوله: وهو النصب**) أي بالفتحة أوالكسرة أوالألف أوالياء. (**قوله: وهو أن يكون إلخ**) أي ذوأن يكون إلخ أومتحقق بأن يكون إلخ. (**قوله: ملحقا بالأصل**) فيه مسامحة والمراد أن نصبه بسبب إلحاقه بالأصل. (**قوله: أي الذي إلخ**) لوقدّم هذا التفسير على قوله: هو المفعول لكان أظهر ولم يحتج إلى قوله: هو المفعول

﴿المفعول المطلق﴾

(**قول المصنف: ويسمى المصدر**) تسمية للخاص باسم العام. (**قوله: الفعل**) أي الاصطلاحي وكذا غيره من المشتقّات على الأصح. (**قوله: نحو ضربت ضربا**) لا موقع له فالأولى تركه. (**قول المصنف: اسم ما**) أي اسم حدث. (**قول المصنف: فعله فاعل فعل**) المراد بفعل الفاعل إيّاهـ قيامه به لا كونه موجدا إياهـ ليشمل مثل مات زيد موتا. (**قول المصنف: فعل**) أي عامل فيشمل المصدر وسائر المشتقات. (**قول المصنف: مذكور**) أي حقيقة أوحكما فيعم المقدر أيضا. (**قول المصنف: بمعناه**) صفة ثانية للفعل والضمير راجع إلى الاسم والمراد بكون العامل بمعنى الاسم أن يكون معناه مشتملا على معنى الاسم وذلك إذا كان العامل مشتقا، أويكون نفس معناه إذا كان مصدرا. (**قوله: اسم ما فعله**) الظاهر الاقتصار على قوله: فعله إذ به الاحتراز عن نحو أعجبني علم الله. (**قوله: نحو أعجبني علم الله**) فيه أن علم الله تعالى مما فعله فاعل فعل وهو الله تعالى إذ المراد بفعل الفاعل إيّاهـ قيامه به كما مر فالله تعالى فاعل لعلمه بهذا المعنى فالحَقُّ أن يحترز عنه بقوله: مذكور.

الفعل المذكور هو القيام ولا يكون الشيء فاعلا لنفسه وقوله: بمعناه احتراز من قولك: كرهت قيامي فإن قيامي اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لأن القيام اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور ولكن قيام ليس بمعنى كرهت

قوله: (**وهو**) أي المفعول المطلق (**على ثلاثة أقسام**) القسم (**الأول للتأكيد وهو ما لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل**) أي لا يزيد معناه على معنى الفعل (**نحو ضربت ضربا و**) القسم (**الثاني وهو ما يدل على بعض أنواع الفعل نحو ضربت ضربة**) بكسر الضاد (**وضربت ضربا شديدا و**) القسم (**الثالث للعدد وهو ما يدل على المراة نحو ضربت ضربة**) بفتح الضاد (**و**) ضربت (**ضربتين و**) ضربت (**ضربات وقد يكون**) المفعول المطلق (**بغير لفظ الفعل**) موافقا له في المعنى (**نحو قعدت جلوسا وجلست قعودا**)

(**قوله: ولكن قيامي إلخ**) المناسب ولكن كره ليس بمعناه. (**قول المصنف: للتأكيد**) أي لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه إذا كان مصدرا أوبعضه إذا كان غيره. (**قول المصنف: ما لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل**) قد عرفت أن المراد بالفعل مطلق العامل فعدم زيادة مدلول المفعول المطلق على مدلول العامل إما بأن يكون مدلوله نفس مدلول العامل إذا كان مصدرا، أوجزء منه إذا كان مشتقا. (**قول المصنف: على بعض أنواع الفعل**) صراحة أوفي ضمن الدلالة على جميع الأنواع لئلاّ يخرج نحو ضربت جميع أنواع الضرب. (**قول المصنف: أنواع الفعل**) أي أنواع مدلوله.

(**قول المصنف: ضربت ضربا شديدا**) لعله أشار بهذا المثال إلى أن النوعية كما تستفاد من نفس الصيغة قد تستفاد من الوصف أيضا. (**قول المصنف: للعدد**) أي عدد ما صدق عليه مفهوم العامل. (**قول المصنف: على المرّة**) في نسخة خطية على المرّات والظاهر عليه أي العدد. (**قوله: ضربت ضربتين**) يشير إلى أن قول المصنف ضربتين عطف على قوله: ضربت ضربة، بتقدير وضربت ضربتين ليكون عطف مثال على مثال وكذا يقال في قوله: وضربت ضربات فافهم.

(**قول المصنف: وقد يكون إلخ**) مناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لأنه وإن علم من التعريف أنه لا يشترط أن يكون بلفظ العامل لكن لم يعلم أن ما هو بغير لفظه قليل كذا في عصام الجامي. (**قوله: موافقا له في المعنى**) لا حاجة إليه فالأولى إسقاطه.

(**قول المصنف: نحو قعدت جلوسا**) وقد يفرّق بين القعود والجلوس بأن الأَوَّل للقائم والثاني لنحو النائم وعليه فجلوسا مفعول مطلق لفعل مقدر هو جلست.

﴿المفعول به﴾

قوله: (**والمفعول به**) أي الضرب الثَّانِي المفعول به (**وهو ما وقع عليه فعل**) الفاعل أي تعلق به فعل الفاعل (**نحو ضربت زيدا وأعطيت زيدا درهما وأعلمت زيدا عمرا فاضلا**) فالأول متعد إلى مفعول واحد والثاني إلى اثنين والثالث إلى ثلثة قوله: (**وينصب بمضمر**) أي وينصب المفعول به بفعل مقدر (**نحو قولك: للحاج مكة**) أي تقصد أوتعزم مكة (و) نحو . (**قولك للرامي القرطاس**) أي ارم القرطاس ﴿المنادى﴾

قوله: (**ومنه المنادى**) أي ومن المفعول به المنصوب بمضمر أي بفعل مقدر المنادى (**وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو**) أي قائم مقام أدعولفظاً نحو يا زيد أوتقديراً كقوله: تعالى ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ أي يا يوسف فقوله: المطلوب إقباله شامل لغير المنادى نحو أنا أطلب إقبالك فلَمَّا قال بحرف نائب مناب أدعوخرج ذلك قوله: (**وينصب المنادى المضاف نحو يا عبد الله**) فيا حرف النداء وعبد الله منادى مضافا منصوب بيا التي نائبة مناب

﴿المفعول به﴾

. (**قول المصنف: ما وقع عليه إلخ**) أي اسم وقع على مدلوله فعل الفاعل. (**قوله: تعلّق به فعل الفاعل**) أي بلا واسطة حرف الجر فلا ينتقض التعريف بدخول نحو مررت بزيد. (**قول المصنف: وينصب بمضمر**) أي وقت قيام قرينة مقالية، أوحالية جوازا، أو وجوبا. (**قول المصنف: للحاجّ**) أي لمريد الحجّ وكذا يقال في قوله: للرامي. (**قوله: تقصد إلخ**) أي أتقصد أوأتعزم بالاستفهام التقريري وتقدير الفعل هنا وفي المثال الآتي للقرينة الحاليّة. (**قوله: أوتعزم مكة**) أي تعزم الذهاب أليها من قولهم عزمه، أي عقد نيته على فعله. (**قول المصنف: القرطاس**) قطعة من أديم تنصب للرمي.

﴿المنادى﴾

(**قوله: أي بفعل مقدر**) لا حاجة إليه. (**قول المصنف: إقباله**) أي إقبال مدلوله ولعلّ المراد بالإقبال ههنا الإجابة لئلاّ يخرج عن تعريف المنادى نحو يا الله جلّ جلاله. (**قول المصنف: بحرف**) الباء للاستعانة. (**قوله: لفظاً**) أي ملفوظاً حال من قوله: بحرف وكذا يقال في قوله: تقديراً. (**قوله: نحو أنا أطلب إقبالك**) أي نحو ضمير المخاطب في قوله: أنا أطلب إقبالك. (**قوله: فلَمَّا قال بحرف إلخ**) الأولى بدله وقوله: بحرف نائب مناب أدعويخرجه. (**قول المصنف: وينصب المنادى**) أي لفظاً أوتقديراً نحو يا أبا القاسم. (**قوله: مضافا**) صوابه مضاف. (**قوله: منصوب بيا**) هذا مذهب المبرد وهو ينافي ما جرى عليه المصنف من أن المنادى منصوب بفعل مقدر وكذا يقال فيما سيأتي.

أدعوتقديره أدعوعبد الله (و) ينصب المنادى (**المضارع له**) أي المشابه له (**نحو يا خيرا من زيد**) فيا حرف النداء وخيرا من زيد منادى مشابه للمضاف منصوب بيا ومن زيد متعلق بخيرا (**والمراد بالمضارع بالمضاف**) أي بالمشابه به (**أن يكون الثَّانِي متعلقا بالأول لا بطريق الإضافة كتعلق من زيد بخيراً**) أي كتعلق الجار والمجرور بخيرا (و) ينصب المنادى (**النكرة نحو يا راكبا**) فيا حرف النداء وراكبا منادى نكرة منصوب بيا قوله: (**وأما المفرد المعرفة فمضموم**) أي وأما المنادى المفرد المعرفة فمبني على الضم (**نحو يا زيد ويا رجل**) ونعني بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا مشابه بالمضاف وإِنَّمَا بني لكونه مشابها لكاف أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعها وإِنَّمَا بني على الحركة لأن منه ما يسكن ما قبل آخره نحو يا زيد فلوبني على السكون لالتقى الساكنان على غير حده وهو محذور وحمل البواقي عليه طرداً للباب وإِنَّمَا بني على الضم لأنه لوبني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء

(**قوله: وخيرا من زيد**) الحق إسقاط قوله: من زيد. (**قول المصنف: بالمضاف**) الأولى للمضاف كما في نسخة المتن. (**قول المصنف: متعلقا بالأول**) أي مرتبطا به ومتمه بأن يكون معمولا له أومعطوفا قبل النداء نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك أونعتا قبله على ما جرى عليه الأكثر ون نحو يا حليما لا يعجل. (**قوله: أي كتعلق إلخ**) لا فائدة فيه. (**قول المصنف: فمضموم**) لا يخفى أن المراد بالمفرد ههنا كما قال الشارح فيما يأتى ما ليس بمضاف ولا مشابه له فيشمل المثنى والمجموع أيضا فقوله: مضموم قاصر إذ لا يشملهما فالحَقُّ بدله مبني على ما يرفع به قبل النداء اللهم إلا أن يقال: المراد من المضموم المبني على الضم أوما ناب عنها. (**قوله: ونعنى بالمفرد إلخ**) الأولى تقديمه على التمثيل. (**قوله: مشابها لكاف أدعوك**) ينبغي أن يزيد المشابهة لفظاً ومعنى لكاف ذاك لأن الاسم لا يبني إِلَّا لمشابهته مبني الأصل ولا يبني لمشابهته الاسم المبني. (**قوله: من حيث الإفراد**) أي عدم كونه مضافا ومشابهه. (قوله: ووقوعه موقعها) عطف على قوله: كونه. (**قوله: وإِنَّمَا بني على الحركة**) أي إذا لم يكن مثنى ولا مجموعا.

(**قوله: لأن منه إلخ**) والمشهور في وجه بنائه على الحركة أن بناء المنادى عارض والأصل فيما كان بنائه كذلك البناء على الحركة. (**قوله: على غير حده**) الضمير للالتقاء أي على غير طريقه الجائز وهو أن يكون الأَوَّل حرف مد والثاني مدغما. (**قوله: وحمل البواقى**) أي مما لم يكن ما قبل آخره ساكنا. (**قوله: لألتبس بالمنادى**) أورد عليه أن المنادى المضاف إليه يجوز فيه الضم عند حذف يائه فيقع الالتباس أيضا وأجيب بأنه قليل لا ينظر إليه.

اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولم يبن على الفتح لتكون حركته البنائية مخالفة للحركة الإعرابية لأخواته أي المنادى المضاف والمضارع له والنكرة فإنها منصوبة كما ذكرنا وإِنَّمَا أورد مثالين إشارة إلى النكرة الواقعة بعد يا إذا أريد منها شخص معين فهو المنادى المفرد المعرفة وإِلَّا فهو المنادى النكرة قوله: (**وفي صفته**) أي وفي صفة المنادى المفرد المعرفة التي هي (**المفردة**) يجوز (**الرفع حملا**) على اللَّفظ (**نحو يا زيد الظريف**) وإِنَّمَا جاز فيه اعتبار اللَّفظ بغير اعتبار المحل كما في المبنيات لأن حركته مشابهة بحركة المعرب من حيث العروض (**و**) يجوز (**النصب**) أيضا (**نحو يا زيد الظريف**) حملا على المحل فإن محله النصب لأنه مفعول به بالحقيقة قوله: (**وفي المضافة**) أي وفي صفته المضافة يجوز (**النصب لا غير**) النصب (**نحو يا زيد صاحب عمرو**)

(**قوله: ولم يبن على الفتح إلخ**) الأولى ولوبني على الفتح لاتحد الحركة البنائية والحركة الإعرابية لمقابله أي المنادى المضاف والمضارع له والنكرة والمناسب تخالفهما. (**قوله: لتكون حركته إلخ**) وقد يقال لوبني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند قلبها ألفا وحذفه اكتفاء بالفتحة. (**قوله: لأخواته**) صفة للحركة الإعرابية والأولى لمقابله كما أشرنا إليه. (**قوله: فإنها منصوبة**) بالفتحة أوالكسرة أوالألف أوالياء فالعلة تصلح لعدم البناء على الكسرة أيضا. (**قوله: وإِنَّمَا أورد مثالين**) أي إنما زاد المثال الأخير. (**قوله: إلى نكرة**) لفظ ان سقط من قلم النساخ. (**قوله: فهو إلخ**) أوالنكرة المذكورة والتذكير باعتبار الخبر وكذا يقال في قوله: فهو المنادى النكرة. (قوله: التي هى) الأولى إسقاطه. (**قول المصنف: المفردة**) حقيقة أوحكما لتشمل المضافة بالإضافة اللفظية والمشابهة للمضاف حيث يجوز فيهما الرفع والنصب أيضا. (**قول المصنف: الرفع**) ظاهره أن هذه الحركة حركة إعراب وأستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل هناك ما يقتضي نصبه وهو أدعوأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول ولا يخفى ما فيه من التكلف وقال السيوطى في متن جمع الجوامع واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى اهـ والتحقيق أن ضمة التابع ضمة إتباع لا إعراب وبناء وأنه منصوب تقديراً فليراجع. (**قوله: فيه**) أي في المنادى. (**قوله: بغير اعتبار المحل**) أي فقط. (**قوله: كما في المبنيات**) أي الأخر مرتبط بقوله: اعتبار المحل. (قوله: لأن حركته إلخ) فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه أيضا. (**قوله: حملا على المحل**) الأولى والمناسب لما سبق تقديمه على التمثيل. (**قوله: فإن محله النصب**) أي وإِنَّمَا استلزم الحمل على المحل النصب فإن إلخ. (**قوله: بالحقيقة**) لا فائدة فيه. (**قول المصنف: وفي المضافة**) أي بالإضافة المعنويّة. (**قول المصنف: نحو يا زيد صاحب عمرو**) فالإضافة معنويّة لغلبة الاسمية على صاحب.

لأن المنادى إذا كان مضافا لم يجز فيه إِلَّا النصب فتابع المنادى إذا كان مضافا فنصبه بطريق الأولى لبعده عن حرف النداء الموجب للبناء قوله: (**وإذا وصف**) أي وإذا وصف المنادى المفرد المعرفة (**بابن نظر فإن وقع**) الابن (**بين العلمين فتح المنادى**) أي بني على الفتح لكثرة الاستعمال (**نحو يا زيد بن عمرو**) وحذفت همزة الابن في الخط لكثرة الاستعمال أيضا قوله: (**وإِلَّا فالضم**) أي وإن لم يقع الابن بين العلمين فالضم لازم أي فبناؤه على الضم لازم وإثبات همزة الابن في الخط لازم لعدم كثرة الاستعمال حينئذ وذلك بأن لا يكون بعد الابن علم (**نحو يا زيد ابن أخي أو**) لا يكون قبل الابن علم نحو (**يا رجل ابن زيد أو**) لا يكون بعده ولا قبله علم نحو (**يا رجل ابن اخى**) قوله: (**وإذا نودي المعرف باللام**) أي الاسم المعرف باللام (**لا يجوز إدخال حرف النداء عليه**) أي على المعرف باللام لئلا يجتمع حرفا التعرف أعني الياء واللام في كلمة واحدة

(**قوله: لأن المنادى إلخ**) الأولى بدله لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا كانت تابعة أولى هذا وفيه أن هذا الدليل يقتضي أن لا فرق بين المضاف بالإضافة الحقيقية واللفظية، والمشابه للمضاف مع أن الأخيرين يجوز فيهما الرفع والنصب كما أشرنا إليه فيما سبق وقد يجاب بأن مقتضى جواز الأمرين فيهما وهو إلحاقهما بالمفرد مفقود في المضاف بالإضافة الحقيقية. (**قوله: بطريق الأولى**) من إضافة الموصوف إلى صفته وفي نسخة بالطريق الأولى وهى أحلى وأولى. (**قوله: الموجب للبناء**) أي في الجملة لئلاّ يرد نحو يا راكبا. (**قول المصنف: بإبن**) أوابنة لا بنت حيث يجب ضم الموصوف بها. (**قول المصنف: نظر**) أي إلى حال الابن. (**قول المصنف: فتح المنادى**) أي على سبيل الاختيار وعبارة ابن الحاجب يختار فتحه وهى احسن. (**قوله: أي بني على الفتح**) يفهم منه أن فتحه حركة بناء وقال بعضهم أنها حركة إتباع. (**قوله: لكثرة الاستعمال**) أي إستعمال المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخفّفوه بالفتحة التي هى أخف الحركات مع أنها حركته الأصلية لكونه مفعولا به. (**قوله: وحذفت همزة الابن**) أي الواقع صفة بين علمين إذا لم يقع إبتداء سطر ولم يثن ولم يجمع.(**قوله: في الخط**) أي كاللفظ. (**قوله: فالضم لازم إلخ**) الأَخصَر الاختصار على قوله: فبنائه على الضم لازم. (**قوله: في الخط لازم**) أي أيضا. (**قوله: وذلك بأن إلخ**) أي عدم وقوع الابن بين العلمين متصور بأن إلخ. (**قول المصنف: وإذا نودي**) أي إذا أريد ندائه ليصح ترتب الجزاء عليه. (**قول المصنف: المعرّف باللام**) أي ولوصورة ليشمل نحو الحارث علما. (**قوله: أي الاسم المعرّف باللام**) لا فائدة في التفسير. (**قوله: لئلاّ يجتمع**) أي بلا فأصل. (**قوله: أعني الياء**) أي مثلا يفهم منه أن يا حرف تعريف وليس كذلك فإن تعريف يا رجل مثلا إنما هو بالإقبال والمواجهة أوبال مقدرة فليراجع. (**قوله: أيضا أعني الياء**) الصواب أعني يا لأن كل كلمة وضعت على اكثر من حرف يعبر عنها بذاتها لا باسمها فيقال: يا حرف نداء.

(**فلا يقال: يا الرجل بل يؤتى بلفظ مبهم**) مثل أيها وهذا أويا هذا (**فيدخل حرف النداء على المبهم ثم يجري المعرف باللام على ذلك المبهم فيقال: يا أيها الرجل أويا أيهذا الرجل أويا هذا الرجل**) وإِنَّمَا لم يؤت بأي وحده لأنه لازم الإضاف فجعل ها أوهذا في أيها أوأيهذا عوضا عن المضاف إليه قوله: (**والتزموا رفع الرجل**) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: فحينئذ يا حرف النداء والمبهم هو المنادى المفرد المعرفة والرجل صفته المفرد فينبغي أن يجوز فيه الرفع والنصب فأجاب بقوله: والتزموا رفع الرجل حينئذ (**لأنه المقصود بالنداء**) والمبهم للتوصل فأعرب بحركة توافق حركته البنائية وفي صفته المفردة الرفع حملا على اللَّفظ نحو يا أيها الرجل الظريف لا غير لأنه معرب لبعده عن حرف النداء الموجب للبناء وفي المعرب إذا كان إعرابه لفظيا يعتبر اللَّفظ دون المحل

(**قول المصنف: يؤتى بلفظ مبهم**) ليتوصل به إلى نداء المعرف باللام وجعلت الوصلة مبهمة إذ لوكانت معينة لوقف الذهن عندها وتخيل أنها المنادى. (**قوله: مثل أيّها**) يندرج تحت المثل أيتها وهؤلاء وهذه وهذان إلى غير ذلك. (**قوله: أوهذا**) الفرق بينه وبين أيّها أنه غير نص في الوصلة إذ قد يقصد نداؤه بخلاف أيّها فإنها نص فيها. (**قول المصنف: فيدخل**) مضارع مجهول من باب الإفعال عطف على قوله: يؤتى. (**قول المصنف: ثم يجرى إلخ**) أي يذكر المعرف باللام بعده على أنه صفة أوعطف بيان له وأختار الأشموني تبعا لبعضهم كونه صفة إن كان مشتقا وعطف بين أن كان جامدا. (**قوله: لم يأت بأي وحده**) أي بل ضمّ إليه ها أوهذا. (**قوله: لأنه إلخ**) أي لأن أيّ إذا لم تكن وصلة تلزم الإضافة فجعل ها التنبيه أوهذا في موضع المضاف إليه عوضا عنها. (**قول المصنف: والتزموا رفع الرجل**) وجوز المازني نصبه قياسا على غيره من صفات المنادى المفرد المعرفة وقرئ شإذا قل يا أيّها الكافرين. (**قوله: فحينئذ**) أي حين إذ قيل يا أيها الرجل. (**قوله: فينبغى أن يجوز إلخ**) أي مع أن الرفع فيه واجب. (قوله: حينئذ) أي حين إجرائه على المبهم المذكور. (**قوله: حركته البنائيّة**) التي هى علامة المنادى لتدل على أنه هو المقصود بالنداء. (**قوله: وفي صفته إلخ**) أي والتزموا في صفته المفردة الرفع والأولى وإلتزموا أيضا رفع صفته المفردة. (**قوله: المفردة**) الحق إسقاطه إذ الرفع ملتزم في المضافة أيضا نحو يا أيّها الرجل ذوالمال. (**قوله: حملا على اللفظ**) علة للرفع. (**قوله: لا غير**) بالرفع أي لا غيره. (**قوله: لأنه معرب**) علة لإلتزام الرفع. (**قوله: الموجب للبناء**) أي في الجملة كما مر. (**قوله: وفي المعرب**) أي في المندى المعرب وإِلَّا فالمعرب قد يعتبر فيه المحل أيضا نحو أعجبني ضارب زيد وعمرا بالنصب حملا على المحل. (**قوله: إذا كان إعرابه لفظيا**) الحق إسقاطه حتى يشمل المعرب بالإعراب التقديري. (**قوله: يعتبر اللفظ**) المراد باللفظ هنا ما قابل المحل. (**قوله: دون المحل**) إذ لا محل.

وقالوا يا الله خاصة لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الاسم المبهم على الله تعالى قوله: (**ويحذف حرف النداء من المنادى العلم نحو يوسف أعرض عن هذا**) أي يا يوسف (و) يحذف حرف النداء من المنادى المضاف (نحو قوله: تعالى ﴿**فَاطِرَ السَّمَوَاتِ والارض**) أي يا فاطر السموات ففي كلامه لف ونشر قوله: (**ولا يحذف من اسم الجنس**) أي ولا يحذف حرف النداء من المنادى الذي هو اسم الجنس (**فلا رجل في يا رجل**) لأن أصله أن ينادى بنحو يا أيها الرجل كما تقدم إذ تعريف اسم الجنس إنما هو باللام والألف وإذا قلت: يا رجل فقد حذف الألف واللام استغناء عنهما بحرف النداء أي بيا فلما حذفتهما استغنيت عن المبهم الذي هو للتوصل فحذفته أيضا فصار يا رجل فلوحذفت حرف النداء أيضا يلزم الإجحاف

(**قوله: خاصة**) أي خصّ لفظ الجلالة بدخول حرف النداء عليه خصوصا وفيه أن حرف النداء يدخل أيضا على الجملة المحكية المبدؤة بأل نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نصّ على ذلك سِيبويهِ وزاد المبرد ما سمي به من موصول تصدّر بأل نحو يا الذي قام. (**قوله: لعدم إذن الشرعي إلخ**) فيه أنه قد ورد إطلاق اسم الإشارة عليه تعالى في قوله: جلّ وعلا ذلكم الله ربّكم فالحَقُّ في التعليل ما قاله سِيبويهِ من أنّ أل لا تفارقها وهى عوض عن همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة اهـ وفي النفس منه شيء فليحرر. (**قوله: من المنادى المضاف**) أي إلى المعرفة حيث لا يحذف من المضاف إلى النكرة نحو يا غلام رجل افعل كذا فليراجع. (**قوله: ففي كلامه لف ونشر**) لا يخفى أنه لا لفّ ولا نشر على ما في النُّسَخ التي بأيدينا إذ كل مثال مذكور جنب الممثل له فلعل فيها سقطا والأصل ويحذف حرف النداء من العلم والمضاف نحو قوله: تعالى يوسف أعرض عن هذا وقوله: تعالى فاطر السماوات والأرض كما في بعض النُّسَخ الخطية. (**قول المصنف: من اسم الجنس**) المراد به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل أولم يتعرف كيا رجلا فيشمل المضاف إلى النكرة نحو يا غلام رجل ومنهم من قال أن المراد به ما يصح دخول اللام عليه فلا يشمله هذا والكوفيون أجازوا حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين وبعضهم قال بجواز حذفه من غير المعين أيضا

(**قوله: لأن أصله إلخ**) أي لأن حق اسم الجنس أن ينادى إلخ والأولى والأَخصَر لأن أصله يا أيّها الرجل. (**قوله: كما تقدم**) ظاهره تقدم أن الأصل في اسم الجنس أن ينادي نحو يا أيها الرجل مع أن السابق أن المعرف باللام إذا أريد ندائه توصل إليه نحو أيّها. (قوله: تعريف اسم الجنس) أي تعريف المنادى الذي هو اسم جنس. (**قوله: باللام والألف**) الأولى بالألف واللام بل الحق بأل كما علم من القاعدة المذكورة. (**قوله: وإذا قلت: إلخ**) الأولى والأَخصَر فحذفت الألف واللام إلخ. (**قوله: فلما حذفتهما**) الأَخصَر فاستغنيت إلخ. (**قوله: الإجحاف**) بتقديم الجيم أي النقص الفاحش.

ويجب حذف حرف النداء في اللهم فإن أصله يا الله فحذف يا وعُوّض عنه الميم المشددة لأنه حرفان مثل يا وإِنَّمَا عوضت في آخره لئلا يتقدم على اسم الله تعالى شيء في حال الخطاب رعايةً للأدب فصار اللهم وقيل لوكان كذلك لما جاز الجمع بين الياء والميم لكراهة اجتماع المعوض والمعوض عنه ولكنه جائز كما أنشد الفراء * وما عليك أن تقولي كلما * سبحّت أوصلّيت يَا اَللّهُمَا * اُرْدُدْ علينا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا * جعلت الألف في يا الهما عوضا عن تشديد الميم لضرورة الشعر أصله يا ألله أُمَّ أي أَمَّنَا بخير أي اَقْصُدْنَا بِخَيْرٍ من الأمّ وهو القصد فلما كثرت في كلامهم حذفت همزة أَمَّ تخفيفها فصار اللهم

(**قوله: وعوّض** عنه إلخ) أي فلولم يحذف حرف النداء يلزم الجمع بين المعوض والمعوض عنه وهو غير جائز. (**قوله: لأنه حرفان مثل يا**) مع أن يا للتعريف في الجملة والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير. (**قوله: لئلاّ يتقدم إلخ**) وللتبرك بالبدائة باسم الله تعالى. (**قوله: رعاية للأدب**) علة للعلة. (**قوله: لوكان كذلك**) أي لوكان الأمر كما ذكر من أن أصل اللهم يا الله حذفت الياء وعوّض عنها الميم المشدّدة. (**قوله: لكراهة**) الظاهر لامتناع.

(**قوله: ولكنه جائز**) أي واقع. (**قوله: كما أنشد الفراء**) أي كبيت استشهد به الفراء على وقوع الاجتماع وقد يجاب عنه بأنه ضرورة. (**قول الشَّاعِر وما عليك إلخ**) بدل أوعطف بيان من ما. (قوله: وما عليك) ما للاستفهام الإنكاري مبتدأ وعليك خبره أي لا شيء عليك. (قوله: أن تقولي) منصوب بتقدير في متلق بمتعلَّق الجار والمجرور. (**قوله: كلما سبحت**) . (**قوله: يا اللّهما**) مقول القول. (**قوله: مسلما**) أي من المصيبات والآفات. (**قوله: جعلت الألف إلخ**) في الرضي وقد يزاد ما في آخره أي في آخر اللّهم قال وما عليك أن تقولي كلما سبحت أوصليت يا اللّهم ما إلخ وقد يقال: على رواية الشارح أن الألف للإطلاق وخفف الميم لضرورة الشعر فلينظر.

(**قوله: أصله**) الصواب بل أصله كما في نسخة خطية أي فليس الأصل يا الله بل أصله إلخ. (**قوله: أي أمّنا بخير**) فالميم عليه بعض أمّنا بخير ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وأنه لا يمتنع اللهم أمّنا بخير والأصل عدم التكرار وقال بعض المحققين يبطله أيضا أنه مخالف للمراد بدليل أنهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله أقصد اغفر. (**قوله: اقصدنا بخير**) أي اعطنا الخير. (**قوله: من الأم**) بفتح الهمزة مصدر أمّ يؤمّ. (**قوله: فلما كثرت**) أي هذه اللفظة والأولى كثر بدون تاء

﴿الترخيم﴾

قوله: (**ومن خصائص المنادى الترخيم**) والترخيم التليين ويقال له الحذف ومنه ترخيم المنادى (**وهو حذف في آخر المنادى للتخفيف**) لكثرة تردده في كلامهم (**وذلك**) الترخيم جائز إذا كان المنادى موصوفا بصفات ثلث (**إذا كان علما وغير مضاف وزائدا على ثلثة أحرف**) والمحذوف إما حرف واحد (**نحو يا حار في يا حارث و**) إما حرفان زائدان لمعنى واحد

﴿الترخيم﴾

(**قول المصنف: ومن خصائص**) جمع خصيصة بمعنى الصفة التي تميز الشيء عن غيره. (**قول المصنف: الترخيم**) أي في سعة الكلام إذ غيره قد يرخم أيضا للضرورة. (**قوله: والترخيم**) أي في اللغة. (**قوله: التليين**) ومنه رخمت العجين أي ليّنته وفي القاموس رخم الكلام ككرم ونصرلأن وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل للنطق بها اه. (**قوله: ويقال له الحذف**) لعل الصواب ويقال للحذف ويفهم منه أن الترخيم في اللغة يطلق على الحذف أيضا وليس كذلك فليراجع. (**قوله: ومنه**) أي من الترخيم بمعنى الحذف. (**قول المصنف: للتخفيف**) أي لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى مفضية للحذف المستلزم له. (**قوله: لكثرة تردده**) علة للعلة أي لكثرة تردد المنادى في كلام العرب والكثرة تقضي التخفيف. (**قوله: الترخيم**) في نسخة أي الترخيم وهى حسنة. (**قوله: ثلاث**) بل أربع إذ يشترط له أن لا يكون المنادى مستغاثا أيضا. (**قول المصنف: إذا كان علما إلخ**) الأولى أن يذكر قبله ذكرها مفصلة بقوله: إذا كان علما إلخ وهو بدل من قول الشارح إذا كان بدل مفصل من مجمل. (**قول المصنف: علما**) أي غير منقول عن الجملة نحو تأبط شرا حيث لا يرخم عند الأكثر ين ونقل سِيبويهِ ترخيمه عن بعض العرب هذا واشتراط العلمية كزيادة الآتية إنما يكون في غير المنادى المتلبس بتاء التأنيث كما سيأتي. (**قول المصنف: غير مضاف**) حقيقة أوحكما فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا. (**قوله: والمحذوف إما حرف إلخ**) بقي قسم آخر وهو كون المحذوف الاسم الأخير في المنادى المركب نحو يا بعل في يا بعل بك. (**قوله: حرفان زائدان لمعنى كمعنى التأنيث**) جرى على قول الأخفش من أن علامة التأنيث هى الألف والهمزة والمشهور أنها الهمزة فقط. . (**قوله: لمعنى واحد**) فيه أنه لا يشترط أن يكونا لمعنى واحد بل اللازم زيادتهما معا وإن كان كل واحد منهما لمعنى يغاير معنى الآخر كزائدي مسلمان ومسلمين علمين فإن الألف زيدت لمعنى التثنية والنون عوضت عن تنوين المفرد للدلالة على تمام الكلمة وهذان الزائدان سبعة أصناف زائدا التثنية، وزائدا جمع المذكر السالم، وزائدا جمع المؤنث السالم، وزائدا نحو عثمان، وياء النسبة وشبهها نحو ياء كرسي، وألف التأنيث مع الألف قبلها، وهمزة الإلحاق مع الألف في نحو علباء كذا في حاشية اللارى قدّس سرّه وقال الصبان أخذا من كلام الفارضي إن نحو هندات وزيدين إنما يرخم على لغة من ينتظر وإن نحو حمدون لا يرخم مطلقاً اهـ

كمعنى التأنيث نحو (**يا اسم في يا أسماء**) فإن الألف والهمزة زائدتان لمعنى التأنيث (**أو**) كمعنى التذكير نحو (**يا عثم في يا عثمان**) فإن الألف والنون زائدتان لمعنى التذكير (**و**) إما حرفان غير زائدتين لكن في آخره حرف صحيح قبله حرف علة فإذا حذف الحرف الصحيح الذي قبله حرف علة فحذف حرف العلة أولى فيحذف أيضا نحو (**يا منص في يا منصور**) ويشترط في هذا القسم الأخير أن يكون المنادى زائدا على أربعة أحرف احترازا عن نحو ثمود لئلا يلزم بسبب الترخيم وجدان الكلمة على أبنية لم توجد في أبنية كلام العرب وعمار ومسكين كمنصور والمحذوف في حكم الباقي عند أكثر النحو يين

ولعل مراده بنحو حمدون جمع المذكر السالم في حالة الرفع أما المعتل فيجوز ترخيمه على لغة من ينتظر فيقال: يا مصطف بدون رد اللام ولا يجوز على لغة من لا ينتظر حيث يجب إعادة الألف فيلتبس بالمفرد كما أفاده الخضري وقال الأنبابى الحق أن المدار عل القرينة الدافعة فإن وجدت جاز الترخيم على كل من اللغتين وإِلَّا امتنع على كل منهما فليحرر. . (**قوله: كمعنى التأنيث**) الإضافة للبيان وكذا يقال فيما يأتي. (**قول المصنف: في يا أسماء**) أي علما وهذا إذا جعلناها فعلاء من الوسامة أي الحسن على أن الهمزة منقلبة عن الواوكما هو مذهب سِيبويهِ لا أفعال جمع اسم على ما جرى عليه غيره لأنه يكون حينئذ من باب عمار ورجح مذهب سِيبويهِ بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بأن قلب واوالمفتوحة همزة لم يأت إلا نادرا.

(قوله: أوكمعنى) الأولى إسقاط الكاف. (**قوله: زائدتان لمعني التذكير**) كذا في حاشية المدقق على عبد الغفور على الجامي وكتب بعض الألفاضل على قول الشارح لمعنى التذكير فيه نظر إلا أن يقال: إنهما كذلك في نحو سكران من المشتقات فكأنهما له في الجوامد اهـ فليراجع وليحرر. (قوله: غير زائدتين) المناسب غير زائدين (لكن في آخره إلخ) الأولى بل ثانيهما حرف صحيح قبله إلخ. (**قوله: حرف صحيح**) أي أصلي لئلاّ يرد نحو سعلاة. (**قوله: قبله حرف علة**) أي زائد والظاهر حرف مد. (**قوله: ويشترط إلخ**) الأولى تقديمه على المثال. (**قوله: في هذا القسم الأخير**) الأولى إسقاط هذا، أوالأخير. (**قوله: لئلاّ يلزم إلخ**) أي وإِنَّمَا صح الاحتراز عنه لئلاّ إلخ. (**قوله: على أبنية إلخ**) لعلها محرفة بنية –بكسر الباء بمعنى صيغة وجمعها بني لا أبنية كما يشعر به قوله: في أبنية كلام العرب وإِنَّمَا هو جمع بناء. (**قوله: لم توجد**) أي بلا علة موجبة. (**قوله: في أبنية إلخ**) أي الأبنية المعربة الموجودة في كلام العرب. (**قوله: في حكم الباقي**) أي الثابت. (**قوله: عند أكثر النحو يين**) الحق عند أكثر العرب فإن النحاة متفقون على جواز الوجهين بناء على سماع اللغتين.

فيترك الباقي على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال: يا حار بكسر الرآء ويا اسم ويا عثم بفتح الميم ويا منص بضم الصاد وقال بعضهم الباقي اسم برأسه وقد حذف المحذوف نسيا منسيا فيضم الباقي لأنه المنادى المفرد المعرفة فيقال: يا حار ويا اسم ويا عثم ويا منص بضم الرآء والميم والصاد قوله: (**وإن كان اسم جنس**) أي وإن كان المنادى اسم جنس (**نحو يا فارس أومضافا نحو يا عبد الله أوعلى ثلاثة أحرف نحو يا زيد فلا يرخم**) أي وإن كان المنادى اسم جنس نحو يا فارس فلا يرخم لأن نداء اسم الجنس غير كثير في كلام العرب فلا يناسبه التخفيف بخلاف العلم فإن ندائه كثير في كلامهم فيناسبه التخفيف

وإن كان المنادى مضافا نحو يا عبدالله فلا يرخم لأنه لورخم كان الترخيم في الوسط لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد والترخيم لا يكون إِلَّا في الآخر ولورخم المضاف إليه لم يكن ترخيم المنادى لأن المنادى هو المضاف لا المضاف إليه وإن كان المنادى على ثلاثة أحرف نحو يا زيد فلا يرخم لئلا يلزم بسبب الترخيم وجدان الكلمة على هئية لم توجد في أبنية كلام العرب

(**قوله: فيترك الباقي**) أي الباقي بعد الترخيم. (**قوله: على ما كان عليه**) أي على حال كان الباقي عليه قبل الترخيم. (**قوله: من الحركة والسكون**) أي والصحة والإعلال. (**قوله: فيقال: يا حار**) أي ويا هرق بالسكون في يا هرقل ويا ثموفي يا ثمود ويا مختا في يا مختار. (**قوله: وقال بعضهم**) أي بعض النحو يين والمناسب لما قدمنا أي العرب. (**قوله: وقد حذف المحذوف نسيا منسيا**) الأولى والأَخصَر والمحذوف منسي. (**قوله: نسيا**) حال من المحذوف ومنسيا تأكيد له. (**قوله: فيضم الباقي**) لا يخفى أنه قاصر فالحَقُّ بدله فيعامل الباقي معاملة المنادى المستقل. (**قوله: فيقال: يا حار إلخ**) أي ويا هرق بضم القاف ويا ثمي بقلب الواوالمتطرفة الواقعة بعد الضمة ياء والضمة كثرة.

(**قوله: بضم الراء إلخ**) والضمة في يا منص على هذه اللغة ضمة بناء فهي غير الضمة التي كانت قبل الترخيم. (**قول المصنف: وإن كان اسم جنس**) أي سواء تعرف بالنداء أولا. (**قوله: أي وإن كان المنادى اسم جنس**) غير موجود في نسخة خطية وهو الصواب. (قوله: فلا يناسب التخفيف) المناسب فلا يناسبه التخفيف وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: بخلاف العلم إلخ**) المنسب بخلاف نداء العلم فإنه كثير. (**قوله: فإن ندائه كثير في كلامهم**) أي مع أنه لشهرته يكون ما أبقي منه دليلا على ما ألقي. (**قوله: لورخم**) لفظ المضاف سقط من قلم الناسخين. (**قوله: في الوسط**) أي نظرا إلى المعنى. (**قوله: كشيء واحد**) بل شيء واحد حقيقة فيما إذا كان علما. (**قوله: لم يكن ترخيم المنادى**) أي لفظاً وصورة. (**قوله: لأن المنادى**) أي من حيث اللَّفظ والصورة. (**قوله: لا المضاف إليه**) الظاهر لا مجموع المضاف والمضاف إليه.

(**فإن كان في آخر المنادى تاء التأنيث فيجوز ترخيمه وان لم يكن**) المنادى (**علما ولا زائدا على ثلاثة أحرف نحو يا ثب في يا ثبة**) لأنها لورخمت لم يحذف منها إِلَّا تاء التأنيث وليس من نفس الكلمة فلا تغير في أبنية الكلمة بحذفها قال الجوهري في الصحاح الثبة الجماعة وأصلها ثَوَب أوثَبَى أوثبووالثُّبَة أيضا وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء أي يرجع إليه الماء بعد ذهابه إذا استفرغ والهاء ههنا عوض عن الواوالذاهبة من وسطها لأن أصلها ثوب كما قالوا قام إقامة وأصله إقواما فعوض الهاء من الواوالذاهبة من عين الفعل

﴿**المندوب**﴾

قوله: (**والمندوب هو المتفجع عليه بيا أو وا**) اختص المندوب بوا ويا مشترك بين المندوب والمنادى (**وحكمه**) أي وحكم المندوب (**في الإعراب والبناء حكم المنادى**) على ما ذكر في المنادى (**نحو وا زيد**) فإنه مندوب مفرد معرفة فمبني على الضم كالمنادى المفرد المعرفة (و) نحو (**واعبد الله**) فإنه مندوب مضاف منصوب كالمنادى المضاف

(**قول المصنف: فيجوز ترخيمه**) أي فهو يجوز ترخيمه والأولى جاز أويجز بدون فاء. (**قوله: لأنها**) أي لأن الكلمة التي فيها تاء التأنيث مثل يا ثبة. (**قوله: وليست من نفس الكلمة**) لأنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث. (**قوله: في أبنية الكلمة**) الظاهر بنية أوهيئة الكلمة. (**قوله: وأصلها ثوب أوثبي أوثبو**) عبارة الصحاح وأصلها ثبي فثوب أوثبومن زيادة الناسخين. (**قوله: أي يرجع إلى قوله: إذا استفرغ**) ليس في عبارة الصحاح. (**قوله: استفرغ**) لعله فرّغ من فرّغ الإناء بمعنى أخلاهـ. (**قوله: ثوب**) بضم الثاء وفتح الواو. (**قوله: من عين الفعل**) أي من مكانها

﴿**المندوب**﴾

(**قول المصنف: المتفجع عليه**) من التفجع وهو التحزن والتوجع أي المتفجع على وجود مدلوله نحو وا مصيبتاهـ أوعلى عدمه نحو وا زيداهـ. (**قوله: اختص المندوب بوا**) أي إنفرد المندوب عن المنادى بوا فالواوداخلة على المقصور. (**قول المصنف: وحكمه إلخ**) يعنى إذا وقع المندوب على صورة من أقسام المنادي فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم ولا يلزم منه جواز وقوع كل من قسميه على صورة جميع أقسام المنادي حتى يرد أنه لا يقع قسم المتفجع على عدمه نكرة. (**قوله: على ما ذكر**) صفة لحكم المنادى أي الجاري على نهج ذكر في مبحث المنادى. (**قوله: فإنه مندوب إلخ**) الأولى بالضم فإنه مندوب مفرد معرفة فيبني عليه كالمنادى المفرد المعرفة. (قوله: فإنه مندوب مضاف إلخ) الأولى أيضا بالنصب فإنه مندوب مضاف فينصب كالمنادى المضاف

﴿المفعول فيه﴾

قوله: (**والمفعول فيه**) أي والضرب الثالث المفعول فيه وهو ما فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ مَذكور من زمان أومكان (**وهو**) قوله: (**ظرف الزمان المكان**) فالمفعول فيه الذي هو ظرف الزمان (**نحو قمت يومَ الجمعة و**) المفعول فيه الذي هو ظرف المكان نحو (**سرت أمامك**) والظرف الزمان عبارة عن اليوم والليلة وأجزائهما كالحين والوقت وظرف المكان عبارة عما يشغله الجسم من الحَيِّزِ والحيز فراغ مشغول بشيء لولم يشغله لكان خاليا كداخل الكوز للماء وكل واحد من ظرف الزمان والمكان على ضربين معين ومبهم فالمبهم في ظرف الزمان هو النكرة وفي المكان هو الجهات الست كما سنذكر والمعين في الزمان هو المعرفة وفي المكان هو غير الجهات الست (**وظرف الزمان ينصب بتقدير في سواء كان معينا نحو جئتك يوم الخميس**) أي في يوم الخميس (**أو**) كان (**مبهما نحو أتيته يوما**) أي في يوم (**و**) أتيته (**بُكرة**) أي في بكرة

﴿المفعول فيه﴾

(**قوله: ما فعل فيه**) أي اسم ما فعل فيه. (**قوله: فعل**) أي حدث. (**قوله: مذكور**) أي داله. (**قوله: من زمن أومكان**) بيان لما الموصولة أوالموصوفة. (**قوله: وهو إلخ**) أي ما ذكرنا مفاد قول المصنف وهو ظرف الزمان والمكان. (**قول المصنف: ظرف الزمان والمكان**) لفظ وهو سقط من قلم الناسخين. (**قوله: والظرف الزمان**) الصواب وظرف الزمان. (**قوله: عبارة عن اليوم والليلة**) وكذا هو عبارة عما يتركب من اليوم والليلة كالشهر والسنة والأسبوع. (**قوله: عن اليوم والليلة**) أي عن دالهما. (**قوله: كالحين والوقت**) هما بمعنى واحد يقعان على الزمان قصيرا كان أوطويلا فلا يكونان من أجزائهما فالحَقُّ التمثيل بمثل الساعة والدقيقة. (**قوله: وظرف المكان عبارة إلخ**) فيه أن ظرف المكان بهذا المعنى إنما هو عند الحكماء والمتكلمين وهو غير مراد ههنا. (**قوله: يشغله**) من باب فتح. (**قوله: من الحيز**) بيان لما. (**قوله: والحيز**) الأولى وهو . (**قوله: فراغ**) أي خلاء والمراد به الهو اء المحيط بالأرض. (**قوله: لولم يشغله**) الأولى بحيث لولم يشغله. (**قوله: للماء**) أي بالنسبة إلى الماء.

(**قوله: فالمبهم إلخ**) لا يخفى أن نحو يوم وليلة على هذا التفسير يدخل تحت المبهم مع أنه معين على المشهور فالحَقُّ في التفسير أن يقال: إن المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أونكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر. (**قوله: في الظرف الزمان**) أي منه وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: الجهات الست**) أي أسمائها ومنهم من فسره بالمفتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهـ وهو أولى وأشمل. (**قول المصنف: بكرة**) إي أول النهار.

(و) أتيته (**ذات ليلة**) أي مدة ذات ليلة أي في مدة صاحبة ليلة أي في مدة مسماة بهذا اللَّفظ أي بلية فهذا من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم وذات مؤنثة لذووإِنَّمَا أورد ثلثة أمثلة إشارة إلى أنه إما مما يستعمل تارة ظرفا وتارة غير ظرف كالمثال الأَوَّل فإنه يقال فيه مضى يوم وإما مما لا يستعمل إِلَّا ظرف كالمثال الأخير وأما مما جاز فيه الصرف إذا نكر وعدم الصرف إذا عرف كالمثال المتوسط وهو أتيته بكرة فإن قوله: بكرة تارة تنون فيكون نكرة وتارة لا تنون فتكون معرفة تقديره بكرة يومه فهي حينئذ غير منصرف للتأنيث والعلمية لأنها حينئذ علم لبكرة يومه قوله: (**والمكان**) أي وظرف المكان (**إن كان مبهما ينصب بتقدير في مثل قمت أمامك**) أي في أمامك

(**قوله: أي مدة ذات ليلة**) الأولى حذفه والاقتصار على قوله: أي في مدة إلخ. (**قوله: أي في مدة مسماة بهذا اللَّفظ أي بليلة**) الأَخصَر أي في مدة مسماة بلفظ ليلة. (**قوله: فهذا**) أي ذات ليلة أي إضافتها. (**قوله: وذات مؤنثة لذو**) الأولى تقديمه على قوله: أي في مدة صاحبة ليلة بأن يقول وذات مؤنثة لذوبمعنى صاحب أي في مدة إلخ. (**قوله: ثلاثة أمثلة**) أي لظرف الزمان المبهم. (**قوله: تارة ظرفا إلخ**) ويسمى ظرفا متصرفا كما يسمى مقابله ظرفا غير متصرف. (قوله: فإنه يقال فيه مضى يوم) كما يقال فيه أتيته يوما. (**قوله: إذا نكر**) أي إذا أريد به غير معين.

(**قوله: إذا عرّف**) أي إذا أريد به معين. (**قوله: وهو آتيته بكرة**) أي بكرة في أتيته بكرة وفي الهمع للسيوطي رحمه الله وقسم من ظرف الزمان غير منصرف كغدوة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أم لا لأن علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة فكما يقال: عند قصد التعميم أسامة شر السّباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال: عند قصد التعميم غدوة أوبكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة أوبكرة ويخلوان من العلمية بأن ينكرا بعدها فينصرفان ويتصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا قال أبوحيان جعلت العرب غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعتمة وضحوة ونحو هما ويفهم منه أن بكرة وغدوة علمان وضعا والتنكير عارض استعمالا والمفهوم من كلام الشارح أن علمية بكرة إنما تكون إذا قصد به التعيين بخلاف ما إذا لم يقصد فإنها نكرة حينئذ فليحرر. (**قوله: فإن قوله: بكرة إلخ**) الأولى والمناسب فإن قوله: بكرة تكون تارة نكرة فتنصرف وتارة معرفة فلا تنصرف. (**قوله: تقديره**) الأولى بمعنى. (**قوله: بكرة يومه**) أي الخميس مثلا والظاهر بكرة يوم بعينه وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: غير منصرف**) الحق غير منصرفة. (**قوله: أي وظرف المكان**) أشار به إلى أن قوله: المكان عطف على قوله: ظرف الزمان بتقدير مضاف.

(**والمكان المبهم**) هو الجهات الست (**نحو خلفك وأمامك**) أوقدامك (**وفوقك وتحتك ويمنك وشمالك**) أويسارك، وعند ولدى ووراء ودون ومع للإبهام ولفظ مكان لكثرة الاستعمال ينصب بتقدير في، نحو قمت عندك أي في عندك وجلست مكانك أي في مكانك وكذالك البواقي وما بعد دخلت ينصب أيضا بتقدير في على الأصح لكثرة الاستعمال نحو دخلت الدار أي في الدار فعلى هذا يكون دخلت فعلا لازما وما بعده مفعولا فيه وقال بعضهم دخلت فعل متعد فعلى هذا يكون ما بعده مفعولا به قوله: (**وإن كان معينا**) أي وإن كان ظرف المكان معينا (**فلا ينصب بتقدير في** (**بل لا بدله من أن يكون في ملفوظاً نحو صليت في المسجد**)

(**قوله: وعند إلخ**) مبتدأ خبره ينصب الآتي. (**قوله: ووراء**) لم يوجد في نسخة خطية وهي الصواب إذ هى من أسماء الجهات الست فالحَقُّ ذكرها وراء خلفك. (**قوله: للإبهام**) أي لمشاركتها للمبهم الاصطلاحي المفسر بأسماء الجهات الست في الإبهام اللغوي.

(**قوله: لكثرة الاستعمال**) يفهم منه أن لفظ مكان معين حقه أن لا ينصب بتقدير في إلا أنه نصب لكثرة استعماله وفي عصام الجامي ويحتمل حمله على المبهم الاصطلاحي لكثرته المورثة للإبهام فإنه إذا كثر مكان الشيء يحتمل الأمكنة الكثيرة فيصير مبهما اهـ بأدنى تصرف. (**قوله: وما بعد دخلت**) أي ونزلت وسكنت. (**قوله: ينصب أيضا**) أي وإن كان معينا. (**قوله: فعلى هذا**) أي فعلى كونه منصوبا بتقدير فى. (**قوله: المصنف: ملفوظاً**) أي ملفوظاً فيه

﴿المفعول معه﴾

قوله: (**والمفعول معه**) أي والضرب الرابع المفعول معه (**وهو المذكور بعد الواوبمعنى مع**) قوله: وهو المذكور بعد الواوشامل لمثل ضربت زيدا وعمرا وقوله: بمعنى مع يخرجه لأن الواوفيه للعطف لا بمعنى مع (**نحو ما صنعت وأباك**) فقوله: ما استفهامية منصوبة المحل لأنها مفعول به لقوله: صنعت وقوله: وأباك مفعول معه تقديره أي شيء صنعت مع أبيك (و) نحو (**ما شأنك وزيدا**) فقوله: ما استفهامية مرفوعة المحل لأنها مبتدأ وقوله: شأنك خبرها وقوله: وزيدا مفعول معه تقديره أىّ شيء شأنك مع زيد قوله: (**ولابد له**) أي ولابد للمفعول معه (**من فعل يكون عاملا فيه**) كالمثال الأَوَّل (**أومن معنى فعل**) يكون عاملا فيه كالمثال الثَّانِي لأنه بمعنى ما صنعت واعلم أن معنى الفعل هنا عبارة عن ما الاستفهامية والاسم نحو ما شأنك في قولك: ما شأنك وزيدا وعن ما الاستفهامية والجار والمجرور نحو مالك في قولك: مالك وزيدا لأنه أيضا بمعنى ما صنعت

﴿المفعول معه﴾

(**قول المصنف: بعد الواو**) ولا يجوز الفصل بينها والمفعول معه ولوبالظرف وإن جاز الفصل به بين واوالعاطفة ومعطوفها لتنزل الواو والمفعول معه منزلة الجار والمجرور. (**قول المصنف: بمعنى مع**) أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق وبذلك فارقت واوالعطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم دون المصاحبة. (**قوله: قوله: وهو المذكور**) الأولى المذكور بعد الواو. (**قوله: لمثل إلخ**) أي للاسم المذكور بعد واوالعاطفة.

(**قوله: لأنها مبتدأ إلخ**) ويجوز جعلها خبرا مقدما وشأنك مبتدأ مؤخرا. (**قوله: وزيدا مفعول معه**) ولا يجوز جره عطفا على الضمير المجرور لأن العطف عليه بلا إعادة الجار غير جائز عند الجمهو ر وكذلك لا يجوز رفعه عطفا على الشأن إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر اللهم إلا أن يكون عطفه عليه بتقدير مضاف ورجحه العصام بأن الحذف أهو ن من اعتبار العامل المعنوي. (**قوله: تقديره أي شيء إلخ**) ظاهره أنه مفعول معه لشأنك وليس كذلك وإِنَّمَا هو مفعول معه لفعل مستفاد من فحوى الكلام إذ المعنى ما تصنع وزيدا.(**قول المصنف: من فعل**) أي حقيقة أوحكما ليدخل فيه نحو اسم الفاعل واسم المفعول لكن لم يجوزوا إعمال الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فيه حيث قالوا لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به وهما ليسا كذلك. (**قول المصنف: أومن معنى فعل**) لعل المراد به كما يفهم من كلام الشارح رحمه الله الفعل المستنبط من فحوى الكلام. (**قوله: عن ما الاستفهامية والاسم**) فيه مسامحة ومراده عن فعل مستفاد من ما الاستفهامية والاسم وكذا يقال فيما بعد

﴿والمفعول له﴾

قوله: (**والمفعول له**) أي والضرب الخامس المفعول له (**نحو ضربته تأديباً له**) أي للتأديب (**وهو**) أي المفعول له (**كل ما كان علة**) أي سببا (**للفعل**) في الذهن كالمثال المذكور (**نحو جئتك إكراما لك**) أي للإكرام لك (**وجئتك سمنا**) أي للسمن قوله: (**والملحق به سبعة أضرب**) أي والذي ألحق بالأصل أي بالمفعول أي شبه به سبعة أضرب

﴿الحال﴾

قوله: (**الحال**) أي الضرب الأَوَّل من الملحق بالأصل الحال وهي مشابهة للمفعول من حيث أن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله: (**وهي**) أي الحال (**بيان هيئة الفاعل أوالمفعول به نحو ضربت زيدا قائما**) قوله: قائما يحتمل أن يكون حالا من الفاعل وهو التاء في ضربت ويحتمل أن يكون حالا من المفعول به وهو قوله: زيدا

﴿المفعول له﴾

(**قول المصنف: نحو ضربته تأديبا له**) الأولى تأخيره عن التعريف. (**قوله: في الذهن**) هذاَ إِنَّما يتصور في المفعول له التحصيلي فالحَقُّ أن يزيد أوفي الخارج ليشمل المفعول له الحصولى أيضا نحو فعدت عن الحرب جبنا. (**قول المصنف: نحو جئتك**) الحق ونحو جئتك. (**قول المصنف: سمنا**) بكسر السين وفتح الميم مصدر سمن يسمن وأما السمن بفتح السين وسكون الميم فهو اسم عين فنصبه ممتنع إذ شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود. (**قوله: أي والذي ألحق إلخ**) الأولى والأَخصَر أي الذي ألحق وشبّه بالأصل وهو المفعول سبعة أضرب

﴿الحال﴾

(**قوله: وهى مشابهة للمفعول**) أي لمطلق المفعول ولها مشابهة خاصة بالمفعول فيه لأنها بمعناه. (**قوله: واقعة إلخ**) صفة كاشفة لقوله: فضلة. (**قول المصنف: بيان هيئة إلخ**) فيه مسامحة والمراد مبيّنة هيئة الفاعل إلخ. (**قول المصنف: هيئة الفاعل أوالمفعول به**) أي الحالة التي عليها الفاعل حين قيام الفعل به أوالمفعول حين وقوع الفعل عليه سواء كانت محققة أومقدرة نحو وبشرناه بإسحاق نبيا أي مقدرة نبوته. (**قول المصنف: أوالمفعول به**) أولمنع الخلولا لمنع الجمع فيشمل نحو ضربت زيدا راكبين. (**قوله: يحتمل أن يكون إلخ**) كتب ابن يعيش في شرحه على المفصل بعد قوله: تجعلها حالا من أيّهما شئت يعنى أنك إذا قلت: ضربت زيدا قائما إن شئت جعلته حالا من الفاعل الذي هو التاء وإن شئت جعلته حالا من المفعول الذي هو زيدا وهذا فيه تسمح وذلك أنك إذا جعلته حالا من التاء وجب أن تلاصقه بها فتقول ضربت قائما زيدا فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه

قوله: (**وحقها التنكير**) أي وحق الحال التنكير لأنها حكم والكم لا يلزم أن يكون معرفة والأصل هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة (**وحق ذى الحال**) أي صاحب الحال (**التعريف**) لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على الشيء لا يكون إِلَّا بعد معرفته قوله: (**فإن تقدمت**) أي فإن تقدمت الحال على ذى الحال (**جاز تنكير ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل**) فقوله: راكبا حال من قوله: رجل وهو فاعل جاءني فلما تقدم قوله: راكبا على قوله: رجل جاز تنكير رجل لعدم التباس الحال بالصفة وأما إذا لم تتقدم الحال على ذي الحال لم يجز تنكير ذي الحال فلا يجوز جاءني رجل راكبا لالتباس الحال بالصفة مثل قولك: رأيت رجلا راكبا فلما لم يجز في مثل هذا التركيب للالتباس لم يجز في قولك: جاءني رجل راكبا طردا للباب

﴿**التمييز**﴾

قوله: (**والتمييز**) أي والضرب الثَّانِي من الملحق بالأصل التمييز وهو مشابه للمفعول من حيث إن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله: (**وهو**) أي التمييز (**ما يرفع الإبهام عن المفرد**) والمقصود بالمفرد هنا ما لا يكون جملة (**أوعن نسبة في الجملة فالأول**) أي الذي يرفع الإبهام عن المفرد (**كقولك: عندي راقود خلا**)

من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فأن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسدا انتهى. (**قول المصنف: حقها التنكير**) أي أنها منكرة دائما والتنكير حقها ولائق بها. (**قوله: لأنها حكم**) أي محكوم بها في المعنى على صاحبها. (**قوله: والأصل هو النكرة**) فلوجعل الحال معرفة لكان عدولا عن الأصل من غير داع. (**قول المصنف: وحق ذي الحال التعريف**) أي الأصل فيه أن يكون معرفة وقد يكون نكرة مخصوصة. (**قوله: لا يكون إلخ**) أي حقه أن لا يكون إلا إلخ. (**قول المصنف: جاز تنكير ذي الحال**) أي تنكيرا محضا. (**قوله: فلما تقدم إلخ**) الأولى فبتقدم راكبا على رجل جاز تنكيره. (**قوله: لعدم التباس الحال بالصفة**) أي لتخصيصه حينئذ مع عدم التباس الحال بالصفة ولوفي بعض المواضع ويفهم منه أن التباس الحال بالصفة محذور وفيه أنه لوكان محذورا لوجب تقديم الحال في نحو رأيت غلام رجل راكبا وليس كذلك. (**قوله: لم يجز تنكير ذي الحال**) أي تنكيرا محضا كما عرفت. (**قوله: مثل قولك**) الصواب في مثل قولك. (**قوله: فلما لم يجز**) أي التنكير. (**قوله: ما لا يكون جملة**) أي وشبه جملة ومركبا إضافيا. (**قول المصنف: أوعن النسبة في الجملة**) أوشبهها نحو الحوض ممتلئ ماء أوالمركب الإضافي نحو أعجبني طيبه أبا. (**قول المصنف: عندى راقود خلا**) أي شيء مقدّر به ومثله ذنوب ماء ومثلها إبلا مما يعرف به قدر الشيء وليس بمقدار لأنه لم يوضع ليقدّر به ومنهم من جعله من المقادير قال الرضي والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف به قدر الأشياء مثل الرطل

فالراقود دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الارْدَبَّة يُسَيَّع أي يُطَيَّنُ داخله بالقار وهو مُعَرَّبٌ والجمع رواقيد قوله: خلا تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو راقود (و) كقولك: عندي (**منوان سمنا**) فقوله: سمنا تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو منوان (و) كقولك: عندي (**عشرون درهما**) فقوله: درهما تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو عشرون (و) كقولك: عندي (**ملؤه عسلا**) أي ملؤ الإناء عسلا وملؤ الشيء مالئه فقوله: عسلا تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو ملؤه وإِنَّمَا أورد أربعة أمثلة إشارة إلى أن التمييز لا ينصب إِلَّا عن مفرد تام والذي يتم به المفرد أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون شبه الجمع المصحح والإضافة

قوله: (**والثاني**) أي والذي يرفع الإبهام عن نسبة في الجملة (**كقولك: طاب زيد نفسا**) قوله: طاب فعل وليس فيه إبهام وقوله: زيد فاعل وليس فيه إبهام أيضا بل الإبهام في النسبة التي بينهما وهي طيب زيد فقوله: نفسا تمييز يرفع الإبهام عن النسبة التي في الجملة وهي طيب زيد (و) كقولك: (**طار عمر وفرحا**) أي فَرِحَ فرحاً شديدا فقوله: فرحاً تمييز يرفع الإبهام عن النسبة التي في هذه الجملة وهي طيران عمرووالمثال الأَوَّل وهو طاب زيد نفسا حقيقة والثاني مجاز

والمن والقفيز والذراع ثم قال: أومقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك: ملئ الأرض ذهبا. (**قوله: فالراقود**) الصواب والراقود كما في نسخة خطية. (**قوله: الإردبة**) بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الدال والباء المشددة مكيال ضخم يسع مأة وخمسين كيلوا غرام جمعه أرادب كمساجد. (**قوله: أي يطين**) ويطلى. (**قوله: معرب**) أي منقول من اللغة العجمية إلى اللغة العربية. (**قوله: قوله: خلا**) في نسخة خطية فقوله:. (**قوله: يرفع الإبهام عن المفرد**) أي عن المقدر به وكذا يقال فيما بعد. (**قول المصنف: منوان**) تثنية منا كعصا ويقال فيه منّ وتثنيته منّان وهو رطلان. (**قوله: عن المفرد الذي هو عشرون**) أي عن المعدود به.

(**قوله: عن مفرد تام**) أي بعد مفرد تام ومعنى تمام المفرد أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها وهو مستحيل الإضافة مع أحد الأمور الآتية. (**قوله: الذي يتم به المفرد**) قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وذا في ما ذا أراد الله بهذا مثلا والناصب للتميز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة. (**قوله: وهي طيب زيد**) أي ثبوت الطيب لزيد وكذا يقال فيما يأتى. (**قوله: يرفع الإبهام عن النسبة**) في نسخة خطية الإبهام عنها وهى أولى. (**قوله: والمثال الأول**) أي الفعل في المثال الأَوَّل حقيقة وفي الثَّانِي مجاز عن اشتداد الفرح وقوته. (**قوله: وهو طاب زيد نفسا**) الأولى إسقاطه كما في نسخة خطية.

﴿المستثنى﴾

قوله: (**والمستثنى**) أي والضرب الثالث من الملحق بالأصل المستثنى (**وهو المذكور بعد إِلَّا وأخواتها**) نحو خلا وعدا وما خلا وما عد وليس ولا يكون وغير والمستثنى مشابه للمفعول من حيث ان كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله: (**وهو**) أي والمستثنى على ضربين (**متصل ومنقطع فا**) لمستثنى (**المتصل هو المخرج عن المتعدد**) أي من المجموع (**بإِلَّا وأخواتها نحو جاءني الرجل إِلَّا زيد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد إِلَّا وأخواتها غير مخرج من المتعدد نحو ما جاءني القوم إلاحمارا**) قوله: حمارا مستثنى منقطع لأنه غير مخرج من القوم لعدم دخوله فيهم وإِلَّا في المستثنى المنقطع بمعنى لكن أي لكنّ حماراً جاء قوله: (**وهو**) أي المستثنى (**منصوب وجوبا إذا كان بعد إِلَّا غير الصفة**) أي بعد إِلَّا التي لا تكون بمعنى غير (**بعد كلام مُوجَبٍ**) أي بعد كلام لا يكون نفيا ولا نهيا ولا اسفهاما

﴿المستثنى﴾

(**قوله: من الملحق**) أي بعض أفراده وهو المستثنى بالاّ وليس ولا يكون. (**قوله: وهو المذكور إلخ**) أي مخرجا أوغير مخرج. (**قوله: وغير**) أي وسوى وسواء وبيد. (قوله: والمستثنى مشابه) أي بعض أفراده كما بينا. (**قول المصنف: وهو**) أي والمستثنى أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة ومعلوميته بهذا الوجه كافية في تقسيمه. (**قول المصنف: عن المتعدد**) أي الشامل له بحسب مفهوم اللفظ. (**قوله: أي عن المجموع**) أي من مجموع أفراد أوأجزاء أشار به إلى أن الألفراد أوالأجزاء المتعددة يجب ملاحظتها مجموعة نحو جاء القوم إلا زيدا واشتريت العبد إلا نصفه لا متفرقة نحو جاء زيد عمروبكر إلخ إلا زيدا ونحو اشتريت العبد وثلثه وربعه إلخ إلا نصفه.

(**قول المصنف: وأخواتها**) أي أو إحدى أخواتها. (**قول المصنف: والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد إلا وأخواتها**) ظاهره أن المنقطع يذكر بعد إلا وجميع أخواتها مع أنه لا يقع إلا بعد إلا وغير وبيد منها فليراجع. (**قول المصنف: غير مخرج من المتعدد**) أي الذي لا يكون داخلا في المتعدد قبل الاستثناء سواء كان من جنسه كقولك: جاءني القوم إلا زيدا مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية من زيد أولم يكن كالمثال المذكور. (**قول المصنف: منصوب**) أي على الاستثناء. (**قول المصنف: غير الصفة**) قيد به وإن لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلاّ يذهل عن كون إلا غير صفة. (**قول المصنف: بعد كلام موجب**) عبارة ابن الحاجب في كلام موجب وهى أولى. (**قوله: مثبت**) أي اصطلاحا. (**قوله: أي بعد كلام إلخ**) الأولى وهو ما لا يكون إلخ. (**قوله: لا يكون نفيا**) أي ذا نفي وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: ولا استفهاما**) أي إنكاريا.

(**نحو جاءني القوم إِلَّا زيدا**) فقوله: جاءني فعل ومفعول وقوله: القوم فاعل والمستثنى منه وقوله: إِلَّا حرف الاستثناء وزيداً مستثنى منصوب لأنه وقع بعد إِلَّا غير الصفة بعد كلام موجب ويجب المستثنى حينئذ أن يكون منصوبا لأنه إن كان مرفوعا كان رفعه إما على الصفة وإما على البدل وكلاهما ممتنع أما الأَوَّل فلأن إِلَّا لا تحمل على الصفة إِلَّا إذا امتنع الاستثناء كما في قوله: تعالى لوكان فيهما آلهة إِلَّا الله لفسدتا أي غير الله وهنا لا يمتنع الاستثناء وأما الثَّانِي فلأن البدل إنما يجوز إذا أَسْقِطَ المبدل منه لا يَفْسُدُ المعنى وهنا إذا أسقط صار جاءني إِلَّا زيد فيلزم فيه مجيء جميع الخلق فيفسد المعنى

قوله: (**وكذا ينصب المستثنى إذا كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني إِلَّا زيداً أحد**) لأنه إن كان مرفوعا كان رفعه إما على الصفة أوعلى البدل وكليهما ممتنع لامتناع تقدم الصفة على الموصوف والمبدل على المبدل منه

(**قوله: ويجب إلخ**) الحق ويجب أن يكون المستثنى حينئذ منصوبا. (**قوله: لأنه إن كان مرفوعا**) أي مثلا أوفي هذا المثال. (**قوله: إما على الصفة**) أي على كون إلا صفة انتقل إعرابها لما بعدها. (**قوله: لا تحمل إلخ**) خلافا لسبيويه فإن مذهبه جواز وقوع إلا صفة مع جواز الاستثناء.

(**قوله: كما في قوله: تعالى إلخ**) فالاّ في الآية الكريمة صفة لتعذر الاستثناء بكلا قسميه لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقين كعدم خروجه عنها بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء الذي هو الدخول بيقين أوالخروج بيقين. (**قوله: إذا أسقط إلخ**) الظاهر إذا لم يفسد المعنى بإسقاط المبدل منه. (**قوله: وهنا إذا أسقط**) الأولى وإذا أسقط هنا. (**قوله: فيلزم فيه**) الأولى فيلزم منه كما في نسخة خطية. (**قوله: مجيء جميع الخلق**) أي سوى زيد.

(**قول المصنف: وكذا ينصب**) أي على سبيل الوجوب وبعضهم يجيز فيه غير النصب على الاستثناء إذا كان مسبوقا بالنفي أوشبهه قال سِيبويهِ حدّثني يونس أنّ قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لى إلا أبوك ناصر، على أن ناصر بعد تخصيصه بدل من أبوك بدل كل من كل وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما في نحو ما مررت بمثلك أحد.

(**قول المصنف: إذا كان مقدما**) أي بعد إلا وكذا يقال في قوله: بعد وكذا ينصب المستثنى المنقطع. (**قوله: لأنه إن كان مرفوعا إلخ**) لا يخفى ما في التعليل إذ قد عرفت مما قدمنا أنه يجوز الرفع مثلا على أن المستثنى منه المؤخر بدل من المستثنى المقدم. (**قوله: وكليهما**) صوابه وكلاهما. (**قوله: لإمتناع تقدم الصفة على الموصوف**) على أن جواز وقوع إلا صفة مشروط بتعذر الاستثناء وهنا لا يتعذر.

قوله: (**والمستثنى المنقطع**) أي وكذا ينصب المستثنى المنقطع وجوبا (**نحو ما جاءني القوم إِلَّا حماراً**) لامتناع الصفة والبدل أما الأَوَّل فلأنه لا يجوز الصفة إِلَّا إذا تعذر الاستثناء كما ذكره وههنا لا يتعذر وأما الثَّانِي فلامتناع أحد الأبدال الأربعة أما امتناع الثلثة الأَوَّل فظاهر وأما امتناع البدل الغلط فلصدور المبدل منه حينئذ عن غير قصد وإرادة والمستثنى منه ههنا مقصود ومراد قوله: (**وكذا ينصب**) أي وكذا ينصب المستثنى (**إذا كان بعد خلا وعدا**) عند الأكثرين نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا وهما بمعنى جاوز أي جاوز بعضهم زيدا وإِنَّمَا وجب النصب لأنهما فعلأن وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به

(**قوله: فلإمتناع أحد إلخ**) في الصبان فحمار في قوله: ما قام أحد إلا حمار بدل غلط صرح به الرضي وقال ابن قاسم بدل كل بملاحظة معنى إلا إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد اهـ كلام ابن قاسم وفيه أن الأعم من شيء لا يبدل منه بدل كل اللهم إلا يخصص العام كما يأتى نظيره فتدبر اهـ ولا يخفى ما فيه من البعد والظاهر تعميم المستثنى منه على سبيل المجاز وجعل المنقطع بدل بعض. (**قوله: أحد الإبدال الأربعة**) المناسب لقوله: أما امتناع إلخ أن يقول وهى بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط. (**قوله: البدل الغلط**) صوابه بدل الغلط. (**قوله: عند الأكثرين**) الأولى في الأكثر. (**قوله: بمعنى جاوز**) لكن هذا المعنى بالنسبة إلى خلا على سبيل التضمين. (**قوله: أي جاوز بعضهم زيدا**) أشار به إلى أن الضمير راجع إلى البعض المدلول عليه بالقوم لا إلى نفس القوم لإفراد الضمير قال الصبان ونظّر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك: قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى

ولي ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن ألتزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تغير كما قالوه في حبذا زيد حيث ألتزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه انتهى قول الصبان ومجاوزته لا يتحقق إلخ كتب عليه الأنبابى فيه نظر ظاهر ولعل وجهه أن عدم تحقق مجاوزة المبهم إلا بمجاوزة الكل مجرد دعوى لا دليل عليهاوأيضا قوله: ولجريان ذلك مجرى الأمثال في القلب منه شيء فليحرّر هذا ويحتمل إرجاع الضمير إلى المصدر أو إلى اسم الفاعل المستفادين من الفعل السابق على معنى جاوز مجيئهم أوالجائي منهم زيدا وكذا يقال في ما بعد. (**قوله: وفاعل مضمر**) أي وجوبا.

قال بعضهم إن خلا وعدا حرفا جر فيكون ما بعدهما مجرورا (و) كذا ينصب المستثنى إذا كان بعد (**ما عدا وما خلا**) نحو جاءني القوم ما عدا زيدا أي ما عدا بعضهم زيدا وما فيها مصدرية أي جاءني القوم عَدْوَ بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال أي عاديا بعضهم زيدا ونحو جاءني القوم ما خلا زيدا أي جاءني القوم ما خلا بعضهم زيدا وما فيها أيضا مصدرية أي جاءني القوم خُلُوَّ بعضهم زيدا فهو مصدر أيضا في موضع الحال أي خاليا بعضهم زيدا وإِنَّمَا وجب نصب المستثنى بعدهما لأن ما التي في صدرهما مصدرية وهي لا تدخل إِلَّا على الفعل فعدا وخلا بعد ما فعلأن وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فيجب نصبه (و) كذا ينصب المستثنى إذا كان بعد (**ليس ولا يكون** (**نحو جاءني القوم ليس بعضهم زيداً ونحو جاءني القوم لا يكون زيدا** أي لا يكون زيدا أي لا يكون بعضهم زيدا وإِنَّمَا وجب نصب المستثنى بعدهما لأنهما من أفعال الناقصة واسمهما مضمر والمستثنى بعدهما خبرهما فيجب نصبه

(**قوله: وقال بعضهم إلخ**) الظاهر وقد جاء ما بعدهما مجرورا فيكونان حرفي جر. (**قوله: وكذا ينصب المستثنى إلخ**) ذهب الكسائي وجماعة إلى جواز الجر بهما على تقدير زيادة ما فيكونان حرفي جر قال في المغنى فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل، فبما رحمة من الله وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(**قوله: وما فيها مصدرية**) فيه أن الحرف المصدريّ لا يوصل بفعل جامد وخلا وعدا للاستثناء جامدان إلا أن يقال: هما في الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الأصل أويقال: هما مستثنيان.

(**قوله: فهو إلخ**) الأولى والمصدر بمعنى اسم الفاعل حال وكذا يقال في نظيره الآتي. (**قوله: في موضع الحال**) قد يقال: هذا مشكل لتصريحهم بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ولعل ذلك لتأوله بمصدر مضاف للضمير فيكون معرفة والحال لا تكون إلا نكرة وقد يجاب بأن الحال المعرفة مؤولة بإسم الفاعل النكرة فيكون ما عدا وما خلا من الألفاظ المقدرة بشيء مقدر بآخر فليراجع هذا وقيل ما في ماخلا وماعدا مصدرية ظرفية فتنسبك ما بعدها بمصدر نائب عن وقت محذوف منصوب على الظرفية المجازية فيكون التقدير في المثال المذكور جائني القوم وقت عدوبعضهم زيدا.

(**قوله: وهى لا تدخل إلا على الفعل**) أي لا على الحرف وإِلَّا فقد تدخل على جملة اسمية أيضا. (**قوله: ليس بعضهم**) أوالجائي منهم ولا يجوز هنا رجوع الضمير إلى المصدر لعدم صحة أن يكون زيد خبرا عنه اللهم إلا أن يقدر مضاف على معنى ليس المجيء مجيء زيد. (**قوله: من أفعال الناقصة**) صوابه من الأفعال الناقصة. (**قوله: نصب المستثنى**) أي على الاستثناء.

قوله: (**ويجوز النصب**) أي ويجوز نصب المستثنى (**ويختار البدل**) عن المستثنى منه (**في المستثنى**) الذي (**بعد إلافي كلام غير موجب**) أي في كلام يكون نفيا أونهيا أواستفهاما حال كون المستثنى منه (**قد ذكر نحو**) قوله: تعالى في سورة النساء (ما فعلوه الآ قليل منهم) أي إلا ناس قليل منهم (**وإِلَّا قليلا**) أي إلا ناساً قليلا منهم فقوله: ما للنفي وقوله: فعلوه فعل والواوفاعله والهاء مفعول به وإِلَّا حرف استثناء وقليل بدل والمبدل منه هو الواو وقليلا مستثنى والمستثنى منه هو الواو وقوله: في كلام غير موجب إشارة إلى أنه لوكان في كلام موجب لم يجز البدل لفساد المعنى كما ذكرنا وإِنَّمَا يختار البدل لعدم فساد المعنى حينئذ وأما إذا جعل المستثنى بدلا كان إعرابه كإعراب المبدل منه فلا يحتاج إلى تكلف وأما إذا جعل مستثنى كان منصوبا فيحتاج إلى تكلف وهو تشبيه بالمفعول به من حيث إن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام قوله: (**ويعرب المستثنى على حَسَب العوامل**) أي على حسب مُقْتَضَى العوامل من الرفع والنصب والجر في المستثنى الذي بعد إِلَّا في كلام غير موجب (**إذا كان المستثنى منه**

(**قوله: في المستثنى إلخ**) أي بشرط أن لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه حيث يجب فيه النصب حينئذ كما تقدم. (**قوله: حال كون المستثنى منه قد ذكر**) عبارة المتن في النُّسَخ المتداولة وقد ذكر المستثنى منه أي الحال أنه قد ذكر المستثنى منه وهى حسنة ولعل هذا القيد غير موجود في نسخة كتب عليها الشارح رحمه الله فاضطر إلى زيادة قوله: حال كون المستثنى منه قد ذكر لكن الأولى بدله والمستثنى منه مذكور. (**قول المصنف: وإِلَّا قليلا**) مع محذوفه مثال آخر. (**قوله: وإِنَّمَا يختار البدل إلخ**) أي إنما يجوز البدل على سبيل الاختيار فقوله: لعدم إلخ علة الجواز وقوله: وإذا جعل إلخ علة الاختيار. (**قوله: حينئذ**) أي حين كونه في كلام غير موجب. (**قوله: أما إذا**) الأولى إسقاط إما هنا وفيما سيأتي. (**قوله: فلا يحتاج إلى تكلف**) أي في بيان وجه إعرابه. (**قوله: كان إعرابه إلخ**) الظاهر فيكون إعرابه وكذا يقال فيما بعد.

(**قوله: تشبيه بالمفعول به**) الأولى التشبيه بالمفعول به. (**قوله: أي على حسب مقتضى العوامل**) أشار به إلى تقدير مضاف أي على قدر مقتضى العوامل أي بما يقتضيه العامل. (**قوله: في المستثنى**) أي وذلك في المستثنى ويشترط أن يكون متصلا كما يشعر به كلامهم. (**قوله: في كلام غير موجب**) وكذلك في الموجب أيضا إذا استقام المعنى بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو يحرك الفك الأسفل عند المضغ إلا التمساح أويكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى بيقين نحو قرئت إلا يوم الجمعة مثلا.

غير مذكور) وهو المستثنى المفرغ (**نحو ما جاءني إِلَّا زيد)** فقوله: زيد مرفوع لكونه فاعلا لأن العامل الذي هو جاءني يقتضي الرفع تقديره ما جاءني أحد إِلَّا زيد (و) نحو (**ما رأيت إِلَّا زيدا)** فقوله: زيدا منصوب لكونه مفعولا به لأن العامل الذي هو رأيت يقتضي النصب تقديره ما رأيت أحدا إِلَّا زيدا (و) نحو (**ما مررت إِلَّا بزيد)** فقوله: بزيد مجرور لأن العامل الذي هو الباء يقتضي الجر تقديره ما مررت بأحد إِلَّا بزيد ويسمى مستثنى مفرغا لتفريغِ العامل عن المعمول للمستثنى قوله: (**وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا)** اعلم أن أصل إِلَّا أن يكون للاستثناء وأصل غير أن يكون صفة تابعة لما قبلها في الإعراب كقولك: جاءني رجل غير زيد ورأيت رجل غير زيد ومررت برجل غير زيد ومعناه المغايرة في الذات أوالصفة ثم إنهم يجعلون إِلَّا للصفة حملا على غير إذا امتنع الاستثناء وذلك إذا كانت إِلَّا تابعة لجمع منكور غير محصور

(**قوله: وهو المستثنى المفرغ)** أي المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل يسمى مستثنى مفرغا لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له حذف الجار وأوصل الضمير المجرور به ولك أن تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه على معنى المفرغ عامله. (**قوله: هو جائني إلخ)** في نسخة خطية بدل جائني ورأيت الآتي جاء ورأي وهى أولى. (**قوله: يقتضي الرفع)** أي على الفاعلية والأولى يقتضي الفاعل وكذا يقال فيما يأتى. (**قوله: فقوله: بزيد)** في نسخة زيد وهى الظاهرة. (**قوله: إلا بزيد)** الحق إلا زيد بإسقاط الباء. (**قوله: ويسمى إلخ)** الأولى ذكر وجه التسمية بعد قوله: وهو المستثنى المفرغ. (**قوله: عن المعمول إلخ)** أي عن العمل فيه لأجل العمل في المستثنى. (**قول المصنف: وحكم غير إلخ)** أي وحكم غير في الإعراب إذا كانت أداة استثناء كحكم المستثنى بالاّ فيما سبق من الإعراب فكأنه لما انجر به للإضافة انتقل إعرابه إليه. (**قوله: أن يكون صفة إلخ)** أي لا أداة استثناء وإِلَّا فغير كما تقع نعتا تقع خبرا وحالا أيضا. (**قوله: المغايرة في الذات إلخ)** أي مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا كالأمثلة المذكورة أوكيفية نحو خرجت بوجه غير الذي دخلت به قال الرضي الأصل الأَوَّل والثاني مجاز. (**قوله: إذا امتنع الاستثناء)** قد نبهناك فيما سبق أن سِيبويهِ لا يشترط لوقوعها صفة امتناع الاستثناء وعلى رأيه اكثر المتأخرين. (**قوله: وذلك)** أي امتناع الاستثناء أي غالبا لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور أيضا نحو جائني مأة رجل إلا زيد. (**قوله: تابعة لجمع)** المراد بالجمع المعنى اللغوي أي واقعة بعد دال متعدد. (**قوله: منكور)** أي منكر لأنه إذا كان معرفا نحو جائني الرجال إلا زيد احتمل أن يراد به استغراق الجنس وأن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل واحتمل أيضا أن يشار به إلى جماعة لا يكون زيد منهم فلا يتعذر المنقطع. (**قوله: غير محصور)** لأنه إن كان محصورا وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء المتصل نحو كل رجل إلا زيدا جائني وله عليّ عشرة إلا درهما.

كقوله: **تعالى لوكان فيهما آلهة إِلَّا الله لفسدتا** فقوله: إِلَّا تابعة لقوله: آلهة وقوله: إِلَّا الله صفة لقوله: آلهة تقديره لوكان فيهما آلهة غيرُ الله لفسدتا لأن الجمع المنكور الغير المحصور يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة حينئذ لعدم إفادته التعميم والاستغراق ولأنه لوجعلت إِلَّا للاستثناء لكان الله داخلا في المستثنى منه وهو آلهة مُخْرَجاً منها بإِلَّا فيلزم وجود الآلهة وهو كفر فإذا امتنع الاستثناء جعلت إِلَّا للصفة كغير كما جعل غير للاستثناء حملا على إِلَّا فإذا كان غير للاستثناء كان ما بعده مجرورا لأنه مضاف إليه وكان حكم غير في الإعراب إذا كان للاستثناء حكم الاسم الواقع بعد إِلَّا فإنه قابل للإعراب لأنه اسم بخلاف إِلَّا لأنها حرف والحرف لا يقبل الإعراب فيكون غير منصوبا إذا كان بعد كلام موجب (**نحو جاءني القوم غير زيد**) ويجوز نصبه ويختار البدل على المستثنى منه في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو (**ما جاءني القوم غير زيد**) بالرفع على البدل وغير زيد بالنصب على الاستثناء

(**قوله: كقوله: تعالى لوكان إلخ**) فإن قلت: لو للامتناع وامتناع الشيء انتفائه فتكون النكرة في الآية في سياق النفي فتعم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وقد يجاب بما قاله الدماميني حيث قال العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لوجاءني ديّار أكرمته ولوجاءني أحد أكرمته لاختصاص مجيء ديار وأحد بما بعد النفي ولوكانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جائني أحد. (**قوله: فقوله: إلا تابعة إلخ**) الظاهر أن يقول فقوله: إلا الله صفة لقوله: آلهة لأن إلا تابعة لجمع منكور غير محصور هو آلهة وأن يذكر قوله: لأن الجمع المنكور إلى قوله: ولأنه بعد قوله: السابق وذلك إذا كانت إلا تابعة لجمع منكور غير محصور. (**قوله: وقوله: إلا الله صفة**) ظاهره أن الصفة إلا مع ما بعدها وهذا لا يتأتى إلا على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكي السعد في حاشية الكشاف الإجماع عليه وإما على إسميتها كما هو المتبادر من كونها بمعنى غير فالصفة هى وحدها لكن لا يظهر إعرابها إلا في ما بعدها لكونها على صورة الحرف. (**قوله: يحتمل إلخ**) أي ويحتمل أن يتناول ثلاثة والمستثنى من جملتها فلم يتحقق شرط الاستثناء المتصل والمنقطع الذي هو الدخول والخروج بيقين والأولى والأَخصَر يحتمل تناول المستثنى وعدم تناوله. (**قوله: ولم يكن المستثنى من جملة الثلاثة**) الأولى ولا يكون المستثنى إلخ حال من قوله: ثلاثة. (**قوله: حينئذ**) لا موقع له. (**قوله: لعدم إفادته**) علة لقوله: يحتمل.(**قوله: للاستثناء**) أي المتصل. (**قوله: فيلزم وجود الآلهة**) فيه أنه لا يلزم ذلك كما لا يخفى فالحَقُّ أن يقول فيحتمل وجود آلهة غير مخرج عنها الله تعالى. (**قوله: فإذا كان**) في نسخة وإذا كان. (**قوله: إذا كان للاستثناء**) لا حاجة إليه. (**قوله: فإنه قابل للإعراب**) أي وقد اشتغل المستثنى بعده بإعراب المضاف إليه فأجرى إعرابه عليه. (**قوله: بخلاف إلا إلخ**) لا فائدة فيه. (**قوله: على المستثنى منه**) الصواب عن المستثنى منه. (**قوله: وذكر**) أي وقد ذكر.

(و) يعرب غير على حسب مقتضي العوامل من الرفع والنصب والجر إذا كان في كلام غير موجب وكان المستثنى منه غير مذكور يعني إذا كان المستثنى مستثنى مفرغا نحو (**ما جاءني غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد**) وكذا ينصب غير إذا كان المستثنى منقطعا نحو ما جاءني القوم غير حمار وكذا ينصب غير إذا كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني غير زيد أحد

﴿خبر كان﴾

قوله: (**والخبر في باب كان**) أي والضرب الرابع من الملحق بالأصل هو الخبر في الأفعال الناقصة وهو المسند به بعد دخولها (**نحو كان زيد منطلقا**) فكان فعل من الأفعال الناقصة وزيد اسمها ومنطلقا خبرها

﴿اسم إن وأخواتها﴾

قوله: (**والاسم في باب إن**) أي والضرب الخامس من الملحق بالأصل الاسم في الحروف المشبهة بالفعل وهو المسند إليه بعد دخولها ودليله ما ذكر في المرفوعات (**نحو إن زيدا قائم**) فإن حرف من الحروف المشبهة بالفعل وزيدا اسمها وقائم خبرها

(**قوله: وكذا ينصب غير إذا كان مقدما**) الأَخصَر أومقدما.

﴿خبر باب كان﴾

(**قول المصنف: والخبر في باب كان**) الأولى وخبر باب كان وكذا يقال في قوله: والاسم في باب إن. (**قوله: وهو**) أي الخبر في الأفعال الناقصة. (**قوله: بعد دخولها**) أي دخول أحد الأفعال الناقصة على ما يصلح أن يكون اسما وخبرا لها فلا ينتقض التعريف بمثل قائم في كان زيد أبوه قائم ويمكن دفعه أيضا بأن يقول أن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه

﴿اسم إن وأخواتها﴾

(**قوله: بعد دخولها**) أي دخول أحد الحروف المشبهة بالفعل وبما عرفت آنفا اندفع انتقاض هذا التعريف أيضا بمثل أبوه في إن زيدا أبوه قائم. (**قوله: ودليله ما ذكر في المرفوعات**) أي علة كون اسمها منصوبا ما ذكر في بحث خبرها بقوله: ثم للفعل عملان الخ

﴿ اسم لا لنفي الجنس﴾

قوله: (**واسم لا لنفي الجنس**) أي والضرب السادس من الملحق بالأصل اسم لا لنفي الجنس (**إذا كان**) اسم لا لنفي الجنس (**مضافا نحو لا غلام رجل عندك**) فلا لنفي الجنس وغلام مضاف إلى رجل اسمها وعندك خبرها

(**أو**) كان اسم لا لنفي الجنس (**مضارعا له**) أي مشابها للمضاف (**نحو لا خيرا منك عندنا**) فلا لنفي الجنس وخير مشابه للمضاف اسمها ومنك متعلق بخيرا وعندنا خبرها والمراد بالمضارع بالمضاف أن يكون الثَّانِي متعلقا بالأول لا بطريق الإضافة كتعلق منك بخيرا أي كتعلق الجار والمجرور بخيرا كما ذكر في المنادى المشابه للمضاف وهو المسند إليه بعد دخولها ودليل عملها ما ذكر في المرفوعات قوله: (**وأما المفرد فمفتوح**) أي وأما اسم لا لنفي الجنس المفرد بأن لم يكن مضافا ولا مضارعا له فمبني على الفتح (**نحو لا غلام لك**) فلا لنفي الجنس وغلام مفرد مبني على الفتح اسمها ولك خبرها

﴿اسم لا لنفي الجنس﴾

(**قول المصنف: لنفي الجنس**) أي لنفي صفة الجنس وحكمه. (**قول المصنف: إذا كان**) أي وإِنَّمَا ينصب اسم لا لفظاً أوتقديراً إذا إلخ. (**قول المصنف: مضافا**) أي إلى نكرة متصلا بها. (**قول المصنف: أومضارعا له**) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا على المضاف كما حمل عليه في الإعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه بجعل مانع اسم لا مفردا والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في لا معطى لما منعت. (**قوله: بالمضاف**) الأولى والمناسب للمضاف. (**قوله: متعلقا بالأول**) بأن يكون معمولا له أومعطوفا عليه قبل دخول لا أوموصوفا بجملة أومفرد. (**قوله: كما ذكر**) مرتبط بقوله: والمراد إلخ. (**قوله: وهو المسند إليه إلخ**) المناسب ذكره أول البحث. (**قوله: ودليل عملها إلخ**) أي علة نصب اسمها ورفع خبرها ما ذكر إلخ. (**قوله: بأن لم يكن مضافا**) فيشمل المثنى والمجموع على حده وجمع المؤنث السالم. (**قوله: فمبني على الفتح**) أي ظاهرا كان أومقدراً كما في المبني على الفتح قبل دخول لا نحو لا خَمْسَةَ عَشَرَ عندنا وفي قوله: مفتوح قصور لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبني على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل والمراد مبني على الفتح أوما يقوم مقامه.

وإِنَّمَا بني المفرد لتضمنه معنى الحرف لأن معناه لا من غلام لك ليفيد العموم لأنه لنفي الجنس فإذا تضمن معنى الحرف والحرف مبني فهو أيضا مبني

فإن قلت: المضاف والمضارع له أيضا متضمنان لمعنى الحرف لأن معناهما لا من غلام رجلٍ عندك ولا من خيرٍ منك عندنا فلم لم يُبْنَيَا

قلت: لأن الإضافة مانعة من البناء لأنها مختصة بالأسماء والأصل في الأسماء الإعراب وإِنَّمَا بني على الحركة لأن منه ما يسكن ما قبل آخره نحو لا غلام لك فلو بني على السكون لزم التقاء الساكنين على غير حده وهو محذور وحمل البواقي عليه طردا للباب وبني على الفتح لأنه أخف الحركات

(**قوله: لتضمنه معنى الحرف**) اعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ويجاب عنه بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصليّ لا العارضى إذ البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو المشروط فيه التضمن وضعا وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبني نحو يومئذ وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التفصيل ينفعك في مواطن كثيرة.

(**قوله: لأن معناه إلخ**) أي معنى لا غلام لك مثلا لا من غلام لك بمن الإستغراقية. (**قوله: ليفيد العموم**) أي ليفيد الكلام بواسطة لا ومن الإستغراقية نفي الحكم عن عموم الألفراد على سبيل التنصيص قال الإشموني في علة التضمن لأن قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال سائل محقق أومقدر سئل فقال هل من رجل في الدار وكان من حق الجواب أن يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال إلا أنه لما جرى ذكر من في السؤال أستغني عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك انتهى.

(**قوله: لأنه لنفي الجنس**) أي وألتزم إفادة العموم لأنه إلخ. (**قوله: لأن معناهما**) أي معنى التركيب المشتمل عليهما. (**قوله: لأن الإضافة**) أي حقيقة أوحكما. (**قوله: لأنها مختصة بالأسماء إلخ**) أي فبها يترجح جانب الاسمية والأصل في الأسماء إلخ. (**قوله: وإِنَّمَا بني على الحركة**) أي المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا وعبارة غيره وإِنَّمَا بني المفرد على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أوحرف استحقها النكرة في الأصل وهى الظاهرة. (**قوله: لأن منه إلخ**) المشهور في علة بنائه على الحركة الإيذان بعروض البناء

﴿خبر ما ولا بمعنى ليس﴾

قوله: (**وخبر ما ولا بمعنى ليس**) أي والضرب السابع من الملحق بالأصل خبر ما ولا بمعنى ليس وهو المسند به بعد دخولهما قوله: (**وهي اللغة الحجازية**) أي اللغة التي تعمل فيها ما ولا بمعنى ليس عمل ليس هي اللغة الحجازية ودليلهم قوله تعالى: في قصة يوسف عليه السلام ما هذا بشراً فهذا اسم ما وبشرًا خبرها (**واللغة التميمية ترفعهما**) أي ترفع الاسمين الواقعين بعد ما ولا (**على الابتداء والخبر**) يعني لا تعملان فيهما لأن العامل ينبغي أن يكون مختصا بالمعمول ليؤثر اختصاصه به فيه وهما لا يختصان بالاسم بل تدخلان على الفعل أيضا فلا تعملان عمل ليس (**فيقولون**) بنوتميم (**ما زيد منطلق**) فزيد مبتدأ ومنطلق خبره ويقرؤون ما هذا بشرٌ إِلَّا مَنْ علم كيف هي في المصحف فإنه يترك لغة بني تميم قوله: (**وإذا تقدم الخبر**) أي وإذا تقدم في اللغة الحجازية خبر ما ولا بمعنى ليس على اسمهما (**فالرفع لازم**) أي يبطل عملهما (نحو ما منطلق زيد)

﴿خبر ما ولا بمعنى ليس﴾

. (**قوله: بعد دخولهما**) يعنى خبر ما المسند به بعد دخولها وخبر لا المسند به بعد دخولها. (**قوله: أي اللغة**) فالضمير راجع إلى اللغة المتأخرة المخبر بها عنه مع قطع النظر عن صيغتها وهو من المواضع الستة التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمروبناء على أن المخصوص مبتدأ والخبر محذوف أوخبر لمبتدأ محذوف ثانيها أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو ضرباني وأكرمني الزيدان ثالثها أن يكون مخبرا عنه بخبر يفسره نحو إن هى إلا حياتنا الدنيا رابعها ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد خامسها أن يجر برب نحو ربه رجلا سادسها أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له نحو ضربته زيدا. (**قوله: ودليلهم قوله: تعالى**) في نسخة خطية قال الله تعالى. (**قول المصنف: واللغة التميمية**) وبلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع. (**قوله: ترفعهما أي ترفع إلخ**) في نسخة خطية رفعها أي رفع إلخ. (**قول المصنف: على الابتداء والخبر**) في بعض نسخ المتن على الابتداء والخبرية وهو أنسب. (**قوله: اختصاصه**) في نسخة خطية باختصاصه. (**قوله: فلا تعملان عمل ليس**) مستدرك. (**قوله: بنوتميم**) لفظ أي سقط من قلم النساخ. (**قوله: كيف هى**) أي الآية المذكورة.(**قوله: فأنه يترك لغة بني تميم**) الأولى فإنه يترك لغته. (**قول المصنف: وإذا تقدم الخبر**) ظرفا كان عند بعض أوغير ظرف اتفاقا. (**قوله: في اللغة الحجازية**) لا حاجة إليه. (**قول المصنف: نحو ما منطلق زيد**) أي على جعل منطلق خبرا مقدما ويجوز جعله اسما رافعا لمكتفي به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل حينئذ.

لأنهما عاملان ضعيفان فبتغير قليل يتغيران عن العمل بخلاف ليس فإنه يقال: ليس منطلقًا زيد لأنه عامل قوي (**وإذا انتقض نفيهما بإِلّا فالرفع لازم**) أي يبطل عملهما (**نحو ما زيد إِلّا منطلق**) لأنهما تعملان بسبب أنهما بمعنى ليس وهو النفي فلما انتقض النفي بإِلّا بطل عملهما بخلاف ليس فإنه يقال ليس زيدٌ إِلاّ منطلقًا لأن سبب عمله أنه فعل لا أنه للنفي فإذا انتقض نفيه بإِلّا بقي سبب عمله وهو كونه فعلا

﴿المجرورات﴾

قوله: (**المجرورات**) أي هذا باب المجرورات وهي جمع المجرور وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه وهو الجر. والمجرورات (**على ضربين مجرور بالإضافة ومجرور بحرف الجر**) فالأول (**نحو غلام زيد**) فإن قوله: زيد مجرور بالإضافة لأنه مضاف إليه (و) الثَّانِي (**نحو سرت من البصرة إلى الكوفة**) فإن قوله: البصرة مجرور بحرف الجر وهو من وقوله: الكوفة أيضا مجرور بحرف الجر وهو إلى (**والإضافة على ضربين**) إضافة (**معنوية و**) إضافة (**لفظية ف**) ـالإضافة (**المعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة**

(**قوله: ضعيفان**) حيث عملا لمشابهتهما ليس الجامدة في النفي. (**قوله: يتغيران عن العمل**) في نسخة خطية ينعزلان وهى أولى. (**قوله: بخلاف ليس**) الأولى بخلاف خبر ليس. (**قول المصنف: بالاّ**) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل نحو ما زيد غير قائم. (**قوله: بسب أنهما بمعنى ليس وهو النفي**) الأولى بسبب مشابهتهما ليس في النفي. (**قوله: فإنه يقال ليس إلخ**) الأولى إسقاطه

﴿المجرورات﴾

(**قوله: ما اشتمل**) أي اسم اشتمل ليخرج الحروف الأواخر التي هى محال الإعراب فإنه لا يطلق عليها المجرورات كما لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات. (**قوله: على علم المضاف إليه**) أي من حيث إنه مضاف إليه لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه بل لحيثية كونه مضافا إليه. (**قوله: وهو الجر**) في عصام الجامي أراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري فلا يتوهم الدور اهـ وقد يقال: إن الجر بمعنى نوع الإعراب مأخوذ في الجر بالمعنى المصدري فالإشكال باق فالحَقُّ أن يقال: إن قوله: وهو الجر بيان للواقع فلا توهم.(**قوله: مجرور بالإضافة**) أي بسببها فالعامل إما المضاف وهو الأصح المشهور أوحرف الجر المقدر أوالإضافة. (**قول المصنف: معنوية**) أي منسوبة إلى المعنى لأن فائدتها وهى التعريف أوالتخصيص راجعة إلى المعنى. (**قول المصنف: ولفظية**) أي منسوبة إلى اللَّفظ لأن فائدتها وهى التخفيف للفظ فقط. (**قول المصنف: أن يكون إلخ**) أي علامتها أن يكون إلخ ليصح الحمل وكذا يقال في قوله: فيما يأتى والإضافة اللفظية أن يكون إلخ.

إلى معمولها وذلك) أي كون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها (**بأن لا يكون المضاف صفة**) والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (**نحو غلام زيد**) فإن قوله: غلام ليس بصفة (و) بأن (**يكون**) المضاف (**صفة مضافة إلى غير معمولها نحو مصارع مصر**) فإن قوله: مصارع صفة لأنه اسم فاعل مضافة إلى غير معمولها لأن مصر ليس بمعمول للمصارع قوله: (**وهي**) أي والإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام (**إما بمعنى اللام نحو غلام زيد**) أي غلام لزيد (**أوبمعنى من نحو خاتم فضة**) أي خاتم من فضة (أوبمعنى في نحو ضرب اليوم) أي ضرب في اليوم (**وذلك**) أي المذكور (**لأنه**) أي الشأنَ (**إن لم يكن المضاف إليه جنس المضاف ولا ظرفه فالإضافة**) أي المعنوية (**بمعنى اللام**) فإن زيدا في غلام زيد ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام (**وإن كان المضاف إليه جنس المضاف**) بمعنى أنه يجوز أن يجعل المضاف إليه خبرا للمضاف أوصفة له (**فهي بمعنى من**) فإن الفضة في خاتم فضة جنس الخاتم فإنه يقال الخاتم فضة أوخاتم فضة (**وإن كان**) المضاف إليه (**ظرف المضاف فهي بمعنى في**) فإن اليوم في ضرب اليوم ظرف

(**قول المصنف: إلى معمولها**) أي فاعلها أومفعولها الصريح قبل الإضافة. (**قول المصنف: بأن لا يكون المضاف صفة**) وذلك بأن يكون اسما جامدا مضافا إلى غير معموله نحو غلام زيد أو إلى معموله نحو أعجبني ضرب زيد أواسم تفضيل إذ المراد بالصفة هنا ما لا يشمله كما بينه الشارح رحمه الله بقوله: والمراد إلخ نحو جائني أفضل القوم وقال الكوفيون وجماعة من المتأخرين كالجزولي وإبن أبى الربيع وإبن عصفور ونسبه إلى سِيبويهِ أن إضافته لفظية بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم إذ لوكانت إضافته معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة وقد يجاب عنه بحمله على البدل وإن كان إبدال المشتق قليلا. (**قوله: والمفعول إلخ**) أي حقيقة أوحكما فيشمل المنسوب.

(**قوله: لأن مصر ليس بمعمول للمصارع**) وإِنَّمَا أضيف إليها للتوضيح لكونها مسكنه أومنشأه. (**قوله: على ثلاثة أقسام**) أي بحكم الإستقراء. (**قول المصنف: إما بمعنى اللام**) وهو الاختصاص ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الإختصاص الذي هو مدلول اللام وكذا يقال فيما هو بمعنى من وما هو بمعنى فى. (**قول المصنف: جنس المضاف**) أي صادقا عليه وعلى غيره. (**قوله: بمعنى أنه إلخ**) لا يخفى قصور التصوير فالحَقُّ زيادة مع كون المضاف بعضا من المضاف إليه. (قوله: ولا ظرف الغلام) في نسخة خطية ولا ظرفه. (**قوله: فإن الفضة**) في نسخة خطية فإن فضة. (**قول المصنف: إلى مفعوله**) في نسخة إلى معموله وهى الظاهرة لأن اسم الفاعل كما يضاف إلى مفعوله يضاف إلى فاعله إذا كان غير متعد وقصد ثبوت معناه إتفاقا نحو زيد قائم الأب وكذا إن كان متعديا لواحد بشرط الأمن من اللبس عند بعض. (**قول المصنف: نحو عمروضارب زيد**) أي الآن أوغدا.

للضرب قوله: (**واللفظية**) أي والإضافة اللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها (**وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله نحو عمروضاربُ زيدٍ**) تقديره ضاربٌ زيدًا فإذا أضيف صار ضارب زيد (**وإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها نحو زيدٌ حَسَنُ الوجهِ شديدُ القوةِ صعبُ الفكرِ**) تقديره حسنٌ وجهُهُ شديد قوَّتُهُ صَعْبٌ فِكْرُهُ فإذا أضيف صار حسن الوجه شديد القوة صعب الفكر أي يصل فكره إلى معان دقيقة (**وإضافة اسم المفعول إلى مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد مؤدب الخدام**) تقديره مؤدب خدامه فإذا أضيف صار مؤدب الخدام قوله: (**والإضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف إذا أضيف إلى المعرفة نحو غلام زيد**) فغلام نكرة صار معرفا بإضافته إلى زيد (و) تفيد (**تخصيص المضاف إذا أضيف إلى النكرة نحو غلام رجل**) فغلام نكرة صار مخصصا بإضافته إلى رجل عن غلام امرأة فسميت معنوية لأنها تفيد معنى وهو التعريف أوالتخصيص قوله: (**فلابد**) أي وإذا أفادت الإضافة المعنوية التعريف أوالتخصيص فلابد (**في**) الإضافة (**المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف باللام لأنه**) أي الشان (**إن أضيف المعرف باللام إلى المعرفة نحو الغلام زيد فلا تجوز**) تلك الاضافة (**لأنه**) أي الشان (**يلزم الجمع بين أداتي التعريف**) أي آلتيه (**وهما اللام والإضافة وهو**) أي الجمع بينهما (**غير جائز**) للاستغناء بإحدى أداتي التعريف عن الأخرى

(**قول المصنف: إلى فاعلها**) أي بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى فلوأضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهى غير صحيحة وكذا يقال في إضافة اسم المفعول إلى نائبه. (**قول المصنف: تعريف المضاف**) لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا لأن نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فإن ذلك غير لازم. (**قول المصنف: تخصيص المضاف**) أي تقليل الشركاء فيه. (**قوله: عن غلام امرأة**) أي متميزا عنه. (**قوله: فسميت معنوية**) أي إذا أفادت التعريف أوالتخصيص فسميت إلخ وكذا يقال فيما يأتى. (**قوله: لأنها تفيد معنى إلخ**) قال بعضهم في وجه التسمية إن فائدتها للمعنى على أن تكون النسبة للمفاد له وهو المناسب لقوله: م في وجه التسمية باللفظية إن فائدتها للفظ. (**قول المصنف: عن التعريف باللام**) وكذا عن العلمية إذا كان علما بأن يجعل عبارة عن واحد من جملة من يسمى بذلك الاسم. (**قول المصنف: لأنه إلخ**) علة لترتب الجزاء على الشرط المقدر. (**قول المصنف: فلا تجوز إلخ**) فيه مصادرة على المطلوب بجعل المدعى ضمنا وهو عدم جواز كون المضاف في الإضافة المعنوية معرفا باللام المفهوم من قوله: فلا بد إلخ جزء من الدليل عليه كما لا يخفى على من تدبر فلوحذف قوله: فلا تجوز لأنه وأقتصر على قوله: يلزم إلخ جوابا لأن لسلم من هذا. (**قوله: آلتيه**) أي داليه. (**قوله: للإستغناءِ إلخ**) ولأنه يؤدى إلى تحصيل الحاصل.

(**وإن أضيف**) المعرف باللام (**إلى النكرة نحو الغلام رجل فلا تجوز**) الإضافة (**أيضا لأن التعريف**) الحاصل للمضاف بسبب اللام (**أبلغ من تخصيص المضاف**) بسبب الإضافة إلى النكرة فلا فائدة في هذا التخصيص قوله: (**وأما الإضافة اللفظية**) **عطف** على قوله: والإضافة المعنوية تفيد إلخ أي وأما الإضافةاللفظية (فلا تفيد تعريفا) إذا أضيف المضاف إلى المعرفة (**ولا تخصيصًا**) إذا إضيف المضاف إلى النكرة (**لأن قولك: ضاربُ زيدٍ بمعنى ضارب زيدا**) بلا إفادة تعريف المضاف بسبب الإضافة إلى المعرفة (**وإِنَّمَا تفيد**) الإضافة اللفظية (**التخفيف بحذف التنوين**) كما في المفرد (**نحو ضارب زيد**) لأن أصله ضاربٌ زيدا (**أو**) بحذف (**النون في التثنية نحو الضاربا زيدٍ**) لأن أصله الضاربان زيدا فسميت لفظية لأنها تفيد لفظاً أي تخفيف لفظ فإذا أفادت الإضافة اللفظية التخفيف فقط فيجوز فيها عدم تجريد المضاف عن التعريف باللام كما في نحو الضاربا زيد والضاربو زيد (**ولم يجز الضارب زيد لعدم التخفيف**) المذكور لأن أصله الضارب زيدًا فإذا أضيف وقيل: الضارب زيد لم تفد تخفيفا في اللَّفظ قوله: (**وإِنَّمَا جاز**) إلخ جواب عن سؤال مقدر

(**قول المصنف: فلا تجوز إلخ**) قد عرفت ما فيه فالحَقُّ أن يقول يلزم طلب الأدنى وهو التخفيف مع حصول الأعلى وهو التعريف. (**قول المصنف: أبلغ**) أي أكمل. (**قوله: بسب الإضافة**) أي الحاصل له بسب إلخ. (**قوله: في هذا التخصيص**) الأولى فيه. (**قوله: قوله: وأما الإضافة اللفظية**) أي إلى آخره. (**قوله: إذا أضيف إلخ**) أي فيها وكذا يقال فيما يأتى والظاهر أنه قيد للنفي لا للمنفي. (**قوله: بلا إفادة إلخ**) أي بغير إفادته تعريف المضاف إلخ ولعله كالتفسير لقوله: بمعنى والأولى إسقاطه فافهم. (**قول المصنف: التخفيف**) أي في المضاف وقد يكون في المضاف إليه بحذف الضمير وإستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان أصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه وأستتر في القائم وأضيف القائم إليه كذا في الجامي. (**قول المصنف: بحذف التنوين**) حقيقة مثل ضارب زيد أوحكما نحو ضوارب زيد. (**قوله: كما في المفرد**) في نسخة خطية في المفرد وهى أولى وأنسب. (**قوله: لأنها تفيد لفظاً**) الظاهر لأن فائدتها وهو التخفيف للفظ. (**قوله: فيجوز فيها إلخ**) وذلك في خمسة مواضع أحدها ان يكون المضاف إليه مقرونا بأل نحو الحسن الوجه ثانيها أن يكون المضاف إليه مضافا للمقرون بها نحو الحسن وجه الغلام ثالثها أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير راجع إلى المقرون بها نحو مررت بالضارب الرجل والشاتمه ومنع هذا المبرد رابعها أن يكون المضاف مثنى نحو الضاربا زيد خامسها أن يكون المضاف مجموعا جمع سلامة نحو الضاربوا زيد.

وهو أن يقال: إن الضارب الرجل بالإضافة جائز مع عدم التخفيف في اللَّفظ فينبغي أن يجوز الضارب زيد أيضا مع عدم التخفيف في اللَّفظ فأجاب بقوله: وإِنَّمَا جاز (**الضارب الرجل للحمل على الحسن الوجه**) اعلم أن تحقيق معناه أنهم لما أرادوا إضافة الحسن إلى الوجه في قولهم الحسن الوجه شبهوا الحسنُ الوجه في النصب لتصح الإضافة بالضارب الرجلَ بنصب الرجل لأن ما لا يجوز نصبه لا يجوز إضافته لأنه لا يجوز الإضافة إلى المرفوع أي الفاعل لأن الصفة المشبهة في الحقيقة هو الفاعل لأن الحسن هو الوجه في المعنى فلو أضيف إلى المرفوع يلزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو غير جائز للزوم المغايرة بين المضاف والمضاف إليه فإذا شبهوا الحسن الوجه في النصب لتصح الإضافة بالضارب الرجل أضافوا الحسن إلى الوجه وقالوالحسن الوجهِ فأفادت هذه الإضافة التخفيف وهو حذف الضمير واستتاره في الحسن أوحذف الجار والمجرور لأن أصله الحسنُ وَجْهَهُ فحذف الضمير وأضيف واستتر في الحسن وعوض عنه اللام في الوجه أوالحسن الوَجْه منه فلما شبهو ا الحسن الوجه في النصب لتصح الإضافة بالضارب الرجل بنصب الرجل كما ذكرنا شبهو ا الضارب الرجل بجر الرجل في صحة الإضافة بالحسن الوجه بالإضافة ووجه المشابهة بينهما أن الجزء الأَوَّل في كل واحد منهما صفة

(**قوله: أن يقال**) أي متصور بأن يقال. (**قوله: فأجاب**) أعاده للدخول على قوله: وإِنَّمَا جاز إلخ. (**قوله: تحقيق معناه**) أي بيان معنى قوله: وإِنَّمَا جاز إلخ على وجه الحق. (**قوله: في قولهم الحسن الوجه**) برفع الوجه أي الحسن الوجه منه مثلا ليشمل الحسن وجهه وغيره وليناسب قوله: بعد لأن أصله إلخ. (**قوله: في النصب**) أي لأجل أن يصح نصبه. (**قوله: لتصح الإضافة**) علة النصب. (**قوله: بالضارب الرجل**) متعلق بشبهو ا. (**قوله: لأن ما لا يجوز إلخ**) علة لعلية قوله: لتصح. (**قوله: إضافته**) أي الإضافة إليه والحق التعبير به. (**قوله: لأنه لا يجوز الإضافة**) أي إضافة الصفة. (**قوله: أي الفاعل**) الأولى تركه ليعم المرفوع النائب أيضا. (**قوله: لأن الصفة المشبهة إلخ**) لا يخفى قصور الدليل والأولى لأن الصفة إلخ. (**قوله: وهو غير جائز**) الأولى وهى غير جائزة. (**قوله: فإذا شبهو ا الحسن الوجه**) أي منه أو وجهه كما مر. (**قوله: وإستتاره في الحسن**) فيه مسامحة لا تخفى. (**قوله: وأضيف**) أي الحسن والأولى تأخيره عن قوله: وعوض عنه اللام في الوجه. (**قوله: أوالحسن الوجه منه**) فحذف منه وحول الإسناد إلى ضمير مستتر في الحسن راجع إلى موصوفه وأضيف. (**قوله: بجر الرجل**) الحق إسقاطه كقوله: الآتي بالإضافة إذ التشبيه إنما وقع قبل الجر والإضافة. (**قوله: في صحة الإضافة**) أي لأجل صحة الإضافة.

مضافة إلى معمولها وأن كل واحد منهما معرف باللام فجاز الضارب الرجل بمشابهته الحسن الوجه بالمشابهة المذكورة وهو قوله: وإِنَّمَا جاز الضاب الرجل للحمل على الحسن الوجه ولم يجز الضارب زيد لعدم مشابهته لحسن الوجه بالمشابهة المذكورة لأن الجزء الثَّانِي من الضارب زيد مجرد عن التعريف باللام إضافة غير ومثل وشبه قوله: (**وأما نحو غير ومثل وشبه كبيد**) بمعنى غير (**فلا تعرف بالإضافة وإن أضيف**) ذلك (**إلى المعرفة**) لتوغلها وتمكنها في الإبهام قوله: (**فلذلك**) أي فلعدم تعرفها (**جاز أن تقول مررت برجل غيرك ومثلك و**) مررت برجل (**شبهك**) واصفا بها النكرات إِلَّا إذا اشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل: أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فإن غير صفة لقوله تعالى: الذين أنعمت عليهم فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه المرادين من الذين أنعمت عليهم مشهورون بمغايرة اليهود المرادين من المغضوب عليهم وبمغايرة النصارى المرادين من الضالين فتعرف غير بالإضافة إلى المعرفة وكقولك: عليك بالحركة غير السكون فإن الحركة وهي حصول

(**قوله: مضافة إلى معمولها**) الظاهر إسقاطه كما أشرنا إليه. (**قوله: وأن كل واحد منها معرف باللام**) في نسخة وان كلا الجزأين فيهما معرفان باللام وهى الظاهرة. (**قوله: وهو قوله: إلخ**) أي المذكور من قوله: شبهوا الضارب الرجل إلخ معنى قوله: وإِنَّمَا جاز إلخ. (**قوله: كبيد**) لعله من الشرح بيان لنحو وإن كان موجودا في نسخ المتن المتداولة. (**قوله: بمعنى غير**) إلا أنه لازم الإضافة إلى أن مع صلتها نحو زيد كثير المال بيد أنه بخيل. (**قوله: ذلك**) أي المذكور من غير وما بعدها. (**قوله: لتوغلها إلخ**) إذ غير الشيء ومثله لا ينحصران ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا يوجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب اه همع الهو امع. (**قوله: وتمكنها**) عطف تفسير. (**قوله: فلعدم تعرفها**) أي وإن أضيفت إلى المعرفة. (**قول المصنف: ومثلك**) أي ومررت برجل مثلك. (**قوله: واصفا**) حال من فاعل تقول. (**قوله: إلا إذا إلخ**) مستثنى مفرغ مرتبط بقوله: فلا يتعرف إلخ. (قوله: أنعمت عليهم) غير موجود في بعض النُّسَخ والأولى ذكر الذين أنعمت عليهم. (**قوله: فإن غير إلخ**) تعليل لموافقة المثال للمثل له. (**قوله: فإن النبي إلخ**) الأَخصَر والمناسب فإن الذين أنعمت عليهم المراد بهم النبى وأصحابه الكرام عليهم الصلاة والسلام مشهورون بمغايرة المغضوب عليهم والضالّين المراد بهم اليهود والنصارى. (**قوله: فتعرف غير**) أي إذا كان الأمر كذلك فتعرف إلخ. (**قوله: وعليك بالحركة**) أي تمسك بها بمعنى الزمها. (**قوله: وهى حصول إلخ**) جملة معترضة بين الاسم والخبر ومنهم من عرف الحركة بأنها كونان في آنين في مكانين والسكون كونان في آنين في مكان واحد ويؤول إلى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى. (**قوله: وهو إلى قوله: في الحيز**) غير موجود في بعض النسخ.

الجوهر وهو ما يقوم بنفسه والعرض ما يقوم بغيره في الحيز بعد أن كان في حيز آخر مشهورة بمغايرة السكون وهو حصول الجوهر في مكان واحد أكثر من زمان واحد ويحتمل أن يكون معناه عليك بالحركة من الوطن إلى موضع آخر لكسب المال الحلال أولكسب العلم الموجب للكمال غير السكون في الوطن وإِنَّمَا يقال: ذلك لأن كسبهما في الوطن متعذر غالبا ويحتمل أن يكون معناه عليك بالحركة من مرتبة علم من العلوم الدينية كالعربية والفقه وأصول الفقه وأصول الكلام والحديث والتفسير إلى مرتبته علم آخر غير السكون في مرتبة واحدة ويحتمل أن يكون معناه عليك بالحركة من مرتبة من مراتب الكمال كالعلم والعمل والإخلاص والصدق والتوكل والمعرفة والمحبة إلى مرتبة أخرى غير السكون في مرتبة واحدة ويحتمل أن يكون معناه عليك بالحركة من تزكية النفس عن الشهو ات إلى تخلية القلب ومن تخلية القلب إلى تخلية السر ومن تخلية السر إلى تخلية الروح غير السكون في درجة واحدة

(**قوله: والعرض ما يقوم بغيره**) استطراد. (**قوله: ويحتمل إلخ**) الأظهر والمعنى عليك إلخ أوفيحتمل إلخ. (**قوله: وإِنَّمَا يقال: ذلك**) أي إنما يؤمر بالحركة من الوطن لكسبهما. (**قوله: متعذّر**) الأولى متعسر. (**قوله: من مرتبة علم**) الإضافة بيانية. (**قوله: الدينية**) أي التي لها تعلق بالدين وسائل كانت أومقاصد. (**قوله: كالعربية**) أي كعلم العربية الشامل لاثني عشر علما اللغة، الصرف، الاشتقاق، النحو، المعاني، البيان، العروض، القافية، قرض الشعر، الخط، إنشاء الخطب والرسائل، المحاضرات لكنه غلب على علم النحو والصرف. (**قوله: الفقه**) هو علم يبحث فيه عن أفعال المكلفين من حيث إنها تحل وتحرم وتصح وتفسد. (**قوله: أصول الفقه**) هو علم يبحث عن الأدلة السمعية من حيث إنها تستنبط منها الأحكام الشرعية. (**قوله: أصول الكلام**) في نسخة الكلام وهو علم العقائد. (**قوله: من مراتب الكمال**) من إضافة السبب إلى المسبب أي من مراتب موجبة للكمال. (**قوله: الإخلاص**) هو أن لا تطلب بعملك شيئا غير الله تعالى. (**قوله: الصدق**) قال بعض الأكابر قدّس سرّه في تعريفه هو أن لا يكون في أحوالك شوب ولا في اعتقادك ريب ولا في أعمالك عيب. (**قوله: التوكل**) هو الثقة بما عند الله تعالى واليأس عما عند الغير. (**قوله: ومن تخلية القلب إلخ**) الحق ومن تخلية القلب إلى تخلية الروح ومن تخلية الروح إلى تخلية السر ومن تخلية السر إلى تخلية الخفي وينبغى أن يزيد ومن تخلية الخفيّ إلى تخلية الأخفي وهى جواهر نورانية من عالم الأمر أولها مرتبة القلب وفوقه الروح وفوقها السر وفوقه الخفي وفوقه الأخفي والقلب مودع في بدن الإنسان تحت الثدي الأيسر بأربع أصابع والروح مودعة تحت الثدي الأيمن بأربع أصابع أيضا والسر مودع فوق الثدي الأيسر بإصبعين والخفاء مودع فوق الثدي الأيمن بإصبعين.

ويحتمل أن يكون معناه عليك بالحركة من مرتبة الشريعة إلى مرتبة الطريقة ومن مرتبة الطريقة إلى مرتبة الحقيقة غير السكون في مرتبة واحدة (**إِلَّا إذا اشتهر الموصوف بمماثلة المضاف إليه أوبمشابهته نحو صاحِبِ الشُّجَاعَ مِثْلَ الجواد ونحو عليك بأكل الدِّبْسِ شِبْهِ العَسَلِ**) فإن الشجاع مشهور بمماثلة الجواد في الكمال والدبس مشهور بمشابهة العسل في الحلو فتعرف مثل وشبه بالإضافة إلى المعرفة قوله: (**وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: واسأل القرية**) أي واسأل أهل القرية فإن السؤال عن القرية ممتنع.

﴿التوابع﴾

قوله: (**والتوابع**) أي ومن أصناف الاسم التوابع (**وهي كل ثان معرب بإعراب سابقه من جهة واحدة**) قوله: كل ثان شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن وخبر ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس وقوله: بإعراب سابقه يخرج خبر كان وخبر إن وخبر ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس وقوله: من جهة واحدة يخرج خبر المبتدأ

(**قوله: من مرتبة الشريعة**) قال بحر المعارف وخزينة الأسرار حضرة مولانا الشيخ عبيد الله الأحرار قدّسَ الله تعالى أسراره وأفاض علينا فيضه وبره إن الشريعة إجراء الأحكام على ظاهرها والطريقة تعمل وتكلف في جمعية الباطن والحقيقة رسوخ تلك الجمعية. (**قول المصنف: مماثلة المضاف إليه**) قال أبوالبقاء المماثلة اتفاق الشيئين في النوعية والمشابهة اتفاقهما في الكيفية. (**قول المصنف: صاحب الشجاع**) بصيغة الأمر. (**قوله: في الحلو**) الصواب في الحلاوة. (**قوله: عن القرية**) الحق من القرية.

﴿التوابع﴾

(**قول المصنف: وهى**) الظاهر وهو الراجع إلى جنس التابع المفهوم من التوابع لأن التعريف للماهية لا للأفراد. (**قول المصنف: كل ثان إلخ**) لفظ كل مقحم أشير به إلى كون التعريف مانعا والحد في الحقيقة تابع معرب إلخ لأن التعريف كما يكون للماهية يكون بالماهية. (**قول المصنف: ثان**) أي متأخر أو ثان في الرتبة بالإضافة إلى المتبوع لا في الذكر فدخل فيه التابع الثَّانِي والثالث فصاعدا. (**قول المصنف: بإعراب سابقه**) أي بجنس إعراب سابقه ضرورة أن الإعراب الواحد بالشخص لا يمكن أن يجرى على كلمتين. (**قول المصنف: أيضا بإعراب سابقه**) أي حقيقة أوحكما ليشمل نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا. (**قول المصنف: من جهة واحدة**) أي يكون إعرابه وإعراب سابقه ناشئين من جهة واحدة شخصية. (**قوله: وخبر كان**) الأولى وخبر باب كان وكذا يقال في قوله: وخبر إن. (**قوله: وخبر لا لنفي الجنس**) أي وثانى مفعولى باب ظننت وأعطيت. (**قوله: وقوله: من جهة واحدة**) أي شخصية. (**قوله: يخرج خبر المبتدأ**) أي وثاني مفعولى باب ظننت وأعطيت لأن ارتفاع المبتدأ والخبر وانتصاب مفعولي

﴿التأكيد﴾

قوله: (**وهي خمسة**) أي خمسة أقسام القسم (**الأول التأكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أوفي الشمول**) فقوله: تابع شامل لجميع التوابع وقوله: يقرر أمر المتبوع يخرج العطف بالحروف والبدل وقوله: في النسبة يخرج الصفة وعطف البيان وإِنَّمَا قال: في الشمول ليدخل فيه مثل كل وأجمع فالأول (**نحو جاءني زيد زيد وجاءني زيد نفسه**) أوعينه فقوله: زيد الثَّانِي في المثال الأَوَّل ونفسه في المثال الثَّانِي تأكيد لأنك لما قلت: جاءني زيد يحتمل أن ظانا يظن أن إسناد الفعل إلى زيد سهو فقولك زيد ثانيا أونفسه يقرر أمر المتبوع وهو زيد الأَوَّل في نسبة جاء إليه (و) الثَّانِي (**نحو جاءني الرجلان كلاهما و**) نحو جاءني (**القوم كلهم و**) نحو جاءني القوم (**أجمعون**) فقوله: كلاهما وكلهم وأجمعون تأكيد لأنك لما قلت: جاءني الرجلان أوجاءني القوم يحتمل أن ظانا يظن أن إسناد الفعل إلى الرجلين أو إلى القوم ليس على طريق الشمول فقولك كلاهما أوكلهم أو أجمعون يفيد الشمول والتأكيد على ضربين لفظي وهو تكرير اللَّفظ الأَوَّل كالمثال الأَوَّل

باب ظننت وأعطيت من جهة واحدة نوعية. (**قوله: أي خمسة أقسام**) الحق أي أقسام خمسة وقد بينا وجهه في مبحث أسباب منع الصرف عند شرح قوله: تسعة أسباب.

﴿التأكيد﴾

(**قول المصنف: التأكيد**) ويقال له التوكيد بالواو وهو أكثر. (**قول المصنف: يقرر أمر المتبوع**) أي حاله وشأنه عند السامع. (**قول المصنف: في النسبة**) أي من حيث كونه منسوبا أومنسوبا إليه. (**قول المصنف: أوفي الشمول**) أي من حيث شمول المتبوع جميع أفراده أوأجزائه. (**قوله: وقوله: في النسبة**) أي إلى آخره. (**قوله: يخرج الصفة إلخ**) فإنهما يقرران أمر المتبوع من حيث ذاته لا من حيث كونه منسوبا أومنسوبا إليه. (**قول المصنف: نفسه أوعينه**) أي ذاته. (**قوله: تأكيد**) أي يقرر أمر المتبوع في النسبة وفي نسخة خطية تأكيدان وهي أولى. (**قوله: يحتمل**) الأولى احتمل وكذا يقال فيما يأتي. (**قوله: إنّ ظانا**) أي شخصا. (**قوله: فقولك إلخ**) فيه أن رفع توهم السامع السهو وكذا الغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله ابن قاسم عن السعد والسيد رحمة الله عليهم فلو زاد أومجازا بعد قوله: سهوا لاندفع الإشكال. (**قوله: ثانيا نحو جائني القوم**) أشار به إلى أن قوله: أجمعون غير معطوف على كلهم إذ لا يجوز عطف بعض الفاظ التوكيد المعنوي على بعض عند الجمهو ر لكن يلزم عليه التأكيد بأجمعين استقلالا وهو قليل والغالب مجيئه بعد كل. (**قوله: تأكيد**) أي كل منها تأكيد. (**قوله: ليس على طريق الشمول**) أي حقيقة. (**قوله: تكرير اللَّفظ الأول**) أي مكرر اللَّفظ الأَوَّل ومعاده.

ومعنوي وهو بألفاظ معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلهم وأجمعون كالمثال الأخير (**وأكتعون وأبتعون وأبصعون أتباعات لأجمعون لا يجئن إِلَّا على إثره**) فالنفس والعين تعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكروالمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو جاءني زيد نفسه والزيدان أَنْفُسُهُمَا أونَفْسَاهمُمَا والزيدون أنفسهم وهند نفسهما والهندان نفساهما أو أنفسهما والهندات أنفسهنّ وكلا وكلتا لا يكونان إِلَّا لتأكيد المثنى نحو جاءني ال رجلان كلاهما وجاءتني المرأتان كلتاهما وقد يستعمل أيضا غيرَ تأكيد نحو جاءني كلاهما وكل وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالصاد المهملة والمعجمة لغير المثنى أما الكل فباختلاف الضمير نحو اشتريت العبد كله والأمة كلها وجاءني القوم كلهم وجاءتني النساء كلهم

(**قوله: بألفاظ**) أي متصور بألفاظ والأولى ألفاظ بإسقاط الباء. (**قوله: وهى نفسه وعينه**) أي هاتان المادّتان بقطع النظر عن هيئتهما فلا يتوهم أنهما يبقيان على إفرادهما وتذكيرهما وإن أكد بهما مثنى أومجموع أومؤنث. (**قوله: وكلاهما**) أي وكلتاهما. (**قوله: وكلهم**) الأولى وكل. (**قوله: وأجمعون**) يقال فيه ما قيل في نفسه وعينه. (**قوله: كالمثال الأخير**) وهو قوله: جائني زيد نفسه إلخ. (**قول المصنف: وأبصعون**) بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة. (**قول المصنف: أتباعات**) جمع أتباع جمع تبع بمعنى تابع والظاهر أتباع كما عبر به بعضهم. (**قول المصنف: لا يجئن**) أي لا يتقدمن عليه ولا ينفردن في الغالب. (**قول المصنف: على أثره**) بفتح الأَوَّل والثاء المثلثة أوبكسره وسكونها. (**قوله: باختلاف إلخ**) حال من فاعل تعمان وقد يقع الاختلاف في الضمير فقط نحو جاء زيد نفسه وجائت هند نفسها ونحو جاء الزيدون أنفسهم وجائت النساء أنفسهن.

(**قوله: وضميرهما**) العائد إلى المتبوع المؤكد. (**قوله: أونفساهما**) أي أونفسهما إذ يجوز في تأكيد المثنى إفراد الصيغة كالجمع والتثنية والمختار الجمع إما على التثنية فلكراهتهم اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظاً ومعنى وإما على الإفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى ويترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس.

(**قوله: إلا لتأكيد المثنى**) أي الدال على إثنين إما بالنص نحو كلاهما وكلا الزيدان أوبالاشتراك نحو كلانا قائم فإن كلمة نا مشتركة بين الإثنين والجمع أوبحسب القصد كما في الجمع المراد به إثنان نحو كلا رؤوس الكبشين عظيم. (**قوله: وقد يستعمل**) أي كل من كلا وكلتا. (**قوله: جائني كلاهما**) الأولى ال رجلان جاءني كلاهما أوجاءني كلا الرجلين. (**قوله: والمعجمة**) الأولى أوالمعجمة (**إما الكل**) الأولى إسقاط اللام. (**قوله: فباختلاف الضمير**) أي فتأكيد غير المثنى به باختلاف الضمير العائد إلى المؤكد وكذا يقال في قوله: الآتي فباختلاف الصيغ.

وقد يستعمل أيضا غير تأكيد نحو جاءني كلهم وهو مفرد اللَّفظ مجموع المعنى كما أن كِلاَ مفرد اللَّفظ مثنى المعنى لازم الإضافة وأما البواقي فباختلاف الصيغ نحو اشتريت العبد أجمعَ أكتعَ أبتعَ أبصعَ والجارية جَمْعاءَ كَتْعاءَ بتْعاءَ بَصعاء

وجاءني القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون وجاءني النساء جُمَع كُتَع بُتَع بُصع وأجمعون لا يكون إِلَّا تأكيدًا فلا يقال: جاءني أجمعون ولا يجوز أن يؤكد بكل وأجمع إِلَّا ذوأجزاء يصح افتراقها حسًا نحو جاءني القوم كلهم أوأجمعون أوحكما نحو اشتريت العبد كله أوأجمع فلا يقال: جاءني زيد كله أوأجمع قوله: **(ولا تؤكد النكرات بغير لفظها)** لأن من الأسماء المؤكد بها ما هو معرفة فلا يجرى على النكرات **(فلا يقال: جاءني رجل نفسه)** وأما تأكيد النكرات بلفظها فجائز إجماعا نحو جاءني رجل رجل

(قوله: نحو جاءني كلهم) في التصريح ويجوز في كل أن تلي العوامل إذا لم يتصل بالضمير نحو جائني كل القوم بخلاف جائني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة قاله في المغنى اه. **(قوله: كما أن كلا مفرد اللَّفظ مثنى المعنى)** وكذلك كلتا ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللَّفظ فيفرد إلا أن اعتبار اللَّفظ أكثر وبه جاء القرآن قال الله تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾. **(قوله: لازم الإضافة)** خبر آخر لقوله: هو العائد إلى كل.

(قوله: ذوأجزاء) أي حقيقة أوحكما ليشمل الجزئيات لأن الكلى كالقوم ما لم يلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده بكل وأجمع. **(قوله: حسا)** أي افتراقا حسيا وكذا يقال في قوله: أوحكما. **(قوله: أوأجمعون)** الأولى هنا وفي قوله: أوأجمع الآتي إسقاط الهمزة. **(قوله: أوحكما)** أي باعتبار الحكم المتعلق به كالشراء والبيع بخلاف المجيء.

(قول المصنف: ولا تؤكد النكرات) أي عند البصريين والكوفيّون ووافقهم الأخفش أجازوا تأكيدها بالمعنويّ إن أفاد بأن كانت محدودة والتأكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو اعتكفت شهرا كله بخلاف سرت حينا كله وصمت شهرا نفسه فإنهما لا يجوزان اتفاقا قال ابن مالك رحمه الله وقول الكوفيين أولى بالصواب سماعا وقياسا.

(قوله: لأن من الأسماء المؤكد بها ما هو معرفة) الأولى لأن ألفاظ التوكيد المعنويّ معرفة. **(قوله: فلا يجرى على النكرات)** أي لوجوب تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا وقد أشرنا إلى أن الكوفيّين لا يشترطون ذلك. **(قوله: وأما تأكيد النكرات إلخ)** ظاهر لا حاجة إلي التنبيه عليه

﴿الصفة﴾

قوله: (**والثاني**) أي والقسم الثَّانِي من التوابع (**الصفة فهو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً**) قوله: تابع شامل لجميع التوابع وقوله: يدل على معنى في متبوعه يخرج سائر التوابع قوله: مطلقاً يخرج الحال لأنها تابع لذي الحال يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقاً بل مقيدا بالفاعلية والمفعولية وهو قوله:. (**قولنا مطلقاً إشارة إلى أنه**) أي أن الوصف (**غير مقيد بالفاعلية والمفعولية بخلاف الحال فإنها مقيدة بهما كما مر**) في بحث الحال قوله: (**مثال الصفة**) إلخ أي الصفة على ضربين مشتق وهو إما اسم الفاعل (**نحو جاءني رجل ضارب أو**) اسم المفعول نحو جاءني رجل (**مضروب أو**) صفة مشبهة نحو جاءني رجل (**كريم**

﴿الصفة﴾

(**قول المصنف: فهو**) الحق وهو كما في نسخة خطية. (**قول المصنف: يدل على معنى إلخ**) أورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فإنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه وأجيب بأن حسن وإن دلّ باعتبار إسناده إلى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركبه مع متبوعه على معنى فيه وهو كونه حسن الغلام. (**قول المصنف: مطلقاً**) يشير قول المص وقولنا مطلقاً إلخ إلى جعله حالا من المتبوع أي حال كونه فاعلا أومفعولا أوغيرهما والظاهر أنه مفعول مطلق ليدل أي يدل دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصيّة مادة من الموادّ فيكون احترازا عن البدل في مثل قولك: أعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك: أعجبني زيد وعلمه والتأكيد في مثل جاءني القوم كلهم فإن دلالة هذه التوابع في الأمثلة المذكورة على حصول معنى في متبوعاتها إنما هى بخصوص موادّها. (**قوله: قوله: مطلقاً**) الأولى وقوله: بالواو.

(**قوله: يخرج الحال**) فيه أن المراد بالتابع التابع الاصطلاحي فهو غير شامل للحال حتى يحترز عنها فالحَقُّ أن قوله: مطلقاً بيان للواقع على ما جرى عليه واحتراز عن الأمثلة المذكورة على ما قررنا. (**قوله: لأنها تابع**) الأولى لأنه تابع. (**قول المصنف: قولنا**) في نسخة وقولنا. (**قول المصنف: غير مقيد إلخ**) أي غير مقيد بكون متبوعه فاعلا أومفعولا. (**قوله: مشتق**) المراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه فلا يشمل بهذا المعنى اسم الزمان والمكان والآلة حيث لا تدل على صاحب الحدث نعم هى مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب لمعناه. (**قوله: أوصفة مشبهة إلخ**) أي أواسم تفضيل نحو جاءني رجل أفضل من زيد.

أو) غير مشتق وهو إما مصدر نحو جاءني رجل (**عدل)** أي عادل أوذوعدل (**و)** إما منسوب نحو جاءني رجل (**هاشمي و)** إما منسوب إلى شيء بذونحو جاءني رجل (**ذومال)** فإنه منسوب إلى المال بقوله: ذوقوله: (**وتوصف النكرات بالجمل)** أي بالجمل الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب لا الإنشاءية لأن الصفة في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن يكون إنشائية والإنشائية كالأمر والنهي فلا يجوز أن يوصف بها النكرات لأنها لا تحتمل الصدق والكذب سواء كانت اسمية (نحو مررت برجل وجهه حسن) فقوله: وجهه حسن جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر في محل الجر صفة لقوله: رجل (أو) فعلية نحو (رأيت رجلا أعجبني كرمه) قوله: أعجبني كرمه جملة فعلية مركبة من فعل ومفعول به وفاعل في محل النصب صفة لقوله: رجلا والجملة الشرطية والظرفية جملة فعلية بالحقيقة ولذلك لم يذكر لهما مثالا ولابد في الجملة من ضمير يرجع إلى الموصوف كما في المثالين

(**قوله: إما مصدر)** وقوع المصدر صفة وإن كان كثيرا لكن لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا ولا بلغ مبلغ الحال فيها. (**قوله: أي عادل إلخ)** أوعلى قصد المبالغة بجعل الموصوف نفس العدل مجازا لكثرة وقوعه منه. (**قوله: وإما منسوب)** أي اصطلاحي. (**قوله: وإما منسوب إلى شيء بذو)** لا يخفى فساده والصواب وإما ذوالتي ينسب بها شيء إلى شيء. (**قوله: تحتمل إلخ)** أي باعتبار مفهومها مع قطع النظر عن خصوص المادة. (**قوله: لا الإنشائية)** عطف على الجمل الخبرية.

(**قوله: لأن الصفة إلخ)** يفهم منه عدم جواز وقوع الخبر أيضا إنشاء وهو خلاف المعتمد والفرق بينهما أن الصفة لتقييد الموصوف بأمر يعلم المخاطب انتسابه له والجملة الإنشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ إلا إفادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الإنشائية أيضا. (**قوله: حكم)** أي محكوم به. (**قوله: والإنشائية إلخ)** غير موجود في نسخة خطية فلعلّه من زيادة الناسخ. (**قوله: جملة فعلية)** أي كل واحدة منهما جملة فعلية وقد سبق في مبحث المبتدأ والخبر أن المعتبر عند جمهو ر النحاة في الجملة الشرطية الجزاء والشرط قيد له وهو كما يكون جملة فعلية يكون جملة اسمية أيضا. (**قوله: بالحقيقة)** أي في الحقيقة.

(**قوله: ولابد في الجملة من ضمير)** اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا ضميرا بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه فأكتفي بأيّ دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه.

وإِنَّمَا قال وتوصف النكرات إشارة إلى أن المعرفة لا توصف بالجملة من حيث هي جملة نكرة لأن الجملة ليست من تلك الأقسام الخمسة التي هي أقسام المعرفة من العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام أوبالنداء والمضاف إلى أحدها معنى فلا توصف المعرفة بها أي بالجملة قوله: (**والصفة وفق الموصوف**) أي والصفة ذات وفق للموصوف أي والصفة توافق الموصوف في عشرة أشياء (**في إعرابه**) الثلاثة (**وإفراده**) نحو جاءني زيد الضارب ورأيت زيدا الضارب ومررت بزيد الضارب (و) في (**تثنيته**) نحو جاءني الزيدان الضاربان

(و) في (**جمعه**) نحو جاءني الزيدون الضاربون (و) في (**تعريفه**) كما في هذه الأمثلة المذكورة (و) في (**تنكيره**) نحو جاءني رجل ضارب (و) في (**تذكيره**) كما في هذه الأمثلة المذكورة (و) في (**تأنيثه**) نحو جاءتني هند الضاربة

والضمير في قوله: في إعرابه وإفراده إلى قوله: وتأنيثه راجع إلى الموصوف قوله: (**ويوصف الشيء بفعله**) أي بحاله (**كما تقدم**) أي من قوله: جاءني رجل ضارب إلى قوله: ذومال (و) يوصف الشيء (**بفعل متعلقه**) أي بحال متعلقه

(**قوله: من حيث هى جملة**) صوابه لأن الجملة إلخ ولعله سقط من قلم الناسخ. (**قوله: نكرة**) فيه أن الجملة ليست نكرة كما أنها ليست معرفة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وجواز النعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أوأبوه قائم في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أوأبوه زيد في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أوذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي. (**قوله: من تلك الأقسام**) الأولى ترك تلك.

(**قوله: المبهم**) أي الموصول واسم الإشارة. (**قوله: معنى**) أي إضافة معنى يعنى إضافة معنوية. (**قوله: أي بالجملة**) غير موجود في بعض النُّسَخ وهو الظاهر. (**قول المصنف: وفق**) بفتح الواوبمعنى الموافقة. (**قوله: أي والصفة إلخ**) الأَخصَر أي ذات وفق للموصوف أي توافقه. (**قوله: في عشرة أشياء**) أي ما يعتبر الموافقة بينهما فيه كلا أوبعضا عشرة أشياء فلا يلزم موافقتها له في جميعها كما في وصف الشيء بحال متعلقه حيث توافقه في خمسة أمور فقط ولا وجود الجميع الموافقة هى له فيه. (**قول المصنف: في إعرابه**) بدل من قوله: في عشرة أشياء والأولى في أوجه إعرابه الثلاثة.

(**قوله: أي بحاله**) أشار إلى أن المراد من الفعل الأمر القائم به صدر منه أولا. (**قوله: أي من قوله**) الأولى إسقاط أى. (**قوله: أي بحال متعلقه**) قال العارف الجامي قدّس سرّه يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه فإضافة الحال إلى متعلقه لأدنى ملابسة.

(**نحو مررت برجل منيع جاره ورحب فناؤه ومؤدب خدامه**) فوصف الرجل بمنيع والمنيع ليس بحال للرجل بل حال للجار وهو متعلق للرجل بسبب عود الضمير من الجار إلى الرجل ومعناه ممنوع جاره من إيذاء الناس بحمايته أومانع جاره من إيذاء الناس من نفسه بسبب حماية ذلك الرجل ورحب فناؤه أي واسع فناؤه أي واسع فناء داره كناية عن الكرم

وفناء الدار ما امتد من جوانبها فالجمع أفنية فوصف الرجل برحب والرحب ليس بحال الرجل بل حال للفناء وهو متعلق للرجل بسبب عود الضمير إلى الرجل ومؤدب خدامه فوصف الرجل بمؤدب والمؤدب ليس بحال الرجل بل حال للخدام وهو متعلق للرجل بسبب عود الضمير من الخدام إلى الرجل فوصف بأوصاف ثلاثة بأن جاره في حمايته وأن كرمه عام وبأن خدامه مؤدب فإذا وصف الشيء بحال متعلقه

فالصفة توافق الموصوف في خمسة أشياء في إعرابه الثلثة وتنكيره وتعريفه فقط نحو جاءني رجل منيع جاره ورأيت رجلا منيعا جاره ومررت برجل منيع جاره وبالرجل المنيع جارُه وبالرجلين المنيع جارهما أوبالرجال المنيع جارهم وبامرأة منيع جارُها

(**قوله: ورحب فنائه ومؤدب خدّامه**) الظاهر أنه من زيادة الناسخ وإن المعدود من المتن هو الآتي. (**قوله: فوصف الرجل إلخ**) ظاهره أن الرجل وصف بحال قائمة بالمتعلق وفساده ظاهر لمن تدبّر حيث إن الصفة لابد أن تكون دالة على معنى في المتبوع فالحَقُّ أنه وصف بحال قائمة به حاصلة له بسبب متعلقه كما أشرنا إليه آنفا وكذا يقال في المثالين الآخرين والله تعالى أعلم. (**قوله: وهو متعلق للرجل إلخ**) الأولى والأَخصَر وهو متعلقه بسبب عود الضمير منه إليه. (**قوله: بحمايته**) أي بسبب حمايته إيّاه. (**قوله: أومانع جاره**) برفع جاره على أنه فاعل مانع.

(**قوله: من إيذاء الناس**) في نسخة خطية إيذاء الناس بدون من. (**قوله: من نفسه**) صلة مانع والأولى بنفسه أونفسه وذكره بعد قوله: جاره على أنه تأكيد له. (**قوله: أي واسع فناء داره**) فإضافة الفناء إلى ضمير الرجل لأدنى ملابسة. (**قوله: ما امتدّ من جوانبها**) أي الساحة التي تكون أمام الدار. (**قوله: فالجمع**) الحق والجمع كما في نسخة خطية.

(**قوله: بأنّ جاره**) بدل من بأوصاف. (**قوله: وأن كرمه عام**) المناسب وأنه كريم. (**قوله: وبأنّ خدّامه**) الأولى إسقاط الباء. (**قوله: مؤدّب**) الحق مؤدّبون أومؤدّبة كما في نسخة خطية. (**قوله: فإذا**) في نسخة وإذا. (**قوله: توافق الموصوف في خمسة أشياء**) وهي في البواقي كالفعل بالنسبة إلى فاعله. (**قوله: فقط**) الأولى تركه أوذكره بعد خمسة أشياء

﴿البدل﴾

قوله: (**والثالث البدل**) أي والقسم الثالث من التوابع البدل (**وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه**) أي دون المتبوع قوله: تابع شامل لجميع التوابع وقوله: مقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج التأكيد والصفة وعطف البيان قوله: دونه يخرج العطف بالحروف قوله: (**وهو**) أي البدل (**على أربعة أضرب**)

الضرب الأَوَّل (**بدل الكل من الكل وهو أن يكون مدلول الثَّانِي مدلول الأول**) أي معنى الثَّانِي معنى الأَوَّل (**نحو رأيت زيدا أخاك**) فإن الأخ هو زيد (و) الضرب الثَّانِي (**بدل البعض من الكل وهو أن يكون مدلول الثَّانِي بعضا من الأول**) أي بعض مدلول الأَوَّل (**نحو ضربت زيدًا رأسه**) فإن رأس زيد بعض زيد (و) الضرب الثالث (**بدل الاشتمال وهو أن يكون بين الثَّانِي والأول**

﴿البدل﴾

(**قوله: الثالث البدل**) المناسب لما سبق وما يأتى الاقتصار على قوله: والثالث واعتبار لفظ البدل الآتي من المتن. (**قول المصنف: مقصود إلخ**) أي مقصود النسبة إليه بنسبة ما نسب ظاهرا وتوطئة إلى المتبوع ولا يخفى أنه يخرج عن التعريف البدل من المنسوب نحو ضيفي زيد أخوك والعبارة الصحيحة تابع مقصود بالنسبة دونه. (**قول المصنف: دونه**) حال من الضمير المستتر في مقصود أي متجاوزا المتبوع في كونه مقصودا. (**قوله: يخرج العطف بالحروف**) ولا يشكل بالمعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتدئا ثم بدا للمتكلم فأعرض عنه وقصد المعطوف. (**قول المصنف: على أربعة أضرب**) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطى رحمة الله تعالى عليه وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله: تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن اهـ وبعضهم أدخله في بدل الاشتمال وسننبهك عليه إن شاء الله تعالى. (**قول المصنف: بدل الكل من الكل**) أي بدل هو كل المبدل منه فالإضافة بيانية وكذا يقال في بدل البعض وسماه بعض النحو يين البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله في من قرأ بالجر وإطلاق الكل عليه تعالى فاسد وأجيب بأنه غلب الألفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل عليه لكثرة الأولى فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك الألفاظ ببدل الكل من الكل. (**قول المصنف: وهو أن يكون إلخ**) أي ذوأن يكون بأن يتحدا ذاتا لا مفهوما. (**قول المصنف: مدلول الثاني**) إظهار في مقام الإضمار. (**قول المصنف: بدل الاشتمال**) أي بدل مسبب عن الاشتمال فالإضافة من إضافة المسبب إلى السبب وكذا يقال في بدل الغلط واعلم أنه أختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأَوَّل واختاره أبن مالك في

ملابسة بغيرهما) والملابسة المخالطة أي تعلق بغير الكلية والبعضية (**نحو سلب زيد ثوبه**) فإن بين ثوب زيد وبين زيد ملابسة بغيرهما (و) الضرب الرابع (**بدل الغلط وهو الذي لا يكون بينهما ملابسة أيضا**) والمبدل منه غلط (**نحو مررت برجل بحمار أردت أن تقول مررت بحمار فغلطت فقلت: برجل**) أي كما إذا أردت أن تقول مررت بحمار فغلطت فقلت: برجل (**ثم تداركته فقلت: بحمار**) فالمبدل منه وقع غلطا قوله: (**وتبدل النكرة من المعرفة**) لأن البدل مستقل بنفسه وليس البدل مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة (**نحو قوله: تعالى بالناصيةِ ناصيةٍ كاذِبةٍ**) فقوله: ناصيةٍ بدل من الناصيةِ قوله: (**وعلى العكس**) أي وتبدل المعرفة من النكرة (**نحو قوله: تعالى**) في آخر سورة حم عسق (**وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله**) فقوله: صراط الله بدل من صراط مستقيم

التسهيل وعلله الجز ولي بأن الثَّانِي إما صفة للأول نحو أعجبتني الجارية حسنها أومكتسب منه صفته نحو سلب زيد ماله فإن الأَوَّل اكتسب من الثَّانِي كونه مالكا ورد بأنه يلزم عليه جواز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم منعوا ذلك وقال الفارسي المشتمل هو الثَّانِي بدليل سرق زيد ثوبه وردّ بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإِنَّمَا المشتمل المسند على معنى أن الإسناد إلى الأَوَّل لا يكتفي به من جهة المعنى وإِنَّمَا أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به وقيل إن هذا المذهب هو التحقيق فليحرر. (**قوله: بغيرهما**) الأولى غيرهما بإسقاط الباء. (**قوله: والملابسة إلخ**) أي في اللغة. (**قوله: أي تعلُّق**) تفسير لقول المص ملابسة بغيرهما. (**قوله: بغير الكلية والبعضية**) أي بغير كون البدل كل المبدل منه أوبعضه فيدخل فيه ما سماه بعضهم بدل الكل من البعض نحو جئتك غداة يوم الجمعة. (**قوله: وبين زيد**) الأولى إسقاط بين من البين. (**قوله: أيضا**) أي كما لا يكون بينهما كلية وبعضية. (**قوله: والمبدل منه غلط**) أي ذكر غلطا.

(**قوله: أي كما إذا أردت إلخ**) لعل ما مصدرية وإذا زائدة أشار إلى أن في عبارة المص مطويا وهو مذكور في بعض نسخ المتن. (**قوله: تداركته**) أي أردت تدارك الغلط يقال: تدارك الخطأ بالصواب إذا أتبعه به. (**قوله: فالمبدل منه وقع غلطا**) مستدرك. (**قوله: لأن البدل**) علة لجواز ذلك. (**قوله: وليس البدل**) إظهار في مقام الإضمار.

(**قوله: بمنزلة شيء واحد**) أي كالصفة والموصوف. (**قوله: بالناصية**) أي لنسفعنّ بمعنى نجرنّ والناصية في الأصل مقدم الرأس أوشعره المقدم أطلق هنا وأريد به الشخص مجازا كذا في الصاوي. (**قوله: وإنك لتهدى إلخ**) أي لتدل وترشد الناس إلى دين حق هو دين الله جلّ جلاله.

(**ويشترط في النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون**) تلك النكرة (**موصوفة**) كناصية فإنها موصوفة بكإذبة لكراهة أن يكون المقصود بالنسبة ناقصا في الدلالة من غير المقصود في كل الوجوه فوصفها بها كالجابر لنقصانها وأما إبدال المعرفة من المعرفة وإبدال النكرة من النكرة فلا يشترط كقولك: رأيت زيدًا أخاك ورأيت رجلا أخا لك.

﴿عطف البيان﴾

قوله: (**والرابع**) أي والقسم الرابع من التوابع (**عطف البيان وهو أن تبع المذكور بأشهر اسميه**) أي بأشهر اسمي المذكور فقوله: أن تتبع المذكور شامل للتوابع كلها قوله: بأشهر اسميه يخرجها (**نحو جاءني أخوك زيد**) فقوله: زيد عطف بيان لقوله: أخوك وهذا إذا كان له إخوة (**و**) نحو (**جاءني زيد أبوعبدالله**) فقوله: أبوعبدالله عطف بيان لقوله: زيد وهذا إذا كان كنيته أشهر من اسمه وفي العكس يعكس فيقال: أقسم بالله أبوحفص عمر لأن اسم عمر رضي الله عنه كان أشهر من كنيته وكان رضي الله عنه

(**قوله: لكراهة إلخ**) فيه أن الدليل لا يستلزم لزوم الوصف إذ الإضافة إلى النكرة جابرة لنقصان النكارة كالوصف اللهم إلا أن يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل. (**قوله: من غير المقصود**) في نسخة عن إلخ صلة ناقصا. (**قوله: في كل الوجوه**) محط العلة صلة ناقصا أيضا والأولى من كل الوجوه كما في نسخة خطية. (**قوله: بها**) الحق إسقاطه كما في نسخة خطية. (**قوله: وأما إبدال المعرفة إلخ**) بقي قسم آخر وهو إبدال المعرفة من النكرة ومثاله جاءني رجل غلام زيد. (**قوله: لا يشترط**) أي لا يشترط فيه شيء غير موجود في نسخ الخط وهو الظاهر

﴿عطف البيان﴾

(**قول المصنف: أن تتبع**) أي ذوأن تتبع. (**قول المصنف: بأشهر اسميه**) أي اسمي مسماه والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل الشرط حصول إيضاح من اجتماعهما لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأَوَّل أوضح من الثاني. (**قوله: أي بأشهر إلخ**) الأَخصَر أي المذكور. (**قوله: يخرجها**) أي ما عدا المحدود. (**قوله: وهذا إلخ**) أي كون زيد عطف بيان إذا كان للمخاطب اخوة وإِلَّا فهو بدل. (**قوله: وهذا إلخ**) مبني على ما جرى عليه المص من اشتراط أشهرية عطف البيان وقد عرفت أنه خلاف المعتمد. (**قوله: وفي العكس يعكس**) أي في حال العكس يعكس الأمر بأن يجعل الاسم عطف بيان من الكنية. (**قوله: فيقال**) المناسب كما قال الشَّاعِر. (**قوله: أبوحفص**) الحفص الأسد كني به لقوته وشجاعته رضى الله تعالى عنه. (**قوله: لأنّ اسم عمر**) في نسخة خطية لأن اسمه وهى الأولى. (**قوله: وكان رضى الله تعالى عنه**) الأولى وقصته أنه رضى الله تعالى عنه.

التمس ناقة من شخص ليركبها فقال ذلك الشخص بها نقب ودبر فقال عمر رضى الله عنه والله ما بها من نقب ولا دبر ومعنى قولهما نَقَب وَجْيٌ ودَبَر قرح الظهر فلما ولى ذلك الشخص قال * أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوحَفْصٍ عُمَر* مَا إِنَّ بِهَا مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ* اِغْفِرْ لَهُ اللهُمَّ إِنْ كان فَجَرْ * أي كَذَبَ والفُجُورُ الكَذِبُ.

﴿العطف بالحروف﴾

قوله: (**والخامس**) أي والقسم الخامس من التوابع (**العطف بالحروف فهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه**) قوله: تابع شامل لجميع التوابع وقوله: مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل وقوله: مع متبوعه يخرج البدل

(**قوله: التمسَ ناقة من شخص**) وفي الجامي أنه أتى أعرابي إلى سيدنا عمر رضي الله عنه فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة نقباء دبراء فاحملني على غيرها فظن كذبه وقال: والله ما نقبت ولا دبرت فانطلق الأعرابي وجعل يقول خلف ناقته: أقسم إلخ فسمعه سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه فجعل يقول اللهم صدّق صدّق حتى لقيه فقال: ضع عن راحلتك فوضع فوجدها نقباء دبراء فحمّله على بعيره وزوّده وكساه انتهى بتصرف. (**قوله: وجي**) مصدر وجي يوجى إذا رقّت قدمه أوحافره أوخفّه من كثرة المشي فهو وج ووجيّ. (**قوله: ودبر قرح الظهر**) من دبر البعير يدبر كعلم يعلم أصابته الدبرة وهى قرح الدابة تحدث من الرحل ونحو ه. (**قوله: إن كان فجر**) ولم يفجر رضي الله عنه في الواقع لأنه إنما حلف على غلبة ظنه ومن حلف كذلك لا يكون كإذبا ولا يعد حانثا إذا أخطأ ظنه. (**قوله: والفجور الكذب**) مستدرك.

﴿العطف بالحروف﴾

(**قول المصنف: مقصود**) أي مقصود نسبته إلى شيء أونسبة شيء إليه. (**قول المصنف: بالنسبة**) أي الواقعة في الكلام. (**قول المصنف: مع متبوعه**) قيل يخرج به المعطوف بلا وبل ولكن وأم وإما وأولأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما وقد يجاب بأن المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة أن يكونا مقصودين بأصل النسبة المدركة على نهج واحد من وجوه الإدراك أعني به الحكم والتردد وغير ذلك
سواء بقي القصد أولا فباعتبار أصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في أصل النسبة وإن اختلفا إيجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من وجوه الإدراك دخل فيه المعطوف ببل لأن المتبوع قصد ابتداء ثم بدا للمتكلم فأعرض عنه ببل وقصد التابع. (**قوله: يخرج كلها**) أي التوابع التي هى غير العطف.

قوله: (**يتوسط بينه**) أي بين التابع (**وبين المتبوع أحد الحروف العشرة**) خاصة للعطف بعد تمام حده (**نحو جاءني زيد وعمرو**) فعمروتابع مقصود بالنسبة وهي جاءني وزيد متبوعه مقصود بتلك النسبة أيضا (**وحروف العطف تذكر في حد الحرف**) أي في قسم الحرف (**إن شاء الله تعالى**) وإذا عطف اسم على المضمر المرفوع المتصل أكِّد ذلك المضمر المتصل بمنفصل نحو ضربت أنا وزيد

قال الله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ اَلْجَنّةَ﴾ لأنه كجزء الفعل بدليل إسكان آخره فكرهو ا العطف عليه من غير تأكيد بمنفصل إِلَّا إذا وقع فصل أي فأصل بينه وبين الذي عطف عليه فيجوز ترك تأكيده بمنفصل نحو ضربت اليوم وزيد فزيد معطوف على الضمير المرفوع المتصل في ضربت من غير تأكيد بمنفصل لقيام الفصل مقام التأكيد

(**قول المصنف: ويتوسط**) أي يقع على طريق التجريد. (**قوله: خاصة للعطف**) ولا يرد أن الواوقد يتوسط بين النعت والمنعوت لتأكيد اللصوق لأن المراد بتوسط الحروف العشرة توسطها بالمعاني التي ستجيء والواوالتي لتأكيد اللصوق ليست منها بالمعاني المذكورة. (**قوله: بعد تمام حدّه**) أي ذكر بعد إلخ. (**قوله: مقصود إلخ**) الأولى مقصود النسبة إليه بنسبة المجيء. (**قوله: وهى جائنى**) أي النسبة في جاءني. (**قوله: وإذا عطف اسم إلخ**) أي إذا أريد عطف اسم عليه.

(**قوله: على المضمر**) أي بارزا كان أومستترا. (**قوله: أكد ذلك المضمر**) أي استحسانا حيث يجوز العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح عند البصريين والكوفيون يجوزونه بلا قبح. (**قوله: قال الله تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة**) ولا يعترض عليه بأنه يلزم تسلط فعل الأمر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل إنه فاعل لفعل محذوف والمعطوف الجملة أي ولتسكن زوجك لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل وربّ شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا.

(**قوله: بدليل إسكان آخره**) لأنه لدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة وإِنَّمَا يلزم إذا أعتبر كالجزء. (**قوله: فكرهو ا العطف إلخ**) إذ العطف عليه بدونه كالعطف على جزء الكلمة وإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما إتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال. (**قوله: إلا إذا وقع فصل**) مستثنى مفرغ مرتبط بقوله: أكد ذلك المضمر إلخ.

(**قوله: لقيام الفصل مقام التأكيد**) الأولى تقديمه على المثال ظاهره أن الفصل يفيد فائدة التأكيد المذكورة سابقا وليس كذلك فالحَقُّ التعليل بما علل به البعض من أن الفصل قد يغني عما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلأن يغني عما هو غير واجب أولى كذا في الصبان وقال بعض الألفاضل إن جواز ترك التأكيد للاختصار فليراجع.

فقولنا على المضمر المرفوع احتراز عن المضمر المنصوب والمجرور وقولنا المتصل احتراز عن المضمر المرفوع المنفصل وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الجار نحو مررت بك وبزيد ونحو ما شانك وشان زيد لأنه كالجزء من الجار فكرهو ا العطف عليه بلا إعادة الجار فأعيد الجار ليكون عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور وأما قوله: تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الله الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْاَرْحَامِ﴾ بجر الأرحام في القراءة الشاذة فغير متعين للعطف على الهاء في به لاحتمال أن يكون الواو للقسم وأما بنصب الارحام في القراءة السبعة فعطف على الله تعالى في قوله تعالى: واتقوا الله وأما قول الشَّاعِر:* قَدِمْتَنَا الْيَوْمَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا* فَاذْهَبْ فَما بِكَ والأيام من عَجَبٍ * فشاذ لا يقاس عليه

(**قوله: فقولنا عن المضمر**) الأولى فقولنا المرفوع. (**قوله: أعيد الجار**) أي حرفا كان أواسما لكن إنما يعاد الاسم إذا لم يلبس فإن ألبس نحو جائني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود. (**قوله: بلا إعادة الجار**) الظاهر إسقاطه. (**قوله: ليكون عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور**) وقال بعضهم المعطوف هو المجرور فقط وإعادة الجار لتحصيل المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه. (**قوله: وأما قوله: تعالى واتقوا إلخ**) أي وأما الأرحام في قوله: تعالى إلخ. (**قوله: تسائلون به**) أي تسائلون به فيما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض أسئلك بالله وأقسمت عليك بالله أن تفعل كذا. (**قوله: في القرائة الشاذة**) صفة لجر الأرحام وفيه أنها قرائة حمزة وهو من القراء السبعةنعم ردّ أبوالعباس محمد ابن يزيد هذه القرائة وقال لا تحلّ وقال بعض الألفاضل وهذا القول غير مرضي عن أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقل. (**قوله: للقسم**) قال الصبان رحمه الله وأما ما قيل أن الواوللقسم فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله: واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف وتقديره والأرحام انه لمطلع على ما تفعلون كما قيل ورد عليه أنه زيادة في التكلف اهـ قال الأنبابى لا حاجة إلى حذف الخبر بل يجوز أن يكون الجواب "أنّ الله عليكم رقيبا" وهو عين "إنه لمطلع علي ما تفعلون" اهـ. (**قوله: وأما بنصب الأرحام**) الأولى بالنصب كما في قرائة السبعة، عطف على الله تعالى. (**قوله: في القرائة السبعة**) صوابه في قرائة إلخ أي في قرائة القراء السبعة. (**قوله: فعطف على الله تعالى**) على معنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، أواتقوا قطعها، على تقدير مضاف. (**قوله: قدمتنا إلخ**) أي قدمت إلينا وفي رواية اليوم قد بت إلخ والمراد باليوم مطلق الزمن، وهو ظرف لقوله: قدمت والهجوالذم والسب، فعطف الشتم للتفسير والفاء في قوله: فإذهب واقعة في جواب مقدر يشبه الشرط أي إذ صدر منك ذلك فإذهب والفاء في فما بك للتعليل وبك جار ومجرور خبر مقدم والباء بمعنى في والأيام عطف على الكاف المجرورة بالباء ومن زائدة وعجب

﴿المبني﴾

قوله: (**والمبني**) أي ومن أصناف الاسم المبني (**وهو الذي سكون آخره وحركته**) أي وحركة آخره (**لا بعامل**) وهو ضد المعرب لأن المعرب هو الذي سكون آخره وحركة آخره بعامل ومثال المبني (**نحو كم وأين وحيث وهؤلاء وسكون آخر المبني**) كما في كم (**يسمى وقفا وحركته**) أي وحركة آخره تسمى (**فتحا**) كما في أين (و) تسمى (**كسرا**) كما في هؤلاء (و) تسمى (**ضما**) كما في حيث كما أنّ سكونَ آخر المعرب كما في لم يضرب يسمى جزمًا وحركة آخر المعرب تسمى رفعًا ونصبًا وجرًا (**وسبب بناء المبني مناسبة غير المتمكن**) أي مشابهته غيرَ المتمكن

مبتدأ مؤخر ولعل حاصل المعنى قدمت إلينا أوقد صرت الآن تسبنا وتشتمنا وإذ قد فعلت ذلك فإذهب عنا فأنّا لا نقابلك إذ هذا ليس بعجيب فيك وفي هذه الأيام التي أنت فيها حيث قل فيها الحياء والأدب

﴿المبني﴾

(**قول المصنف: وهو الذي**) أي الاسم الذي فلا يلزم التعريف بالأعم ولا يخفى أن قوله: الذي سكون آخره إلخ في قوة ما لا يختلف آخره باختلاف العامل ومعلوم أن انتفاء الاختلاف حكم للمبني كما أنّ الاختلاف حكم للمعرب والتعريف به مستلزم للدور وقد مر الجواب عنه في تعريف المعرب فارجع إليه. (**قوله: وهو ضد المعرب**) أي مطلق المبنى، لأنه الضد للمعرب بالتفصيل المذكور الشامل لفعل المضارع أيضا لا الاسم المبنى. (**قوله: لأن المعرب هو الذي إلخ**) فيه أنه غير شامل للمعرب بالحروف. (**قوله: وحركة آخره بعامل**) الأَخصَر وحركته بعامل. (**قوله: وكما**) الصواب إسقاط الواو. (**قوله: كما في لم يضرب**) الأولى في نحو لم يضرب.

(**قول المصنف: بناء المبنى**) أي الاسم المبنى. (**قول المصنف: مناسبة غير المتمكن**) أي بتضمن الاسم معنى مبني الأصل مثل أين وأسماء الأفعال فإن أين يتضمن معنى همزة الاستفهام أومعنى الشرط وأسماء الأفعال معنى الأمر أوالماضي أوشبهه له كأسماء الإشارة والموصولات والمضمرات فإنها تشبه الحرف في الاحتياج إلى القرينة أومشاكلته لما تضمن معناه كفجار على وزن نزال أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فإنه واقع موقع كاف أدعوك المشابهة لكاف ذاك أو إضافته إليه كقوله: تعالى من عذاب يومئذ في قرائة من فتح. (**قوله: أي مشابهته**) فسر المناسبة بالمشابهة التي هي أَخَصّ منها لأنها المشاركة في الكيف إشارة إلى أن مراد من عبر بالمشابهة في هذا المقام المناسبة لئلاّ يخرج عن المبني المناسب الغير المشابه نحو يا زيد ويومئذ بالفتح.

فهي من إضافة المصدر إلى المفعول (**أي المبني الأصل**) لأنه لم يتمكن من الإعراب (**ومبني الأصل أربعة الفعل الماضي والأمر بالصيغة والحرف والجملة وكل اسم ناسبها**) أي شابه الفعل الماضي والامر بالصيغة والحرف والجملة (**يكون**) ذلك الاسم (**مبنيا**) لمشابهته لواحد منها.

﴿المضمرات﴾

قوله: (**ومنه**) أي ومن المبني (**المضمرات والمضمر ما وضع لمتكلم نحو أنا أولمخاطب نحو أنت أولغائب تقدم ذكره لفظاً أومعنى أوحكما نحو هو**)

(**قوله: فهى إلخ**) مفرع على التفسير والأولى فالإضافة من إضافة إلخ. (**قوله: لأنه إلخ**) علة لإطلاق غير المتمكن على مبني الأصل المفهوم من تفسيره به. (**قوله: لم يتمكن من الإعراب**) أي لا يمكن أن يكون معربا بخلاف الأسماء فإنها متمكنة منه وقابلة له وإِنَّمَا عرض البناء على بعضها لسبب المناسبة المذكورة. (**قول المصنف: ومبني الأصل**) إظهار في مقام الإضمار. (**قول المصنف: أربعة**) والمشهور أنه ثلاثة أقسام لأن الجملة لا توصف بالإعراب والبناء. (**قول المصنف: والجملة**) أي من حيث إنها جملة لا من حيث إنها واقعة موقع المفرد فإنها من هذه الحيثية معربة محلا كذا قال عبد الغفور السيلكوتى وغيره وقد يقال: إن كون الجملة معربة محلا بهذه الحيثية معناه أنها في محل لوكان ثمة معرب لظهر الإعراب فيه لفظاً أوتقديراً وهو لا ينافي البناء المقابل للإعراب فليراجع. (**قول المصنف: ناسبها**) أي ناسب أحدها المناسبة المذكورة. (**قوله: والأمر**) الواوهنا وفيما يأتى بمعنى أو. (**قوله: لمشابهته لواحد منها**) مستدرك.

﴿المضمرات﴾ (**قول المصنف: لمتكلم**) أي من حيث إنه متكلم يحكي عن نفسه فلا يصدق التعريف على لفظ المتكلم. (**قول المصنف: أولمخاطب**) أي من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب فيخرج عنه لفظ المخاطب. (**قول المصنف: لفظاً إلخ**) أي تقدما لفظيا أومعنويا أوحكميا أراد بالتقدم اللفظي كون المتقدم ملفوظاً حقيقة كان التقدم مثل ضرب زيد غلامه أوتقديراً مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي كون المتقدم مفهوما إما من لفظ معين كقوله: تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أومن سياق الكلام كقوله: تعالى ولأبويه لكل وحد منهما السدس لأنه لما سيق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم منه أن يكون ثم مورث وبالتقدم الحكمي كون المرجع في حكم المتقدم نحو قوله: تعالى قل هو الله أحد وذلك لأنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقلت: المفسر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل فكأنه راجع إلى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم هذا والمشهور في التقدم الحكمي في نحو ضمير الشأن الذي جرى عليه العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي كون المرجع المتأخر لفظاً ورتبة في حكم المتقدم لأن تأخيره لنكتة، هى التعظيم بالإبهام أولا والتفصيل ثانيا، والمتأخر لنكتة في حكم المتقدم.

فقولنا: لفظاً نحو زيد هو الكريم وقولنا أومعنى بأن ذكر مشتقه كقوله: تعالى ﴿**اعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾ أي العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه وقولنا: أوحكما كما في ضمير الشأن كما في قوله تعالى: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ قوله: (**وإِنَّمَا بني**) أي وإِنَّمَا بني المضمر (**لاحتياجه إلى قرينة الخطاب أو إلى قرينة التكلم أو إلى قرينة تقدم الذكر فيشبه الحرف الذي يحتاج إلى الغير**) في إفادة المعنى (**والحرف مبني فالمضمر أيضا مبني**) قوله: (**وهي**) أي والمضمرات (**على ضربين متصل**) ومنفصل فالمضمرالمتصل هو الذي لا ينفرد في التلفظ به (**وهو**) على ثلثة أنواع (**مرفوع ومنصوب ومجرور**) فالمضمر المجرور المتصل لا يتصل إِلَّا بالاسم ليكون مضافا إليه أوبحرف الجر ليكون مجرورا به والمضمر المنصوب المتصل لا يتصل إِلَّا بالفعل ليكون مفعولا به أوبما يشابه الفعل كالحروف المشبهة بالفعل وهما أي المضمر المجرور والمضمر المنصوب المتصلان للمخاطب يكونان بالكاف (**نحو أخوك**) أخوكما أخوكم أخوك أخوكما أخوكن (**ومر بك**) مر بكما مربكم مربك مربكما مربكن (**وضربك**) ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن (و) للغائب يكونان بالهاء (**نحو أخوه**) أخوهما أخوهم أخوها أخوهما أخوهن (**ومر به**) مر بهما

(**قوله: فقولنا لفظاً إلخ**) ليس من المتن وإن كان مذكورا في نسخ المتن المتداولة. (**قوله: بأن ذكر مشتقه**) أي المشتق منه أوفهم من سياق الكلام كما أشرنا إليه. (**قوله: كما في ضمير الشأن**) أي وضمير نعم رجلا وربه رجلا. (**قوله: كما في قوله: تعالى**) وفي نسخة خطية كقوله: تعالى وهى أولى. (**قوله: وإِنَّمَا بني إلخ**) يغني عنه قوله: وسبب بناء المبني إلخ. (**قوله: لإحتياجه**) أي في فهم المراد منه. (**قوله: إلى قرينة الخطاب**) أي قرينة هي الخطاب فالإضافة بيانية وكذا يقال في قوله: قرينة التكلم وقرينة تقدم الذكر. (**قوله: ومنفصل فالمضمر المتصل**) الحق إسقاطه وزيادة واو قبل قوله: هو كما يفهم من قوله: الآتي قوله: ومنفصل عطف إلخ.

(**قوله: وهو الذي لا ينفرد إلخ**) أي لا يمكن أن يتلفظ به وحده بل لا بد من تقدم عامله ليتصل به ويكون كالجزء منه. (**قول المصنف: وهو إلخ**) أي المتصل بإعتبار الإعراب على ثلاثة أنواع. (**قوله: ليكون مضافا إليه**) أي يتصل به ليكون إلخ والأولى فيكون مضافا إليه وكذا يقال فيما يعد. (قوله: ليكون مفعولا به) وقد يكون مفعولا مطلقاً نحو قوله: تعالى لا أعذبه أحدا من العالمين أي التعذيب ومفعولا فيه نحو اليوم صمته. (**قوله: كالحروف المشبهة بالفعل**) المناسب زيادة ليكون اسما لها ويتصل بإسم الفاعل أيضا على قول نحو الضاربك. (**قوله: للمخاطب إلخ**) متعلق بقوله: يكونان والأولى والأَخصَر الكاف للمخاطب وكذا يقال في قوله: وللغائب إلخ وللمتكلم وحده إلخ وللمتكلم مع الغير إلخ.

مربهم مربها مر بهما مر بهن (**وضربه**) ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والمتكلم وحده يكونان بالياء نحو أخي ومر بي وضربني وإنني وإني وتسمى هذه النون نون الوقاية وللمتكلم مع غيره يكونان بالنون مع الألف نحو أخونا ومر بنا وضربنا وإننا قوله: (**وضربا**) هذا شروع في بيان المضمر المرفوع المتصل وهو الألف في التثنية نحو ضربا وضربتا ويضربان وتضربان واِضْرِبا (و) الواو في جمع المذكر نحو (**ضربوا**) ويضربون تضربون واضربوا (و) التاء في مخاطب الماضي مذكرا كان أومؤنثا مفردا أومثنى أومجموعا نحو (**ضرَبْتَ**) ضَرَبْتُما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن (و) المتكلم الماضي أيضا نحو (**ضَرَبْتَ و**) النون في الجمع المؤنث نحو (**ضربن**) ويضربن وتضربن واضربن (و) الياء للمفردة المخاطبة في المضارع والأمر نحو (**تضربين واضربي**) والفرق بين هذه اليآء واليآء التي ذكرناها ظاهر لأنها للمتكلم وهذه للمفردة المخاطبة (و) النون مع الألف في المتكلم الماضي مع غيره نحو (**ضربنا**) فإن قيل ما الفرق بين المضمر المجرور والمنصوب المتصلين وبين المضمر المرفوع المتصل حيث يكونان للمتكلم مع غيره بالنون مع الألف وهذا أيضا كذلك قلنا أما الفرق بين المضمر المجرور المتصل وبين المضمر المرفوع المتصل حينئذ فظاهر لأن المجرور المتصل لا يتصل إِلَّا بالاسم أوبحرف الجر كما ذكرنا والمرفوع لا يتصل إِلَّا بالفعل ليكون فاعلا وأما الفرق بين المضمر المنصوب المتصل وبين المضمر المرفوع المتصل حينئذ فهو أن المنصوب يتصل من الأفعال بغير الماضي أيضا نحو تَضْرِبُنَا واِضْرِبْنَا والمرفوع المتصل لا يتصل إِلَّا بالماضي نحو ضَرَبْنَا

(**قوله: وتسمى هذه النون**) أي نون ضربني وإننى. (**قوله: نون القاية**) أي نونا هى سبب وقاية ما قبلها من الكسر المشبه للجر الذي هو من خواص الاسم. (**قوله: وإننا**) وقد يقال: إنا بحذف النون الثانية من ان للتخفيف. (**قوله: وضربا إلخ**) الظاهر والمضمر المرفوع المتصل الألف في التثنية نحو ضربا وضربتا إلخ. (**قوله: والمتكلم إلخ**) الصواب هنا وفي ما يأتى ومتكلم الماضي بإسقاط اللام عطفا على مخاطب الماضي. (**قوله: التي ذكرناها**) في أخى ومر بى إلخ. (**قوله: مع غيره**) حال من المتكلم لا ظرف له فافهم. (**قوله: فإن قيل ما الفرق إلخ**) الأولى التعرض للفرق بين المضمر المنصوب والمجرور المتصلين أيضا إلا أن يقال: اكتفي بفهمه مما سبق. (**قوله: بين إلخ**) أي في المتكلم مع الغير. (**قوله: حيث إلخ**) توجيه للسؤال. (**قوله: حينئذ**) أي حين كونهما للمتكلم مع غيره. (**قوله: بالفعل**) أوشبهه. (**قوله: ليكون فاعلا**) أي حقيقة أوحكما. (**قوله: من الأفعال**) حال من غير والأولى تأخيره عن قوله: بغير الماضى. (**قوله: أيضا**) أي كإتصاله بالماضي.

وأما الفرق بينهما في الماضي فهو أن آخر الفعل الماضي مع المضمر المنصوب مفتوح نحو ضَرَبَنَا ومع المضمر المرفوع المتصل ساكن نحو ضَرَبْنَا قوله: (**وكذلك المستكن**) اعلم أن المضمر المتصل على ضربين بارز وهو ما لُفِظَ به كالكاف في أخوك والنون في ضَرَبْنَا وكالمضمر المذكور فيما ذكر بينهما، ومستتر وهو ما نوي كما (في نحو زيد ضرب) أي ضرب هو وقوله: وكذلك المستكن أي ومثل ما ذكر المستكنُّ أي المضمر المرفوع المستتر في أنه متصل أيضا قوله: المستكن مبتدأ وقوله: وكذلك خبره، ثم اعلم أن المضمر المرفوع المستتر على ضربين جائز الاستتار ولازم الاستتار فالجائز الاستتار في نحو زيد ضَرَبَ وَ ضُرِبَ وَ يَضْرِبُ وَيُضْرَبُ وضارب ومضروب وحسن وأفضل أي لفظةُ هو مستترة في كل واحد منها وفي نحو هند ضَرَبَتْ وضُرِبَتْ وتَضْرِبُ وتُضْرَبُ وضاربة ومضروبة وحسنة وفُضْلى أي لفظة هي مستترة في كل واحدة منها، ومعنى الجواز هنا أن هذه الكلمات المذكورة تارة تسند إلى مضمر مستتر وتارة تسند إلى غيره نحو ضرب زيد. واعلم أن المضمر المرفوع المتصل يستتر في الصفة أي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل مطلقاً أي مفردا أومثنى أومجموعا مذكرا كان أومؤنثا لأنه لوأبرز لزم اجتماع الألفين في المثنى والواوين في الجمع،

(**قوله: مع المضمر المنصوب**) أي المتصل كما في نسخة خطية. (**قوله: كالكاف إلى قوله: بينهما**) الأولى والأَخصَر كالضمائر المذكورة آنفا. (**قوله: فيما ذكر بينهما**) أي في أمثلة ذكرت بين أخوك وضربنا. (**قوله: في نحو زيد ضرب**) أي في ضرب من نحو زيد ضرب. (**قوله: قوله: وكذلك المستكن**) الحق وهو قوله: إلخ كما في نسخة خطية أي ما ذكرنا من أن المستتر قسم من المتصل معنى قوله: وكذلك المستكن وفي بعض النسخ فقوله: وكذلك وهى الظاهرة. (**قوله: وكذلك خبره**) الظاهر ترك الواو. (**قوله: أي لفظة هو**) الأولى فلفظة هو مستترة الخ، على أن الفاء للتبيين وكذا يقال فيما يأتى. (**قوله: يستتر إلخ**) أي ولا يبرز كما يفهم من تعليله الآتي لأنه لوأبرز إلخ وهذا غير مسلم في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة المفردات، فالحَقُّ تقييد ما عدا اسم التفضيل من الصفات بالمثنى والمجموع. (**قوله: مطلقاً**) حال من الصفة بتأويل الوصف. (**قوله: لأنه لوأبرز لزم إلخ**) فيه أن الألف والواو في تثنية الصفة وجمعها علامتا تثنية الفاعل المستتر فيها وجمعه فتزولأن بإبراز الضمير فلا يلزم الاجتماع المذكور فالحَقُّ في التعليل أن يقول لأنه لوأبرز لزم أن يكون الألف في ضاربان والواوفي ضاربون ضميرين وليسا كذلك لتغيرهما بالعوامل وحينئذ لا يبقي حاجة لقوله: وليست الحروف إلخ .

وليست الحروف من الألف والواو والياء فيها نحو ضاربان وضاربون وضاربين بالضمائر بل هي حروف الإعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة عليها فتقول الزيدان ضاربان والهندان ضاربتان أي هما فلفظة هما مستترة في قولك: ضاربان وضاربتان والزيدون ضاربون أي ضاربون هم فلفظة هم مستترة في قولك: ضاربون والهندات ضاربات أي ضاربات هن فلفظة هن مستترة في قولك: ضاربات. (و) لازم الاستتار في أربعة أفعال (**في نحو أفعل**) مطلقاً أي في متكلم المضارع سواء كان مذكرا أومؤنثا فإن لفظة أنا مستترة فيه (و) في نحو (**نفعل**) مطلقاً أي في متكلم المضارع مع غيره سواء كان مذكرا أومؤنثا أومثنى أومجموعا فإن لفظة نحن مستترة فيه. (و) في نحو (**تفعل وافعل**) أي في المضارع والأمر بالصيغة للمفرد المذكر المخاطب فإن لفظة أنت مستترة في كل واحد منهما لا مدخل فيهما لغيره ومعنى اللزوم هنا أن هذه الأفعال لا تسند إلى مظهر ولا إلى بارز بل إلى المستتر المذكور فقط قوله: (**ومنفصل**) عطف على قوله: متصل أي والمضمرات على ضربين متصل كما ذكرنا ومنفصل وهو الذي ينفرد في التلفظ به والمضمر المنفصل على ضربين مرفوع ومنصوب ولا يكون مجرورا لأن المجرور إنما يكون بالإضافة أوبحرف الجر والفصل بين المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور ممتنع لأنهما كشيء واحد فلا يكون المضمر المجرور إِلَّا متصلا فالمضمر المرفوع المنفصل للغائب (**نحو هو**) **من** هما هم هي هما هن (و) للمخاطب (**أنت**) أنتما أنتم أنت أنتما أنتن (و) للمتكلم

(**قوله وليست الحروف إلخ**) الأولى والأَخصَر الألف والواو والياء إلخ. (**قوله: بالضمائر**) في نسخة بضمائر وهى أولى. (**قوله: حروف الإعراب**) الإضافة للبيان. (**قوله: لتغيرها بالعوامل**) أي والضمائر لا تغير إلا إذا تغير عواملها. (**قوله: عليها**) أي الصفة. (**قوله: فتقول إلخ**) المناسب تقديمه على قوله: لأنه إلخ. (**قوله: أي هما**) الأولى إسقاطه كنظيره في قوله: الآتي أي ضاربوه إلخ. (**قوله: وزيدون**) الحق والزيدون كما في نسخة. (**قوله: في نحو أفعل**) بدل من قوله: في أربعة إلخ. (**قوله: أي في متكلم المضارع**) أي وحده. (**قوله: أومثنى**) الأولى إسقاط أو. (**قوله: لا مدخل إلخ**) أي لا دخول في المضارع والأمر لغير أنت ولا يخفى أنه لا فائدة فيه وفي نسخة لا فيهما لغيره بإسقاط مدخل على معنى لا يستتر الضمير المرفوع في المضارع والأمر حال كونهما لغير المفرد المذكر المخاطب وهى الظاهرة. (**قوله: وهو الذي ينفرد إلخ**) أي لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها. (**قوله: والمضمر المنفصل**) الأولى وهو . (**قوله: لأن المجرور إلخ**) وبعضهم علّل بأنه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل وهو الظاهر. (**قوله: بالإضافة**) أي بسببها. (**قوله: والفصل إلخ**) أي وإنفصال الضمير يستلزم جواز الفصل بين الضمير وعامله نحو علمت زيدا إيّاه. (**قوله: ممتنع**) فيه أن فصل المضاف إليه عن

وحده مطلقاً نحو (**أنا و**) للمتكلم مع غيره مطلقاً نحو (نحن) والمضمر المنصوب المنفصل للمخاطب إياك إياكما إياكم إياك إياكما إياكن وللغائب إياه إياهما إياهم إياها إياهما إياهن وللمتكلم وحده إياي وللمتكلم مع الغير إيانا.

﴿أسماء الإشارة﴾

قوله: (**ومنه أسماء الإشارة**) أي ومن المبني وهي ما وضع لمشار إليه وإِنَّمَا أراد بأسماء الإشارة في الاِصْطِلَاح وبمشار إليه في اللغة فلا يكون هذا التعريف تعريفا لها بنفسها، وبنيت أسما الإشارة لاحتياج اسم الإشارة إلى قرينة الإشارة فيشبه الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى

المضاف جائز إذا كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقرائة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بنصب أولادهم وجر شركائهم وإما ظرفه كقول بعضهم ترك يوم نفسك وهو اها سعي لك في رداها أوكان المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله الأَوَّل والفاصل مفعوله الثَّانِي كقرائة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله أوكان الفاصل قَسما كقولهم هذا غلام والله زيد وقد يفصل حرف الجر عن المجرور أيضا بالحروف الزائد نحو فبما رحمة من الله. (**قوله: للمتكلم وحده مطلقاً**) أي مذكرا كان أومؤنثا. (**قوله: نحو أنا**) الأولى ترك نحو هنا وفيما يأتي. (**قوله: وللمتكلم مع غيره مطلقاً**) أي مذكرا أومؤنثا مثنى أومجموعا.

﴿أسماء الإشارة﴾

(**قوله: أي ومن المبني**) الحق ذكره بعد قوله: ومنه، أوزيادة أسماء الإشارة بعده كما في بعض النسخ. (**قول المصنف: ما وضع لمشار إليه**) أي أسماء وضع كل واحد منها لمشار إليه إشارة حسية فلا يرد الضمير الغائب وأمثاله فإنها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية كذا في شرح الكافية للعارف المولى الجامي قدّس سرّه ويحتمل جعل ما في ما وضع" عبارة عن الاسم على أنها خبر لهو المحذوف الراجع إلى اسم الإشارة الدال عليه أسماء الإشارة كما جرى عليه في شرح المرفوعات "هو ما اشتمل الخ" معلّلا بقوله: لأن التعريف للماهية لا للأفراد. (**قوله: في الاصطلاح**) أي المعنى الكائن في الاِصْطِلَاح والأولى بدله المعنى الاصطلاحي وكذا يقال في قوله: وبمشار إليه في اللغة. (**قوله: فلا يكون هذا إلخ**) فيه أنه إنما يلزم ذلك لوكان نفس المعرّف مأخوذا في التعريف والمأخوذ هنا قيده فلا محذور. (**قوله: لاحتياج اسم الإشارة**) لعل الإظهار ليفيد أن الاحتياج ثابت لكل منها. (**قوله: إلى قرينة الإشارة**) الإضافة بيانية.

الغير قوله: (**وهي خمسة**) أي وأسماء الإشارة خمسة أنواع الأَوَّل للمفرد المذكر نحو (**ذا و**) الثَّانِي للمفردة المؤنثة نحو (**تا وتي وته وتهي**) بالوصل وبالسكون (**وذي وذه وذهي**) بالوصل وبالسكون (و) ثالثها لتثنية المذكر نحو (**ذان**) في حالة الرفع (**وذين**) في حالتي النصب والجر ويجيء ذان في حالة الرفع والنصب والجر في بعض اللغات ومنه قوله: تعالى في سورة طه إن هذان لساحران (و) الرابع لتثنية المؤنث (**تان**) في حالة الرفع (**وتين**) في حالتي النصب والجر ولم يثن من لغات المؤنث إِلَّا تا وحدها (و) الخامس لجمعهما (**أولاء**) بالمد والقصر قوله: (**ويلحق بأوائلها**) أي بأوائل أسماء الإشارة (**حرف التنبيه**) لتدل على تنبيه المخاطب فيكون بمعنى انتبه (**نحو هذا وهاتا وهذه وهذي**) بالوصل والسكون (**وهذان وهاتان وهؤلاء**) قوله: (**وبأواخرها**) أي ويلحق بأواخر أسماء الإشارة (**كاف الخطاب**) لتدل على حال من يخاطبه من الإفراد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث (**نحو ذاك**) ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن (**وتاك**) تاكما تاكم تاك تاكما تاكن (و) نحو (**ذانك**) ذانكما ذانكم ذانك ذانكما ذانكن (و) نحو (**تانك**) تانكما تانكم تانك تانكما تانكن (و) نحو (**أولئك**) أولئكما أولئكم أولئك أولئكما أولئكن ففي المفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وفي المفردة المؤنثة تا وتي للقريب وتاك وتيك

(**قوله: نحو ذا**) لفظ نحو هنا وفيما يأتي غير موجود في نسخة خطية والأولى عليه تأخير قوله: للمفرد المذكر عن قول المص ذا وكذا يقال في نظائره الآتية. (**قوله: بالوصل وبالسكون**) أي بوصل الهاء وسكونها والظاهر والسكون بدون باء وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: وثالثها التثننية المذكر**) الحق والثالث لتثنية المذكر. (**قوله: لتثنية المذكر**) أي صورة إذ المبني لا يثنى على الأصح والظاهر بنائه على الألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر. (**قوله: ومنه**) أي من مواضع مجيئ ذان بالألف في جميع الأحوال. (**قوله: تعالى إن هذان لساحران**) على أن إن من الحروف المشبهة بالفعل وهذان اسمها وفيه وجهان آخران أحدهما أن اسم إن ضمير الشأن المحذوف وثانيهما أن إن بمعنى نعم وعليهما لا تصلح الآية الكريمة للاستشهاد. (**قوله: ولم يثن**) أي لم يقع على صورة المثنى. (**قوله: وحدها**) الحق إسقاطه. (**قوله: بالمد والقصر**) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولاء مبني والجواب انه جرى على عرف اللغويين والقراء وهم لا يخصونهما بالمعرب. (**قوله: لتدل على تنبيه المخاطب**) الأولى والأَخصَر لتنبيه المخاطب. (**قوله: لتدل على حال إلخ**) الحق أن نفس الكاف إنما تدل على الخطاب والدلالة على حال المخاطب بهيئته أوبما يلحقه. (**قوله: من يخاطبه**) في نسخة من يخاطب وهى أولى. (**قوله: والمذكر والمؤنث**) المناسب والتذكير والتأنيث. (**قوله: ففي المفرد المذكر إلخ**) أي فيقال في المفرد المذكر لأجل القريب. (**قوله: وذاك للمتوسط**) وهو المشهور وعليه تكون المراتب ثلاثا والراجح ما ذهب إليه بعض

للمتوسط وتلك للبعيد وفي تثنية المذكر ذان للقريب وذانك للمتوسط وذَانك بتشديد النون للبعيد وفي تثنية المؤنث تان للقريب وتَانِكَ للمتوسط وتَانِّك بتشديد النون للبعيد وفي جمعهما أولاء مدا وقصرا للقريب وأولئك للمتوسط وأولالك للبعيد وأما هنا فيشار به إلى المكان القريب وأما ههنا وهناك فيشار بهما إلى المكان المتوسط وأما ثمه وهنالك وهنا بفتح الهاء وهو الأكثر أوكسرها وبتشديد النون فيشار بها إلى المكان البعيد.

﴿**الموصولات**﴾

قوله: (**ومنه الموصولات**) أي ومن المبني الموصولات فللمفرد المذكر (**نحو الذي**) في حالة الرفع والنصب والجر (و) للتثنية في حالة الرفع (**اللذان** و) في حالتي النصب والجر (**الذين و**) لجمعه (**الذين و**) للمفردة المؤنثة (**التي و**) لتثنيتها في حالة الرفع (**اللتان و**) في حالتي النصب والجر (**اللتين** و) لجمعها ست صيغ (**اللاتِ واللاتِي واللواتِ واللاءِ واللائي واللاي واللوائي**) قوله: (**وما ومن**) أي ومن الموصولات ما وهو يعم ذوى العلم وغيرهم ومن وهو مختص بذوى العلم غالبًا

النحاة وعزى إلى سِيبويهِ من أن المشار إليه له مرتبتان فقط قريب وبعيد لأن ترك اللام لغة تميم والإتيان بها لغة الحجاز فلوكانت المراتب ثلاثا للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين إلى المتوسط. (**قوله: مدا وقصرا**) أي ممدودا ومقصورا. (**قوله: وأولالك**) بالقصر ولا يقال: أولاءلك بإدخال اللام على الممدود. (**قوله: وأما ههنا إلخ**) فيه أن ههنا كهنا للقريب والراجح ان هناك كهنالك للبعيد. (**قوله: وبتشديد النون**) أي في الصورتين.

﴿**الموصولات**﴾

(**قوله: فللمفرد المذكر**) عالما كان أولا. (**قول المصنف: نحو الذي**) لا محل للفظ نحو هنا فالحَقُّ بدله وهى وذكر قول الشارح للمفرد المذكر بعده. (**قوله: وللتثنية**) أي صورة كما مر في أسماء الإشارة والمناسب لما بعده ولتثنيته بالضمير العائد إلى المذكر. (**قوله: ولجمعه اللذين**) بالياء في جميع الأحوال وفي لغة بعضهم بالواوفي حالة الرفع وهل هو حينئذ معرب أومبني جيئ به على صورة المعرب قولأن الصحيح الثَّانِي كذا في الصبان.(**قوله: وللمفردة المؤنثة**) عاقلة كانت أولا. (**قوله: ولجمعها**) في إطلاق الجمع على الصيغ الآتية مسامحة إذ ليست جموعا حقيقة وإِنَّمَا هى أسماء جموع. (**قوله: اللاي**) بسكون الياء وكسرها. (**قوله: وهو يعم إلخ**) إلا أن استعمالها في غير ذوى العلم أكثر وأشهر وهى كمن، تكون للمفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث. (**قوله: غالبا**) أي في الغالب.

وقد تستعمل لغير ذوى العلم كقوله: **تعالى** ﴿ومنهم من يمشى على بطنه﴾ وهي ليست بذوي العلم قوله: (**وأي وأية**) أي ومن الموصولات أي للمذكر وأية للمؤنث وهما مبنيان على الضم إذا حذف صدر صلتهما كقولك: عرفت أيهُمُ أفضل أي هو أفضل وعرفت أيتهن فضلى أي هي فضلى لاحتياجهما إلى المحذوف فيشبهان الحرف كما ذكر

ومعربتان إذا أُكْمِلَتْ صدر صِلَتُهُمَا كقولك: عرفت أيهم هو أفضل وعرفت أيتهن هي فضلى لملازمتهما الإضافة دون سائر أخواتهما والإضافة منافية للبناء لأنها من خواص الأسماء والأصل في الأسماء الإعراب قوله: (**والألف واللام**) أي ومن الموصولات الألف واللام (**بمعنى الذي أوالتي**

(**قوله: وقد تستعمل لغير ذوى العلم**) إن شبه بهم كقول الشَّاعِر أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هو يت أطير فنداء السرب وطلب إعارة الجناح يقتضيان تشبيهه بالعالم، أواختلط بهم تغليبا للأفضل نحو قوله: تعالى "ولله يسجد من في السموات والأرض، أو إقترن بهم في عام فصّل بمن كالآية المذكورة في الشرح لإقتران الحية المعبّر عنها بمن بالعاقل في كل دابة. (**قوله: وهى ليست إلخ**) غير موجود في بعض النُّسَخ وينبغي أن يذكر قبله والمراد بمن الحية ليقدم مرجع الضمير. (**قوله: بذوى العلم**) الحق من ذوى العلم.

(**قوله: أىّ للمذكر**) أي مفردا، أومثنى، أومجموعا وكذا يقال في قوله: وأية للمؤنث وحكي ابن كيسان أنّ أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها أي يقولون أيّان، وأيّتان، وأيّون، وأيّات والمشهور أنه تكون بلفظ واحد في الإفراد، والتذكير، وفروعهما كمن وما. (**قوله: إذا حذف صدر صلتهما**) أي وأضيفا لفظاً عند الجمهور قال الرضي: صلتهما إما اسمية أوفعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبني أي معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميرا ولا يحذف المبتدأ في نحو اضرب أيّهم غلامه قائم، وأيّهم زيد غلامه انتهى وفي الصبان ما يفيد احتمال كون المحذوف اسما ظاهرا أيضا فليراجع. (**قوله: لاحتياجهما إلى المحذوف**) أي إلى ملاحظته كاحتياجهما إلى الصلة.

(**قوله: فيشبهان الحرف**) أي مشابهة قويّة بحيث لا تعارضها الإضافة. (**قوله: إذا أكملت صدر صلتهما**) صوابه إذا أكملت صلتهما كما في نسخة خطية. (**قوله: لملازمتهما**) المناسب لعدم شدة احتياجهما مع لزوم إضافتهما والإضافة إلخ. (**قوله: دون سائر أخواتهما**) الحق إسقاط لفظ سائر. (**قوله: والإضافة**) أي الإضافة للمفرد على وجه اللزوم. (**قوله: من خواص الأسماء إلخ**) الحق توصيف الأسماء بالمتمكنة، وإسقاط قوله: والأصل إلخ. (**قوله: والأصل في الأسماء الإعراب**) أي كونها معربة. (**قوله: بمعنى الذي، أوالتي**) أي وفروعهما.

والموصول ما لا بد له من جملة) أي جملة خبرية (**تقع صلة له ومن ضمير يعود إليه**) فلا يتم الموصول جزأ إِلَّا بصلة وعائد وإِنَّمَا وجب أن تكون الصلة جملة لأن الذي وضع لجعل الجملة صفة للمعرفة فحمل أخواته عليه وإِنَّمَا وجب أن تكون الصلة جملة خبرية لأن غيرها كالأمر والنهي وغيرهما لا يكون موضحا للموصولات (**نحو جاءني الذي أبوه منطلق**) فقوله: جاء فعل والذي في محل الرفع فاعله وأبوه منطلق جملة اسمية صلة له والعائد الضمير الذي في أبوه (**و**) نحو (**جاءني الذي ذهب أخوه**) فقوله: جاء فعل والذي في محل الرفع فاعله وذهب أخوه جملة فعلية صلة والعائد الضمير في أخوه (**و**) كذلك نحو (**جاءني من عرفته و**) جاءني (**ما طلبته**) والعائد المفعول يجوز حذفه كقولك: جاءني من عرفت أي من عرفته وكذلك جاءني ما طلبت أي ما طلبته

(**قوله: أي جملة خبرية**) الأَخصَر الاقتصار على قوله: خبرية. (**قول المصنف: ومن ضمير**) أي في الجملة. (**قوله: فلا يتم إلخ**) أي فلا يصير الموصول جزأ تاما إلا إلخ تفريع على التفسير المذكور وفيه أنّ كون الموصول ما لابد إلخ لا يستلزم عدم كون الموصول جزأ تاما إلا بصلة وعائد. (**قوله: لأن الذي إلخ**) فيه أن الموضوع للجعل المذكور مطلق الموصول كما في التصريح فتخصيص الذي به وحمل أخواته عليه فاسد فالحَقُّ بدله لأن الموصول وضع إلخ وإسقاط قوله: وحمل أخواته عليه. (**قوله: لجعل الجملة إلخ**) أي لجعل مضمونها وصفا قائما بالمعرفة. (**قوله: صفة للمعرفة**) ذكرت، أولا. (**قوله: فحمل**) الأولى وحمل، بالواو. (**قوله: وإِنَّمَا وجب إلخ**) الأولى والأَخصَر وإِنَّمَا وجب أن تكون الجملة خبرية لأن الإنشائية لا تكون موضحة للموصولات. (**قوله: لأن غيرها إلخ**) لا يخفى عدم ملائمة جواب السؤال الثَّانِي لجواب السؤال الأَوَّل بل الملائم له أن يقول لأن الجملة الإنشائية لا تصلح للوصف بها نعم لوجرى في الجواب الأَوَّل على المشهور من أن الموصولات لإبهامها تحتاج إلى ما يوضحها وذلك لا يكون بالمفردات لحصلت الملائمة بين الجوابين كما لا يخفى. (**قوله: كالأمر والنهى**) أي كذات الأمر والنهى. (**قوله: وغيرهما**) يغني عنه كاف كالأمر. (**قوله: فاعله**) ظاهره مخالف لقوله: فلا يتم الموصول إلخ. (**قوله: يجوز حذفه**) إذا كان متصلا أومنفصلا، جوازا نحو ومما رزقناهم ينفقون أي رزقناهم إياه بخلاف المنفصل وجوبا نحو جاء الذي إيّاه أكرمت لأن حذفه مفوّت لما قصد به من التخصيص، أوالإهتمام، وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد نحو وهو الذي في السماء إله، والمجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفا غير ماض نحو فاقض ما أنت قاض، وبالحرف إن كان الموصول مجرورا بمثله لفظاً، ومعنى، ومتعلقا نحو مررت بالذي مررت أي به.

قوله: (**وصلة الألف واللام اسم فاعل أواسم مفعول نحو جاءني الضارب**) أي الذي ضَرَبَ (و) جائتني (**الضاربة**) أي التي ضَرَبَتْ (و) جاءني (**المضروب**) أي الذي ضُرِبَ (و) جاءني (**المضروبة**) أي التي ضُرِبَتْ فَخُصِّصَت صلة الألف واللام بالجملة الفعلية ليمكن منها بناء اسم فاعل أواسم مفعول ليدخل الألف واللام عليه لأنهما من خواص الاسم (**وإِنَّمَا بنيت الموصولات لاحتياجها إلى الصلة والعائد**) فيشبه الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير والحرف مبني فالموصلات أيضا مبنية.

﴿**أسماء الأفعال**﴾

قوله: (**ومنه أسماء الأفعال**) أي ومن المبني أسماء الأفعال (**وهي ما كان بمعنى الأمر أوالماضي كقولك: رويد زيدا أي**) أروده أي (**أَمْهِلْهُ**) وأصل رُوَيْدَ إِرْوَادٌ فحذف منه الزوائد فبقي رَوْدٌ فصغر فصارَ رُوَيْدَ (و) كقوله: تعالى في سورة الأنعام ﴿هلم شهدائكم﴾ أي أَحْضِرُوهُم وكقوله: تعالى في سورة الأحزاب ﴿هلم إلينا﴾ أي تعال واقبل فهلم على وجهين متعدية كما في الآية الأولى وغير متعدية كما في الآية الثانية

(قول المصنف: اسم فاعل أواسم مفعول) أوصفة مشبهة عند بعض ومنهم ابن مالك والرّاجح المنع. (**قوله: فخصصت**) الظاهر وخصصت كما في بعض النسخ. (**قوله: صلة الألف واللام**) أي حقيقة. (**قوله: ليمكن منها**) أي من فعلها صلة بناء والأولى تأخيره. (**قوله: ليدخل إلخ**) علة لعلية الإمكان للتخصيص كما أن قوله: الآتي لأنهما إلخ علة لعلية الدخول. (**قوله: عليه**) أي على كل واحد منهما. (**قوله: لأنهما من خواص الاسم**) فيه مسامحة والمراد أنهما يشبهان صورة ما هو من خواصّ الاسم وهو الألف واللام للتعريف. (**قوله: فيشبه**) أي كل واحد منها

﴿**أسماء الأفعال**﴾

(**قول المصنف: بمعنى الأمر والماضي**) أي مع مبالغة والإضافة لامية فمعنى اسم الفعل معنى فعل الأمر أوفعل الماضي ورجّحه الرضي ويحتمل أن تكون الإضافة بيانية وعليه فمعناه نفس فعل الأمر والماضي ورجحه أكثر العلماء وعلى الأَوَّل هو في محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعه عن الخبر وعلى الثَّانِي لا محل له من الإعراب قال الصبان ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها لا موضع لها كالأفعال فتأمل اهـ. (**قوله: أروده أى**) الأولى إسقاطه. (**قوله: فحذف منه إلخ**) الأولى فصغر تصغير ترخيم بحذف زائديه وإيقاع التصغير على أصوله فصار رويد.

وهلم عند الحجازيين يجيء على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وبنوتميم يقولون هَلُمَّ هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمي هَلُمّا هَلُمْنَ (و) كقولك: (**حيهل الثريد**) أي أسرع وايت الثريدَ وفيه ثلث لغات حَيَّهَلَ بالبناء على الفتح وحيهلاً بالتنوين وحيهلا بالألف وقد يستعمل حيّ وحده بمعنى أَقْبِلْ ومنه قول المؤذن: حي على الصلوة أي ايت وأسرع (و) كقولك: (**هيهات ذلك**) أي بَعُدَ ذلك جداً (و) كقولك: (**شتان ما هما**) أي افترقا وما في قولك: شتان ما هما زائدة (و) كقولك: (**أُفٍّ أي تضجرت و**) كقولك: (صَهْ) أي اسكت (و) كقولك: (**مَهْ أي اكفف و**) كقولك: (دونك أي خذه و) كقولك: (**عليك زيدا أي اِلْزَمْ زيدا وإِنَّمَا بنيت أسماء الأفعال لأنها بمعنى الأمر أوالماضي**) وهما مبنيان فهي أيضا مبنية.

(**قوله: في التثنية**) الأولى في الإفراد والتثنية إلخ. (**قوله: وبنوتميم إلخ**) في شرح المفصل واعلم أن بني تميم وإن كانوا يجرون هلمّ مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدته فهي عندها أيضا اسم للفعل وقال المحقق الأنبابى وعلى لغة التميميين فيها خلف قيل وهو الأصح إنها فعل أمر وقيل اسم فعل أمر. (**قوله: وهلمن**) في الرضي وهلممن بميمين.

(**قول المصنف: وحيهل الثريد**) هى مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للحث والعجلة لا الإستفهامية وتتعدى بنفسها إذا كانت بمعنى إيت كما في المثال المذكور وبالباء إذا كانت بمعنى عجّل نحو إذا ذكر الصالحون فحيّهلا بعمر رضى الله عنه أي فعجلوا بذكره وبعلى إذا كانت بمعنى أقبل نحو حيهل على كذا والثريد قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللّحم.

(**قوله: وفيه ثلاث لغات إلخ**) قد يقال: إن دخول التنوين للتنكير مثله في صه والألف منقلبة عنه في حال الوقف وإثباتها في الوصل لإجرائه مجراه ففي عد حيهلاً بالتنوين وحيهلا بالألف لغتين مستقلتين خفاء نعم فيه لغتان أخريان سكون اللام وإبدال الحاء عينا فليحرر. (**قوله: أي إيت وأسرع**) غير موجود في نسخة خطية والمناسب بدله أي أقبل عليها. (**قوله: جدا**) ساقط في نسخة خطية. (**قوله: في قولك: شتان ما هما**) الأولى إسقاطه كما في بعض النسخ.

(**قوله: أي تضجّرت**) تبع ابن الحاجب في عدم إثبات ما هو بمعنى المضارع وأثبته الأكثرون وعليه فأفٍّ بمعنى أتضجر قال العلامة الصبان والإنصاف أن المذهبين محتملان. (**قوله: اكفف**) من كف اللازم بمعنى إنكفف. (**قول المصنف: عليك زيدا**) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بالعلم فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها مثل تمسك وصرح الرضى بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل

﴿الأصوات﴾

قوله: (**ومنه الأصوات**) أي ومن المبني الأصوات (**وهي كل لفظ حكي به صوت أوصوت به للبهائم**) قوله: (**فالأول**) أي اللَّفظ الذي حكي به صوت (**كغاق**) فإنه حكاية صوت الغراب قوله: (والثاني كنخ) أي واللفظ الذي صوت به للبهائم كنَخّ مشددةً أوساكنةً فإنه يصوت به عند إناخة البعير أي يصوت به للبعير حتى تَبْرُكَ (**وإِنَّمَا بنيت**) الأصوات (**لأنها لا يقع لها تركيب يقتضي الإعراب لأن وضعها على أن ينطق بها**) حال كونها (**مفردة**) فإذا كان وضعها على أن ينطق بها مفردة فلا تقع في التركيب فتكون مبنية لأن مقتضيَ الإعراب هو التركيب. اعلم أن المبني قد يكون لوجود مانع من الإعراب وهو مشابهة مبني الأصل كما ذكر من المضمرات إلى أسماء الأفعال وقد يكون لانتفاء مقتضي الإعراب وهو التركيب كما في الأصوات وإليه أشار بقوله:

﴿الأصوات﴾

(**قول المصنف: ومنه الأصوات**) أي أسماء الأصوات وصرح جماعة ومنهم العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضع اللَّفظ له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللَّفظ بحيث متى أطلق فَهِم العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد: إن حقيقة الدلالة كون اللَّفظ يخاطب به من يعقل كذا في الصبان وقد يقال: هذا إن سلم فيما صوّت به للبهائم لا يتصور فيما حكي به صوت لعدم دلالته على شيء قال عصام في شرح الكافية: لا معنى لدعوى الوضع فيها.

(**قول المصنف: حكي به صوت**) أي تلفظ به الإنسان تشبيها بصوت شيء. (**قول المصنف: للبهائم**) أي لأجل البهائم مثلا لإناختها أوزجرها أودعائها أوغير ذلك. (قول المصنف: كغاق) بكسر القاف وقد ينون. (**قول المصنف: والثاني كنخ**) المناسب إسقاط قوله: كنخ وجعل الآتي من المتن. (**قوله: أي واللفظ**) الأولى ترك الواوكما في نسخة خطية. (**قوله: مكسورة**) وقد جاءت مفتوحة أيضا. (**قوله: أوساكنة**) عطف على قوله: مشددة. (**قوله: عند إناخة البعير**) أي عند إرادتها. (**قوله: تبرك**) صوابه يبرك من برك البعير يبرك بروكا وقع على بركه أي صدره. (**قول المصنف: لا يقع لها إلخ**) أي لا تقع مركبة مع العامل وهذاَ إنَّما يتم إذا كان التركيب شرطا للمعرب وهو غير مسلم عند الجميع فالأولى تعليل بنائها بمشابهتا الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. (**قوله: فإذا كان إلى قوله: اعلم**) مستدرك. (**قوله: المبني**) الأولى بدله البناء.

لأنها لايقع لها تركيب يقتضي الإعراب وقوله: لأن وضعها إلخ تعليل لقوله: لا يقع لها تركيب قوله: (**فإذا أردت حكاية صوت الغراب تقول غاق**) متفرع على قوله: فالأول كغاق (و) قوله: (**إذا أردت إناخة البعير قلت نخ**) متفرع على قوله: والثاني كنخ

﴿**بعض الظروف**﴾

قوله: (**ومنه بعض الظروف**) أي ومن المبني بعض الظروف (**نحو إذ**)وهي للزمان الماضي وإن دخلت على غيره كقوله تعالى: ﴿إذ يقول لصاحبه﴾ أي إذ قال لصاحبه وتضاف تارة إلى الجملة الاسمية نحو جئتك إذ زيد قائم أي زمان قيام زيد وتارة إلى الجملة الفعلية نحو جئتك إذ قام زيد أو إذ يقوم زيد أي جئتك زمان قيام زيد (و) نحو (**إذا**) وهي للزمان المستقبل وإن دخلت على غيره ولا تضاف إِلَّا إلى الجملة الفعلية نحو إذا قام زيد أو إذا يقوم زيد قمت وفيها معنى

(**قوله: وإليه**) أي إلى أن البناء قد يكون لانتفاء إلخ. (**قوله: متفرع إلخ**) وعليه كان المناسب تقديم قوله: فإذا أردت إلخ على قوله: وإِنَّمَا بينت إلخ وقد يقال: إنه بيان لقوله: لأن وضعها إلخ فهو في محله.

﴿**بعض الظروف**﴾

(**قوله: للزمان الماضي**) وقد تكون اسما للزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها والجمهو ر لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يحتج غيرهم بقوله: تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا كذا في المغنى وكتب المحقق الأمير على قوله: لدخول حرف التنفيس قد يقال: غاية مفاد حرف التنفيس أنه مستقبل في الواقع ولا بد ثم لا مانع من تنزيل هذا المستقبل منزلة الماضي كما أفاده الشارح رحمه الله انتهى. (قوله: على غيره) أي غير دال الزمان الماضي.

(**قوله: إلى الجملة الاسمية**) قال الإمام السيوطى رحمه الله تعالى في الهمع وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو إذ زيد قام ووجه قبحها أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد يقوم فإنه حسن انتهى. (**قوله: ونحو إذا**) الأولى إسقاط نحو بل المناسب إسقاطه في المتن أيضا ووضع منها موضعها. (**قوله: للزمان المستقبل**) أي في الغالب وإِلَّا فقد تستعمل في الماضي أيضا نحو قوله: تعالى حتى إذا بلغ بين السدين. (**قوله: ولا تضاف إلا إلخ**) مناف لظاهر قوله: فيما يأتي ولذلك اختير بعدها الفعل. (**قوله: وفيها إلخ**) أي غالبا. (**قوله: معنى الشرط**) أي معنى هو الشرط وهو ترتب مضمون جملة على أخرى، أو معنى حرف الشرط فالإضافة إما بيانية أولامية.

الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل لاختصاص الشرط بالأفعال وقد يكون أي إذا لمجرد الظرف نحو أجيء إذا قام زيد أو إذا يقوم زيد أي زمان قيام زيد وقد يكون اسما غير ظرف نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمروأي زمان قيام زيد زمان قعود عمروفهنا وقعت مبتدأ وخبرا وقد يقعان للمفاجأة نحو بينما زيد قائم إذ رأى عمراً تقديره بين أوقات قيام زيد فاجأه رؤية عمروٍ وخرجت فإذا السبع تقديره فإذا السبع موجود (**وبنيتا أي وبنيت إذ وإذا**) (**لأنهما لا تضافان إِلَّا إلى الجملة**) كما ذكرنا (**فاحتاجتا إلى تلك الجملة**) فتشبهان الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير والحرف مبني فهما أيضا مبنيتان). قوله: (**ومنها**) أي ومن الظروف المبنية (**متى**) وهي للزمان استفهاما نحو متى القتال وشرطا نحو متى تأتني أكرمك (**وأيان**) للزمان استفهاما

(**قوله: اختير إلخ**) وجوز الاسم أيضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل إن ولو. (**قوله: لاختصاص الشرط بالأفعال**) الأولى لمناسبة الشرط الأفعال. (**قوله: أي إذا**) الأولى إسقاطه كما في نسخة خطية. (**قوله: وقد يكون اسما غير ظرف**) قال الرضيّ وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب. (**قوله: وقد يقعان إلخ**) وقوع إذا الفجائية في الغالب بعد بينما أوبينا وأصلهما بين فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة إلى المفرد وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما التي شأنها الكفّ فكأنها كفّتها عن الإضافة وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت الألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ يكون كالموقوف عليه إذ الألف قد يؤتى بها للوقف.

(**قوله: نحو بينما زيد قام إذ رأي عمرا**) وهل هى حينئذ ظرف أوحرف مفاجئة أوحرف زائد فيه أقوال فعلى القول بزيادتها يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أوبينما، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أوبينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ فالتقدير رأي زيد عمرا بين أوقات قيام زيد إذ رأي عمرا، وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما فعل محذوف يفسره المذكور فيكون التقدير" رأي زيد عمرا بين أوقات قيامه رأي عمرا في ذلك الوقت وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا في ما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أي صادفت رؤية عمروبين أوقات قيام زيد في ذلك الوقت. (**قوله: تقديره إلخ**) بيان لحاصل المعنى فالأولى نحو يعنى بدل قوله: تقديره.

(**قوله: رؤية عمرو**) في نسخة رؤيته عمرا. (**قوله: تقديره فإذا إلخ**) فإذا عليه ظرف للخبر المحذوف. (**قوله: استفهاما**) أي أداة استفهام وكذا يقال في قوله: وشرطا. (**قوله: وأيان للزمان استفهاما**) وتختص بالأمور العظام والمستقبل فلا يقال: أيان يوم قيام زيد وأيان قدم الحجاج وقد تكون أداة شرط أيضا نحو أيان تجلس أجلس.

كقوله تعالى: حكاية عن الكفار ﴿أيان يوم الدين﴾ قوله: (**وبنيتا**) أي وبنيت متى التي للزمان استفهاما وأيان (**لتضمنهما معنى الاستفهام**) وبنيت متى التي للزمان شرطا لتضمنها معنى الشرط قوله (**ومنها**) أي ومن الظروف المبنية (**أين وأنى**) وهما للمكان استفهاما نحو أين زيد وأنى عمرووشرطا نحو أين تجلس أجلس وأنى تنزل أنزل (**وبنيتا**) أي وبنيت أين وأنى (**لتضمنهما معنى الاستفهام أومعنى الشرط**)

(**وكيف جار مجرى الظرف**) ومعناها السؤال عن الحال استفهاما كقولك كيف زيد أي على أيِّ حال هو من الصحة والمرض والفراغة والشغل وغيرها (**وبني**) كيف (**لتضمنه معنى الاستفهام**) وإِنَّما قلنا هو جار مجرى الظرف لأن معناه السؤال عن الحال وحال الشخص يقام مقام ظرفه كأنه استقر فيها مثل الاستقرار في الظرف.

قوله: (**ومنها قبل وبعد**) أي ومن الظروف المبينة قبل وبعد اعلم أن كل واحد من قبل وبعد لا يفيد بدون الإضافة وأنه على حسب ما يضاف إليه فإن أضيف إلى مكان كقولك داري قبل دارك أو بعد دارك كان للمكان وإن أضيف إلى زمان كقولك يوم دعوتي قبل يوم دعوتك أو بعد يوم دعوتك كان للزمان ويحذف كثيرا الزمان بينه وبين ما يضاف إليه نحو جئت قبل زيد أي قبل زمان مجئ زيد

(**قوله: حكاية**) أي حاكيا. (**قوله: أي وبنيت متى إلخ**) الأولى أي وبنيت متى وأيّان للزمان استفهاما. (**قول المصنف: معنى الاستفهام**) أي معنى هو الاستفهام وكذا يقال في نظائره. (**قوله: وأنّى عمرو**) في الرضي لا يستعمل أنّى بمعنى أين إلا مع من ظاهرة نحو من أين عشرون لنا من أنّى أومقدرة نحو قوله تعالى: ﴿أنّى لك هذا﴾ أي من أنّى لك ولا يقال: أنّى زيد بمعنى أين زيد انتهى رحمه الله.

(**قوله: ومعناها السؤال عن الحال**) وقد يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس أجلس ومطلقاً عند الكوفيين. (**قوله: عن الحال استفهاما**) لا حاجة إلى قوله: استفهاما بعد قوله: السؤال عن الحال. (**قوله: والفراغة**) في نسخة والفراغ. (**قوله: كأنه استقر فيها**) توجيه لإقامة الحال مقام الظرف. (**قوله: فيها**) أي في الحال وتأنيث ضميرها بعد تذكيره في قوله: يقام إشارة إلى أنها تذكر وتأنث. (**قوله: مثل الاستقرار في الظرف**) أي مثل استقرار المظروف في الظرف.

(**قوله: لا يفيد إلخ**) غير مسلم اللهم إلا أن يكون مراده لا يفيد فائدة تامة. (**قوله: فإن أضيف إلخ**) والمشهور أنهما للزمان واستعمالهما للمكان قليل. (**قوله: الزمان**) أي دال الزمان أوالزمان وما رادفه. (**قوله: بينه**) أي الواقع بينه.

ثم اعلم أيضا أن المضاف إليه إن كان مذكورا كان كل واحد منهما معربا وإعرابه بالنصب والجر لا غير كقوله تعالى في سورة القمر: ﴿كذبت قبلهم قوم نوح﴾ وكقوله: تعالى في سورة يوسف: ﴿وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾ وإن لم يكن ذلك المضاف إليه مذكورا فإن لم يكن ذلك المضاف إليه له منويا كان كل واحد منهما أيضا معربا وإعرابه بالنصب والجر لا غير كقول الشَّاعِر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات

وإن كان منويا فهو حينئذ مبني على الضم كقوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ قوله: (وبنيتا) أي وبنيت قبل وبعد إذا قطعتا عن الإضافة وكان المضاف إليه منويا نحو جئتك قبل وذهبت بعد (**لأنهما مقطوعتان عن الإضافة**)

(**قوله: والجر**) أي بمن فقط. (**قوله: لا غير**) لا عاطفة لغير على النصب والجر وهو مبني على الضم في محل جر أي لا غيرهما. (قوله: ذلك المضاف إليه) الحق إسقاط ذلك هنا وفيما بعد كما في نسخة. (**قوله: فإن لم يكن ذلك إلخ**) إظهار في مقام الإضمار من غير نكتة. (**قوله: منويا**) بل منسيا بالكلية على ما هو المشهور فينونان ويكون قبل بمعنى السابق والبعد بمعنى اللاحق وقال بعض الألفاضل هلاّ جعلا في الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين ككل وبعض فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بني قال الرضى وهو الحق.

(**قول الشَّاعِر فساغ إلخ**) ساغ من باب قال سهل دخوله في الحلق والشراب ما يشرب من المائعات وقبلا ظرف لكان ومعناه في زمان سابق أوقبل أخذه بثأره وأكاد مضارع كاد من أفعال المقاربة وأغص بفتح الهمزة والغين المعجمة أصله أغصص مضارع غصص غصصا من باب تعب أي أشرق والفرات العذب ويروى بالماء الحميم أي البارد وحاصل المعنى لما أدركت ثأرى سهل دخول الشراب في حلقي وقد كنت سابقا أوقبل ذلك قريبا من أن أشرق بالماء العذب أوبالماء البارد.

(**قوله: وإن كان منويا**) أي معناه فقط وبقي صورة أخرى وهى كون المضاف إليه المحذوف منويا لفظاً ومعنى وعليها يعربان بدون تنوين قال العلامة الصبان رحمه الله الذي يظهر لى أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف إليه معبّرا عنه بأيّ عبارة كانت فخصوص اللَّفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية اللَّفظ فإنه يكون ملا حظا بعينه ومقدراً كالثابت وإِنَّمَا لم يقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها مع نية اللَّفظ فهى قوية لنية لفظ المضاف إليه انتهى قوله: لضعفها إلخ قد يقال لا إضافة حينئذ إذ الإضافة إنما تتحقق بلفظ المضاف إليه مذكورا أومحذوفا والمنوي في الصورة المذكورة معناه فقط والله تعالى أعلم.

(**قوله: وكان المضاف إليه**) أي معناه. (**قوله: مقطوعتان عن الإضافة**) أي مع نية معنى المضاف إليه.

في هذين التركيبين (**والأصل قبل هذا وبعد هذا**) فاحتاجتا إلى المضاف إليه المنوي فيشبهان الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير والحرف مبني فهما مبنيتان أيضا وبنيتا على الحركة لأن ما قبل آخرهما ساكن فلوبنيتا على السكون للزم التقاء الساكنين وبنيتا على الضم ليكون حركتهما حالة البناء مخالفة لحركتهما حالة الإعراب.

﴿ومنه المركبات﴾

قوله: (**ومنه المركبات**) أي ومن المبني المركبات (**وهي كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة**) أي ليس بينهما نسبة الإضافة ولا نسبة الإسناد (**كخَمْسَةَ عَشَرَ بني جزئاه أما**) الجزء (**الأول**) فمبني (**لكونه كجزء الكلمة الذي هو الوسط وأما**) الجزء (**الثاني**) فمبني (**لتضمنه الحرف إذ الأصل خمسة وعشرة**) فحذف الواو وركبت الكلمتان فصار خَمْسَةَ عَشَرَ ففي إفادة المعنى يحتاج إلى ذلك الحرف فيشبه الحرف الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير قوله: (**وكذلك أخواته**) أي وكذا أخوات خَمْسَةَ عَشَرَ من أحد عشر إلى تسعة عشر بني جزآها لما ذكر

(**قوله: في هذين التركيبين**) أي في مثل هذين التركيبين. (**قوله: فاحتاجتا**) أي من غير معارضة الإضافة. (**قوله: إلى المضاف إليه المنوي**) أي إلى معناه. (**قوله: لأن ما قبل آخرهما ساكن**) وقيل لعروض بنائهما والأصل فيما عرض عليه البناء الحركة. (**قوله: ليكون إلخ**) وليكمل لها جميع الحركات وليجبر فوات إعرابها بأقوى الحركات. (**قول المصنف: من كلمتين**) اسمين أوفعلين أوحرفين أومختلفين ولكن لم يوجد من هذه الأقسام سوى المركب من اسمين حقيقة نحو بعل بك أوحكما نحو سِيبويهِ ومن اسم وفعل نحو بخت نصر علما لملك خرّب بيت المقدّس فإنه مركب من بخت بالضم معرّب بوخت بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه نصر منقولا من ماضي التفعيل فنسب إليه. (**قوله: أي ليس بينهما إلخ**) في الهندي ليس بينهما نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنى فيخرج مثل تأبط شرا وعبد الله ويزيد والنجم أعلاما انتهى وبهذا علمت ما في تفسير الشارح رحمه الله تعالى من القصور.

(**قوله: نسبة الإضافة إلخ**) أي نسبة التركيب الإضافي ولا نسبة التركيب الإسنادي والأولى نسبة إضافية ولا نسبة إسنادية. (**قوله: مبني**) الحق فيه وفيما بعده التأخير عن فاء الجواب. (**قوله: الذي هو**) أي آخره بتقدير مضاف. (**قول المصنف: الوسط**) أي الذي ليس محلا للإعراب يقال: كما أنه ليس محلا للإعراب ليس محلا للبناء أيضا وأجاب الصبان بأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى انتهى. (قوله: فصار) أي المركب منهما. (**قوله: ففي إفادة إلخ**) ظاهر كلامه أن الشبه إفتقاريّ والحق أنّه معنويّ كما يفهم من قوله: فلتضمنه الحرف فالوجه إسقاطه. (**قوله: من أحد عشر إلخ**) الأولى والأَخصَر من سائر المركبات العددية.

(**إِلَّا اثنا عشر**) فإن الجزء الأَوَّل معرب لمشابهته المضاف في مثل غلاما زيد من حيث حذف النون إذ أصل اثنا عشر اثنان وعشرة وأصل غلاما زيد غلامان لزيد فيشبه بالمضاف أيضا في الإعراب لكونه حكما لفظيا كحذف النون فرفع الجزء الأَوَّل من اثنا عشر بالألف ونصبه وجره بالياء كما في التثنية قوله: (**وكذا بني جزا صباح ومساء في مثل آتيك صباح مساء**) تقديره آتيك صباحًا ومساءً أي في كل صباح ومساء فحذفت الواو وركبت الكلمتان فصار صباح مساء أما الأَوَّل مبني فلكونه كجزء الكلمة الذي هو الوسط وأما الجزء الثَّانِي مبني فلتضمنه الحرف كما ذكر قوله: (**وهو جارى بيت بيت**) أي وكذا بني جزآ بيت بيت في مثل قوله: هو جارى بيت بيت تقديره هو جارى بيتُ له إلى بيتٍ أوبيت له لبيتي أي وهو جارى ملاصقا فحذف حرف الجر منه وركبت الكلمتان فصار بيت بيت وإِنَّمَا بني جزاه لما ذكرنا قوله: (**ووقعوا في حيص بيص**) أي وكذا بني جزأ حيص بيص في مثل وقعوا في حيصَ بيصَ تقديره وقعوا في حيصٍ وبيصٍ فحذفت الواو وركبت الكلمتان فصار حيص بيص (**والحيص التحلف**) والتأخر (**والبوص التقدم قلبت واوه ياء**) للازدواج مع حيص أي وقعوا في فتنة شديدة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين أي شاملة للمتأخرين منهم والمتقدين وقيل معناه وقعوا في مضيق وشدة وإِنَّمَا بني جزآه لما ذكر قوله: (**وأما نحو مَعْدِى كَرِبَ**) لما فرغ المصنف من التركيب التضمني شرع في التركيب المزجي

(**قوله: فإن الجزء الأول**) أي منه كما في نسخة. (**قوله: فيشبه**) مضارع مجهول من باب التفعيل أي فيناسب أن يجعل مثل المضاف أيضا في الإعراب إلخ. (**قوله: أيضا**) أي كما في حذف النون. (**قول المصنف: بني جزآ صباح ومساء**) الحق صباح مساء بدون واو. (**قوله: آتيك صباحا ومساء**) الظاهر فمساء بالفاء والعموم المشار إليه بقوله: في كل صباح ومساء مستفاد منها إذ هى للتعقيب فيكون المعنى آتيك صباحا ومساء عقبه بلا فصل إلى مالا يتناهى كذا فهم من الرضى. (**قوله: هو جارى بيت له إلخ**) فبيت مبتدأ وله صفته وإلى بيت خبره على تقدير نحو قريب وكذا لبيت على تقدير نحو ملاصق والجملة في محل الحال من فاعل جارى المؤول بمجاوري. (**قوله: إلى بيت**) الحق فيه وفيما بعده بيتي أوبيت لي. (**قوله: ملاصقا**) أي بيته بيتى. (**قوله: في مثل وقعوا إلخ**) لفظ مثل ساقط في بعض النُسَخ وهو الظاهر. (**قوله: في حيص وبيص**) بالكسر والتنوين. (**قوله: والتأخر**) عطف تفسير. (**قوله: للازدواج مع حيص**) أي ليناسبه. (**قوله: في فتنة**) أي محنة. (**قوله: تموج بأهلها**) أي تضطرب وتتحرك بهم بحيث يتأخر بعض ويتقدم آخر من شدتها. (**قوله: أي شاملة إلخ**) لا يخفى عدم مناسبة هذا التفسير للمراد الذي أشرنا إليه آنفا. (قوله: وقيل معناه إلخ) قد يقال: إنه خلاصة معنى الأَوَّل لا معنى آخر كما يفيده تعبير الشارح. (**قوله: من التركيب التضمني**) أي من المركب التضمنى وكذا يقال في قوله: في التركيب المزجيّ.

فقوله: معدى كرب مركب من معدي علما ومن كرب علما ونحوه مثل بَعْلَبَكَّ مركبٍ من بعل علما ومن بك علما أي وأما نحو معدى كرب من التركيب المزجي وهو الذي لم يتضمن الجزء الثَّانِي الحرف مثل بعلبك (**فبني جزؤه الأَوَّل لأنه كالوسط**) كما في الأمثلة المذكورة من التركيب التضمني (**وأعرب**) جزؤه (**الثاني لأنه لم يتضمن الحرف**) بخلاف الأمثلة المذكورة (**ومنع**) جزؤه (**الثاني من الصرف للتركيب والعلمية**) فيقال: جاءني معدي كربُ ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب واحترز بقوله: وأعرب الثَّانِي عن التركيب الصوتي مثل سِيبويهِ ونفطويه فإنه مبني قبل التركيب فلا يعرب وفيه لغة أخرى وهي إضافة الجزء الأَوَّل إلى الثَّانِي فيعرب الجزء الأَوَّل على حسب ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر وفي الجزء الثَّانِي مذهبان أحدهما الصرف فيه فيقال: هذا بعلُبَكٍّ ورأيت بعَلَبكٍّ ومررت بعلِبَكٍّ وجاءني معدي كرِبٍ ورأيت معدي كرب ومررت بمعدِي كربٍ والمذهب الثَّانِي منع الصرف في الجزء الثَّانِي للعلمية والتركيب فيقال: هذا بعلُبَكَّ ورأيت بعلَبَكَّ ومررت بعِلَبكَّ وجاءني معدي كربَ ورأيت معدِي كرِبَ ومررت بمعدي كربَ قال ابن الحاجب رحمة الله عليه في شرح المفصل واللغة الثانية أن تضيف الأَوَّل إلى الثَّانِي وعلتها أنهم شبهوهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيا

(**قوله: فقوله: معدي كرب**) بيان لكونه مركبا. (**قوله: من معدي علما وكرب علما**) مخالف لما نقلناه في بحث الكلام من أن معناه في الأصل شخص عداه الكرب فمعدي اسم مفعول أعل إعلال مرضي والكرب الغم والحزن. (**قوله: مثل بعلبك**) أي بعلبك وأمثاله. (**قوله: من بعل علما**) أي لصنم. (**قوله: ومن بك علما**) أي لصاحب البلدة التي جعل بعلبك مركبا علما لها. (**قوله: وهو الذي لم يتضمن الجزء الثاني**) أي منه ظاهره أنه تعريف بالأعم لشموله نحو عبد الله وتأبط شرا فالأولى تعريفه بما ركب من كلمتين مستقلت:ين ليس بينهما ارتباط بعطف وغيره. (**قوله: مثل بعلبك**) الأولى إسقاطه. (**قول المصنف: لأنه**) أي آخره. (**قوله: كما في الأمثلة**) أي كالجزء الأَوَّل في الأمثلة المذكورة من أمثلة المركب التضمنى والأولى بدله كالجزء الأَوَّل من المركب التضمني. (**قول المصنف: وأعرب إلخ**) إن لم يكن قبل التركيب مبنيا كما في الجامي فيخرج نحو سِيبويهِ وفيه مسامحة والمعنى أجري الإعراب وكذا منع الصرف اللذان هما وصفا المجموع على الجزء الثاني. (**قوله: بخلاف الأمثلة المذكورة**) أي بخلاف الجزء الثَّانِي من الأمثلة المذكورة والأولى بخلاف الجزء الثَّانِي من المركب التضمني. (**قوله: وهذه**) أي لغة البناء ومنع الصرف. (**قوله: واحترز**) قد يقال: إن إعراب الجزء الثَّانِي حكم ولا يصح الاحتراز به فالصواب الاحتراز عنه بتقييد الإعراب بما ذكرنا. (**قوله: وهى إضافة إلخ**) أي وهي حاصلة بجعله مثل ما فيه إضافة الجزء الأَوَّل إلى الثَّانِي قال العلامة الصبان واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكاً مثلا ليس اسما لشيء

من جهة أنهما اسمان ذكر أحدهما عقيب الآخر وهو ضعيف من وجهين أحدهما أن ما ذكروه تشبيه لفظِي وما ذَكَرَ في تلك اللغة تشبيه معنوي (**أي قوله: وهو أشبه بالمفردات من حيث المعنى إذ مدلوله مفرد كما أن مدلول المفردات مفرد**) واعتبار المعنى أقوى والآخر هو أنهم أبقوا الياء ساكنا في حالة النصب فقالوا: رأيت معدى كرب ولوكانت جاريا مجرى المضاف على التحقيق لوجب أن ينتصب معدي كما ينتصب المضاف إذا كان مثله في قوله: رأيت قاضي مصر وَشبههِ ولما وجب التسكين دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة وجميع ما ذكرنا هو المذكور في

أضيف إليه بعل، حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايفين كالشيء الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضا انتهى كلامه رحمه الله تعالى قول الصبان لفظية لا معنوية أي صورية لا أثر لها من حيث المعنى وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي كما لا يخفى. (**قوله: وفي الجزء الثانى**) أي حينئذ. (**قوله: مذهبان**) أي طريقان وكيفيتان. (**قوله: فيه**) لا حاجة إليه كقوله: الآتي في الجزء الثاني. (**قوله: رأيت معدي كرب**) بسكون الياء تشبيها بياء دردبيس اسما للداهية بجامع أن كلا من اليائين وسط ولأن من العرب ما يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيها بالألف فالتزموا في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد كذا في الأشموني. (**قوله: والمذهب الثاني**) المناسب وثانيهما. (**قوله: للعلمية**) قد يقال لا علمية فيه وإِنَّمَا الجموع هو العلم ويجاب بأن جزء العلم كالعلم كذا قال الدنوشري رحمه الله تعالى. (**قوله: والتركيب**) الذي هو وصف المجموع في نسخة خطية والتأنيث ولها وجه قال الخبيصي نقلا عن الدماميني مَنْ قدّرَ كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدّر بكا اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدّره اسما لموضع أومكان صرفه. (**قوله: إنهم**) أي النحو يين أوأهل هذه اللغة على المجاز فافهم. (**قوله: شبهو هما**) أي جزئى المركب المزجي. (**قوله: تشبيها لفظيا**) الأولى إسقاطه. (**قوله: وهو**) أي التعليل المذكور. (**قوله: في تلك اللغة**) أي في تعليل تلك اللغة الفصيحة. (**قوله: أي قوله: إلخ**) أي قول ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل بيان لما ذكر في تلك اللغة. (**قوله: وهو أشبه إلخ**) أي المركب المزجي شبيه بغير المركبات من حيث المعنى. (**قوله: كما أن مدلول المفردات مفردة**) الأولى كمدلول المفردات. (**قوله: واعتبار المعنى أقوى**) قد يناقش فيه بأن اعتبار اللَّفظ أنسب بالغرض من علم النحو الباحث عن أحواله. (**قوله: على التحقيق**) أي جريانا مبنيا على التحقيق. (**قوله: لوجب**) قد عرفت وجه سكونه بما نقلناه عن الأشمونى. (**قوله: إذا كان مثله**) الأولى إسقاطه. (**قوله: ولما وجب التسكين**) أي ثبت تسكين آخر معدي. (**قوله: على اعتبار الامتزاج**) أي المستلزم للأفراد. (**قوله: جميع ما ذكرنا**) يغني عنه لفظ انتهى

قوله: (**ومنه الكنايات**) أي ومن المبني الكنايات وهو ذكر مجمل وإرادة مفصل والمجمل ما لم يتضح دلالته والمفصل بخلافه والمراد من الكنايات هنا الكنايات المبنية لأن فلانا وفلانة كنايتان عن علم الإنسان والفلان والفلانة كنايتان عن علم البهيمة وليست بمبنية والكنايات المبنية (**نحو كم وكذا**) كنايتان عن العدد (**وكم على وجهين استفهامية وخبرية فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد**) لأنه للعدد فجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة التي هي من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح (**نحو كم رجلاً عندك**) فكم الاستفهامية محلها الرفع على الابتداء ورجلا مميزها وعندك خبرها أي أي عدد من الرجال عندك (**وكم الخبرية مميزها مجرور**) لكونه مضافا إليه (**إما مفرد**) كمميز الأعداد الأخيرة كمميز مأة وألف وغيرهما

﴿**الكنايات**﴾

(**قوله: هو المذكور**) الأولى بدله مذكور. (**قوله: هو**) أي الكناية المفهومة من الكنايات وفي نسخة خطية وهى ونسختنا جارية على قاعدة أولوية رعاية الخبر إذا خالف المرجع. (**قوله: ذكر مجمل**) المراد هنا المذكور المجمل. (**قوله: الكنايات المبنية**) فيه أنه لا معنى للحكم بأن الكنايات المبنية من المبني فالحَقُّ بدله بعض معين منها جرى عرف النحاة على التعبير عنه بالكنايات. (**قوله: كنايتان عن علم الإنسان**) الأَوَّل للمذكر والثاني للمؤنث وكذا يقال في الفلأن والفلانة. (**قول المصنف: وكذا**) والغالب فيها استعمالها معطوفا عليها وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر ابن مالك أن ذلك مسموع ولكنه قليل. (**قول المصنف: استفهامية**) أي بمعنى أيّ عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء. (**قول المصنف: وخبرية**) أي بمعنى قولك: عدد كثير سميت بذلك لأن ما هى فيه ذوإخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب. (قول المصنف: منصوب مفرد) وأجاز الكوفيون جمعه وفي النصب ثلاثة مذاهب أحدها أنه لازم مطلقاً والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً وإليه ذهب الفراء والزجّاج والسيرافي والثالث وهو المشهور أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر وراجح إن دخل عليها. (**قوله: للعدد**) أي للسؤال عنه. (**قوله: إلى تسعة وتسعين**) أي معها. (**قوله: لئلاّ يلزم إلخ**) أي إن جعل مميزه كمميز الأعداد السافلة أوالعالية لا يقال: جعله كالوسط أيضا مستلزم للترجيح بلا مرجح لأن الوسط لا يساوى شيئا من الطرفين ويتميز عنهما بكونه وسطا. (**قوله: الاستفهامية**) الحق استفهامية بدون أل كما في نسخة خطية. (**قول المصنف: وكم الخبرية مميزها مجرور**) وشرط وجوب الجر اتصاله بها فإن فصل منها بالظرف أوالجار والمجرور اختير نصبه أوبهما معا نحو كم عندى من الناس رجلا أوبجملة كقوله: كم نالني منه فضلا على عدم

(**وإما مجموع**) كمميز الأعداد الأولى التي هي من ثلثة إلى تسعة قوله: (**تقول**) أي وتقول لمثال كم الخبرية التي مميزها مجرور مفرد نحو (**كم رجل عندي و**) لمثال كم الخبرية التي مميزها مجرور مجموع نحو (**كم رجالٍ عندي**) فقوله: كم خبرية محلها الرفع على الابتداء أيضا وقوله: رجل أورجال مميزها وقوله: عندي خبرها أي كثير من الرجال عندي قوله: (**وبنيت**) كم سوآء كانت استفهامية أوخبرية (**لأن وضعها وضع الحرف**) كمن وقد والحرف مبني فكم أيضا مبنية قوله: (**وتقول عندي كذا درهما**) أي مميزها منصوب غالبا نحو عندي كذا درهما ومحلها الرفع على الابتداء وعندي خبرها مقدم عليها وقد يكون مميزها مجرورا لكونه مضافا إليه لكذا فإن كذا ومميزها بمنزلة ثلث ومئة مثلا في ثلاث مئة كقولك: عندي كذا درهمٍ واعرابها كما ذكر وقد يكون مميزها مرفوعا كقولك: عندي كذا درهمُ فكذا مبتدأ ودرهم بدل أوعطف بيان لها وعندي خبرها مقدم عليها (**وإِنَّمَا بنيت كذا لتركبها من كاف التشبيه وذا للإشارة وهما مبنيتان**

وجب نصبه لتعذر الإضافة حينئذ. (**قوله: لكونه مضافا إليه**) وقال الفراء إن الجر بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين. (**قول المصنف: إما مفرد**) وهو أكثر وأفصح من الجمع. (**قوله: كمميز الأعداد الأخيرة**) لكونه مثلها في الدلالة على الكثرة. (**قوله: كمميز مأة**) الحق من مأة. (**قوله: وغيرهما**) أي من التثنية والجمع غير موجود في بعض النسخ. (**قول المصنف: وإما مجموع**) ليكون في اللَّفظ تصريح بما يدل على الكثرة. (**قوله: إلى تسعة**) الصواب إلى عشرة. (**قوله: أي وتقول**) الأولى تقول بدون الواو. (**قوله: أيضا**) أي كالاستفهامية في المثال السابق. (**قوله: كم**) الظاهر أي كم. (**قول المصنف: لأن وضعها إلخ**) ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الهمزة والخبرية معنى رب الموضوعة للتكثير كما قال الدنوشري. (**قوله: نحو عندى كذا درها**) لا حاجة إليه.

(**قوله: وقد يكون مميزها مجرورا**) أي عند الكوفيين حيث أجازوا من غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح. (قوله: لكونه مضافا إليه لكذا) الأولى والأَخصَر بالإضافة. (**قوله: بمنزلة ثلاث ومأة**) أي بمنزلة اسم العدد الصريح ومميزه المضاف إليه وفيه أنه يجوز أن يكونا بمنزلة اسم العدد الصريح ومميزه المنصوب أيضا اللهم إلا أن يقال: مراده أنه يجوز تنزيلهما منزلة العدد الصريح ومميزها المجرور والله أعلم.

(**قوله: وقد يكون مميزها مرفوعا**) وتسميته كالمجرور مميزا باعتبار المعنى اللغوي قال أبوحيان وهو خطأ لأنه لم يسمع. (**قول المصنف: لتركبها إلخ**) لا يخفى أنها بهذا الوجه لا تدخل في واحد من قسمي المبني مشابه المبني الأصل، وما وقع غير مركب ولها نظائر فحصرهم الاسم المبني في القسمين

فما تركب منهما أيضا مبني) قوله: (**ومن الكنايات كيت وكيت وذيت وذيت)** ولا يستعملان إِلَّا مكررتين وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم وتاؤهما للتأنيث كبنت وأخت والأصل كيّة وذيّة بالياء المشددة فخففت الياء المشددة بحذف إحدى اليائين وجعلت التاء عوضاً عنها وسكن ما قبل حرف التاء أعني الياء ولذلك يكتبون التاء طويلةً ويقفون عليها بالتاء كما في بنت وأخت أصلهما بنوة وأخوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك يكتبون التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبل التاء قوله: (**وهي)** أي وكيت وكيت وذيت وذيت (**كناية عن الجملة)** أي عن الحديث (**نحو كان من الأمر كيت وكيت أوذيت وذيت)** فكان فعل من الأفعال الناقصة وكيت وكيت أوذيت وذيت في محل الرفع بأنها اسم كان والجار والمجرور أعني من الأمر في محل النصب بأنها خبر كان قوله: (**فلذلك بنيت)**

المذكورين قاصر. (**قول المصنف: فما تركب إلخ)** أي فيبقي حكمهما بعد التركيب وإن انخلع عنهما معناهما وحدث معنى الكناية عن العدد. (**قوله: إلا مكررتين)** أي بواوودونه. (**قوله: كيّة وذيّة)** بالفتح فقط. (**قوله: فخففت الياء المشددة)** إظهار في مقام الإضمار من غير فائدة. (**قوله: بحذف إحدى الياءين)** لا يخفى أن المحذوفة إن كانت الثانية لا يبقي معنى لقوله: بعد وسكن ما قبل التاء وقد يقال: معناه حينئذ ألتزم سكونه وفيه بعد. (**قوله: وجعلت التاء عوضا عنها)** أي واعتبرت عوضا. (**قوله: حرف التاء)** الأولى إسقاط الحرف كما في نسخة خطية. (**قوله: ولذلك)** أي لأجل سكون ما قبلها. (**قوله: يكتبون التاء طويلة)** الأولى يقفون عليها بالتاء فيكتبونها طويلة إذ الكتابة تابعة للوقف وكذا يقال فيما يأتي. (قوله: وسكنوا ما قبل التاء) الحق تقديمه على قوله: ولذلك. (**قوله: أي وكيت، وكيت وذيت وذيت)** الأولى أي كل من كيت وكيت إلخ. (**قول المصنف: كناية عن الجملة)** ولذلك جاز أن يعمل فيهما القول فتقول قلت: كيت وكيت وذيت وذيت. (**قوله: أي عن الحديث)** لا وجه لهذا التفسير فإن الحديث أعمّ من الجملة وعبارتهم كناية عن الحديث والجملة ولا يخفى حسنها. (**قوله: فكان إلخ)** في الصبان نقلا عن الدماميني إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شأنية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأيها والظاهر أن من الأمر تبيين يتعلق باعني مقدراً. (**قوله: بأنها)** أي بأن كل واحدة من كيت وكيت وذيت وذيت والأولى إسقاطه كقوله: بأنهما الآتي. (**قوله: بأنها خبر كان)** الحق بأنهما خبر كان كما في نسخة خطية.

أي فلكونها كناية عن الجملة بنيت لأنهما وقعتا موقع الجملة والجملة مبنية فما وقع موقعها أيضا مبني

﴿المثنى﴾

قوله: (**المثنى**) أي ومن أصناف الاسم المثنى وهو اسم مفعول من ثنى يثنى تثنية (**وهو ما لحقت آخره ألف في حالة الرفع أو**) لحقت آخره (**ياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر لمعنى التثنية**) أي لتدل على أن معه مثله من جنسه (و) لحقت آخره (**نون مكسورة عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد نحو جاءني مسلمان ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين**) قوله: (**وتسقط النون**) أي وتسقط نون التثنية (**عند الإضافة**) لأن النون مؤذن أي معلم بالإنفصال والإضافة بالاتصال فهما ضدان لا يجتمعان (**نحو غلاما زيد وغلامي زيد**) أصله غلامان لزيد أوغلامين لزيد فسقط النون عند الإضافة

(**قوله: لأنهما وقعتا**) علة للعلة وفي نسخة خطية لأنها وقعت. (**قوله: والجملة مبنية**) جرى على المرجوح والمعتمد أن الجملة من حيث هى، هى ليست مبنية كما أنها ليست معربة قال المولى الجامي قدّس سرّه السَّامي وإِنَّمَا بني لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هى من حيث هى، هى لا تستحق إعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عن أحدهما رجح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب انتهى

﴿المثنّى﴾

(**قوله: من ثنى**) الشيء أي جعله اثنين. (**قول المصنف: آخره**) أي آخر مفرده. (**قول المصنف: لمعنى التثنية**) الإضافة للبيان. (**قوله: أي لتدل إلخ**) أي كل من الألف والياء مع الملحوق. (**قوله: على أن معه**) أي مع مدلول مفرده. (**قوله: مثله**) أي في العدد. (**قوله: من جنسه**) أي من أفراد جنس مدلول مفرده. (**قول المصنف: والتنوين**) الواوبمعنى أوعلى سبيل منع الخلوففي موضع تكون عوضا عن الحركة فقط نحو الغلامان لأن إثباتها يدل على أنها عوض عنها إذ التنوين لا ثبوت له مع اللام وفي موضع تكون عوضا عن التنوين فقط نحو غلاما زيد لأن حذفها يدل على أنها كالتنوين دون الحركة لأنها لا تحذف مع الإضافة وفي موضع تكون عوضا عنهما نحو غلامان.

(**قوله: بالاتصال**) أي مؤذنة به. (**قوله: فهما ضدان**) الظاهر وهما بالواوالحالية بإرجاع الضمير إلى الاتصال والانفصال. (**قوله: فسقط النون**) أي مع اللام.

قوله: (**والألف**) أي وتسقط ألف التثنية (**إذا لاقاها ساكن**) لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده (**نحو غلاما الحسن**) أصله غلامان للحسن فسقطت النون عند الإضافة وتسقط الألف في اللَّفظ دون الكتابة لالتقاء الساكنين بين ألف التثنية في غلاما وبين اللام في الحسن (و) نحو (**ثوبا ابنك**) أصله ثوبان لابنك فسقطت النون عند الإضافة وتسقط الألف في اللَّفظ دون الكتابة لالتقاء الساكنين بين ألف التثنية في ثوبا وبين الباء في ابنك وأما الياء أي ياء التثنية إذا لاقاها ساكن فتحرك بالكسر لإمكان تحريكها بخلاف الألف نحو غلامي الحسن وثوبي ابنك أصلهما غلامين للحسن وثوبين لابنك فسقطت النون عند الإضافة وحركت الياء بالكسر قوله: (**والمقصور**) لما فرغ من بيان تثنية غير المقصور والممدود شرع في بيان تثنيتهما قوله: (**وهو ما في آخره ألف**) إلخ أي وهو ما في آخره الف مقصورة (**إن كان ثلاثيا رد إلى أصله**) ثم يثنى لئلا يجتمع ألفان لأنه ممتنع (**نحو عصوان في تثنية عصاً**) لأن أصله عصو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا أردت التثنية رددته إلى أصله ثم تُثَنِّيهِ (و) نحو (**رحيان في تثنية رحىً**) وهي معروفة مؤنثة لأن أصله رَحَي قلبت الياء ألفا كما ذكر قوله: (**وليس فيما يجاوز الثلاثي**) أي وليس في المقصور الذي يجوز الثلاثي (**شيء من الذي يُرَدُّ إليه إِلَّا الياءُ**) أي ولا يجوز في غير الثلاثي إِلَّا الرد إلى الياء سواء كان رباعيا تكون ألفه منقلبة عن الواو(**نحو أعشيان**

(**قوله: على غير حده**) أي على غير طريقه الجائز وهو أن يكون الحرف الأَوَّل حرف مد والثاني مدغما. (**قوله: بين ألف إلخ**) الحق أعني ألف التثنية في غلاما واللام في الحسن وكذا يقال فيما يأتى. (**قوله: وأما الياء إلخ**) الأَخصَر وأما ياء التثنية. (**قوله: إذا لاقاها سكن**) الأولى تأخيره عن قوله: فتحرك بالكسر. (**قول المصنف: وهو ما إلخ**) أي اسم معرب إذ المقصور والممدود ضربان من اسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم في هؤلاء ممدود وفي اؤلى مقصور تسمح أوعلى مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء ممدودان. (**قول المصنف: في آخره**) أي في جانب آخره. (**قوله: إلى آخره**) لا موقع له. (**قوله: أي وهو إلخ**) الأولى الاقتصار على قوله: مقصورة وزيادة لازمة بعده حتى يخرج نحو أباك لا يقال: ألف المقصور الذي ينوّن تحذف فلا يدخل في التعريف لأنا نقول حذف حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوفة لعلة تصريفية كالثابت. (**قوله: لئلاّ يجتمع ألفان**) وحذف الألف مؤد إلى التباس المثني بالمفرد عند الإضافة. (**قول المصنف: نحو عصوان إلخ**) المناسب نحو عصا يقال في تثنيته عصوان إذ المقصود تمثيل المفرد المقصور وكذا يقال في ما بعد. (**قوله: كما ذكر**) أي لما ذكر من تحركها وانفتاح ما قبلها. (**قول المصنف: يرد إليه**) أي يرد الألف إليه. (**قوله: أي ولا يجوز إلخ**) اعتبارا للأصل فيما أصله الياء وتخفيفا فيما عداه. (**قوله: تكون**) الأولى إسقاطه هنا وفيما يأتى.

في تثنية أعشى) أصله أعْشَوُ وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار بدليل قولك: امرأة عشواء (**أو**) منقلبةً عن الياء نحو (**مرميان في تثنية مرمى**) اسم مكان من الرمي (**أو**) غَيْرَ منقلبةٍ عنهما نحو (**حبليان في تثنية حبلى أو**) زائدا على الرباعي تكون ألفه منقلبة عن الواو نحو (**مصطفيان في تثنية مصطفى**) أصله مُصْطَفَوُ من صفا الشراب يصفوصفاءً واصطفيته أي اخترته (**أو**) منقلبة عن الياء نحو (**مُشْتَرَيَانِ في تثنية مشترَى أو**) غير منقلبة عنهما نحو (**حباريان في تثنية حبارى**) وهي طائر قال اَلْمُطَرِّزِى في المُغْرِبْ: وفي حديث عثمان رضي الله عنه كل شيء يُحِبُّ وَلَدَه حتى الحبارى قالوا: إنما خصها لأنه يضرب بها المثل في الحمق فيقال: هي على حمقها تحب ولدها وقد تُعَلِّمُهُ الطيرانَ تطير يَمْنَةً ويَسْرَةً فيتعلم وقال الجوهري في الصَّحاح: الحُبَارَى اسم طائر يقع على الذكر والأنثى واحدها وجمعها سواء وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وإِنَّمَا بني الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة أي لا تنون هذا آخر ما ذكره الجوهري في الصحاح

قوله: (**وإن كان آخرالممدود ألف التأنيث**) هذا بيان تثنية الممدود وهو ما في آخره همزة بعد الألف أي وإن كان آخر الممدود ألف التأنيث (**كحمراء قلبت الهمزة واوا**) في التثنية إيذانا

(**قوله: أوغير منقلبة عنهما**) الأولى إسقاط عنهما. (**قوله: من صفا الشراب إلخ**) فمعناه في الأصل الخالص من الكدر ثم أريد منه المختار. (**قوله: واصطفيته أي اخترته**) جملة مستأنفة أي ويقال: اصطفيته إلخ. (**قوله: في حديث عثمان رضى الله تعالى عنه**) عبارة المغرب وفي حديث إلخ بالواوأي وفي كلامه رضى الله عنه. (**قوله: إنما خصها**) أي افردها بالذكر. (**قوله: لأنه**) أي الشأن. (**قوله: يضرب بها المثل**) أي يمثّل بها للأحمق. (**قوله: فيقال**) في المغرب فيقول أي عثمان رضى الله تعالى عنه. (**قوله: على حمقها**) أي مع حمقها. (**قوله: وقد**) لفظ قد ساقط من عبارة المغرب. (**قوله: تطير**) في المغرب يطير بالياء. (**قوله: يمنة ويسرة**) بفتح الياء فيهما أي جهة اليمين وجهة اليسار. (**قوله: اسم طائر**) لفظ اسم ساقط من عبارة الصحاح. (**قوله: واحدها وجمعها سواء**) أي يستوي فيها الواحد والجمع. (**قوله: وألفه ليست للتأنيث**) في القاموس والحبارى طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث وغلط الجوهر ي في قوله: إنه ليس للتأنيث إذ لولم يكن له لانصرف انتهى. (**قوله: عليها**) حال من قوله: الاسم. (**قوله: كأنها**) لا موقع له. (**قوله: أي لا تنوّن**) لعله يشير إلي أن المراد بعدم الانصراف عدم التنوين لا المعنى الاصطلاحي إذ لا وجه له على ما جرى عليه من أن ألفه ليس للتأنيث. (**قوله: هذا آخر ما إلخ**) الأولى إسقاطه. (**قول المصنف: ألف التأنيث**) أي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث. (**قوله: بعد الألف**) أي الزائدة فيخرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواوألفا

بزيادتها وفرقا بينها وبين الهمزة الأصلية (**فقلت: حمراوان**) وإن كان آخر الممدود همزة أصلية كقُرَّاءٍ وهو رجل متنسك أي متعبدا أوهمزةً زاءدةً للإلحاق نحو حرباء ملحق بقرطاس وهو حيوان يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون ألواناً بحرها وهو ذكر أم حُبَيْن أو هي منقلبةً عن الواو نحو كساءٍ فإن أصله كساوأومنقلبةً عن الياء نحو رداءٍ فإن أصله ردأي تثبت الهمزة بحالها في التثنية وهو قوله: (**وتقول في كساء وقراء وحرباء كساءان وقراءان وحرباءان**) وتقول أيضا رداء وأما في الهمزة المنقلبة عن الواو أوعن الياء فهذا هو الوجه الأولى وفيها وجه آخر وهو أن ترد الهمزة إلى أصلها فيقال: كساوان وردايان

والهاء همز ة فإنه لا يسمى ممدودا. (**قوله: أي وإن كان إلخ**) مستدرك فالحَقُّ إسقاطه. (**قول المصنف: قلبت الهمزة واوا**) أي على الألفصح وربما صححت فقيل حمراآن وحكي المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان. (**قوله: إيذانا بزيادتها**) في التصريح وإِنَّمَا قلبت هنا لأن بقائها على صورتها يؤدى إلى وقوع همزة بين الألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات وإِنَّمَا قلبت واوا حملا على النسب لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجرى مجرى واحدا انتهى.

(**قوله: وهو رجل متنسك إلخ**) الأَخصَر وهو المتعبد. (**قوله: أوهمزة زائدة للإلحاق نحو حرباء**) وليست للتأنيث بدليل دخول تاء التأنيث عليها فيقال: حربائة. (**قوله: حرباء**) معرب حربي بالضم والسكون ومعناه بالفارسي حافظ الشمس. (**قوله: ويتلون ألوانا بحرّها**) فيكون تارة أصفر وتارة أخضر وتارة أسود فيضرب به المثل في التقلب. (**قوله: وهو قوله: إلخ**) أي وإن كان إلخ معنى قوله: وتقول إلخ. (**قوله: وتقول أيضا رداءان**) الأولى وتقول في رداء أيضا رداءان.

(**قوله: وأما في الهمزة إلخ**) لا يخفى ركاكة العبارة فالأولى ان يقول وهذا هو الوجه الأولى في الهمزة المنقلبة عنهما وفيها إلخ. (**قوله: إلى أصلها**) فيه أن الموجود في كتب النحو قلبها واوا مطلقاً بأن يقال: رداوان وكساوان نعم في الرضي قد تقلب المنقلبة عن أصل ياء وهذا أيضا عام يشمل نحو كساء ورداء فليراجع

﴿المجموع﴾

قوله: (**والمجموع**) أي ومن أصناف الاسم المجموع (**وهو على ضربين مصحح ومكسر فالمصحح ما صحح فيه بناء الواحد**) وهو على ضربين إما للمذكر وإما للمؤنث فالمصحح الذي للمذكر (**هو ما لحقت آخره واو مضموم ما قبلها**) في حالة الرفع (**أوياء مكسورة ما قبلها**) في حالتي النصب والجر (**لمعنى الجمع**) أي ليدل على أن معه أكثر منه من جنسه قوله: (**ونون**) أي ولحقت آخره نون (**مفتوحة عوضا عن الحركة والتنوين**) في المفرد (**كمسلمون**) في حالة الرفع (**ومسلمين**) في حالتي النصب والجر قوله: (**ويختص**) أي ويختص الجمع المصحح للمذكر (**بمن يعلم**) أي بمن يعقل قوله: (**أوألف وتاء**) أي والجمع المصحح الذي للمؤنث هو الذي لحق آخره ألف وتاء (**كمسلمات**) في جمع مسلمة وأصله مسلمتان فحذفت التاء الأولى لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا التأينث (**وهندات**) في جمع هند

﴿المجموع﴾

(**قول المصنف: آخره**) أي آخر مفرده. (**قول المصنف: لمعنى الجمع**) الإضافة بيانية. (**قوله: ليدل**) أي اللاحق مع الملحوق. (قوله: معه) أي مع مدلول مفرده. (**قوله: أكثر منه**) وهو اثنان فأكثر. (**قوله: عوضا إلخ**) مر الكلام عليه في مبحث المثنى فلينظر. (**قول المصنف: بمن يعلم**) وهو إما اسم أوصفة ويشترط في الاسم أيضا كونه علما وخلوه من تاء التأنيث ومن التركيب وفي الصفة أيضا خلوها من تاء التأنيث وعدم كونها من باب أفعل فعلاء وفعلان فعلى ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء ما كان علما لمؤنث كزينب أوغير علم كرجل أوعلما لغير عاقل كلاحق لفرس أوما فيه تاء التأنيث كطلحة أوالمركب كمعدي كرب وتأبط شرا ومن الصفات صفة المؤنث نحو حائض أوالمذكر الغير العاقل كسابق صفة فرس وما فيه تاء التأنيث ولوبحسب الوضع نحو علامة وما كان من باب أفعل فعلاء نحو أحمر حمراء أوفعلأن فعلى نحو سكران سكري وما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح. (**قوله: أي بمن يعقل**) لا فائدة في التفسير إلا خروج نحو فنعم الماهدون قال ابن يعيش في شرح المفصّل وإِنَّمَا قال لمن يعلم ولم يقل لمن يعقل، لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله: " والأرض فرشناها فنعم الماهدون" وقوله" أم نحن الخالقون" وقوله: " أم نحن الزارعون" وهو كثير، فلذلك عدل من اشتراط العقل إلى العلم لأن البارئ يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل. (**قول المصنف: أوألف وتاء**) حسن المقابلة والارتباط بما سبق يقتضي أن يقول والمصحح الذي للمؤنث ما لحق آخره ألف وتاء كما أشار إليه بقوله: أوألف وتاء كمسلمات في جمع إلخ.

قوله: (**والمكسر**) هذا شروع في بيان جمع المكسر (**وهو ما يتكسر فيه بناء الواحد كرجال**) في جمع رجل (**وأفراس**) في جمع فرس قوله: (**ويعم**) أي ويعم الجمع (**المصحح**) للمؤنث (و) الجمع (**المكسر ذوى العلم نحو مسلمات ورجال وَغَيْرَ ذوى العلم نحو درجات**) في جمع درجة (**وأفراس**) في جمع فرس قوله: (**والمذكر والمؤنث**) أي والجمع المذكر من المصحح والجمع المؤنث (**من المصحح سوى فيهما بين لفظي النصب والجر تقول رأيت المسلمين و**) رأيت (**المسلمات**) في حالة النصب (**ومررت بالمسلمين و**) مررت (**بالمسلمات**) في حالة الجر أي نصب الجمع المذكر المصحح وجره بالياء ونصب الجمع المؤنث المصحح وجره بالكسرة.

قوله: (**والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة**) هذا شروع في بيان قسمة المجموع باعتبار آخر إلى جمع قلة وهو ما يدل على العشرة وعلى ما دونها بلا قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وإلى جمع كثرة وهو عكس جمع القلة والجمع المصحح مذكره نحو مسلمون ومؤنثة نحو مسلمات للقلة أي لجمع القلة. قوله: (**وما**) في ما كان موصولة مبتدأ وقوله: جمع قلة خبرها أي والجمع الذي

(**قوله: هذا شروع إلخ**) لا موقع له كما لا يخفى. (**قول المصنف: ما يتكسر فيه**) أي حقيقة أوحكما ليدخل فيه نحو فلك جمعا لفلك إذ ضمته مفردا مثل ضمة قُفل وجمعا مثل ضمة أُسْد جمع أَسَد. (**قول المصنف: ويعم المصحح والمكسر إلخ**) في بعض نسخ المتن ويعم ذوى العلم وعليه فالظاهر المتبادر رجوع الضمير إلى المكسر فقط وإن كان حكم المؤنث كذلك. (**قول المصنف: والمكسر**) أي مطلقاً. (**قول المصنف: وغير ذوى العلم**) في بعض النُّسَخ وغيرهم وهو أولى. (**قوله: أي والجمع المذكر إلخ**) وجمع المذكر من المصحح وجمع المؤنث، بالإضافة. (**قول المصنف: والجمع المصحح إلخ**) عبارة المتن في النُّسَخ المتداولة والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة وما كان من المكسر على أفعل إلخ جمع قلة، وعليها جرى الشارح والأوضح الأَخصَر فيها والجمع المصحح وما كان على أفعل إلخ جمع قلة، على أن يكون الجمع المصحح مبتدأ، وما كان إلخ معطوفا عليه، وجمع قلة خبرا. (**قوله: باعتبار آخر**) أي سوى تغيير بناء الواحد وعدم تغييره. (**قوله: وعلى ما دونها**) أي إلى ثلاثة. (**قوله: بلا قرينة**) صلة يدل. (**قوله: والجمع المصحح مذكره نحو مسلمون إلخ**) وفي نسخة خطية فالجمع بالفاء والأولى أي والجمع، ولا فائدة فيه سوى ذكر المثال. (**قوله: مذكره ومؤنثه للقلة**) وفي شرح الرضى أن جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما. (**قوله: أي لجمع القلة**) فيه أن المراد بالقلة ههنا مقابل الكثرة كما لا يخفى.

(**كان من المكسر**) على أربعة أوزان (**على أفعل نحو أكلب**) في جمع كلب (و) على (**أفعال نحو أثواب**) في جمع ثوب (و) على (**أفعلة نحو أجربة**) في جمع جريب وهو ستون ذراعا في ستين ذراعا أوعشرة أقفزة (و) على (**فعلة نحو غلمة**) في جمع غلام (**جمع قلة**) قوله: (**وما عدا ذلك**) أي وما عدا ذلك المذكور فهو (**جمع كثرة نحو زناد في جمع زند**) قال الجوهري في الصحاح الزند العود الذي يقدح به النار وهو الأعلى والزندة أَلسُّفْلَى فيها ثُقَبُ وهي الأنثى فإذا اجتمعا قيل زندان ولم يُقَلْ زندتان (و) نحو (**قروء في جمع قرء وهو الطهر والحيض**) قوله: (**وما جمع**) أي والمفرد الذي جمع (**بالألف والتاء**) وهو على وزن فعلة فقوله: من في قوله: (**من فعلةٍ**) بيان ما في قوله: ما جمع أي والمفرد الذي جمع بالتاء والألف وهو على فعلة فلا يخلو من أن يكون عينه صحيحة أومعتلة فإن كانت عينه صحيحة فلا يخلو من أن يكون اسما أي غير مشتق يعني جامدا أوصفة أي مشتقا فإن كان عينه صحيحة وهو اسم أي غير مشتق فحركت عينه في الجمع نحو تَمَرَات في جمع تَمْرَةٍ وهو قوله: من فعلة (**صحيحة العين فالاسم منه متحرك العين بالفتح نحو تمرات**)

وإن كانت عينه صحيحة وهو صفة أي مشتق أبقيت العين على سكونها فرقا بين الاسم والصفة

(**قوله: وما إلخ**) كذا في جميع النُّسَخ ولا يخفى ما فيه والأولى قوله: وما كان، ما فيه موصولة إلخ أوما في قوله: وما كان موصولة إلخ. (**قوله: على أربعة أوزان**) وهى غير منصرفة إلا أفعالا والعلة في أفعل العلمية، ووزن الفعل وفي أفعلة وفعلة العلمية والتأنيث. (**قول المصنف: على أفعل**) بدل من قول على أربعة أوزان. (**قوله: في جمع**) الأولى إسقاط في هنا وفي ما يأتى. (**قوله: جمع جريب**) بفتح الجيم أوجمع جراب بكسره وعاء من جلد. (**قوله: أقفزة**) جمع قفيز. (**قوله: أي وما عدا ذلك المذكور فهو**) في نسخة خطية الاختصار على قوله: المذكور، وهو أولى. (**قوله: يقدح به النار**) أي يضرب به حجره ليخرج النار منه. (**قوله: ثقب**) بفتح وسكون الخرق النافذ جمعه أثقب وثقوب. (**قوله: قيل زندان إلخ**) أي تغليبا للمذكر على المؤنث. (**قول المصنف: قرأ**) بفتح القاف وضمه. (**قول المصنف: وهو الطهر والحيض**) الواوبمعنى أو. (**قوله: جمع**) أي أريد جمعه. (**قوله: وهو على وزن إلخ**) الأولى والأَخصَر ومن في قوله: من فعلة بيان ما في قوله: وما جمع. (**قول المصنف: من فعلة**) المناسب للتفسير الآتي أن يذكر بعده إلى آخره وعليه فالمذكور في سياق التفسير إلى آخر البحث من كلام الشارح رحمه الله تعالى. (**قوله: فلا يخلو**) الأولى إسقاط الفاء. (**قوله: يعنى جامدا**) مستدرك. (**قوله: فحركت**) في نسخة تحركت وهى أولى.

ولم يعكس لأن الصفات أكثر في كلام العرب فخفتها أولى نحو ضَخْمَات في جمع ضَخْمَة وهو قوله: (**والصفة مبقات العين على سكونها نحو ضخمات**) من ضَخُمَ الشيء ضَخَامَة إذا غَلُظَ والنعت منه ضَخْمٌ والأنثى ضَخْمَةُ وإن كان عينه معتلة فيجمع بالألف والتاء على السكون لئلا يلزم قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كَبَيْضَاتٍ في جمع بَيْضَةٍ وجَوْزاتٍ في جمع جَوْزَةٍ وهو قوله: (**وأما معتلها**) أي معتل العين (**فعلى السكون**) أي فجمع بالألف والتاء على السكون (**كبَيْضَاتٍ وجوْزاتٍ**) قال الجوهري في الصحاح اَلْبَيْضةُ واحدَةُ البَيْضِ من الحديد وبيض الطير جميعا والجوز فارسي مُعَرَّبُ اَلْوَاحِدَةُ جوزة قوله: (**وفواعل يجمع عليه فاعل اسما**) أي غير مشتق (**نحو كواهل**) في جمع كاهل وهو ما بين الكتفين (**وصفة**) أي مشتقا (**إذا كان بمعنى فاعلة نحو حوائض**) في جمع حائض (و) نحو (**طوالق**) في جمع طالق ويُحْتَرَزُ بقوله: إذا كان بمعنى فاعلة عن نحو ضارب فإنه لا يجمع على فواعل بل يجمع بالواو والنون أو بالياء والنون قوله: (**وفاعلة**) عطف على قوله: فاعل أي وفواعل يجمع عليه فاعلة (**اسما**) غير مشتق (**نحو كواثب**) في جمع كاثبة وهي من الفرس مُقَدَّمُ المِنْسج والمنسج أسفل من الكاهل حيث يقع عليه يد الفارس يقال لها بالفارسية بالِ أسب (**وصفة**) أي مشتقا (**نحو ضوارب**) في جمع ضاربة قوله: (**وقد شذ نحو فوارس**) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: فوارس جمع فارس أي راكب الفرس

(**قوله: لأن الصفات إلخ**) غير مسلم. (**قوله: فخفّتها أولى**) المناسب فتخفيفها أولى. (**قوله: نحو ضخمات**) في بعض النُّسَخ زيادة في جمع ضخمة، وهو أولى. (**قوله: والنعت منه**) أي الوصف منه. (**قوله: من الحديد**) أي المتخذة من الحديد. (**قوله: معرب**) أي منقول إلى اللغة العربية. (**قول المصنف: اسما**) أي حقيقة كان أومنقولا من الوصف نحو تابع يجمع على توابع. (**قول المصنف: إذا كان بمعنى فاعلة**) أي إذا كان للمؤنث هذا في صفة العاقل وإما في غيره فلا يشترط ذلك كصواهل جمع صاهل. (**قوله: ويحترز**) الأولى واحترز. (**قوله: مقدم المنسج**) بكسر الميم وفتح السين وهو من الدابة ما شخص من فروع الكتفين إلى أصل العنق يقال: رمحه على منسجه. (**قوله: حيث**) بدل من قوله: اسفل. (**قوله: يقع عليه يد الفارس**) أي حين يركب. (**قوله: يقال لها**) الضمير راجع إلى الكاثب. (**قول بال أسب**) لعله يال أسب باليا كما في بعض النسخ. (**قوله: أي راكب الفرس**) لعله تفسير مراد فالأولى ذكره بعد قوله: أي صاحب الفرس بأن يقول والمراد راكب الفرس.

وهو مثل لابن وتامر أي صاحب فرس فليس اسما ولا صفة بمعنى فاعلة فلم جمع على وزن فواعل فأجاب بقوله: وقد شذ فوارس قوله: (**وأما قولهم**) إلخ أيضا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: الهوالك جمع الهالك وهو ليس اسما ولا صفة بمعنى فاعلة فلم جمع على وزن فواعل فأجاب عنه بقوله: وأما قولهم (**هالك في الهوالك**) في هذا البيت قول الشَّاعِر * وَأَيْقَنْتُ أَنِّى عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرُ * غَدَاتَ إِذِ أوهَالِكُ في الْهَوَالِكِ* (**فَمَثَلٌ والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس**) كقولك: اعطِ القوس باريها في قول الشَّاعِر يَا بَارِىءَ الْقَوْسِ يَا مَنْ لَسْتَ تُحْسِنُهَا* لاَ تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطَ الْقَوْسَ بَاريهاَ * بسكون الياء والمثل هو القول السائرُ اَلْمُشَبَّهُ مَضْرِبُهُ بمورده كقولك: يَداَكَ أوكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ وكقولهم في الصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ

(**قوله: وهو مثل لابن وتامر**) أي وهو للنسبة مثلهما في الصبان والفرق بين اسم الفاعل وفاعل في النسب العلاج، وقبول تاء التأنيث في الأَوَّل دون الثاني، نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية انتهي. (**قوله: لابن وتامر**) أي ذي لبن وتمر بمعنى عنده لبن وتمر. (**قوله: وقد شذ فوارس**) في التصريح وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسّنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة انتهي وتأوّل بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس كذا في الأشمونى. (**قوله: وأما قولهم إلخ أيضا**) الأولى تأخيره عن قوله: جواب. (**قوله: قول الشَّاعِر**) الحق إسقاطه كما في نسخة خطية. (**قوله: وأيقنت إلخ**) . (**قوله: كثيرما**) ما ظرف أومفعول مطلق مجازا لقوله: تخرج أي زمانا كثيرا أوخروجا كثيرا وما زائدة. (**قوله: فمثل إلخ**) كذا وجّهه ابن الحاجب في شرح المفصل وقال الجوهري في الصحاح وأما هو الك فإنما جاء في المثل، يقال: هالك في الهو الك، فجري على الأصل، لأنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها. (**قول الشَّاعِر أعط القوس إلخ**) يضرب لمن يفعل شيئا لا يحسنه أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق. (**قوله: يا بارئ**) صوابه يا بارى بالياء أي يا من يريد برى القوس. (**قوله: تحسنها**) أي تحسن بريها. (**قوله: باريها**) من برى القوس بريا نحته مفعول أوّل لقوله: أعط واجب التأخير لئلاّ يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (**قوله: بسكون الياء**) والقياس الفتح. (**قوله: القول السائر**) أي الجاري على الألسنة المشهور. (**قوله: مضربه إلخ**) أي موضع استعماله بمحل وروده أي المقول فيه أوّلاً. (**قوله: يداك أوكتا إلخ**) أي شدها بالوكاء وهو ما يشد به فم نحو القربة يقال لمن أوقع نفسه في ورطة وأصله أنّ رجلا أراد أن يعبر نهرا على زقّ نفخ فيه فلم يحسن إحكامه، فلما توسط النهر انحلّ وكائه وأشرف على الهلاك، فاستغاث، فقيل له يداك أوكتا وفوك نفخ، فذهب مثلا. (**قوله: وكقولهم في الصيف إلخ**) بكسر التاء يقال لمن طلب حاجة وقد فوّتها على نفسه وأصله أن امرأة كانت تحت شيخ كبير ذي مال كثير فلم ترض به فطلقها ثم تزوّجها فتى جميل الوجه وافتقرت فبعثت إلى زوجها الأَوَّل تطلب منه حلوبة

قوله: (**وأما قول الفَرَزْدَقْ * وَإِذا الرِّجَالُ رَأوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ * خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ**) إكراما وتعظيما ليزيد (**وقول عُتْبَة بن الحارث * أحامي عن ذمار بني سليم ومثلي في غوئبكم قليل * فلضرورة الشعر**) جواب أيضا عن سؤال مقدر وهو أن يقال: نواكس جمع ناكس وهو المُطأطِئُ رأْسَهُ منْ نكست الشيء وأُنْكِسُه نكسا أي قلبته على رأسه فانتكس وغوائب جمع غائب وهو ضد الحاضر وكل واحد من ناكس وغائب صفة ليست بمعنى فاعلة فَلِمَ جاءَ جمعه على وزن فواعل في قولِ الْفَرَزْدَقِ وقولِ عُتْبَةٍ فأجاب بقوله: فلضرورة الشعر قوله: خُضعَ جمع خُضُوع أي خاضع والخُضُوعُ التواضع وقوله: أحامي إلخ المحامات الدفع والمحافظةً ويتعدى بعلى أوعن والذَمْرِ الحث والترغيب على القتال قال الجوهري في الصحاح فلان حامي الذمار إذا ذمر وغضب وحمى

فقال في الصيف ضيّعت إلخ فصار مثلا. (**قول الشَّاعِر وإذا الرجال إلخ**) أي إذا رأوا الرجال رأوا فالرجال فاعل لفعل مقدر يفسره المذكور ورأيتهم جواب للشرط وخضع بضم الخاء والضاد جمع خضوع بمعنى الخاضع أي المتواضع حال من مفعول رأيتهم وإضافته إلى الرقاب لأدنى ملابسة إذ أثر الخضوع يظهر فيها غالبا (**وقوله: نواكس الأبصار**) حال ثانية والمراد من الأبصار الرؤس مجازا بعلاقة الجزئية والكلية. (**قوله: إكراما**) أي يفعلون ذلك إكراما. (**قوله: من نكست الشيء إلخ**) المناسب من نكس رأسه طأطأه من ذل. (**قوله: وأنكسه**) بفتح الهمزة وضم السين في نسخة أنكسه بدون واووهو أولى. (**قوله: أي قلبته على رأسه**) أي جعلت اعلاهـ أسفله. (**قوله: والخضوع إلخ**) بالضم والأولى من الخضوع بمعنى التواضع. (**قوله: المحامات الدفع**) لعله أشار إلى أن المفاعلة على غير بابها.

(**قوله: ويتعدى بعلى**) ظاهره أن المحاماة بالمعنى المذكور يتعدى بعلى كما يتعدى بعن وليس كذلك بل إنما يتعدى بهذا المعنى بعن فقط. (**قوله: والذمر إلخ**) بفتح الذال وسكون الميم لا موقع له كما لا يخفى على أنه غير موجود بهذا المعنى في كتب اللغة. (**قوله: والترغيب**) عطف تفسير. (**على القتال**) أي مثلا. (**قوله: قال الجوهري في الصحاح فلان إلخ**) عبارة الصحاح وقولهم فلأن حامى الذمار أي إذا أذمر وغضب حمي وكتب عليه بعض الألفاضل فكأنه أراد أن إضافة الحامي إلى الذمار لأدنى ملابسة وأن ذمار بمعنى الغضب وأن حمي جواب إذا انتهي وأقول ما ذهب إليه وإن كان المتبادر من سياق عبارة الصحاح لكن لم يجئ الذمار في كتب اللغة بمعنى الغضب وإِنَّمَا هو بمعنى ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه كما صرح الجوهري نفسه فلعل مراد الجوهري من قوله: إذا ذمر إلخ توجيه لإطلاق الذمار على المعنى المذكور والله أعلم. (**قوله: وغضب**) عطف تفسير لقوله: ذمر.

وعن في قوله: عن ذمار بني سليم مثل عن في قولهم يَنْهُون عن أكل وشرب وقوله: ذمار بني سليم يحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل فمعناه أحامي أي أدفع عن ذمار بني سليم أي عن حَثِهم إيّايَ على القتال أعدائهم عنهم ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول فمعناه أدفع عن حث أعداء بني سليم إياهم على القتال أعدائهم عنهم قوله: ومثلي في غوائبكم قليل أي ومثلي في غائبيكم قليل وليس مثلي في حاضريكم ويحتمل أن يكون معناه أحامى أي أدفع عن متخلفي بني سليم قال الجوهري في الصحاح الذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه لأنهم قالوا فلان حامى الذمار كما قالوا حامى الحقيقة ويسمى ذمارا لأنه يجب على أهله التذمر له وسميت حقيقة لأنه يحق على أهلها الدفع عنها والصواب في معنى قول عُتْبَة ما ذكرنا من المعنيين

وقيل قول عتبة أحامي عن ذمار بني سليم إلخ يحتمل معنيين آخرين الأَوَّل تقديره أحامي عن شجعان بني سليم قوماً ومثلي في غوائبكم قليل وليس مثلي في حاضريكم والثاني تقديره أحامي عن ذمار بني سليم أي بِعِوَضِ شجعانهم ومثلي في غوائبكم أي شجعانكم قليل

(**قوله: مثل عن إلخ**) أي للسببية وفيه أن هذاَ إِنَّما يصح إذا ثبت مجيء الذمار مصدرا بمعنى الحث كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى، ولم نعثر عليه فليراجع. (**قوله: ينهون عن أكل وشرب**) في لسان العرب ناهيك بفلان معناه كافيك به، من قولهم قد نهى الرجل من اللحم وأنهى إذا اكتفي منه وشبع، قال يمشون دُسما حول قبته ينهون عن أكل وعن شرب، فمعنى ينهون يشبعون، ويكتفون، انتهى وقال ابن قتيبة الدينوري بعد البيت المذكور ينهو ن يبلغون غاية الشبع فيعجزون عن الحركة فهم ينهو ن غيرهم عن مثل ما نزل بهم. (**قوله: أعدائهم**) مفعول أدفع. (**قوله: إياهم على القتال**) مفعول لقول حث. (**قوله: ومثلى في غوائبكم إلخ**) المناسب تأخير هذا القول إلى ما قبل قوله: وقيل. (**قوله: أحامي أي أدفع**) الأولى الاختصار على قوله: أدفع. (**قوله: عن متخلفي بني سليم**) أي ضعفتهم من النساء والولدان. (**قوله: قال الجوهري في الصحاح**) بمنزلة الدليل للمعنى الأخير. (**قوله: لأنهم إلخ**) أي وإِنَّمَا قلنا الذمار ما وراء الرجل لأنهم قالوا حامي الذمار لرجل حمي ما يجب عليه حمايته مما ذكر. (**قوله: ويسمى ذمارا**) عبارة الصحاح وسمى ذمارا. (**قوله: التذمر له**) أي التغضب لأجله. (**قوله: وسميت**) أي ما وراء الرجل وتأنيث الضمير باعتبار المفعول الثاني. (**قوله: لأنه يحق**) أي يجب. (**قوله: ما ذكرنا من المعنيين**) قد علمت فيما سبق فساد المعنى الأَوَّل لعدم مجيء الذمار مصدرا بمعنى الحث. (**قوله: تقديره**) الأولى إسقاطه كالآتي. (**قوله: قوما**) الحق أي أدفع عنهم قوما. (**قوله: أي بعوض**) يشير إلى أن عن للبدل.

وعلى هذين المعنيين الآخرين الذمار جمع ذَمِر كالوجاع جمع الوَجِع والذَّمِر مثل الكَبْد والكَبِدِ الشجاع قوله: (**وقد يجمع الجمع**) فيقال في كل جمع على وزن أَفْعُلٍ أوعلى وزن أَفْعِلَةٍ أفاعل (**نحو أكالب**) في جمع أكلب جمع كلب (و) نحو (**أساور**) في جمع أسورة جمع سوار (و) يقال في كل جمع على وزن أفعال أفاعيل نحو (**أناعيم**) في جمع أنعام جمع نَعَمٍ قال المطَرِّزي في الْمُعْرِب هو الإبل والبقر والغنم (و) يجمع الجمع بالألف والتاء (**نحو رجالات**) في جمع رجال جمع رجل (و) نحو (**جمالات**) فيجمع جمال جمع جمل وهو زوج الناقة.

﴿المعرفة والنكرة﴾

قوله: (**المعرفة والنكرة**) أي ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة (**المعرفة ما دل على شيء بعينه**) فقوله: ما دل على شيء شامل للنكرة وقوله: بعينه يخرج النكرات قوله: (**وهو**) ما دل على شيء بعينه (**على خمسة أضرب**) أحدها (**العلم و**) الثَّانِي (**المضمر و**) الثالث (**المبهم وهو أسماء الإشارة والموصولات**

(**قوله: الآخرين**) يغني عنه قوله: هذين. (**قوله: جمع الوجع**) بفتح الكاف وكسر الجيم أي ذي الوجع. (**قوله: مثل الكبد والكبد**) بفتح الكاف وكسر الباء في الأولى وكسر الكاف وسكون الباء في الثانية. (**قوله: فيقال في كل جمع إلخ**) كذا في المفصل وظاهره أن هذا الجمع قياس وليس كذلك قال الرضي في شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سِيبويهِ وغيره سواء كسرته أوصححته كأكالب وبيوتات بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز انتهي وفي شرح المفصل لإبن يعيش جمع الجمع ليس بقياس فلا يجمع كل جمع وإِنَّمَا يوقف عند ما جمعوه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره. (**قوله: في جمع أنعام جمع نعم**) النعم اسم جمع لا واحد له من لفظه واستعماله في الإبل أكثر ويجمع على أنعام فإذا أجمعوا هذا الجمع للتكثير قالوا أناعم فلوقال: له عندي أناعم فأقل ما يلزم به سبعة وعشرون من ذلك النوع لأن أقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة فإذا أجمعت نعما وقلت: أنعاما كان أقل تضعيفها ثلاث مرات فتصير تسعة فإذا أجمعت أنعاما يكون أقل تضعيفها ثلاث مرات أيضا فتصير سبعة وعشرون أنعاما. (**قوله: هو الإبل إلخ**) أي منفردة أومجتمعة مع غبرها فالواوبمعنى أولمنع الخلوفقط. (قوله: ويجمع الجمع بالألف والتاء) في شرح المفصل وقد كثر جمع السلامة في التكسير قالوا رجالات وكلابات وبيوتات لأنها جموع مكسرة مؤنثة فجمعوها بالألف والتاء انتهي. (**قوله: وهو زوج الناقة**) وشذ إطلاقها على الأنثى.

(**قول المصنف: ما دل على شيء بعينه**) أي متلبس بتعينه وتشخصه أي على واحد مشخص. (**قوله: يخرج النكرات**) الأولى يخرجها. (**قول المصنف: وهو شيئان أسماء الإشارة والموصولات**) وإِنَّمَا سميت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة.

و) الرابع (**المعرف باللام**) نحو الرجل (**أو**) المعرف (**بالنداء**) نحو يا رجل (و) الخامس (**المضاف إلى أحدها إضافة حقيقية**) أي معنوية لا المضاف إلى أحدها إضافة لفظية فإنه لا يكتسب التعريف كما مر لأنه يفيد التخفيف فقط وأعرف المعارف المضمر للمتكلم ثم للمخاطب ثم للغائب ثم العلم ثم المبهم ثم المعرف بحرف التعريف

(**قول المصنف**: **المعرف باللام أوبالنداء**) ظاهره أنهما في مرتبة واحدة وهو إنما يناسب كون المنادى معرفا باللام المقدرة وهو خلاف ما جرى عليه حيث عدّه قسما مستقلا، وجعله المولى الجامي قدّس سره خامسا وقد يقال: ما الفرق بينه حيئنذ وبين ضمير المخاطب. (**قوله**: **نحو يا رجل**) وأما نحو يا زيد فتعريفه بالعلمية والنداء أفاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل إنه عرف بالنداء بعد إزالة العلمية. (**قول المصنف**: **إلى أحدها**) أي غير المنادى ولوبواسطة مثل غلام أبيك.

(**قوله**: **فإنه لا يكتسب التعريف**) يفهم منه ان المضاف إلى أحدها إضافة معنوية يكتسب التعريف من المضاف إليه والتحقيق أن تعريفه بوضع الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية مع المضاف إليه المعرفة للدلالة على معلومية المضاف. (**قوله**: **لأنه يفيد التخفيف فقط**) أي تفيد إضافته إلخ غير موجود في نسخة خطية. (**قوله**: **وأعرف المعارف المضمر**) أي بعد لفظ الجلال قال المحقق الأمير في حاشية الشذور ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك لأن الضمير والموصول واسم الإشارة موضوعة عند الجمهو ر لكل فرد، فرد وعند السيد للكلى بشرط الاستعمال في الجزئي فهي مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون أحدها أعرف نعم ربما يسلم في ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقوله: م لا مشاحة في الاِصْطِلَاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد له من الاستناد لذلك وإِلَّا فما معنى الحكم بأن أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل انتهى قال الأنبابى على الصبان

ولك ردّ قوله: وإِلَّا فما معنى الحكم بأن أخ زيد الخ، بأن أخ زيد قبل الإضافة أخ فقط، وبعدها تعين بالإضافة بخلاف ضارب زيد، فأن أصله قبل الإضافة ضاربٌ زيداً بنصب زيدا وتنوين ضارب وبعد الإضافة لم يستفد تعيين زائد على ما كان إذ لم يحصل بها إلا مجرد أمر لفظي وهو التخفيف، تدبرقول المحقق الأمير في حاشية الشذور ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا، قد يقال: إن القرائن اللازمة في الاستعمال قد يكون بعضها أقوى والترتيب بحسبها كما يفهم من الأنبابى. (**قوله**: **ثم المبهم**) يستفاد منه أن اسم الإشارة والموصولات في مرتبة والمشهور أن اسم الإشارة أعرف من الموصول والموصول في مرتبة المعرف بحرف التعريف.

وأما المضاف إلى أحدها إضافة معنوية فيعبر أمره بما يضاف إليه قوله: (**والنكرة ما شاع في أمته**) أي اشترك في جنسه يعني ما دل على شيء لا بعينه قال الجوهري في الصحاح وسهم مشاع وسهم شائع أي غير مقسوم والأمة الجماعة وكل جنس من الحيوان أمة (**نحو جاءني رجل وركبت فرسا**) فذكر في المثال الأَوَّل نكرة من أولى العلم وفي الثَّانِي من غير أولى العلم

﴿المذكر والمؤنث﴾

قوله: (**المذكر والمؤنث**) أي ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث (**فالمذكر ما ليس فيه تاء التأنيث ولا ألف التأنيث**) المقصورة والممدودة (**والمؤنث ما فيه إحديهما**) من تاء التأنيث (**كغرفة و**) من ألف التأنيث المقصورة (**كحبلى و**) الممدودة ك (**حمراء والتأنيث على ضربين حقيقي ولفظي فالحَقُّيق ما بإزائه**) أي بحذائه (**ذكر من الحيوان كتأنيث المرأة**) فإن بإزائها الرجل (و) كتأنيث (**الناقة**) فان بإزائها الجمل والمثال الأَوَّل من أولى العلم والثاني من غير أولى العلم (**واللفظي بخلاف الحقيقي**) أي ما ليس بإزائه ذكر من الحيوان سواء كان بإزائه ذكر من غير الحيوان (**كتأنيث الظلمة**)

(**قوله: فيعتبر أمره بما يضاف إليه**) أي بالنظر إليه أي هو في مرتبته وبعضهم استثنى المضاف للضمير وقال إنه في مرتبة العلم لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أودونه انتهى قال العلامة الأمير وأنا أتوقف في هذه القاعدة إذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالأنسب ان تكون أعرف منه انتهى. (**قول المصنف: ما شاع إلخ**) أي اسم شاع مدلوله داخلا في جماعة مندرجة تحت جنسه. (**قوله: أي اشترك في جنسه**) أي اشترك مدلوله مع غيره في جنسه بأن يفهم منه عند إطلاقه واحد غير معين من جنسه. (**قوله: لا بعينه**) أي لا يكون متلبسا بتعينه وتشخصه

﴿المذكر والمؤنث﴾

(**قول المصنف: فالمذكر ما إلخ**) فيه أن تعريف المذكر حينئذ ينتقض منعا بدخول المؤنثات الصيغية كهى والتي وأنت فيه كما أن تعريف المؤنث ينتقض جمعا بخروجها عنه اللهم إلا أن يقال: المراد تعريف المذكر والمؤنث المعربين وجعل ما في كلا التعريفين عبارة عن الاسم المعرب. (**قوله: والممدودة**) لا يخفى أن الألف التي تمد هى التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة إجماعا وإن أختلف في أنها منقلبة عن الألف أوأصلية وقد يقال: وصفها بالممدودة من قبيل وصف الشيء بحال المتعلق أي الألف الممدودة ما قبلها. (**قوله: ومن ألف التأنيث**) الواوهنا وفيما يأتى بمعنى أوبالنظر إلى الشرح. (**قول المصنف: ما بازائه إلخ**) أي بازاء صاحبه ذكر إلخ ويرد عليه أن من المؤنث الحقيقي ما ليس في مقابله ذكر من الحيوان كالعقاب فالحَقُّ تعريف المؤنث الحقيقي بما له عورة. (**قوله: أي بحذائه**) غير موجود في نسخة خطية.

فان بإزائها ذكر وهو النور ولكن ليس من الحيوان (**أو**) لم يكون بإزائها ذكر (**كتأنيث البشرى**) إذ ليس بإزائها ذكر وهو مصدر بمعنى التبشير قوله: (**والحقيقي أقوى**) أي والتأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي فإن الحقيقي تأنيثه من حيث الذات والطبع واللفظي من حيث الوضع لا من حيث الطبع قوله: (**ولذلك**) أي ولأن المؤنث الحقيقي أقوى (**امتنع جاءني هند**) بلا تاء ويجيء هند بلا إلحاق علامة التأنيث وهي التاء الساكنة اللاحقة بالآخر في الماضي والتاء التي هي من أحد الزوائد الأربع في أول المضارع بل لا بد أن يقال: جاءت هند وتجيء هند (**وجاز طلع الشمس**) ويطلع الشمس وإن كان المختار طلعت الشمس وتطلع الشمس قوله: (**فإن فصل**) أي ما ذكرنا إذا لم يقع فصل فإن وقع فصل بين الفاعل المؤنث وبين الفعل فإن كان حقيقيا (**جاز جاء اليوم هند**) ويجيء اليوم هند بلا إلحاق علامة التأنيث فإن الفاصل وهو اليوم هنا عوض لعلامة التأنيث والمختار إلحاق العلامة نحو جائت اليوم هند وتجيء اليوم هند بالتاء (**و**) إن كان غير حقيقي (**حسن طلع اليوم الشمس**) ويطلع اليوم لشمس بلا إلحاق علامة التأنيث ويجوز إلحاق علامة التأنيث نحو طلعت اليوم الشمس وتطلع اليوم الشمس بالتاء قوله: (**هذا**) أي ما

(**قوله: فإن بازائها ذكر إلخ**) جعل السيلكوتي الظلمة مما ليس بازائه ذكر ومثّل لما يقابله ذكر من غير الحيوان بالنخلة. (**قوله: فإن الحقيقي تأنيثه**) الظاهر إسقاط تأنيثه اللهم إلا أن يراد بالحقيقي المؤنث الحقيقي. (قوله: والطبع) عطف تفسير. (**قوله: من حيث الوضع**) أي وضع اللفظ. (**قوله: ويجيء هند بلا تاء**) في نسخة بالياء وهى أولى. (**قوله: في أول المضارع**) في نسخة في المضارع وهى أنسب. (قوله: فإن وقع فصل إلخ) يشير إلى أن ضمير فصل عائد إلى مصدره بتأويل الفعل الخاص بالفعل العام حتى يكون في إقامة المصدر التأكيدي مقام الفعل فائدة كما نقل عن سِيبويهِ أنه يجوز نحو قيم وقعد بمعنى وقع القيام والقعود وفي نسخة خطية فإن فصل الفاعل المؤنث من الفعل. (**قول المصنف: جاز جاء اليوم هند**) أي جاز عدم إلحاق علامة التأنيث نحو جاء اليوم هند. (**قوله: فإن الفاصل إلخ**) فيه أنه لوكان عوضا عن التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل والملزوم كذلك فالأولى التعليل بأن الفعل يبعد حينئذ عن الفاعل المؤنث فتضعف العناية به. (**قوله: لعلامة التأنيث**) في نسخة عن علامة التأنيث وهى الظاهرة. (**قوله: والمختار إلحاق العلامة**) أي إذا لم يكن الفاصل أداة استثناء نحو ما جاء إلا هند وإِلَّا فالمختار عدم الإلحاق بل أوجبه بعضهم لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف إذ المعنى ما جاء أحد إلا هند. (**قول المصنف: حسن طلع اليوم الشمس**) في الخضري نقل دم أن الأجود في المؤنث الغير الحقيقي إذا وقع الفصل ترك التاء إظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لأن إثباتها كثير جدا في القرآن انتهى.

ذكرنا (**إذا أسند الفعل إلى ظاهر الاسم المؤنث أما إذا أسند الفعل إلى ضمير الاسم المؤنث**) أي إلى ضمير يرجع إلى الاسم المؤنث (**فإلحاق علامة التأنيث لازم**) سواء كان المؤنث حقيقيا أولفظيا (**نحو هند جائت**) وهند تجيء (**والشمس طلعت**) تطلع قوله: (**والتاء تقدر في بعض الأسماء**) أي وتاء التأنيث تقدر في بعض الأسماء وهو المؤنث السماعي (**نحو أرض ونعل بدليل**) ظهور التاء فيه عند التصغير إذا كان ثلاثيا نحو (**أريضة ونعيلة**) وأما إذا كان المؤنث السماعي رباعيا نحو عقرب فلا يظهر التاء فيه عند التصغير نحو عقيرب لأن الحرف الرابع قائم مقام حرف التأنيث واعلم أن كل شيء هو زوج من أعضاء الحيوان كالعين والأذن فهو مؤنث سماعي.

(**قوله: ومما يستوى فيه**) أي ومن الاسم الذي يستوي فيه (**المذكر والمؤنث فعول مطلقاً**) أي سواء كان بمعنى فاعل نحو بغي أصله بغوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون فقلبت الواوياء وأدغمت الياء في الياء تخفيفا وأبدلت ضمة ما قبل الياء كسرة لمجانسة الياء فصار بغيا. كما قال الله تعالى وما كانت أمك بغيًا أي باغية أي زانية من بغت المرأة بغاء بكسر الباء والمد أي زنت فهي بغي والجمع بغايا

(**قوله: وهو المؤنث السماعي**) أي ثلاثيا كان أوغيره. (**قوله: بدليل ظهور التاء**) ويدل على تقدير التاء في المؤنث السماعي أيضا عود الضمير المؤنث إليه نحو النار وعدها الله للذين كفروا والإشارة إليه باسم الإشارة المؤنث نحو هذه جهنم وثبوت التاء في فعله نحو طلعت الشمس وسقوطها من اسم عدده نحو عندى ثلاث أذرع. (**قوله: رباعيا**) أي غير ثلاثي. (**قوله: لأن الحرف إلخ**) وذلك لأنهم شبهو ه بتاء التأنيث في نحو طلحة وحمزة في مجاوزته الثلاثة التي هو أول الأصول فكما أن تاء التأنيث لا يدخل عليها تاء أخرى كذلك الحرف الرابع. (**قوله: فهو مؤنث سماعي**) أي غالبا ومن غير الغالب الحاجبان والمنخران والخدّان فإنها مذكرة والمرجع السماع وما كان من الأعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فإنهما قد يؤنثان. (**قول المصنف: ومما يستوى فيه إلخ**) ومنه أيضا مفعال بكسر الميم كمنحار أي كثير النحر ومفعيل كمعطير لمن يتعهد نفسه بالعطر ويكثر منه ومفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم وهو الذي لا ينتهى عما يريده ويهو اهـ لشجاعته. (**قوله: نحو بغي**) قال البيضاوي هو فعول من البغي قلبت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين إتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أوفعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لأنه للمبالغة أوللنسب كطالق انتهى. (**قوله: لمجانسة الياء**) وللمحافظة عليها. (**قوله: كما قال الله تعالى**) في نسخة قال الله تعالى بدون كما.

أوكان بمعنى مفعول (**نحو حلوب**) بمعنى محلوب (و) من الاسم الذي يستوى فيه المذكر والمؤنث (**فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل**) بمعنى مقتول (**وجريح**) بمعنى مجروح ويشترط في استواء المذكر والمؤنث في فعول مطلقاً وفي فعيل بمعنى مفعول جريانه على الاسم بأن يكون خبرًا للمبتدء نحو هذه المرأة حلوب أوصفة لموصوف نحو هذه أمة قتيل أوحال لذى الحال نحو رأيت هندا جريحا لعدم الالتباس حينئذ فإذا لم يكن جاريا على الاسم فلا بد من إظهار علامة التأنيث نحو مررت بقتيلتهم لئلا يحصل الالتباس قوله: (**وتأنيث الجموع غير حقيقي**) أي وتأنيث كل جمع من الجموع لفظي لأن تأنيثه بسبب أنه بمعنى الجماعة ليست مما في إزائها ذكر من الحيوان قوله: (**ولذلك**) أي ولكون تأنيث الجموع غير حقيقي (**جاز فعل الرجال وجاء السلمات ومضى الأيام**) وحسن فعلت الرجال وجائت المسلمات ومضت الأيام قوله: (**إِلَّا جمع المذكر العاقل السالم**) استثناء من قوله: وتأنيث الجموع غير حقيقي أي كل جمع من الجموع مؤنث لفظي إِلَّا جمع المذكر العاقل السالم الذي جمع بالواو والنون أوالياء والنون (**فإنه مذكر**) قوله: جمع المذكر احتراز عن نحو المسلمات فإنها جمع مؤنث وقوله: العاقل احتراز عن نحو الأيام فإنها جمع المذكر غير العاقل وقوله: السالم احتراز عن نحو الرجال فانها جمع المذكر غير السالم لأنها جمع مكسر (**فتقول جاء الزيدون ولا تقول جاءت الزيدون**) قوله: (**وتقول**) أي ما ذكرنا إذا أسند الفعل إلى ظاهر الجمع أما إذا أسند إلى ضمير الجمع فهو

(**قوله: أوكان بمعنى مفعول**) وتلحقه تاء التأنيث على وجه الندور في أسماء مخصوصة يقال: جمل ركوب وناقة ركوبة. (**قول المصنف: نحو حلوب**) في جعله مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ذهو ل عن كونه من الأوصاف المختصة بالمؤنث. (**قوله: من الاسم إلخ**) الأولى إسقاطه. (**قوله: جريانه على الاسم**) ظاهرا كان ذلك الاسم أومنويا لدليل. (**قوله: فلابد من إظهار علامة التأنيث**) أي إذا أريد به مؤنث. (**قوله: لأن تأنيثه إلخ**) الأولى لأنه بسبب كونه بمعنى الجماعة. (**قوله: وتاء الجماعة**) صوابه وتأنيث الجماعة. (**قوله: لأن الجماعة إلخ**) غير موجود في نسخة خطية. (**قوله: وحسن إلخ**) يشعر أن الأجود إلحاق التاء في جميع ما ذكر وهو مسلّم في نحو جاء المسلمات غير مسلم في نحو فعل الرجال ومضى الأيام إذ المختار فيهما حذف التاء على ما جرى عليه الدماميني وحكم السيوطى باستواء الأمرين فليراجع. (**قول المصنف: إلا جمع المذكر العاقل السالم**) يغني عن العاقل قوله: السالم. (**قوله: استثناء من قوله: إلخ**) فيه مسامحة إذ المستثنى منه قوله: الجموع وفيه أنه يشعر أن جمع المذكر مؤنث إلا أن تأنيثه ليس غير حقيقي وفساده ظاهراللهم إلا أن يقال: إنه مستثنى باعتبار المراد كما أشار إليه بقوله: أي كل جمع إلخ. (**قول المصنف: فإنه مذكر**) أي لا يجوز اعتبار تأنيثه بملاحظة الجماعة.

قوله: وتقول (**في ضمير جمع المذكر العاقل غير السالم**) أي المكسر (**الرجال فعلوا**) بالواونظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير جمع المذكر العاقل (و) الرجال (**فعلت**) بالتاء نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث (**وأما**) إذا إسند الفعل إلى ضمير جمع المذكر العاقل (**السالم**) فتقول (**بالواو**) لا غير لما ذكرنا أنه مذكر (**نحو الزيدون ضربوا وإن كان**) الجمع الذي أسند الفعل إلى ضميره (**غير**) الجمع (**المذكر العاقل**) السالم سواء كان ذلك الجمع جمع المذكر غير العاقل أوجمع المؤنث الحقيقي أواللفظي.

(**فتقول بالنون**) نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير جمع غير المذكر العاقل (و) تقول (**بالتاء**) نظرا إلى أن إسناد الفعل إلى ضمير مؤنث (**نحو المسلمات جئن و**) المسلمات (**جاءت و**) نحو (**الأيام مضين و**) الأيام (**مضت و**) نحو (**العيون جرين و**) العيون (**جرت**)

قوله: (**ونحو النخل والتمر**) أي وكل اسم جنس لم يكن فَرْقٌ بينه وبين واحده سوى أن التاء مطروحة عنه وملحقة بواحده نحو نخل ونخلة وتمر وتمرة (**يذكر**) حملا على اللَّفظ (**ويؤنث**) حملا على المعنى لأنه بمعنى الجماعة (**قال الله تعالى**) في قصة عاد في سورة القمر ﴿**كأنهم أعجاز نخل منقعر**﴾ بلا تاء التأنيث أي منقطع (و) قال الله أيضا في قصة عاد في سورة الحاقة ﴿ **كأنه أعجاز نخل خاوية**﴾ بتاء التأنيث أي ساقطة

(**قوله: جمع المذكر**) الأولى إسقاط لفظ الجمع. (**قوله: أما إذا اسند إلخ**) أي أما إذا أريد إسناد الفعل إلى ضمير راجع إليه. (**قوله: فهو قوله: إلخ**) أي فحكمه مفهوم قوله: إلخ. (**قول المصنف: وتقول في ضمير جمع إلخ**) أي في حال إرادة إسناد الفعل إلى ضمير جمع إلخ. (**قوله: إلى ضمير جمع المذكر العاقل**) أي الموضوع له الواو.

(**قوله: إلى ضمير المؤنث**) أي إلى ضمير راجع إلى المؤنث للتأويل بالجماعة. (**قوله: غير الجمع المذكر العاقل السالم**) الصواب إسقاط السالم كما في نسخة خطية. (**قوله: الحقيقي أواللفظي**) الأنسب بدله مطلقاً سواء كان عاقلا أوغير عاقلا. (**قوله: نظرا إلى أن إسناد الفعل إلخ**) أي والنون موضوعة لجمع غير العاقل واستعمالها في المؤنث العاقل لإجرائه مجرى غير العاقل. (**قوله: إلى ضمير مؤنث**) أي بالتأويل المذكور. (**قوله: حملا على اللفظ**) الأولى باعتبار اللَّفظ وكذا يقال فيما يأتى. (**قوله: تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر**) أي كأنهم أصول نخل منقلع عن مغارسها وشبهو ا بأعجاز النخل لأن الريح كانت تقطع رأوسهم فيبقون أجسادا بلا رؤوس فيتساقطون على الأرض أمواتا وهم جسس طوال كأنهم أعجاز نخل وهى أصولها بلا فروع.

﴿المصغر﴾

قوله: (**المصغر**) أي ومن أصناف الاسم المصغر (**وهو الاسم الذي ضم أوله وفتح ثانيه ولحقه ياء ثالثة ساكنة ليدل على التقليل ويكسر ما بعد الياء إن كان**) ذلك الاسم (**على أربعة أحرف**) قوله: (**وأمثلته**) إلخ أي وأمثلة المصغر (**ثلاثة**) للاسم الثلاثي (**فعيل كفليس**) مصغر فلس (و) للاسم الرباعي الذي لم يكن قبل آخره مدة (**فعيعل كدريهم**) مصغر درهم (و) ما كان قبل آخره مدة (**فعيعيل كدنينير**) مصغر دينار قال الجوهري في الصحاح الدينار أصله دنار بالتشديد فأبدل من إحدى حرفي التضعيف يآء لئلا يلتبس بالمصدر التي تجيء على وزن فِعَّال كقوله: تعالى ﴿**وكذبوا بآياتنا كِذَّابًا**﴾ قوله: (**وقالوا أجيمال**) إلخ جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: قد ظهر أن مصغر الاسم الرباعي الذي قبل آخره مدة على فعيعيل وما لم يكن قبل آخره مدة على فعيعل فما تقول في أجمال جمع جمل (و) في (**حميرآء**) مصغر حمرآء (و) في (**سكيران**) مصغر سكران فإنها ليست على فعيعيل (و) في (**حبيلى**) مصغر حبلى فإنها ليست على فعيعل بالكسر فأجاب بقوله: وقالوا أجيمال وحميراء وسكيران وحبيلى (**للمحافظة على الألفات**) أي

﴿**المصغر**﴾

(**قول المصنف: هو الاسم**) فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان وشذ تصغير فعل التعجب نحو ما أحيسنه ويستثنى من الاسم الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته ونحو ها والمصحف والمسجد وأسماء الشهو ر والأسبوع. (**قول المصنف: ضم أوله**) إن لم يكن مضموما وكذا يقال في قوله: وفتح ثانيه.

(**قول المصنف: ليدل على التقليل**) والتحقير نحو رجيل والتعظيم نحو دويهة تصغير داهية والتحبب نحو بنية تصغير بنت. (**قول المصنف: على أربعة أحرف**) أي وأكثر. (**قوله: للاسم الثلاثي**) أي لتصغيره والأولى تأخيره عن قوله: فعيل وكذا يقال فيما بعد. (**قول المصنف: فعيل كفليس**) وزن المصغر بالأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللَّفظ من غير نظر إلى مقابلة أصلي بأصلي وزائد بزائد وليس جاريا على اصطلاح الصرفيين ألا يرى أن وزن أحميد فعيعل ووزن التصريفي أفيعل. (**قوله: وما كان إلخ**) عطف على قوله: الذي إلخ. (**قوله: مصغر دينار**) أي مردودا إلى أصله كما هو قاعدة التصغير. (**قوله: من إحدى**) الأولى من أحد. (**قوله: فإنها ليست على فعيعيل**) توجيه للسؤال أي وإِنَّمَا صح السؤال لأنها إلخ. (**قول المصنف: للمحافظة على الألفات**) أي التي هى علامات ومن حقها أن لا تتبدل. (**قوله: الألف التأنيث**) صوابه ألف التأنيث.

وقالوا في مصغر كل جمع على أفعال كأجمال أجيمال لمحافظة ألف الجمع وقالوا في مصغر ما في آخره ألف التأنيث الممدودة أوالمقصورة كحمراء وحبلى حميرآء وحبيلى لمحافظة ألف التأنيث وقالوا في مصغر ما في آخره ألف ونون مضارعتان لألفي التأنيث كسكران لمحافظة ألف التذكير قوله: (**وتقول في ميزان**) فيه لف ونشر أي وتقول في مصغر ميزان (**مُوَيْزِينُ**) يرجع إلى الأصل إذ أصله مِوْزان لأنه من الوزن قلبت الواوياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ميزان (**و**) تقول (**فى**) مصغر (**باب بُوَيْبٌ**) يرجع إلى الأصل إذ أصله بَوَبٌ (**و**) تقول (**في**) مصغر (**ناب**) وهي من الأسنان التي تلي الرباعيات والرباعيات من الأسنان التي تلي الثنايا (**نييب**) يرجع إلى الإصل إذ الأصل نيب (**و**) تقول (**في**) مصغر (**عصاً عصية**) يرجع إلى الأصل فأن أصلها عُصَيْوَةٌ إذ أصل عصا عَصَوُ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون فقلبت الواوياء وأدغمت الياء في الياء والتاء فيها للتأنيث لأن عصا مؤنث سماعي (**و**) تقول (**في**) مصغر (**عدة وعيدة**) ترجع إلى الأصل إذ أصلها وِعدَةٌ فحذفت فاء الفعل كما ذكر في التصريف

(**قوله: لمحافظة ألف التأنيث**) فيه أن الألف المحافظ عليه في حمراء ليس ألف التأنيث وإِنَّمَا هو ألف المد وقد يقال: يسمى المدة التي قبل ألف التأنيث الممدودة باسمها مجازا للمجاورة. (**قوله: فيه لف ونشر**) هو ذكر متعدد ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه إذا عرفت هذا علمت أن لا لفّ ونشر في نسخ المتن المتداولة وقد يقال لعل النسخة التي كتب عليها الشارح رحمه الله تعالى هى هكذا وتقول في ميزان، وباب، وناب، وعصا، وعدة، ويد، وأست، مويزين، وبويب، ونويب، وعصية، ووعيدة، ويدية، وستيهة فاللف والنشر ظاهر. (**قوله: إذ أصله موزان إلخ**) الأولى وهو موزان لأنه إلخ وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: وهى إلخ**) في المصباح أن الناب مذكر ويؤيده تصغيره على نييب بدون التاء وظاهر عبارة الشارح انه مؤنث وعليه جرى المنجد فليراجع والناب بجانب الرباعية وللإنسان نابان في كل فك. (**قوله: التي تلي الرباعيات**) خبر هى بفتح الراء جمع رباعية السن بين الثنية والناب وهى أربع رباعيتان في الفك الأعلى ورباعيتان في الفك الأسفل. (**قوله: التي تلي الثنايا**) جمع ثنية أحد الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ثنتان من فوق وثنتان من تحت. (**قوله: فإن أصلها عصيوة**) المناسب فإن أصلها عصوفصار بعد التصغير عصيوة فاجتمعت الواو والياء إلخ. (**قوله: إذ أصلها وعدة**) في الأشمونى أصله وعد على وزن فعل فحذفت فائه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لا زم وقد أجاز بعضهم حذفها للضرورة انتهى. (**قوله: فحذفت فاء الفعل**) أي واعتبرت التاء عوضا.

(و) تقول (**في**) مصغر (**يَدٍ يُدَيَّةُ**) يرجع إلى الأصل إذ أصله يَدْىُ على وزن ظَبْيٍ فحذفت لامه على غير الفياس لكثرة الاستعمال (و) تقول (**في**) مصغر (**است**) وهي العجز وقد يراد بها حلقة الدبر (**سُتَيْهَة ترجع إلى الأصل**) إذ أصلها سَتَهٌ على وزن فَعَلَ بالتحريك أي على وزن فَرَسَ فحذفت لامه وفي بعض النُّسَخ وفي سَهٍ ستيهة أي وتقول في مصغر سَهٍ وهي الأُست ستيهة أيضا فحذفت عينه قوله: (**تاء التأنيث المقدرة في الثلاثي**) أي في المؤنث السماعى الثلاثي (**تثبت**) أي تظهر (**في التصغير نحو أذينة**) في تصغير (**أذن**) وهي تثقل وتخفف والمراد بالثقل ضمة الذال وبالْتخفيف سكونها (و) نحو (**رجيلة في تصغير رجل إِلَّا ما شذ**) من المؤنث السماعي الثلاثي فإنه لا تثبت التاء المقدرة في تصغيره (**كجريب فى**) تصغير (**جَرْب**) قال المازني لأنه في الأصل مصدر (**وكعريس**) في تصغير عِرْس بالكسر وهي امرأة الرجل وفي تصغير عُرْس بالضم وهو طعام الوليمة يذكر ويؤنث يقال: عِرْس في المذكر وعِرْسة في المؤنث قوله: (**ولا تثبت**) أي ولا تظهر تاء التأنث المقدرة (**في**) المؤنث السماعي (**الرباعي كقولك: عقيرب في**) تصغير (**عقرب**) إذ الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث قوله: (**إِلَّا ما شذ من**) المؤنث السماعي الرباعي (**نحو قديمة**) في تصغير قدام (و) نحو (**وريئة**) في تصغير وراء قال المطرزي في المُغْرِبِ الوراء على وزن فعال ولامه همزة عند سِيبويهِ وأبي علي الفارسي وياء عند العامة وهي من ظروف المكان بمعنى خلف وقدام

(**قوله: أصله يدي إلخ**) في المصباح قيل بفتح الدال وسكونه. (**قوله: على وزن فعل إلخ**) الأَخصَر على وزن فرس. (**قوله: فحذفت لامه**) أي وعوض عنه الهمزة. (**قوله: والمراد إلخ**) المناسب والمراد بالتثقيل ضم الذال، وبالتخفيف تسكينها ولعلها حاشية ألحقها الناسخون بالشرح. (**قول المصنف: إلا ما شذّ**) مستثنى مفرغ أي تثبت في جميع المواد إلا ما شذّ. (**قوله: لأنه إلخ**) أي وإِنَّما لم يظهر التاء فيه لأنه في الأصل مصدر. (**قوله: وهى امرأة الرجل**) وقد يطلق على الرجل أيضا. (**قوله**) في المختار والعرس بوزن القفل طعام الوليمة يذكر ويؤنث، وفي المصباح بالضم طعام الذفاف وهو مذكر لأنه اسم للطعام انتهى هذا وقد يناقش في شذوذ تصغير عرس بالضم حيث يطلق على المذكر والمؤنث أويختص بالمذكر وقد يقال: المراد شذوذ تصغير العرس بمعنى امرأة الرجل. (**قوله: يقال: عرس في المذكر وعرسة في المؤنث**) غير موجود في نسخة خطية مع أنه غير ملايم لما سبق فالحَقُّ إسقاطه. (**قول المصنف: قديمة**) صوابه قديديمة يفهم منه ان قداما مؤنث ومثله وراء وكأنه على اعتبار الجهة نقل عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة إلا وراء وقدام. (**قوله: وياء عند العامة**) أي في المشهور فيكون نظير رداء. (**قوله: بمعنى خلف وقدام**) أي هى من

كقوله تعالى: وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا وقد استعيرت للزمان في قوله: صلى الله عليه وسلم إنَّ مَا تَطْلُبُ ورائك بمعنى اِنَّ الَّذِى تَطْلُبُهُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ يَجِيء بَعْدَ زَمَانِكَ هَذَا قوله: (**وجمع القلة يحقر**) أي يصغر (**على بنائه نحو أكيلب**) في تصغير أكلب جمع كلب (**وأجيمال**) في تصغير أجمال جمع جمل (و) نحو (**أجيربة**) في تصغير أجربة جمع جريب (و) نحو (**غليمة**) في تصغير غلمة جمع غلام قوله: (**وجمع الكثرة**) إلخ أي وفي تصغير جمع الكثرة طريقان إحديهما أنه (**يُرَدَّ إلى واحده**) إن لم يوجد له جمع قلة فيصغر (**ثم يجمع جمع السلامة**) بالواو والنون في المذكرين العاقلين (**نحو شويعرون في**) تصغير (**شعراء**) جمع شاعر وانقلبت المدة التي لا أصل لها في شاعر واوا لانضمام ما قبلها (و) بالألف والتاء في غير المذكرين العاقلين نحو (**مسيجدات في**) تصغير (**مساجد**) جمع مسجد (و) ثانيهما أنه يرد (**إلى جمع قلة**) إن وجد له جمع قلة (**نحو غليمة**) في تصغير (**غلمان**) جمع غلام (**وإن رددت إلى واحده**) ثم اجمعه جمع السلامة كما ذكرنا (**نحو غليمون في**) تصغير (**غلمان**) جمع غلام قوله: (**وتحقير الترخيم**) أي وتصغير الترخيم (**أن تحذف منه الزيادة**) التي في الاسم حتى يصير الاسم على حروف الأصول ثم يصغر

أسماء الأضداد تطلق على كل واحد من جهتى الأمام والخلف. (**قوله: كقوله: تعالى**) الصواب إسقاط الواوغير موجود في نسخة خطية وليس من عبارة المطرزي، فلعله من زيادة الناسخين، وهو دليل لكل من المعنيين، أي كان قدامهم أوخلفهم ملك، وعلى المعنى الثَّانِي لا بد أن يقال: إن مرجع السفينة على الملك الغاصب حتى يكون لخرقها فائدة قوله: تعالى سفينة، أي صحيحة وقوله: تعالى غصبا يحتمل أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من ضمير يأخذ، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقاً نوعيا لبيان نوع الأخذ. (**قوله: صلى الله عليه وسلم**) غير موجود في عبارة المطرزي، فعليه يحتمل أن يكون" إنما تطلب ورائك" غير حديث فليراجع. (**قول المصنف: يحقر على بنائه**) أي لا يرد إلى واحده. (**قول المصنف: وجمع الكثرة يرد إلخ**) أي لا يصغر جمع الكثرة بدون الرد إلى الواحد أو إلى جمع القلة لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فيتنافيان كذا في الأشمونى وفي الصبان قد يقال لا تنافي لأن الكثرة والقلة مقولأن بالتشكيك انتهى. (**قول المصنف: يرد إلى واحده**) أي وجوبا. (**قوله: إن لم يوجد له**) أي لمفرده. (**قوله: وانقلب المدة**) أي عند التصغير. (**قوله: وثانيهما**) المناسب وثانيتهما. (**قوله: ثم اجمعه**) في نسخة خطية ثم جمعته وهو المناسب لنسخ المتن المتداولة وفي بعض النُّسَخ وإن شئت ردّه على واحده بصيغة الأمر وعليه يكون قوله: ثم اجمعه، مناسبا. (**قوله: أي وتصغير الترخيم**) أي الحاصل بعد الترخيم فالإضافة لأدنى ملابسة. (**قول المصنف: أن تحذف منه الزيادة**) أي متحقق بأن يحذف من الاسم الحرف الزائد فيه. (قوله: على حروف الأصول) الإضافة للبيان.

(**نحو زهير في**) تصغير (**أزهر**) أي بَيِّنَ الزُهْرَة قال الجوهري في الصحاح الزهرة بالضم البياض ويقال: أزهر فلأن والأزهرُ النَّيِّر هو الضوء ويسمى القمر الأزهر ورجل زهر أي أبيض مُشْرِقُ الوجه والمرأة زهراء (و) نحو (**حريث في**) تصغير (**حارث**) اسم رجل.

قوله: (وتقول في ذا) هذا شروع في تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات وتصغيرهما يخالف تصغير الأسماء المعربة فألحق قبل آخرهما ياء وزيد بعد آخرهما ألف وهو قوله: (**وتقول في ذا ذيًّا و**) تقول في (**تا تيا**) أي وتقول في تصغير ذا ذيا وفي تصغير تا تيا لأنه لما الحقت قبل آخرهما ياء انقلبت الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحت للألف (و) تقول (**في**) تصغير (**الذي الذَيًّا وفي**) تصغير (**التي التَيَا**) لأنه لما لحقت قبل آخرهما ياء اجتمعت مع ياء أخرى فأدغمت ياء التصغير فيها وفتحت للألف وفتح ما قبل ياء التصغير أيضا ليكون ما قبل ياء التصغير في ذا وتا وفي الذي والتي واحدا طردا للباب أي لباب التصغير في المبهم قوله:

﴿المنسوب﴾

(**المنسوب**) أي ومن أصناف الاسم المنسوب (**وهو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة للنسبة إلى المجرد عن الياء**) فتقول في النسبة إلى هاشم هاشمي وإلى تبريز تبريزي (**وحقه**) أي المنسوب (**أن يحذف منه تاء التأنيث كبصري**) في النسبة إلى البصرة (**ومكي وكوفي**) في النسبة إلى مكة

(**قوله: أي بيّن الزهرة**) الحق ذكره بعد في موضع فلأن كما في نسخة خطية موافقة للصحاح. (**قوله: هو الضوء**) غير موجود في عبارة الصحاح والظاهر وهو المضيء. (**قوله: بعض أسماء الإشارة والموصولات**) وهو من أسماء الإشارة ذا، وتا، وذان، وتان، واولاء، ومن الموصولات الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، والألى. (**قوله: فألحق إلخ**) بيان لكيفية تصغيرهما. (**قوله: وزيد بعد آخرهما ألف**) عوضا عن ضم الأَوَّل المجتلب للتصغير وهذا في غير المختوم بزيادة تثنية أوجمع أما فيه فلا يزاد الألف لطوله. (**قوله: وأدغمت ياء التصغير فيها**) أي وزيد في الآخر ألف وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: أي لباب إلخ**) غير موجود في بعض النُسَخ ولعلها حاشية ألحقها الناسخون بالشرح.

﴿المنسوب﴾

(**قول المصنف: للنسبة إلخ**) أي للدلالة على نسبة شيء إلى المجرد عنها. (**قول المصنف: إلى المجرد عن الياء**) الأولى إليه كما عبر به بعضهم. (**قوله: وإلى تبريز**) بفتح التاء وكسرها قاعدة آذربيجان. (**قول المصنف: يحذف منه إلخ**) لأن بقائها يوجب إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع علامتي التأنيث في نسبة المؤنث وإيقاع تاء التأنيث حشوا فقول العامة في النسبة إلى خليفة خليفتي لحن. (قوله: البصرة) في نسخة خطية بصرة بدون أل.

وكوفة (و) حقه أن يحذف منه (**نون التثنية كهندي**) في النسبة إلى الهندان علما لموضع (و) يحذف منه (**نون الجمع كزيدي**) في النسبة إلى زيدون علما ومنه قنسري في النسبة إلى قنسرين علم لبقعة غير منصرف للتأنيث والعلمية فمين يجعل الإعراب قبل النون ومن جعل الإعراب على النون قال قنسريني قوله: (**وأن يقال**) أي وحق المنسوب أن يقال: (**في نحو نمِرَ و**) **في** (**دئل**) أي في كل الثلاثي المكسور العين (**نمري ودئلي**) بإبدال كسرة العين فتحة هربا من توالى الكسرتين مع الياء وهو ثقيل والنمِر سَبُعٌ واسم قبيلة أيضا والدئل دُوَيْبَّةٌ شبيهة بابن العرس يقال له بالفارسية راسوا قال الأخفش هو اسم قبيلة نسب إلى المسمى بهذا الاسم ابوالاسود الدئلى قاله الجوهري في الصحاح قوله: (**وفي حنيفة**) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فعيلة نحو حنيفة وهو ابوحى من العرب (**حنفي**) بحذف الياء وتاء التأنيث فإذا حذفت منه الياء والتاء يكون

(**قوله: وحقه ان يحذف منه نون التثنية**) لئلاّ يجتمع على الاسم الواحد إعرابان إعراب بالحروف وإعراب بالحركات والحق علامة التثنية وكذا يقال في نون الجمع. (**قوله: الهندان علما**) الظاهر إسقاط اللام كما في نسخة خطية وقوله: علما هنا وفيما يأتى ليس بقيد احترازي ومن أجرى المثنى المسمى به مجرى سلمان قال هنداني بإثبات الألف والنون كمسلماني. (**قوله: وأن يحذف منه نون الجمع**) ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب على النون قال زيدينيّ ومن أجراه مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة أومجرى عربون في لزوم الواو والإعراب على النون منونة أومجرى ماطرون في لزوم الواو وفتح النون قال زيدونيّ. (**قوله: منه**) غير موجود في نسخة خطية. (**قوله: إلى قنسرين إلخ**) في المختار وقنسرون بكسر القاف والنون المشددة تكسر وتفتح بلدة بالشام. (**قوله: في من يجعل الإعراب**) أي في قول من أوعند من يجعل إلخ. (**قوله: قبل النون**) أي بالحروف. (**قوله: على النون**) أي بالحركات. (**قوله: قال قنسريني**) أوقنسرونيّ كما مر. (**قوله: كل الثلاثى المكسور العين**) الأولى كل ثلاثي مكسور العين كما في نسخة خطية سواء كان مفتوح الفاء أومضمومها أومكسورها نحو إبل وإبليّ. (**قوله: مع الياء**) أي المشددة والأولى اليائين كما عبر به بعضهم. (**قوله: دويبة**) تصغير دابة. (**قوله: ابن العرس**) الحق ابن عرس بدون لام ويجمع على بنات عرس. (**قوله: راسوا**) في نسخة خطية راسوخ.

. (**قوله: إلى المسمى بهذا الاسم**) الحق إليها. (**قوله: في كل فعيلة**) أي في كل ما كان على وزن فعيلة بشرط عدم التضعيف نحو جليلة وعدم اعتلال العين واللام صحيحة نحو طويلة حيث لا تحذف الياء فيهما فيقال: جليلي وطويليّ. (**قوله: وهو أبوحيّ من العرب**) أي أبوقبيلة. (**قوله: حنفيّ**) المناسب أن يقول فعليّ نحو حنفيّ. (**قوله: هربا**) علة لكل من الحذف والقلب.

ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتحة لما ذكر قوله: (و) في (**غَنِي غنوي**) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فعيل من المعتل اللام نحو غَنِي غَنَوِي بحذف الياء الأولَى وَقَلْبِ الأخِيرَةِ واوا هَرْبا من توالى الياءات فيكون ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتحة لما ذكر قال الجوهري في الصحاح الغِنَى مَقْصُور اَلْيَسَارُ تقول منه: غَنِي فهو غَنِي أي موسِر وغَني أيضا أبوحي أي قبيلة من غطفان قوله: (و) في (**ضرية**) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فَعِيلة من المعتل اللام نحو ضرية وهي قرية من بني كلاب على طريق البصرة إلى مكة وهي إلى مكة أقرب (**ضروي**) بحذف تاء التأنيث وَالْيَاءِ الأولى وَقَلْبِ الْيَاءِ الآخِيرَةِ واوا لما ذكرنا فيكون ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتحة لما ذكرنا قوله: (و) في (**أمية**) أي وحق المنسوب أن يقال في كل فعيلة من المعتل اللام نحو أمية وهي قبيلة من قريش (**أمَوِي**) بحذف تاء التأنيث والياء الأخيرة واوا لما ذكرنا قوله: (**وفيما آخره ألف**) أي وحق المنسوب في الاسم الذي آخره ألف (**مقصورة ثالثة**) سواء كانت منقلبة عن الواو(**نحو عصا**) أوعن الياء نحو (**رحى**) ان يقال: (عصوي ورحوي) بقلب الألف واوا لا ياء هربا من اجتماع الياءات (**أو**) في الاسم الذي آخره الف مقصورة (**رابعة**) منقلبة إما عن واو(**نحو أعشى أو**) عن ياء نحو (**مرمى**) اسم مكان من الرمي (**أعشوى ومرموي**) بقلب الألف واوا قوله: (**وفي الزائدة الرابعة**) أي وحق المنسوب في الألف المقصورة الزائدة الرابعة وجهان أحدهما (**القلب**) أي قلب الألف واوا (**كحبلى**) يقال: (**حبلوي و**) ثانيهما (**الحذف**) أي حذف الألف وهو أحسن الوجهين(**كحبلى**) يقال: (**حبلي**) قوله: (**وفي الخامسة**) أي وحق المنسوب في الألف المقصورة

(**قوله: غنِيَ**) كعلم. (**قوله: أبوحيّ إلخ**) في بعض النُّسَخ حيّ من غطفان. (**قوله: قرية من بني كلاب**) أي قرية من قرى بني كلاب وفي نسخة خطية لبني كلاب. (**قوله: على طريق البصرة إلى مكة**) أي على طريق الذاهب من البصرة إلى مكة. (**قول المصنف: أموي**) بضم الهمزة وقولهم أمويّ بفتحها شاذ. (**قوله: هربا من اجتماع الياءات**) الحق أن يذكر أولا علة القلب ثم علة إختيار الواوعلى الياء بأن يقول كما في شرح المفصل لأنك أدخلت ياء النسبة ولا يكون ما قبلها إلا مكسورا والألف لا تكون إلا ساكنة فاحتاجوا إلى حرف يكسر فقلبوها واوا ولوقلبوها ياء لأدّى إلى اجتماع ثلاث يا آت وكسرة في الياء الأولى وذلك مما يستثقل. (**قوله: أوفي الاسم**) الظاهر وفي الاسم كما في بعض النسخ. (**قوله: أحدهما القلب**) تشبيها لها بالألف الأصلية المنقلبة نحو ملهى وملهو ى. (**قوله: وثانيهما الحذف**) تشبيها لألف التأنيث بتائه من حيث الزيادة. (**قوله: وهو أحسن الوجهين**) لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل كذا في التصريح.

الخامسة (الحذف) أي حذف الألف (**لا غير**) لئلا يطول الاسم (**كحبارى**) يقال: (**حباري**) قوله: (**وفيما آخره ياء**) أي وحق المنسوب من الاسم الذي آخره ياء (**ثالثة كعم**) أصله عمى فأعل إعلال قاض فصار عمٍ يقال: عَمِي عليه الأمر إذا التبس ورجل عَمِي القلب أي جاهل أن يقال: (**عموي**) بقلب الياء واوا هربا من اجتماع الياءات فيكون ثلاثيا مكسور العين فتبدل كسرة العين فتح لما ذكرنا قوله: (**وفي الرابعة**) أي وحق المنسوب في الياء الرابعة (**نحو قاض**) أصله قاضي فأعل كما عرفت وجهان أن يقال: (**قاضي**) بحذف الياء (**و**) أن يقال: (**قاضوي**) بقلب الياء واوا وإبدال كسرة الضاد فتحة (**والحذف أفصح**) من القلب تخفيفا قوله: (**وفي الخامسة**) أي وحق المنسوب في الياء الخامسة (**كمشتر**) أصله مشتري فأعل إعلال قاض أن يقال: (**مشتري**) بحذف الياء لا غير قوله: (**وفي المنصرف الممدود**) أي وحق المنسوب في المنصرف الممدود أن يقال: (قرائي وكسائي وحربائي) في النسبة إلى قراء وكساء وحرباء بإبقاء الهمزة على حالها وهو أحسن الوجهين والوجه الثَّانِي قلب الهمزة واوا نحو قراوى وكساوى وحرباوى قوله: (**وفي غير المنصرف**) أي وحق المنسوب في غير المنصرف الممدود أن يقال: (**حمراوي وزكرياوي**) في النسبة إلى حمراء وزكرياء بقلب الهمزة واوا لا غير قوله: (**وإن نسب شيء إلى الجمع رد**) ذلك الجمع (**إلى واحده**) أولا ثم نسب إلى واحده (**كَفَرَضِي**) يقال في النسبة (**إلى فرائضي**) فإن وأحدها فريضة وهي فعيلة نحو حنيفة وقد عرفت النسبة إليه ا (**و**) ك (**صَحَفي**) وهو الذي يأخذ العلم من الصحيفة كذا قال في المغرب يقال في النسبة (**إلى صُحْف**) فإن واحدها صحيفة وهي الكتاب وهي فعيلة أيضا نحو حنيفة وقد عرفت النسبة إليه ولا يقال: فرائضي وصُحُفي لأن المقصود من النسبة تعريف جنس المنسوب وذلك يحصل بمجرد النسبة إلى الواحد

(**قوله: من الاسم**) المناسب في الاسم كما في بعض النسخ. (**قوله: عمى القلب**) بالياء الثابتة خطا الساقطة لفظاً. (قوله: فيكون ثلاثيا مكسور العين) الأولى وهو ثلاثي مكسور العين. (**قول المصنف: والحذف أفصح**) بل ذكر سِيبويهِ أن القلب شاذ. (**قوله: تخفيفا**) مفعول له للحذف والأولى ذكره بعده. (**قوله: في النسبة إلى قرّاء وكساء وحرباء**) وهمزة الأَوَّل أصلية والثاني منقلبة عن واوأصلية والثالث للإلحاق بقرطاس. (**قوله: وهو احسن الوجهين**) فيه ان الأحسن في الأخير قلبها واوا فليراجع. (**قوله: بقلب الهمزة واوا**) قال الصبان قلبت واوا لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلاّ يجتمع ثلاث يا آت مع الكسرة ومن العرب من يقرّ هذه الهمزة قال في التوشيح وذلك قليل رديء انتهى. (**قوله: ثم نسب إلى واحده**) الأولى إليه. (**قوله: النسبة إليها**) أي كيفيتها. (**قوله: لأن المقصود إلخ**) وليحصل الفرق بين النسب إلى الجمع على حاله والنسب إليه مسمى به

﴿أسماء العدد﴾

قوله: (**أسمآء العدد**) أي ومن أصناف الاسم أسمآء العدد (**وهي ما وضع لكمية آحاد الاشياء**) أي ما تصلح أن تكون جوابا لِكَمْ فالواحد والاثنان من أسماء العدد لوقوعهما جوابا عن قول القائل كم رجلا عندك ولا يكون الذراع منها لأنها لا تكون جوابا لكم في كل موضع وأصولها اثنى عشرة كلمةً وهي من الواحد إلى العشرة والمئة والألفُ ويتولد منها أعداد غير متناهية والتولد منها بأربعة أنواع إما بتثنيةٍ نحو مئتين وألفين وإما بجمعٍ نحو عشرين ومآت وألوف وإما بعطف نحو أحد وعشرون وإما بتركيب نحو أحد وعشر قوله: (**تقول واحد واثنان في المذكر وواحدة وثنتان أواثنتان في المؤنث**) جاريا على القياس قوله: (**وثلثة**) أي وتقول ثلثة (**إلى عشرة**) بالتاء (**في المذكر و**) تقول (**في المؤنث ثلث إلى عشر**) بلا تاء وهو غير جار على القياس وإِنَّمَا جعل كذلك لأن المعدود المذكر حينئذ جمع

﴿أسماء العدد﴾

(**قوله: لكمية**) أي لصفة منسوبة إلى كم حيث يقع دالها في جوابها. (**قوله: آحاد الأشياء**) أي أفراد الأجناس منفردة كانت أومجتمعة فإندفع إشكال الرضي حيث قال يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لأنهما وإن وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد. (قوله: ما تصلح) أي في كل موضع. (**قوله: ولا يكون الذراع**) أي والذراعين والرجل والرجلين ونحو هما. (**قوله: لأنها لا تكون إلخ**) أي ويشترط في اسم العدد صحة وقوعه جوابا لكم دائما قال العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا تفهم منها الوحدة والإثنينية فقط انتهى. (**قوله: اثني عشر**) صوابه اثنتا عشرة. (**قوله: وهى من الواحد**) الأولى إسقاط من. (**قوله: أعداد**) أي أسماء أعداد. (**قوله: وإما بجمع إلخ**) أي حقيقة أوحكما وفي عصام الكافية وإما بجمع نحو مآت وألوف وإما بإلحاق علامة الجمع نحو عشرين وأخواته. (قوله: وإما بتركيب) تضمنيا كان نحو أحد عشر أو إضافيا نحو ثلاثمأة. (قول المصنف: في المذكر) صلة تقول أي في عدّ المعدود المذكر.

(**قوله: جاريا على القياس**) أي قولا جاريا على القياس. (**قوله: وهو**) أي قول ثلاثة إلى عشرة في المذكر وثلاث إلى عشر في المؤنث والمناسب إسقاطه. (**قوله: وإِنَّمَا جعل كذلك**) أي وإِنَّمَا جعل اسم العدد المذكور للمذكر بتاء وللمؤنث بدونها. (**قوله: حينئذ**) أي حين كون عدده ثلاثة إلى عشرة. (**قوله: جمع**) أي غير سالم وقد يقال: يمكن اعتباره مذكرا بتأويل الجمع فلا يلزم لحوق التاء بتأويل الجماعة قال ابن يعيش أصل العدد بالتاء فأخذ المذكر المقدم وأسقط من المؤنث فرقا بينهما.

وقد ذكرنا أن كل جمع غير الجمع المذكر العاقل السالم الذي جمع بالواو والنون مؤنث فيلزم لحوق التاء به وإذا ألحقت للمذكر لم تلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس الأمر بينهما لكون المذكر أسبق قوله: (**أحد عشر**) إلخ أي وتقول أحد عشر (**اثنا عشر في المذكر**) خاليا جزاه عن التاء إِلَّا أنه غير واحد إلى أحد تخفيفا (و) تقول (**إحدى عشرة وثنتا عشرة أواثنتا عشرة في المؤنث**) بعلامة التأنيث في الجزءين إِلَّا أنه غيرت واحدة إلى إحدى تخفيفا قوله: (**ثلثة عشر**) إلى آخره أي وتقول ثلثة عشر (**إلى تسعة عشر في المذكر وثلث عشرة إلى تسع عشرة في المؤنث**) فالجزء الأَوَّل في المذكر والمؤنث في التركيب كما في الإفراد والجزء الثَّانِي فيهما على الأصل أي في المذكر بلا تاء وفي المؤنث بتاء أما في المذكر فلأن التاء في الجزء الأَوَّل مانعة عن مثلها في الجزء الثَّانِي لئلا يلزم اجتماع التائين فيما هو كالكالمة الواحدة وأما في المؤنث فلمقتضي التاء وهو التأنيث ولعدم المانع وهو الاحتياج إلى الفرق بين المذكر والمؤنث وأهل الحجاز يسكنون الشين من عشرة في المؤنث فيقولون إحدى عَشْرَةَ إلى تسع عَشْرَةَ بسكون الشين وبنوتميم يكسرون الشين من عشرة في المؤنث فيقولون إحدى عَشِرَةَ إلى تسع عَشِرَةَ بكسر الشين أما من ثلث عشرة فلئلا يجتمع توالى أربع فتحات في كلمة واحدة مع تركبها مع ما في آخره

(**قوله: مؤنث**) بتأويل الجماعة. (**قوله: فيلزم لحوق التاء به**) أي باسم عدده. (**قوله: وإذا ألحقت للمذكر إلخ**) أي وإذا ألحقت باسم العدد حين كون المعدود مذكرا لم تلحق به حين كونه مؤنثا. (**قوله: فرقا بينهما**) أي بين اسم عدد المذكر واسم عدد المؤنث. (**قوله: بينهما**) الحق فيهما كما في نسخة خطية. (**قوله: لكون المذكر أسبق**) أي أقدم من المؤنث شرفا. (**قوله: خاليا جزاه**) أي جزآ كل واحد منهما. (**قوله: إلا أنه إلخ**) لا وجه للاستثناء هنا وفيما يأتى. (**قوله: فالجزء الأَوَّل إلخ**) أي فحال الجزء الأَوَّل في اسم العدد المذكر والمؤنث حين التركيب كحاله حين الإفراد. (**قوله: إما في المذكر**) أي إما كون الجزء الثانى بلا تاء في المذكر. (**قوله: عن مثلها**) أي عن وجود مثلها. (**قوله: لئلاّ يلزم**) علة لقوله: مانعة. (**قوله: وإما في المؤنث**) أي إما كون الجزء الثَّانِي بلا تاء في المؤنث. (**قوله: ولعدم المانع**) الأولى مع عدم المانع. (**قوله: وهو الاحتياج إلخ**) الظاهر وهو عدم الفرق الخ، أو وهو الالتباس إلخ. (**قوله: إما من ثلاث إلخ**) الأولى في بدل من أي أما السكون والكسر في ثلاث عشرة إلى تسع عشرة. (**قوله: فلئلاّ يجتمع**) الحق فلئلاّ يلزم. (**قوله: مع تركبها**) ظرف لقوله: توالي. (**قوله: مع ما في آخره فتحة لفظاً**) في بعض النُّسَخ بدل قوله: لفظاً حقيقةهذا ولعله سقط من قلم الناسخين بعد قوله: لفظاً قوله: وإما في إحدى عشرة وإثنتا عشرة فلئلاّ يجتمع توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع تركبها مع ما في آخره فتحة حكما.

فتحة لفظًا والدليل على وجه اللغتين أي لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في إحدى عشرة واثنتا عشرة قول صاحب الكشاف في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله: تعالى﴿وقَطَّعْنَاهم اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطا أُمَما﴾ وقرئ في الشوإذ اثنتى عَشِرة بكسر الشين قوله: (**عشرون واخواتها**) أي تقول عشرون وأخواتها أي ثلثون وأربعون إلى تسعين (**في المذكر والمؤنث**) جميعا قوله: (**أحد وعشرون**) أي تقول أحد وعشرون (**اثنان وعشرون في المذكر**) وتقول (**إحدى وعشرون اثنتان وعشرون أوثنتان وعشرون في المؤنث**) قوله: (**ثلثة وعشرون**) أي وتقول ثلثة وعشرون تسعة وعشرون ثلثة وثلاثون تسعة وثلاثون (**إلى تسعة وتسعين في المذكر**) وتقول (**ثلث وعشرون**) وتسع وعشرون ثلاث وثلاثون تسع وثلاثون (**إلى تسع وتسعين في المؤنث**) قوله: (**مئة وألف**) أي وتقول مئة وألف (**مئتان وألفان في المذكر والمؤنث**) جميعا

قوله: (**والمميز**) أي ومميز الأعداد على ضربين (**مجرور ومنصوب فالمجرور**) أي فالمميز المجرور على ضربين أيضا الضرب الأَوَّل (**مفرد**) أي مميز مجرور مفرد (**وهو مميز المئة والألف نحو مئة درهمٍ وألف دينار**) وإِنَّمَا كان مميزهما مجرورا لإضافتهما إليه ومفردا لحصول الغرض به مع كونه أخف من الجمع وسنين في قوله: تعالى في سورة الكهف ثلاث مئة سنين

(**قوله: والدليل على وجه اللغتين**) صوابه على وجود اللغتين كما في نسخة خطية أي الدليل على وجود لغة الكسر المستلزم وجودها مع وجود لغة السكون المشهورة وجود اللغتين والأولى على وجود لغة الكسر وقد يقال لا معنى للاستدلال عليها بعد الاعتراف بأنها لغة تميم. (**قوله: وقرئ إلخ**) مقول قول صاحب الكشاف وفيه أن قول صاحب الكشاف إنما يكون دليلا على ثبوت الكسر في اثنتى عشر فقط اللهم إلا أن يقال: قاس إحدى عشرة عليها لمشابهتها إياها. (**قوله: في الشوإذ**) غير موجود في عبارة الكشاف كبعض نسخ الشرح الخطية، فلعله من زيادة الناسخين. (**قوله: جميعا**) تأكيد لما يدل عليه الواو. (**قوله: تسع وعشرون إلخ**) لا فائدة فيه كقوله: الآتي تسع وعشرون إلخ. (**قوله: أيضا**) أي كما أن مطلق المميز على ضربين. (**قول المصنف: وهو مميز المأة والألف**) أي وتثنيتهما وجمعهما وفي العصام قد يجمع نحو مأة رجال وقد يفرد منصوبا نحو إذا عاش الفتى مأتين عاما فقد ذهب اللذإذة والفتاء. (**قوله: وإِنَّمَا كان إلخ**) الحق وإِنَّمَا كان مميزهما مجرورا بالإضافة للتخفيف وكذا يقال في نظيره الآتي. (**قوله: لحصول الغرض**) أي من التمييز وهو رفع الإبهام. (**قوله: مع كونه أخف من الجمع**) إذ الجمع بمنزلة ثلاث مفردات فصاعدا كذا قالوا، وفي القلب منه شيء فليتأمل. (**قوله تعالى: ثلاث مأة سنين**) بالتنوين وقرئ حمزة والكسائي ثلاث مأة سنين بالإضافة فسنين تمييز للمأة لشبهها بالعشرة إذ هى عشر عشرات كما أن العشرة عشرة آحاد.

بدل لا مميز لمئة (و) الضرب الثَّانِي (**مجموع**) أي مميز مجرور مجموع (**وهو مميز الثلثة إلى العشرة نحو ثلثة أثواب وعشرة غلمة وعشر نسوة**) وإِنَّمَا كان مميزها مجرورا لإضافتها إليه ومجموعا لفظاً كما ذكرنا ومعنى نحو ثلاثة نفر أي طائفة ليوافق العددُ المعدودَ أي المميِّزَ لكونه إياهـ في المعنى ففي قوله: مجرور مفرد إلى قوله: عشر نسوة لف ونشر قوله: (**وقد شذ**) إلخ جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: قد ذكرت أن مميز الثلثة إلى العشرة مجموع فما تقول في ثلث مئة وأربعمئة إلى تسع مئة مميزة لثلث وأربع إلى تسع وليست بجمع لا لفظاً ولا معنا لكون المئة موضوعة لعقد معين ولا شيء من الجمع كذلك فأجاب بقوله: وقد شذ (**تلثمئة وأربعمئة**) وكان القياس أن يضاف إلى مئين إن أريد المذكر العاقل وإلى مآت إن أريد غير المذكر العاقل ويقال: ثلث مئين وثلث مآتٍ وإِنَّمَا جوزوا إضافتها إلى لفظ المئة لوجود معنى الكثرة فيها فأشبهت الجمع

(**قوله: بدل**) أوعطف بيان من ثلاث مأة. (**قوله: ومجموعا لفظاً**) أي ومعنى ويشترط أن يكون جمع قلة كما يصرح به المص رحمه الله تعالى والغالب كونه من جموع التكسير لأن الثلاثة وأخواتها أقرب إليه من جمعي التصحيح فيقل استعماله كثلاث أحمدين وثلاث زينبات والكثير أحامد وزيانب. (**قوله: كما ذكرنا**) في نسخة خطية كما ذكر وهى الظاهرة أي كما ذكره المص من الأمثلة والأولى تأخيره عن قوله: ومعنى وإسقاط قوله: نحو ثلاثة إلخ. (**قوله: ومعنى**) الأولى أومعنى كما في نسخة أي فقط بأن كان اسم جمع نحو قوم ورهط أواسم جنس نحو تمر وعسل والأكثر في المميز المجموع معنى جره بمن والصحيح قصر الجر بالإضافة على السماع كذا في الاشمونى. (**قوله: ليوافق العدد المعدود**) بنصب العدد ورفع المعدود فافهم. (**قوله: لكونه إياهـ في المعنى**) أي لكون العدد نفس المعدود من حيث المعنى إذ المراد من عندى ثلاث أثواب مثلا عندى معدود بهذا العدد الذي هو أثواب. (**قوله: ففي قوله: إلخ**) لا يخفى عدم وجود اللف والنشر في النُّسَخ المتداولة. (**قوله: مجرور**) صوابه فالمجرور. (**قول المصنف: وقد شذ**) أي قياسا وأما من جهة الاستعمال فكثير. (**قوله: فما تقول إلخ**) أي فينتقض المذكور بقوله:م ثلاث مأة إلخ. (**قوله: فإن مأة**) أي كلمتها علة لينتقض المراد من قوله: فما تقول. (**قوله: لا لفظاً ولا معنى**) أي لا لفظاً ومعنى ولا معنى فقط. (**قوله: من الجمع**) أي من أفراد الجمع لفظاً ومعنى، أومعنى فقط. (**قوله: كذلك**) أي موضوعا لمعين. (**قوله: أن يضاف**) أي كل من ثلاث وأربع إلى تسع. (**قوله: المذكر العاقل**) أي المعدود المذكر العاقل. (**قوله: غير المذكر العاقل**) بأن يكون مذكرا غير عاقل أومؤنثا مطلقاً. (**قوله: وإِنَّمَا جوزوا إلخ**) الأوضح ومع شذوذ الإضافة إلى المأة فالوجه وجود الكثرة فيها. (**قوله: فيها إلخ**) الأولى فيه فأشبه الجمع.

قوله: (**والمميز المنصوب**) هذا عطف على قوله: فالمجرور مفرد أي والمميز المنصوب هو مميز الأعداد التي هي (**من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ولا يكون ذلك**) المميز المنصوب (**إِلَّا مفردا نحو أحد عشر درهما إلى تسعة وتسعين درهما**) وإِنَّمَا كان مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوبا لتعذر الإضافة في باب أحد عشر لكراهتهم أن يجعلوا ثلثة أسماء كالاسم الواحد إذ يكون المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ولتعذر الإضافة في باب عشرين أيضا إذ لا يجوز إبقاء النون لأن ه مؤذن بالانفصال والإضافة مؤذنة بالاتصال وهما ضدان فلا يجتمعان ولا يجوز حذف النون لأنها من أصل الكلمة فلما تعذرت الإضافة فيهما تعذر أن يكون مميزها مجرورا فتعين أن يكون مميزهما منصوبا لأن المميز لا يكون إِلَّا مجرورا أومنصوبا

(**قوله: قوله: والمميز المنصوب**) الحق إسقاط المميز وزيادة رمزالخ بعد قوله: والمنصوب. (**قول المصنف: والمنصوب إلخ**) المناسب والمميز المنصوب مفرد دائما وهو مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين درهما. (**قوله: هذا عطف**) الأولى الاقتصار على قوله: عطف. (**قوله: على قوله: فالمجرور**) فيه مسامحة لا تخفى. (**قوله: الأعداد**) أي أسمائها. (**قوله: المميز المنصوب**) في نسخة أي المميز المنصوب. (**قول المصنف: ولا يكون ذلك إلا مفردا**) وأما قوله: تعالى فقطّعنا هم إثنتى عشرة أسباطا أمما، فأسباطا بدل من إثنتى عشرة والتمييز محذوف أي إثنتى عشرة فرقة ولوكان أسباطا تمييزا لذكر العددان لأن السبط مذكر. (**قوله: لتعذر الإضافة**) أي إلى التمييز لجواز نحو أحد عشر زيد. (**قوله: في باب أحد عشر إلخ**) لوقال: أما في باب أحد عشر فلكراهتهم إلخ وأما في باب عشرين فلأنه لا يجوز إلخ لكان أحسن سبكا. (**قوله: في باب أحد عشر**) أي في أحد عشر إلى تسعة عشر. (**قوله: إذ يكون إلخ**) الأولى إسقاط يكون من البين ولا بد من تقييد المضاف إليه بالمميز المراد به عين ذى العدد إذ لزوم جعل ثلاثة أسماء كاسم واحد إنما يتحقق حينئذ، فلا يرد نحو أحد عشر زيد كذا في الجامي وأنت خبير بأن المشهور كون المضاف والمضاف إليه مطلقاً كشيء واحد فليراجع وليحرر. (**قوله: في باب عشرين**) أي في العقود. (**قوله: مؤذن**) أي صورة وإِلَّا فالمؤذن به حقيقة إنما هو نون التثنية والجمع. (**قوله: فلا يجتمعان**) في نسخة خطية لا يجتمعان أي الضدان، وعلى نسخة الفاء ضمير التثنية راجع إلى النون والإضافة كما لا يخفى. (**قوله: ولا يجوز حذف النون**) الأَخصَر ولا حذفها كذا قال العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي في باب أسماء العدد مع أنه سبق منه في باب التمييز جواز إضافة الاسم التام بنون شبه الجمع على قلة في نحو عشرودرهم. (**قوله: لأنها من أصل الكلمة**) أي في الحقيقة. (**قوله: مميزها**) صوابه مميزهما. (**قوله: أن يكون مميزهما**) لا داعي إلى الإظهار. (**قوله: لأن المميز إلخ**) أي مميز اسم العدد لا يكونه إلا مجرورا بالإضافة أومنصوبا.

وإِنَّمَا كان مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفردا لحصول الغرض به مع كونه أخف من الجمع وإِنَّمَا لم يذكر مميز واحد ولا مميز اثنين لأن الواحد والاثنين لا يستعملان مع معدودهما أي مع مميزهما للاستغناء بلفظ معدودهما أي مميزهما عنهما فإن رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع نحو الرجال فإنه لا يدل على العدد المعين قوله: (**ومميز العشرة فما دونها حقه**) أي حق ذلك المميز (**أن يكون جمع قلة**) ليطابق المميز العدد في القلة وهو العشرة فما دونها (**نحو ثلثة أثواب وعشرة أفلس إِلَّا إذا أُعْوِز**) جمع القلة أي إِلَّا إذا لم يوجد جمع القلة (**نحو ثلثة شسوع**) والشسوع جمع الشسْع وهو جمع كثرة ولم يجيء للشسع جمع على أشسع وأشساع قال الجوهري في الصحاح الشِسع واحد الشسوع وشسع النعل التي تشد في زمامها تقول منه شَسَعْت النعل وقال أبوالغوث شَسَّعْت النعل بالتشديد وكذا أشسعتها

(**قوله: وإِنَّمَا كان إلخ**) الأولى والأَخصَر ومفردا عطفا على قوله: منصوبا. (**قوله: وإِنَّمَا لم يذكر إلخ**) الأَخصَر وإِنَّمَا لم يذكر مميز واحد واثنين لأنهما لا يستعملان معه للاستغناء به عنهما. (**قوله: بلفظ معدودهما أي مميزهما**) يعنى الصالح لأن يكون مميزا على تقدير ذكره معهما ولوعكس التفسير هنا وفيما سبق لكان أولى واستغنى عن هذه العناية. (**قوله: يدل إلخ**) أي بالهيئة كما يدل بالمادة على الجنس. (**قوله: بخلاف الجمع**) الذي هو تمييز الثلاثة إلى العشرة. (**قول المصنف: أن يكون جمع قلة**) أي على أحد أبنية جمع القلة المكسر وهى أفعل وافعال وأفعلة وفعلة. (**قوله: ليطابق المميز العدد**) أي المذكور وعبارة أنموذج المفصل ليطابق عدد القلة. (**قوله: وهو إلخ**) أي العدد ولا حاجة إليه. (**قول المصنف: أعوز**) في معجم الوسيط أعوز الشيء عزّ فلم يوجد وفي المصباح أعوزني المطلوب مثل أعجزني وزنا ومعنى فهو معلوم على الأَوَّل ومجهول على الثَّانِي وتفسيره بعدم الوجود تفسير باللازم. (**قوله: أوّلا جمع قلة**) الحق إسقاطه. (**قوله: وهو جمع كثرة**) أي هو من أبنية جمع الكثرة واستعمالها للقلة قد يكون وضعا إن لم يجمع مفرده جمع قلة نحو مثال المتن ومجازا إن جمع نحو ثلاثة قرؤ حيث جمع قرأ على أقراء أيضا. (**قوله: على أشسع وأشساع**) أي وأشسعة وشسعة نعم جاء جمعه على أشساع نادرا فجعل كالمعدوم.

(**قوله: واحد الشسوع إلخ**) عبارة الصحاح واحد شسوع النعل التي تشد إلى زمامها تقول منه شسعت النعل وقال أبوالغوث شسّعت النعل بالتشديد وكذلك اشسعتها اهـ قوله: التي تشد إلى زمامها يفهم منه ان الشسع غير الذمام وفي القاموس الشسع قبال النعل، وقبال النعل ككتاب زمام بين الأصبع الوسطى والتي تليها فيفهم منها انهما واحد فليحرر قوله: منه صلة تقول ومن للأبتداء قوله: شسعت النعل أي جعلت لها شسعا

﴿الأسماء المتصلة بالأفعال﴾

قوله: (**الأسماء المتصلة بالأفعال**) أي ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال وهي ثمانية أسماء اسما الزمان والمكان واسم الالة وقد مر ذكرها في التصريف وإِنَّمَا لم يذكرها هنا لعدم عملها والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل (**ومعنى اتصالها**) أي الاسماء المتصلة (**بالأفعال أن تلك الأسماء لا تنفك عن معنى الأفعال كما سيجيء**) في حد كل واحد من تلك الأسماء إن شاء الله تعالى

﴿المصدر﴾

(**فالمصدر**) وهو من الأسماء المتصله بالأفعال (**هو الاسم الذي يشتق منه الفعل**) عند البصريين أي هو الذي يصدر عنه الفعل وأما عند الكوفيين فالمصدر يشتق من الفعل والاشتقاق اشتراك الكلمتين في حروف الأصل ومعنى الأصل ودليل البصريين أن المصدر اسم والاسم أولى بالأصالة لأنه كالمفرد والفعل كالمركب ودليل الكوفيين أن المصدر يعتل بإعتلال الفعل نحو

﴿الأسماء المتصلة بالأفعال﴾

(**قوله: وهى ثمانية أسماء**) كذا في الأنموذج والأولى أقسام بدل أسماء أو إسقاطه كما في بعض النسخ. (**قوله: اسما الزمان إلخ**) الأولى أسماء الزمان والمكان والآلة. (**قوله: وقد مر إلخ**) قد يقال: إن ذكر غيرها قد مر أيضا فالأولى واكتفي بذكرها في التصريف لعدم عملها. (**قوله: لعدم عملها**) والمقصود هنا بيان ما يعمل عمل الفعل. (**قول المصنف: ومعنى اتصالها**) في بعض نسخ المتن ومعنى اتصال الأسماء. (**قول المصنف: كما سيجيء**) أي كما سيتبين عدم إنفكاكها عن معنى الفعل

المصدر(**قوله: وهو إلخ**) لا فائدة فيه هنا وفيما يأتى. (**قوله: عند البصريين**) الأولى تأخيره عن التفسير. (**قوله: أي هو الذي إلخ**) الأولى أي يصدر عنه الفعل أشار به إلى وجه التسمية عند البصريين. (**قوله: وأما عند الكوفيين إلخ**) فلفظ المصدر عندهم بمعنى الفاعل أي الصادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل كذا في الرضي. (**قوله: والاشتقاق إلخ**) مر الكلام عليه في أول الكتاب. (**قوله: ودليل البصريين إلخ**) المشهور أن دليلهم كل فرع يؤخذ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة والفعل بالنسبة إلى المصدر كذلك. (**قوله: لأنه كالمفرد إلخ**) الضمير راجع إلى الاسم ويرد أن الاسم الذي كالمفرد إنما هو الاسم الجامد فلا يتم التقريب. (**قوله: كالمفرد**) الحق مفرد. (**قوله: يعتل باعتلال إلخ**) الظاهر يعل بإعلال إلخ أي مع إعلال إلخ وكذا يقال فيما بعد وقد يقال: المتبادر أنه كلما علّ الفعل أوصحّ تبعه المصدر فينتقض بنحو رمى رميا وغزا غزوا.

قام قياما ويصح بصحة الفعل نحو لاَوَذ لِوَإذا فهذا يدل على أصالة الفعل ويمكن أن يجاب عن مذهب الكوفيين بأن المضارع يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحة الماضي نحو عَوِرَ يَعْوَرُ مع أن المضارع ليس مشتقا من الماضي قوله: (**ويعمل عمل فعله**) أي ويعمل المصدر عمل فعله لازما كان أومتعديا (**نحو عجبت من ضرب زيد عمرا كما تقول عجبت من أن ضرب زيد عمرًا**) يعني زيد مرفوع بأنه فاعل وعمرا منصوب بأنه مفعول به في كلتا الصورتين قوله: (**وقد يضاف**) أي وقد يضاف المصدر (**إلى الفاعل فيبقي المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا و**) يضاف المصدر (**إلى المفعول فيبقي الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب عمرٍوزيدٌ**) قوله: (**ولا يتقدم عليه معموله**) أي ولا يتقدم على المصدر معموله لأن المصدر في تقدير أن مع الفعل ولا يتقدم معمول ما بعد أن عليها فلا يقال في مثل أعجبني ضرب زيد عمرا أعجبني عمرا ضرب زيد

(**قوله: لاوذ**) يقال لاوذ القوم ملاوذة ولواِذ أي لجأ بعضهم إلى بعض. (**قوله: فهذا إلخ**) الأولى فهو فرعه. (**قول ويمكن أن يجاب إلخ**) أي بطريق النقض الإجمالي بجريان الدليل في مدعى آخر مع تخلفه عنه وقال بعض الفضلاء أنّ تبعية المصدر للفعل في الصحة والإعلال لا تستلزم كونه أصلا بل يجوز أن يكون للمشاكلة كحذف الواوفي تعد وأخواته لمشاكلة يعد وحذف الهمزة في تكرم وأخواته لمشاكلة أكرم. (**قوله: ويصح بصحة إلخ**) ظاهره دائما فيشكل بنحو وعد يعد. (**قوله: مع أن المضارع إلخ**) قال الناصر اللقاني رحمه الله ظاهر الأدلة المنقولة عنهم أن المراد بالفعل هو الماضي انتهى، فيمنع عدم اشتقاق المضارع منه. (**قول المصنف: ويعمل**) أي بالقطع إذا لم يكن مفعولا مطلقاً فإن كان فالعمل للفعل إن لم يكن بدلا منه وإن كان فالوجهان. (**قوله: أومتعديا**) أي إلى واحد أوأكثر. (**قول المصنف: وقد يضاف**) في بعض النُّسَخ ويضاف بدون قد وهو أولى. (**قول المصنف: فيبقي المفعول منصوبا**) أي إن كان متعديا وذكر مفعوله.

(**قول المصنف: فيبقي الفاعل مرفوعا**) أي إذا ذكر والإضافة إلى المفعول حينئذ قليلة وكثيرة إن لم يذكر نحو لا يسئم الإنسان من دعاء الخير. (**قول المصنف: ولا يتقدم عليه معموله**) أي إذا لم يكن ظرفا وجارا ومجرورا على المشهور. (**قوله: لأن المصدر إلخ**) أي لأن المصدر إنما يعمل لكونه في تقدير أن مع الفعل قال الخضري نقلا عن التسهيل أن ذلك غالب لا شرط انتهى. (**قوله: ولا يتقدم معمول ما بعد ان عليها**) لكونها موصولا حرفيا ومعمول الصلة لا يتقدم عليها. (**قوله: أي إلخ**) المناسب لما سبق وما سيأتي وهو من الأسماء إلخ كما في نسخة خطية على أنه لا فائدة فيه كما مر

﴿اسم الفاعل﴾

قوله: (**واسم الفاعل**) أي ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسم الفاعل هو (**ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث**) قوله: ما اشتق من فعل شامل لاسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسمى الزمان والمكان واسم الآلة فلَمَّا قال لمن قام به أي لمن قام الفعل به خرج عنه غير الصفة المشبهة ولَمَّا قال بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة أيضا لكونها بمعنى الثبوت والدوام قوله: (**ويعمل**) أي يعمل اسم الفاعل (**عمل يفعل من فعله**) أي عمل الفعل المضارع المبني للفاعل من فعل ذلك الاسم لازما كان أومتعديا لكونه مشابها للفعل المضارع من حيث الزنة ومن حيث دلالته على المصدر وإِنَّمَا يعمل اسم الفاعل (**بشرط معنى الحال نحو زيد ضارب غلامه عمرا اليوم أو**) بشرط معنى (**الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا**) لا

﴿اسم الفاعل﴾

(**قول المصنف: ما أشتق من فعل إلخ**) أي اسم أشتق من دال فعل بمعنى حدث موضوعا لما قام الحدث به عاقلا كان أولا إلا أنه قصد تغليب العاقل فعبر بمن وهو غير مناسب لمقام التعريف. (**قول المصنف: بمعنى الحدوث**) حال من المستتر في قام يعنى تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا بأحد الأزمنة الثلاثة. (**قوله: فلَمَّا قال إلخ**) الأَخصَر والأولى وقوله: لمن قام به يخرج غير الصفة المشبهة وقوله: بمعنى الحدوث يخرجها لكونها بمعنى الثبات والدوام. (**قوله: خرج عنه غير الصفة المشبهة**) أما خروج ما عدا أفعل التفضيل فظاهر، وأما خروجه فلأن المتبادر من قوله: ما أشتق لمن قام به أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له فلوضم إلى الحدث الزيادة ووضع لمن قام به الفعل معها اسم لا يصدق عليه أنه ما أشتق لمن قام به وأسند بعضهم إخراج اسم التفضيل كالصفة المشبهة إلى قوله: بمعنى الحدوث بناء على أن الاشتقاق لمن قام به شامل له وهذاَ إِنَّما يصح إذا لم يضمن الاشتقاق معنى الوضع كما أشرنا إليه وهو خلاف الظاهر. (**قوله: والدوام**) غير موجود في بعض النُّسَخ وهو حسن مبين للمراد من الثبوت. (**قول المصنف: من فعله**) من للبيان أي الفعل الذي أشتق اسم الفاعل من مصدره فالإضافة لأدنى ملابسة. (**قوله: لكونه مشابها إلخ**) لوتركه وذكر بعد قوله: بشرط إلخ لأن عمله لشبهه المضارع فيلزم أن لا يخالفه في الزمان كما في الجامي لكان أولى. (**قوله: من حيث الزنة**) ولوبحسب الأصل نحو قائم ويقوم. (**قوله: على المصدر**) أي معناه والأولى على الحدث. (**قوله: وإِنَّمَا يعمل**) أي النصب. (**قوله: اسم الفاعل**) أي المجرد من أل. (**قول المصنف: بشرط معنى الحال**) أي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال الخ، فالإضافتان بيانيتان. (**قوله: أوبشرط**) بعد قول المص أوالحق إسقاطه.

بمعنى الماضي لعدم المشابهة من حيث الزنة فإن ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب فلا يقال: زيد ضارب غلامه عمرا أمس وهو قوله: (**ولوقلت: أمس لم يجز**) أي ولوقلت: زيد ضارب غلامه عمرا أمس لم يجز (**بل يجب أن يضاف**) اسم الفاعل إلى ما بعده (**إذا كان بمعنى الماضي نحو زيد غلامه ضارب عمرا أمس**) وكانت الإضافة فيه معنوية لفوات شرط اللفظية وهو أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها فتفيد التعريف (**إِلَّا إذا أريد**) أي باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي (**حكاية حال**) ماضية فانه حينئذ يعمل ولا يجب أن يضاف (**كقوله: تعالى** ﴿**وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد**﴾ فقوله: باسط اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى كلبهم وذراعيه مفعول به له فاسم الفاعل هنا عامل مع أنه بمعنى الماضي لأنه أريد به حكاية حال ماضية فكأنه بمعنى الحال قوله: (**ويشترط أيضا**) أي ويشترط في عمل اسم الفاعل كما يشترط أن يكون بمعنى الحال أوالاستقبال (**أن يعتمد**) اسم الفاعل (**على صاحبه**) وصاحبه على ثلثة أضرب إما مبتدأ (**نحو زيد قائم أبوه اليوم**) أوغدا (**و**) إما ذوحال نحو (**جاءني زيد عاديا**

(**قوله: لا بمعنى الماضي**) الأولى ولا يعمل بمعنى الماضي. (**قوله: لعدم المشابهة إلخ**) أي لعدم مشابهة اسم الفاعل بمعنى الماضي الفعل الماضي في الوزن فلا يتحقق المشابهة اللفظية والمعنوية. (**قوله: وهو قوله: إلخ**) أي قوله: لا بمعنى الماضي إلخ معنى قوله: ولوالخ. (**قوله: إلى ما بعده**) أي إلى منصوب بعده. (**قول المصنف: إذا كان بمعنى الماضي**) لا حاجة إليه. (**قوله: وكانت الإضافة فيه معنوية**) الأولى وإضافته معنوية. (**قوله: فتفيد التعريف**) أي إذا كان المضاف إليه معرفة كالمثال المذكور تفريع على قوله: وكانت الإضافة إلخ.

(**قول المصنف: حكاية الحال**) في حكاية الحال الماضية طريقتان الأولى وهى المشهورة أن يقدر الفعل الماضي في زمن المتكلم، والثانية وهى طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل. (**قوله: كقوله: تعالى وكلبهم الآية**) في الصبان على الأشمونى قال بعضهم لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده انتهى. (**قوله: عامل**) أي في ذراعيه. (**قوله: كما يشترط**) إلا أنّ الاعتماد شرط لعمل كل من النصب ورفع الظاهر بخلاف كونه معنى أحدهما فإنه شرط لعمل النصب فقط على الراجح وفي بعض النُّسَخ كما اشترط. (**قوله: اسم الفاعل**) بمعنى أي اسم الفاعل، فلا يلزم حذف الفاعل. (**قوله: وصاحبه**) أي صاحب اسم الفاعل المجرد عن أل بقرينة السياق. (**قوله: إما مبتدأ**) أي ولوفي الأصل نحو ظننت زيدا قائما أبوه. (**قوله: اليوم أوغدا**) هنا وفيما يأتى لا حاجة إليه كما لا يخفى.

فرسه اليوم) أوغدا (و) إما موصوف نحو (**جاءني رجل قائم غلامه اليوم**) أوغدا وإِنَّمَا يشترط هذا الاعتماد لأن اسم الفاعل مستعمل في أصل وضعه صفة المعنى فلابد من شيء محكوم به عليه قوله: (**أوعلى الهمزة**) أي وإن لم يعتمد اسم الفاعل على صاحبه فيشترط أن يعتمد على الهمزة (**نحو أقائم الزيدان أو**) على (**ما النافية نحو ما قائم الزيدان**) فقوله: ما قائم مبتدأ والزيدان فاعله ساد مسد الخبر أي قائم مقامه ليعمل وإِلَّا لم يعمل وإِنَّمَا يشترط هذا الاعتماد لوقوعه حينئذ موقعا هو بالفعل أولى ويشترط أيضا في عمل اسم الفاعل بأن لا يكون موصوفا ولا مصغرا لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل واعلم أن اسم الفاعل إذا دخلت اللام عليه نحو

(**قوله: وإما موصوف**) مذكورا كان أومحذوفا نحو قوله: تعالى "ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه" أي صنف مختلف ألوانه. (**قوله: لأن اسم الفاعل مستعمل إلخ**) في بعض النُّسَخ لأن اسم الفاعل يستعمل إلخ أي مستعمل بحسب أصل وضعه صفة وإن غلبت الاسمية على الوصفية في بعض المواضع نحو صاحب. (**قوله: في المعنى**) أي من حيث المعنى ولعله دفع به توهم إرادة الصفة النحو ية وهى قاصرة. (**قوله: فلابد إلخ**) الظاهر فلابد له من موصوف وبعد لا يخفى أن لزوم الموصوف لا يستلزم الاستعمال المذكور فلا يتم التقريب والحق التعليل بما قال الرضى نقلا عن ابن الحاجب لأنه في أصل الوضع وصف فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوى وإستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر حينئذ على العمل انتهى.

(**قول المصنف: أوعلى الهمزة إلخ**) الأولى دال الاستفهام أودال النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان وكيف جالس الزيدان ولا ضارب أخواك وإِنَّمَا قائم الزيدان بمعنى ما قائم إلا الزيدان وغير قائم الزيدان وليس قائم الزيدان. (**قوله: أي وإن لم إلخ**) أشار به إلى أن أولمنع الخلو. (**قوله: فقوله: ما قائم**) في نسخة خطية فقوله: قائم بدون ما وهى الظاهرة. (**قوله: ساد مسد إلخ**) الأَخصَر الاقتصار على قوله: قائم مقام الخبر. (**قوله: ليعمل**) علة لقوله: يشترط أن يعتمد ولا حاجة إليه كقوله: وإِلَّا لم يعمل. (**قوله: وإِنَّمَا اشترط إلخ**) أي إنْ عدم الاعتماد على صاحبه والظاهر وإِنَّمَا يعمل حينئذ لوقوعه موقعا إلخ. (**قوله: هو بالفعل أولى**) لتعلق الاستفهام والنفي بالحدث الدال عليه الفعل أصالة. (**قوله: أن لا يكون موصوفا**) قبل العمل ومطلقاً عند البعض. (**قوله: أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا**) خلافا للكسائي فيهما. (**قوله: لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل**) أي الكاملة فيبعدان الوصف عن الفعلية اهـ وهو أولى وفي الخضري لا تضر التثنية والجمع لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير انتهى وقد يقال: إن الوصف أيضا لا يغير الصيغة فليحرر. (**قوله: إذا دخلت اللام**) أي الموصولة.

الضارب يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى الحال والاستقبال أوالماضي واسم الفاعل الذي وضع للمبالغة كضَرَّابٍ وضَرُوب ُومِضْراب وعليم وحذر مثل اسم الفاعل الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة.

﴿اسم المفعول﴾

قوله: (**واسم المفعول**) هو من الأسمآء المتصلة بالأفعال (**ما اشتق من فعل لمن وقع عليه**) أي لمن وقع عليه الفعل فقوله: ما اشتق من فعل شامل لغيره من الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر فلَمَّا قال لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله: (**يعمل عمل يُفْعَلُ من فعله**) أي يعمل اسم المفعول عمل الفعل المضارع المبني للمفعول من فعل ذلك الاسم المفعول متعديا إلى مفعول واحدا أو إلى أكثر منه (**نحو زيد مضروب غلامه كما تقول زيد يَضْرَبُ غلامه**) فقوله: غلامه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: مضروب ولقوله: يضرب

قوله: (**يشترط في عمله**) أي في عمل اسم المفعول (**ما اشترط في عمل اسم الفاعل**) من كونه بمعنى الحال والاستقبال (**نحو زيد مضروب غلامه اليوم**) أوغدا لا بمعنى الماضي فلوقلت: زيد مضروب غلامه أمس لم يجز

(**قوله: سواء كان بمعنى إلخ**) وسواء كان مصغرا أوموصوفا أم لا كذا في الخضري عن ألفية ابن معطى والسيوطى وكتب الأمير على الشذور وشرطه أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا ظاهره ولومع أل انتهى فليحرر. (**قوله: والاستقبال**) صوابه أوالاستقبال كما في نسخة. (**قوله: واسم الفاعل إلخ**) الذي مال إليه العارف الجامي قدّسَّ سرّه السَّامي أن الموضوع للمبالغة ليس باسم فاعل ويخرج عن تعريفه بما خرج به اسم التفضيل وقد نبهناك عليه. (**قوله: للمبالغة**) أي للتنصيص عليها كمّاً أوكيفاً كما في الصبان، وكمّاً فقط كما يفهم من عبارة شرح القطر. (**قوله: وعليم وحذر**) واستعمالهما قليل.

﴿اسم المفعول﴾

(**قوله: مثل اسم الفاعل**) خلافا للكوفيين حيث إنكروا إعمالها. (**قوله: فقوله**) في نسخة بدون الفاء. (قوله: لغيره إلخ) الأولى لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال. (**قوله: من فعل ذلك الاسم المفعول**) الصواب اسم المفعول بدون أل، بل الأولى من فعل ذلك الاسم أومن فعله. (**قوله: إلى مفعول واحد**) أو إلى مفعول بواسطة حرف الجر. (**قول المصنف: زيد مضروب غلامه اليوم**) مرّ أنّ اشتراط أحد الزمانين إنما هو لعمل النصب على الراجح فالحَقُّ التمثيل بنحو زيد معطى غلامه درهما اليوم. (**قوله: فلوقلت: إلخ**) ينبغي على ما ذكر أن يقول بدله فلوقلت: زيد معطى درهما أمس وكذلك بدل نحو زيد مضروب غلامه

بل يجب أن تضيف اسم المفعول إلى ما بعده إذا كان بمعنى الماضي نحو زيد مضروب غلامه أمس فكانت الإضافة معنويه كما ذكر ويشترط أيضا في عمل اسم المفعول ما اشترط في عمل اسم الفاعل من الاعتماد على صاحبه الذي هو على ثلثة أضرب المبتدأ نحو زيد مضروب غلامه أوذوحال نحو جاءني زيد مضروبا غلامه أوموصوف نحو رجل مضروب غلامه أوعلى الهمزة نحو أ مضروب غلامه أوعلى ما النافية نحو ما مضروب غلامه فقوله: أ مضروب مبتدأ وقوله: غلامه مفعول ما لم يسم فاعله سد مسد الخبر أي قام مقام الخبر ويشترط أيضا في عمل اسم المفعول أن لا يكون موصوفا ولا مصغرا لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل فإذا دخلت اللام على اسم المفعول يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى الحال أوالاستقبال أوالماضي

﴿**الصفة المشبهة**﴾

قوله: (**والصفة المشبهة**) أي المشبهة باسم الفاعل في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل فتقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات وهي من الأسماء المتصلة بالأفعال (**ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت**) فقوله: ما اشتق من فعل شامل لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر فلَمَّا قال: لازم

أمس زيد معطى درهم أمس. (**قوله: أن تضيف**) في نسخة أن يضاف. (**قوله: إذا كان بمعنى الماضي**) مستدرك. (**قوله: فكانت**) في نسخة وكانت. (**قوله: ويشترط إلخ**) الأولى والأَخصَر الاقتصار على قوله: ومن الاعتماد على صاحبه. (**قوله: أوذوحال إلخ**) المناسب لقوله: المبتدأ أوذوالحال إلخ أوالموصوف إلخ. (**قوله: نحو رجل**) في نسخة نحو جائني رجل وهى المناسبة. (**قوله: فقوله: أ مضروب غلامه**) فيه مسامحة لا تخفى، كما في بعض النسخ. (**قوله: فإذا**) الأولى وإذا كما في نسخ خطية

﴿**الصفة المشبهة**﴾

(**قوله: أي المشبهة باسم الفاعل**) أي الملحوظ مشابهتها به فتعطى عمله. (**قوله: في أنها تذكر إلخ**) أي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل والأولى في التذكير والتأنيث إلخ. (**قوله: كاسم الفاعل**) لا فائدة فيه. (**قول المصنف: لازما**) حقيقة أومحولا إليه المتعدى كرحيم المشتق من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم. (**قول المصنف: بمعنى الثبوت**) أي الدوام بحسب أصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لأنه بحسبه للحدوث ثم عرض له الثبوت في الاستعمال كذا في الجامي والمختار أنه صفة مشبهة كما صرح به في الألفية وشروحها.

خرج عنه اسم المفعول واسم الفاعل المتعدي وأفعل التفضيل المشتق من الفعل المتعدي ولَمَّا قال لمن قام به خرج عنه غير اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم ولَمَّا قال بمعنى الثبوت خرج عنه اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم لكونه بمعنى الحدوث (**نحو كريم**) فانه مشتق من كَرُمَ (وَ) نحو (**حسن**) فإنه مشتق من حَسُن قوله: (**وعملها كعمل فعلها**) أي عمل الصفة المشبهة كعمل فعلها في أن كل واحد منهما يطلب الفاعل فقط ولا يشترط في عملها أن يكون بمعنى الحال والاستقبال لأنها بمعنى الثبوت ولا معنى في عملها لاشتراط الزمان ولكن يشترط في عملها أن يعتمد على صاحبها الذي هو على ثلثة أضرب المبتدأ (**نحو زيد كريم حَسَبُه وزيد حسن وجهه أو**) ذوحال نحو (**جاءني زيد كريما حسبه و**) نحو جاءني (**زيد حسنا وجهه أو**) موصوف نحو جاءني (**رجل كريم حسبه و**) جاءني (**رجل حسن وجهه**) وإن لم تعتمد على صاحبها فيشترط أن تعتمد على الهمزة نحو أ كريم حسبه وأ حسن وجهه أوعلى ما النافية نحو ما كريم حسبه وما حسن وجهه فقوله: كريم وحسن مبتدأ وحسبه وجهه فاعل ساد مسد الخبر أي قائم مقام الخبر

(**قوله: خرج عنه اسم المفعول إلخ**) وكذلك خرج عنه اسم الآلة واسم الزمان والمكان المشتق من الفعل المتعدى. (**قوله: واسم الفاعل إلخ**) الأولى واسم الفاعل وأفعل التفضيل المشتقان من الفعل المتعدى. (**قوله: غير اسم الفاعل إلخ**) وهو أفعل التفضيل واسم الزمان والمكان المشتقان من الفعل اللازم. (**قوله: لكونه بمعنى الحدوث**) أي لكونه متلبسا بمعنى هو حدوث الفعل وتجدده أي وقوعه في زمن من الأزمنة. (**قوله: من كرم**) أي من مادته وكذا يقال في قوله: الآتي من حسن. (**قول المصنف: وعملها كعمل فعلها**) قد يقال: تنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به أيضا واشتراط الاعتماد الآتي إنما هو له وأما عمل الرفع أوعمل نصب آخر فلا يتوقف عليه كذا قال ابن هشام لكن ظاهر عبارة العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي وغيره أنه لمطلق العمل. (**قوله: يطلب الفاعل**) الأولى يرفع الفاعل. (**قوله: فقط**) أي لا تنصب المفعول به وإِلَّا فكل منهما ينصب المصدر والمفعول معه على خلاف فيها والحال والتميز والمستثنى والظرفين والمفعول له. (**قوله: ولا يشترط في عملها**) أي كما يشترط في عمل اسم الفاعل والمشهور أنه شرط لعمله في المفعول به. (**قوله: أن يكون**) الأولى ان تكون كما في نسخة. (**قوله: ولا معنى**) الحق فلا معنى كما نسخ خطية. (**قوله: في عملها**) الأولى إسقاطه أوذكره بعد قوله: لاشتراط الزمان. (**قوله: ولكن يشترط في عملها إلخ**) أي عمل فعلها وهو الرفع وقد مر آنفا عن ابن هشام أن هذا الاشتراط إنما هو لعمل النصب على التشبيه. (**قوله: الذي هو على ثلاثة أضرب**) ولا يتأتّى فيها الاعتماد على الموصول على الراجح لأن اللام الداخلة عليها للتعريف عليه. (**قوله: فقوله: كريم وحسن مبتدأ إلخ**) أي كل واحد منهما وكذا يقال فيما بعد ويجوز رفع الصفة على الخبرية وما بعدها على الابتداء، لكنه لا يكون مما نحن فيه.

قال المطرزي في المغرب حسب الرجل مآثر آبائه لأنه يَحْسِبُ به من المناقب والفضائل له وعن شمرٍ بن الحواشب الحسب الفعل الحسن له ولآبائه ومنه من فاته حسب نفسه لم ينتفع بِحسب أبيه قال الأزهري ويقال للسخي الجواد حسيب والذي يكثر عدد أهل بيته حسيب

﴿أفعل التفضيل﴾

قوله: (**وأفعل التفضيل**) وهو من الأسماء المتصلة بالأفعال (**ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره**) فقوله: ما اشتق من فعل شامل لجميع الأسماء المتصلة بالأفعال غير المصدر فلَمَّا قال لموصوف خرج عنه اسما الزمان والمكان واسم الالة لأنها ليست لموصوف فلَمَّا قال بزيادة على غيره خرج عنه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة قوله: (**وهو**) أي أفعل التفضيل (**على**) وزن (**أفعل نحو أكْرَم وأعْلَم إِلَّا ما شذ من نحو خير وشر**) فإنه لا يكون على وزن أفعل ويشترط فيه أن يبني من الفعل الثلاثي المجرد ليمكن منه بناء أفعل وأن لا يكون لونا نحو أسود ولا عيبا ظاهرا نحو أعور

(**قوله: مآثر**) جمع مأثرة بفتح المثلثة وضمها المكرمة. (**قوله: لأنه إلخ**) أي قيل لمآثر آباء الرجل حسبه لأنه يحسبها ويعدّها من المناقب والفضائل لنفسه. (**قوله: يحسب به**) من الحساب بمعنى عدّ والباء زائدة وزيادتها على المفعول سماعية وفي سماع زيادتها هنا توقف والضمير راجع إلى المآثر بتأويل المذكور. (**قوله: من المناقب**) صلة يحسب. (**قوله: بن الحواشب**) غير موجود في المغرب. (**قوله: الجواد**) صفة كاشفة. (**قوله: والذي**) عبارة المغرب وللذي.

﴿أفعل التفضيل﴾

(**قول المصنف: لموصوف**) قام به الفعل أو وقع عليه نحو أعذر وألوم إلا أنّ الثَّانِي شاذ. (**قول المصنف: بزيادة على غيره**) أي في أصل ذلك الفعل فلا يرد نحو زائد. (**قوله: لأنها ليست لموصوف**) أي ليست موضوعة له لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة غاية الإبهام ولا إبهام في الغاية في الذات المدلولة لتلك الأسماء لأنها تدل على المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين كذا في شرح مولانا الجامي قدّس سرّه السَّامي. (**قوله: فلَمَّا قال**) صوابه ولَمَّا قال. (**قول المصنف: على أفعل**) أي لفظاً بقرينة الاستثناء الآتي وقد يقال لوجعل هذا الوزن أعم من أن يكون لفظاً أوتقديراً لدخل نحو خير وشر واستغنى عن الاستثناء والحكم عليه بالشذوذ. (**قوله: إلا ما شذ**) أي قياسا لا استعمالا. (**قوله: الثلاثي المجرد**) بقي قيود،وهى كون الفعل متصرفا، معلوما، تاما، مثبتا، قابلا للتفاضل. (**قوله: منه**) الأولى تأخيره من قوله: بناء أفعل. (**قوله: وأن لا يكون إلخ**) أي الفعل المذكور دال لون إلخ والأولى بدله ليس بلون إلخ. (**قوله: نحو أسود**) الظاهر نحو سود وكذا يقال فيما بعد.

لا مثل أجهل فإنه ليس بعيب ظاهر لأن باب الألوان والعيوب جاءت فيه الصفة المشبهة على وزن أفعل فلوبني منهما أفعل التفضيل لالتلبس بالصفة المشبهة فإذا قلت: زيد الأسود على تقدير بناء أفعل التفضيل منه لم يعلم أن المراد أنه ذوسواد أو أنه زائد في السواد فإذا أردت أن تبني أفعل التفضيل من غير الثلاثي نحو دحرج أومن غير المجرد نحو استخرج أومن الألوان نحو سود أومن العيوب نحو عور بنيت أفعل التفضيل من فعل يصح بناؤه منه نحو أشد وأكثر وأحسن وأقبح على حَسَبِ غرضك الذي تريد ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال فتنصبها على التمييز لتحقق معنى التميز فيها فتقول هو أشد منه دحراجا وأكثر منه استخراجا وأحسن منه سوادا وأقبح منه عَوْراً قوله: (**ولا يعمل في الظاهر**) أي ولا يعمل أفعل التفضيل في الظاهر إِلَّا في مسألة الكحل المذكورة في الكافية بل يعمل في المضمر لأن جميع الأسماء المتصلة بالأفعال إنما يعمل لكونه بمعنى الفعل

(**قوله: لا مثل أجهل إلخ**) الأولى بخلاف مثل جهل لأنه عيب باطن. (**قوله: لأن باب الألوان إلخ**) إضافة الباب إلى ما بعده من إضافة العام إلى الخاص أي لأن دوال الألوان والعيوب الظاهرة إلخ. (**قوله: فيه**) الظاهر منه. (**قوله: فلوبني منهما**) الظاهر منه. (**قوله: على تقدير بناء افعل التفضيل منه**) مستدرك. (**قوله: أن المراد**) أي من التركيب المذكور. (**قوله: فإذا أردت إلخ**) الحق وإذا أردت إفادة التفضيل في غير الثلاثي المجرد نحو دحرج واستخرج أوفي الألوان نحو سود أوالعيوب نحو عور بنيت إلخ. (**قوله: على حسب غرضك**) أي والتعيين على حسب غرضك. (**قوله: الذي تريد**) صفة كاشفة. (**قوله: على التمييز**) أي عن النسبة. (**قول المصنف: ولا يعمل في الظاهر**) أي لا يعمل الرفع بالفاعلية في الاسم المصرح به ولومضمرا منفصلا وكذلك لا يعمل في المفعول به والمفعول معه والمفعول المطلق. (**قوله: إلا في مسئلة الكحل**) أي في مسئلة يمثِّل النحو يون لها بما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فالإضافة لأدنى ملابسة، وهى كل اسم تفضيل تقدمه نفي أوشبهه ووقع في اللَّفظ صفة لشيء وفي المعنى لمتعلَّق مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضلا باعتبار الأَوَّل على نفسه باعتبار غيره. (**قوله: المذكورة في الكافية**) لا يخفى عدم حسن هذه الإحالة. (**قوله: بل يعمل في المضمر**) ظاهره في مطلقه مستترا كان أوظاهرا كما هو المتبادر من ظاهر عبارة المص وليس كذلك إذ لا يعمل في البارز كما لا يخفى على المراجع. (**قوله: لأن جميع إلخ**) قد يقال: إنّ من أفراد الجميع الصفة المشبهة وعملها إنما هو لمشابهتها اسم الفاعل لا لكونها بمعنى الفعل كما قال العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي نعم في شروح الألفية ما يفيد أن عملها لأجل المشابهة إنما هو عمل النصب فليراجع وليحرر.

وليس أفعل التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على زيادة فلا يعمل في الظاهر لأن العمل في الظاهر أقوى ولكن يعمل في المضمر لأنه وإن لم يكن بمعنى الفعل لكنه مشتق من الفعل (**فلا يقال: مررت برجل أفضل منه أبوه بخفض أفعل**) أي بجره الذي هو بالفتح لأنه غير منصرف لوزن الفعل والصفة لأنه على تقدير جره يكون صفة الرجل وأبوه فاعله فيلزم عمله في الظاهر ولكن (يقال) مررت برجل أفضل منه أبوه (**برفعه**) أي برفع أفضل ليكون أبوه مبتدأ وأفضل خبره مقدم على المبتدإ وفاعله مضمر مستتر فيه راجع إلى قوله: أبوه فيكون عمله في المضمر والجملة من المبتدإ والخبر في محل الجر لتكون صفة للرجل قوله: (**ويلزمه التنكير مع من**) أي ويستعمل أفعل التفضيل على أحد ثلثة أوجه إما بمن ويلزمه التنكير حينئذ أوباللام أوبالإضافة ويلزمه التعريف على هذين التقديرين وهو قوله: ويلزمه التنكير مع من أي ويلزم أفعل التفضيل التنكيرُ مصاحبها بمن (**نحو زيد أفضل من عمروفإذا فارقت من**) عن أفعل التفضيل (**فالتعريف باللام أوبالاضافة لازم**) أي فتعريفه باللام لازم (**نحو زيد الألفضل أو**) بالإضافة نحو (**زيد أفضل الرجال**) وإِنَّمَا يستعمل أفعل التفضيل مع أحد هذه الثلثة ليعلم المفضل عليه فلا يجوز أن يقال: زيد أحسن لعدم العلم بالمفضل عليه إِلَّا أن يعلم بقرينة كقوله: تعالى إنه يعلم السر وأخفي أي وأخفي من السر وكقول المؤذن ألله اكبر أي أكبر من كل شئ

(**قوله: وليس إلى قوله: فلا يعمل في الظاهر**) الظاهر ولما لم يكن لأفعل التفضيل فعل بمعناه ولم يكن فيما هو الأصل فيه وهو استعماله بمن مشبها لاسم الفاعل لم يعمل في الظاهر. (**قوله: لأن العمل في الظاهر أقوى**) فيحتاج إلى عامل قوي وأفعل التفضيل ليس كذلك. (**قوله: ولكن يعمل في المضمر**) أي المستتر الذي هو أمر اعتباري. (**قوله: لكنه مشتق من الفعل**) فله قوة أن يعمل فيه. (**قوله: بالفتح**) الأولى إسقاط الباء. (**قوله: الرجل**) في نسخة لرجل. (**قوله: مقدم**) في نسخة خطية مقدما. (**قوله: لتكون إلخ**) في نسخة لكونها صفة لرجل وهى الظاهرة. (**قوله: أي ويستعمل إلخ**) قد يقال: مقتضى قوله: الآتي وهو قوله: ويلزم التنكير مع من، تقديمُ هذا التفصيل على المتن. (**قوله: إما بمن**) ظاهرة أومقدرة وقد اجتمعا في قوله: تعالى " أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا" أي منك ومن الثَّانِي اسم التفضيل المضاف إلى المنكر نحو زيد أفضل رجل في الصبان أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل إلى رجل. (**قوله: أوبالإضافة**) أي إلى المعرفة. (**قوله: ويلزمه التعريف إلخ**) لا فائدة فيه. (**قوله: بمن**) في نسخة خطية لمن. (**قوله: عن أفعل التفضيل**) الحق إسقاط عن. (**قوله: أي فتعريفه باللام لازم**) في نسخة خطية ذكر لازم بعد قول المص زيد أفضل الرجال وهى الظاهرة. (**قوله: ليعلم المفضل عليه**) قد يقال: إن استعماله مع الإضافة في نحو زيد أعلم بغداد لا يوجب العلم به. (**قوله: زيد أحسن**) الأولى نحو زيد أحسن.

فإذا استعمل أفعل التفضيل بمن أوبالإضافة كان العلم بالمفضل عليه ظاهرا لكونه مذكورا حينئذ وأما إذا استعمل باللام نحو زيد الأعلم فيعرف بتعريف العهد فيكون المفضل عليه معهودا فيفهم ولا يجوز أن يقال: زيد الألفضل من عمرومستعملا باللام وبمن لحصول الاسغناء بكل واحد منهما عن الآخر قوله: (**وما دام**) أفعل التفضل (**منكرا**) يعني مستعملا بمن (**يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والاثنان والجمع**) كقولك: زيد أفضل من عمرووالزيدان أفضل من عمرووالزيدون أفضل من عمرووهند أفضل من سعاد والهندان أفضل من سعاد والهندات أفضل من سعاد وإِنَّمَا يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لصيرورة من كالجزء لأفعل التفضيل فلا يجوز إلحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع بأفعل التفضيل قبل من لئلا يلزم إلحاق علامتها قبل مضي الاسم بتمامه أي في الوسط ولا بعد من لعدم جواز الفصل بشيء وهو من هنا بين الاسم وبين علامتها قوله: (**فإذا عرف**) أي فإذا عرف أفعل التفضيل باللام (**أنث**) أفعل التفضيل (**وثني وجمع**) أي ولا يجوز فيه الاستواء لأن اللام إذا دخلت عليه أخرجته عن شبه الفعل وعن شبه ما أشبهه فجرى مجرى الأسماء في وجوب المطابقة لمن هو له أي للمفضل فتقول زيد الألفضل والزيدان الألفضلأن والزيدون الألفضلون هند الفُضلى الهندان الفُضْليان الهندات الفُضليات أوالفُضُل

(قوله: **كان العلم بالمفضل عليه ظاهرا**) فيه بالنسبة إلى الإضافة ما مرّ آنفا. (**قوله: فيعرّف بتعريف العهد إلى قوله: فيهم**) الأنسب والأَخصَر فيكون المفضل عليه في حكم المذكور ظاهرا لكون أل للعهد. (**قول المصنف: والاثنان**) الأولى والمثنى. (**قوله: لصيرورة من كالجزء**) لأنها الفارقة بينه وبين أفعل الصفة المشبهة. (قوله: لئلاّ يلزم إلخ) الأَخصَر لئلاّ يلزم إلحاقها بالوسط. (**قوله: لعدم جواز الفصل إلخ**) إذ يجب أن تكون في آخر الاسم حقيقة. (**قوله: وبين علامتها**) الأولى وبينها. (**قوله: أي ولا يجوز**) الصواب إسقاط الواو. (**قوله: لأن اللام إلخ**) المناسب لما سبق من تعليل إستواء أفعل التفضيل المستعمل بمن أن يقول كما قال العرف الجامي قدّس سرّه السّامي للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع، وهو امتزاجه بمن التفضيلية نعم هذا التعليل مناسب لتعليلهم إستواء أفعل من بقوله:م لأن المجرد شبيه بأفعل التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية وجمع وتأنيث. (**قوله: أخرجته**) في نسخة خطية بعد عن شبه الفعل وهى الظاهرة. (**قوله: عن شبه الفعل**) أي أفعل التعجب. (**قوله: ما أشبهه**) وهو أفعل التفضيل المستعمل بمن. (**قوله: مجرى الأسماء**) الأولى مجرى سائر الصفات. (**قوله: لمن هو له أي للمفضل**) الأولى والأَخصَر للموصوف. (**قوله: والزيدون الألفضلون**) لوزاد أوالألفاضل لكان أنسب. (**قوله: أوالفضل**) بضم ففتح. .

قوله: (**فإذا أضيف**) أي فإذا أضيف أفعل التفضيل يعني إذا كان مستعملا بالإضافة فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يراد زيادته على مَنْ يضاف إليه وحينئذ يجوز فيه الأمران أي الاستواء وعدم الاستواء أي المطابقة وهو قوله: (**ساغ فيه الأمران**) أي جاز بأفعل التفضيل المضاف اَلأَمْرَانِ اَلاِسْتِوَاءُ نحو زيد أفضل الرجال والزيدان أفضل الرجال والزيدون أفضل الرجال وهند أفضل النساء الهندان أفضل النساء الهندات أفضل النساء لكونه مشابها لأفعل التفضيل المستعمل بمن من حيث أن المفضل عليه مذكور في كل واحد منهما وعدم الاستواء نحو زيد أفضل الرجال الزيدان أفضلا الرجال الزيدون أفضلوا الرجال هند فضلى النساء الهند ان فضليا النساء الهندات فضليات النساء أوفضل النساء لكونه مخالفا لأفعل التفضيل المستعمل بمن من حيث وجود الإضافة هنا وعدم الإضافة في المستعمل بمن والثاني أن يراد زيادة مطلقة لا على من يضاف إليه فتكون هذه الإضافة للتخصيص والتوضيخ وحينئذ لا يجوز فيه الأمران بل لا بد فيه من عدم الاستواء أي من المطابقة بين أفعل التفضيل وبين من هو له كما في أفعل التفضيل المعرف باللام لمشابهته له من حيث إن المفضل عليه غير مذكور فيهما فتقول زيد أفضل الرجال الزيدان أفضلا الرجال الزيدون أفضلوا الرجال هند فضلى النساء الهندان فضليا النساء الهندات فضليات النساء أوفُضْل النساء

(**قوله: يعنى إلى قوله: وهو قوله**) لا يخفى بعد هذه العناية ويغني عنها أن يضم إلى تفسيره المذكور وقصد به تفضيل موصوفه على المضاف إليه وهو الأكثر. (**قوله: فله معنيان**) بل ثلاثة ثالثها أن لا تقصد به الزيادة أصلا نحو الناقص والأشج اعدلا بني مروان أي عادلاهم. (**قوله: زيادته**) أي زيادة موصوفه. (**قوله: وهو قوله**) أي جواز الأمرين حينئذ معنى قوله:. (**قوله: أي جاز بأفعل التفضيل المضاف الأمران**) لا فائدة فيه بعد وهو قوله:. (**قوله: بأفعل التفضيل**) في نسخة في أفعل التفضيل. (**قوله: في كل واحد منهما**) الأولى مع كل واحد منهما.

(**قوله: لكونه إلخ**) الظاهر لمشابهته ما فيه الألف واللام في التعريف. (**قوله: والثاني إلخ**) ومثله في الحكم ما إذا لم يقصد به الزيادة أصلا وينبغي على ما قررنا أن يقال: بدله وأما إذا قصد به زيادة إلخ. (**قوله: لا على من يضاف إليه**) تفسير لقوله: مطلقة. (**قوله: للتخصيص**) المراد هنا رفع الإبهام، فعطف التوضيح عليه تفسيري. (**قوله: من عدم الاستواء أي من المطابقة**) الأولى الاقتصار على قوله: من المطابقة. (**قوله: فتقول زيد أفضل الرجال إلخ**) الحق بدل قوله: الرجال والنساء بغداد أوقوم مضافا إلى ضمير الموصوف

﴿باب الفعل﴾

قوله: (**باب الفعل**) لما فرغ من بيان الاسم شرع في تقرير بيان الفعل فقال (**الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**) فقوله: ما دل على معنى شامل للحرف والاسم فلَمَّا قال في نفسه خرج عنه الحرف ولَمَّا قال مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يعني الماضي والحال والاستقبال خرج عنه الاسم أيضا وإِنَّمَا قال بأحد الأزمنة الثلثة ولم يقل بالزمان ليخرج عنه الغَبوق والصَبُوح قوله: (**ومن خواصه**) إلى آخره ففي كلامه لف ونشر أي ومن خواص الفعل (**أنه يصح أن يدخله قد نحو قد ضرب**) لأنها لتقريب معنى الماضي إلى الحال أولتقليل الفعل المضارع أولتحقيقه وهذه المعاني لا توجد إِلَّا في الفعل (و) من خواصه أنه يصح أن يدخله (**حرفا الاستقبال**) وهما السين وسوف نحو سيضرب وسوف يضرب لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال فلا يكونان إِلَّا في الفعل وفي سوف دلالة على زيادة تأخير ومنه سَوَّفْتُ الأمر أي أخرته (و) من خواصه أنه يصح أن يدخله (**الجوازم نحو لم يضرب**) لاختصاص الجزم بالفعل لكون الجزم في الفعل عوضا عن الجر في الاسم ولم يعكس لأن الفعل ثقيل فالجزم أليق به لجبر الثقل (و) من خواصه أنه (**يتصل به الضمير المرفوع البارز نحو ضَرَبْتُ**) لامتناع الضمائر المرفوعة البارزة في الاسم والحرف أما في الحرف فظاهر

﴿باب الفعل﴾

(**قوله: من بيان إلخ**) في نسخة خطية من بيان باب الاسم شرع في تقرير باب الفعل. (قوله: في تقرير بيان الفعل) الظاهر إسقاط تقرير. (**قوله: ولم يقل بالزمان**) أي مع أنه أَخصَر. (**قوله: الغبوق والصبوح**) الأَوَّل المشروب بالعشي والثاني المشروب في الصباح كذا في معجم الوسيط. (**قوله: ففي كلامه لف ونشر**) مرّ ما فيه غير مرّة. (**قوله: معنى الماضي**) وهو الزمان وفي نسخة إسقاط معنى. (**قوله: أولتقليل الفعل المضارع**) أي حدثه. (**قوله: أولتحقيقه**) أي تحقيق الفعل ماضيا كان أومضارعا. (**قوله: ومنه سوّفت الأمر إلخ**) في المصباح وسوف كلمة وعد ومنه سوّفت به تسويفا إذا مطلته بوعد الوفاء وأصله أن يقول له مرّة بعد أخرى"سوف افعل" انتهى وفي معجم الوسيط سوّف فلان الأمر قال سوف أفعله. (قوله: لكون الجزم إلخ) ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب اثنان مشتركان وواحد مختص. (قوله: لأن الفعل ثقيل) أي بالنسبة إلى الأسماء الجامدة. (**قوله: لجبر الثقل**) أي لتعادل خفته الثقل. (**قوله: لامتناع الضمائر إلخ**) أي لامتناع وجود الضمائر المتصلة المرفوعة إلخ. (**قوله: أما في الحرف فظاهر**) لأن الضمائر المذكورة فواعل ولا فاعل للحرف كذا فهم من الجامي قدّس سرّه السَّامي في هذا المقام وصرح في باب المضمر بأن الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لأنه خلاف لغتهم ويفهم منه انه لا مانع من اتصاله به

وأما في الاسم فلئلا يلزم اجتماع الألفين في المثنى والواوين في الجمع (و) من خواصه أنه اتصل به (**تاء التأنيث الساكنة نحو ضَرَبَتْ**) لأن وضعها لتدل على أن فاعل الفعل مؤنث فلا تكون إِلَّا بالفعل وإِنَّمَا قُيِّدَتْ بالساكنة لأن تاء التأنيث المتحركة إنما هي داخلة على الاسم نحو طلحة وعائشة فرقا بينهما ولم يعكس لأن الفعل ثقيل فالساكنة أليق له لجبر الثقل قوله: (**وأصنافه**) أي وأصناف الفعل أحد عشر صنفا

أولها (**الماضي و**) ثانيها (**المضارع و**) ثالثها (**الأمر و**) رابعها (**النهي و**) خامسها (**المتعدي وغير المتعدي و**) سادسها (**المبني للفاعل وللمفعول و**) سابعها (**أفعال القلوب و**) ثامنها (**أفعال الناقصة و**) تاسعها (**أفعال المقاربة و**) عاشرها (**أفعال المدح والذم و**) الحادى عشر (**فعلا التعجب**) هذا ذكرها على سبيل الإجمال وسيجيء ذكرها إن شاء الله تعالى على سبيل التفصيل بهذ الترتيب المذكور

قياسا. (**قوله: فلئلاّ يلزم اجتماع إلخ**) تقدم ما فيه في باب المضمرات فليراجع. (**قول المصنف: تاء التأنيث**) يعنى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها ووجه اختصاصها ظاهر فقول الشارح لأن وضعها إلخ مستدرك. (**قوله: فلا تكون إلا بالفعل**) أي لا تكون متصلة إلا به وفي نسخة في الفعل.

(**قوله: المتحركة**) أي بحركة الإعراب فلا يرد الحصر الآتي بنحو لات وربت وثمّت. (**قوله: إنما هى داخلة على الاسم**) الأولى من خواص الاسم. (**قوله: فرقا بينهما**) أي إنما أسكنت تاء الفعل وحركت تاء الاسم فرقا بين التاءين. (**قوله: له**) الظاهر به كما في نسخة. (**قوله: أحد عشر صنفا**) في نسخ خطية اثني عشر صنفا، بجعل المتعدى وغير المتعدي صنفين. (**قول المصنف: والنهى**) لم يعقد له في مقام التفصيل بابا، فلا وجه لعده من الأصناف في مقام الإجمال.

(**قول المصنف: المبني للفاعل والمفعول**) في نسخ الخط المبني للمفعول وهو الظاهرة الموافقة للتفصيل. (**قول المصنف: أفعال الناقصة**) الحق الأفعال الناقصة. (**قوله: والحادي عشر**) المناسب وحادي عشرها كما في نسخة خطية. (**قوله: بهذا الترتيب المذكور**) الأولى الاقتصار على واحد من اسم الإشارة والمذكور

﴿الماضي﴾

قوله: (**الماضي**) أي ومن أصناف الفعل الماضي (**وهو الذي يدل على حدث**) أي مصدر ثابت (**في زمان قبل زمانك نحو ضرب**) فإنه يدل على الضرب الذي وقع في الزمان الماضي (**وهو**) أي الماضي (**مبني على الفتح**) لفظاً نحو ضرب أوتقديراً نحو رمى فإن أصله رمي قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإِنَّمَا بني لأنه مبني الأصل (و) على (**الحركة**) لوقوعه موقع الاسم في مثل قولك: زيد ضرب وقع موقع ضارب في قولك: زيد ضارب والأصل في الاسم الحركة وعلى الفتح لأنه أخف الحركات (**إِلَّا إذا اعترض**) على الماضي (**ما يوجب سكونه**) وهو أن يتصل به الضمير المرفوع المتحرك (**نحو ضَرَبْت**) فإنه مبني على السكون لكراهتهم أن يجتمع

﴿**الماضي**﴾

(**قوله: مصدر**) أي مدلول مصدر ولا فائدة فيه. (**قول المصنف: في زمان قبل زمانك**) قال العارف الجامي قدّس سرّه السّامي قبلية ذاتية تكون بين أجزاء الزمان فإن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض إنما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم للزمان زمان انتهى ولا يخفى أن اللزوم المذكور إذا كان الزمانان متغايرين وأما إذا كانا متحدين فاللازم إنما هو ظرفية الشيء لنفسه وقد يجاب بأنه إنما يلزم ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققه فيه كذا فهم من الدسوقى على المختصر. (**قوله: أوتقديراً**) الظاهر ترك التعميم وإدخال الإعلال في نحو رمى في العارض الموجب للسكون كما فعل صاحب المفصل حيث قال لا فرق بين نحو رمى وما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك والواوفي ان الأصل في كل منها البناء على الفتح والسكون والضم عارضان كما صرّح به العصام في شرحه على الكافية. (**قوله: لأنه مبني الأصل**) ظاهره تعليل الشيء بنفسه فالأولى بدله لعدم مقتضى الإعراب وهو اعتوار المعاني المختلفة في الاسم والمشابهة التامة له في الفعل المضارع. (**قوله: لوقوعه موقع إلخ**) المشهور في تعليل البناء على الحركة مشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء والمضارع معرب والأصل في الإعراب الحركة. (**قوله: وقع موقع ضارب في قولك: زيد ضارب**) غير موجود في نسخة خطية. (**قوله: والأصل في الاسم الحركة**) أي الإعراب بالحركة والظاهر بدله والأصل في الاسم الإعراب فلم يكن بمشابهته إياه متمكنا في البناء فسلب عنه ما هو الأصل فيه وهو السكون. (**قول المصنف: إلا إذا أعترض**) في بعض نسخ المتن زيادة عليه. (**قوله: فإنه مبني على السكون**) كذا في الجامي ولا يدل عليه عبارة المتن والصحيح بنائه على فتحة مقدرة كما مرّ. (**قوله: لكراهتهم أن يجتمع إلخ**) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كإنطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي

أربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله (و) إِلَّا إذا اعترض على الماضي ما يوجب (**ضمه**) وهو أن يتصل به واوالجمع المذكر أي الضمير المرفوع البارز الذي هو الواو(**نحو ضربوا**) فإنه مبني على الضم لمجانسة الواو.

﴿المضارع﴾

قوله: (**المضارع**) أي ومن أصناف الفعل المضارع (**وهو ما اعتقبت**) أي جائت بالنوبة من العقبة وهي النوبة (**في صدره**) أي في أوله (**إحدى الزوائد الأربع**) أي الياء والتاء والهمزة والنون (نحو يفعل وتفعل وأفعل وتفعل) وقد ذكر في التصريف بيانها والمضارعة بمعنى المشابهة وإِنَّمَا قيل له المضارع لمشابهته باسم الفاعل لفظاً ومعنى أما مشابهته له لفظاً فلأن كل واحد منهما على أربعة أحرف أوأكثر وثانيهما ساكن وأما معنى فلدلالة كل واحد منهما على شيء هما مشتقان منه وهو المصدر قوله: (**ويشترك فيه**) أي في الفعل المضارع (**الحاضر**) أي الحال (**والمستقبل**)

كتعظمت عليه إجراء للبناء على وتيرة واحدة ويرد عليه نحو شجرة وحركة ومن ثمّ اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل في ما مرّ تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال. (**قوله: لشدة إلخ**) أي وإِنَّمَا كان الفعل مع الضمير المذكور ككلمة واحدة لشدة إلخ والأولى لشدة اتصال الفاعل بفعله كما عبر به العارف الجامي قدّس سرّه السَّامي. (**قوله: بفاعله**) أي الضمير. (**قوله: وهو أن يتصل إلخ**) الأوضح والأَخصَر وهو أن يتصل به الضمير المرفوع البارز الذي هو الواو. (**قوله: فإنه مبني على الضم**) لفظاً أوتقديراً فيشمل نحو غزوا ورموا ويقال فيه ما قيل في قوله: فإنه مبني على السكون. (**قوله: لمجانسة الواو**) أي لوجوب كون حركة ما قبل واوالضمير من جنسها أولتكون حركة ما قبلها من جنسها.

﴿المضارع﴾

(**قول المصنف: ما إعتقبت في صدره إلخ**) في معجم الوسيط اعتقب القوم الشيء أي تداولوه وتناوبوه فعليه الظاهر ما اعتقبت صدره الزوائد الأربع بإسقاط في، وإحدى. (**قوله: من العقبة**) بضم فسكون. (**قوله: والمضارعة بمعنى المشابهة**) في نسخ خطية والمضارع بمعنى المشابه وهى أولى. (**قوله: باسم الفاعل**) في نسخة إسقاط الباء وهى أولى. (**قوله: فلأن كل إلخ**) لا يخفى أن سكون ثانيهما غير موجود في كثير من المواد، فالحَقُّ في التعليل لموازنته إياه في الحركات والسكنات. (**قوله: فلدلالة إلخ**) الأولى والأَخصَر فلدلالة كل منهما على الحدث. (**قوله: على شيء إلخ**) أي حدث هما مشتقان من داله وهو مدلول المصدر. (**قول المصنف: ويشترك فيه الحاضر والمستقبل**) أي اشتراكا لفظيا وهو الصحيح وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وبعضهم بالعكس.

نحو يفعل فإنه يصلح لهما (**إِلَّا إذا دخله اللام**) أي لام التأكيد كقوله: تعالى وإن ربك ليعلم ما تكن فإنه يختص بالحال (**أو**) إِلَّا إذا دخله (**سوف أوالسين**) كقولك: سيضرب أوسوف يضرب فإنه يختص بالمستقبل قوله: (**ويعرب**) أي ويعرب الفعل المضارع إذا لم يتصل به نون التأكيد ولا نون جمع المؤنث لمشابهته الاسم أي اسم الفاعل كما ذكر والأصل في الإسم الإعراب بالرفع والنصب والجر والأصل في الفعل الإعراب (**بالرفع والنصب والجزم**) لا بالجر لئلا يلزم مزية إعرابه على إعراب الإسم أما إذا اتصل به نون التأكيد كقولك: لا تضرِبَنَّ والخفيفة لا يضرِبَنْ فهو مبني، لأنه لوأعرب على ما قبل النون لالتبس الواحد بغيره ولوأعرب على النون لكان إعرابا على ما أشبه التنوين أونون جمع المؤنث كقولك: يضربنَ فهو مبني أيضا لأن هذه النون أي نون الجماعة التي هي ضمير المؤنث أوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت

(**قوله: أي لام التأكيد**) المسمى بلام الابتداء وكونه مخصصا لمضارع بالحال إنما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين أن مفاده التأكيد فقط، فيجوّزون إنّ زيدا لسوف يخرج. (**قوله: نون التأكيد**) أي المباشر. (**قوله: بالرفع إلخ**) الحق إسقاطه. (**قوله: والأصل في الفعل**) أي المضارع لا يخفى أنه لا وجه للأصل ههنا، فالظاهر أن يقول وإعراب الفعل المضارع. (**قوله: لا بالجر**) أي لا يكون له إعراب بالجر كالاسم بل جعل الجزم عوضا عنه كما سبق. (**قوله: لئلاّ يلزم إلخ**) فيه أنه لا تلزم المزية على تقدير إعرابه بالجر كالاسم بل اللازم المساواة، ولوقال: لتحصل مزية الاسم على الفعل لكان له وجه في الرضى وإِنَّمَا أختص الجر بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب. (**قوله: أما إذا اتصل به إلخ**) لا يخفى ما في عبارته من الركاكة والأوضح أن يقول أما إذا اتصل به نون التأكيد كقولك: لا تضربن ويضربن ونون الإناث كقولك: يضربن فهو مبني، أما مع نون التوكيد فلأنه لوأجري الإعراب على ما قبله لإلتبس الواحد بغيره، ولوأجري عليها لكان إعرابا على ما أشبه التنوين، وأما مع نون الإناث، فلأنه يسكن ما قبلها قياسا على فعلن فيتعذر الإعراب. (**قوله: والخفيفة**) الحق إسقاطه كما في بعض النسخ. (**قوله: لالتبس الواحد بغيره**) قد يناقش فيه بأنه لا إلتباس بجعل إعرابه مقدراً منع من ظهو ره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة، كما ذهب إليه بعضهم. (**قوله: بغيره**) وهو الجمع في حالة الرفع. (**قوله: على ما أشبه التنوين**) في الامتزاج مع ما قبله، فيشمل النون الثقيلة. (**قوله: أونون إلخ**) الظاهر وأما إذا اتصل به نون جمع المؤنث.

وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الإعراب قوله: (**فارتفاعه**) إشارة إلى عامل رفع المضارع وهو معنوي أي فارتفاع الفعل المضارع (**بمعنىً**) أي بعامل معنوي (**وهو وقوع الفعل**) المضارع (**موقعا يصح**) أي يمكن (**وقوع الإسم فيه نحو زيد يضرب رفعت هذه الكلمة**) أي يضرب (**لأن ما بعد المبتدإ من المواضع التي يصح وقوع الإسم فيه**) نحو زيد ضارب (**وكذلك يضرب الزيدان**) رفعت يضرب (**لأن من ابتدأ كلاما يجوز أن يكون أول كلامه إسما أوفعلاً**) فوقعت موقعا يصح وقوع الإسم فيه قوله: (**وانتصابه**) إشارة إلى نواصِب الفعل المضارع أي وانتصاب الفعل المضارع (**بأربعة أحرف وهي أنْ نحو أريد أن أخرج**) ومعناه هنا الاستقبال كما سيجيء في قسم الحروف إن شاء الله تعالى ولا يحتمل أن تكون مخففة من المثقلة لاختصاص المخففة الداخلة على الأفعال بأحد الحروف الأربعة أي السين أوسوف أوقد أوحرف النفي كما سيأتي

(**قوله: وعند حصول السكون يتعذر الإعراب**) وهنا أيضا مناقشة، بأن السكون إنما يتعذر معه ظهور الإعراب لا تقديره، فالظاهر في تعليل البناء مع النونين أن يقال لأن كلا منهما لما اختصّا بالفعل وصارا كالجزء الآخر منه قوي جانب الفعلية، وضعفت مشابهته للاسم، فعاد إلى ما هو الأصل فيه من البناء، كذا في الصبان وقال الرضي إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط. (**قول المصنف: فارتفاعه**) الفاء للتفصيل. (**قوله: إلى عامل رفع المضارع**) الأولى إلى رافع المضارع. (**قوله: وهو معنوي**) مستدرك. (**قول المصنف: وهو وقوع الفعل إلخ**) والراجح أنه خلوّه عن الناصب والجازم، كما حققوا. (**قول المصنف: يصح وقوع الاسم فيه**) أي في الجملة، فلا ينتقض بنحو هلاّ تفعل، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل. (قول المصنف: لأن ما بعد المبتدأ) أي لأن موضع الذي بعد المبتدأ. (**قول المصنف: فيه**) الظاهر فيها. (**قوله: فوقعت موقعا يصحّ وقوع الاسم فيه**) نحو الزيدان ضاربان. (**قوله: هنا**) لا حاجة إليه كما في بعض النسخ. (**قوله: ولا يحتمل أن تكون مخففة من المثقلة**) أي لا تلتبس بها.

(**قوله: لاختصاص إلخ**) أي عند بعض،وقال فرقة ومنهم ابن المالك يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل. (**قوله: على الأفعال**) أي المتصرفة التي لا تكون للدعاء. (**قوله: بأحد الحروف الأربعة**) بل الخمسة، خامسها لو. (**قوله: أوحرف النفي**) أي لا، ولم، ولن، وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما كذا في الخضري نقلا عن ابن قاسم وقد يقال: إن لا يحتمل معها كون أن مخففة، أوناصبة، لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل، أوالناصبة والفعل، قال المولى الجامي قدّسَ سره السَّامي ولزوم السين وسوف وقد للفرق بين المخففة والناصبة، وليكون كالعوض من النون المحذوفة، فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والناصبة، فإنه يجتمع مع كل منهما.

والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقومُ وليست هذه ناصبة لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أن ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن ما بعدها معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم والتي تقع بعد الظن فيها وجهان يعني جاز أن تكون ناصبة ومخففة من المثقلة نحو ظننت أن يقوم وأن سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله: (**ولن**) أي وهي لن (**نحو لن يضرب**) ومعناها نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل إِلَّا مع الفعل المستقبل وهي آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل إن لن للتأبيد قوله: (**وكي**) أي وهي كي (**نحو جئتك كي تكرمني**) ومعناها السببية أي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فإن المجيء سبب لإكرامك وهي ناصبة

(**قوله: والتي تقع بعد العلم إلخ**) ظاهره حيث لم يبن حال أن مع غيرهما أنها لا تقع بعد غيرهما وهو الذي جرى عليه البصريون كما في الخضري. (**قوله: هي المخففة**) صيغة الفصل هنا للحصر، أي هي المخففة لا غير، وبه صار مقابلا لقوله: والتي تقع بعد الظن إلخ. (**قوله: وليست هذه ناصبة**) تصريح بما علم من الحصر. (**قوله: لامتناع اجتماع إلخ**) الأولى الاقتصار على قوله: لكون الناصب إلخ. (**قوله: كل ما هو بمعنى العلم**) فيه إظهاره في مقام الإضمار، ويحتمل أن المراد بمعنى هو اليقين، والأوضح بدله مفيد اليقين. (**قوله: بعد الظن**) أي مفيده. (**قوله: يعنى إلخ**) في نسخة خطية أعني، والأَخصَر كونها ناصبة، ومخففة من المثقلة. (**قوله: لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن**) ظاهر تعليل الشيء بنفسه، والحق فيه لأن الظن لدلالته على غلبة الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق، ولعدم التيقن يناسب المصدرية. (**قوله: أي وهى لن**) يفهم منه ومما سيأتي أن الربط مقدم على العطف ولا يخفى فساده. (**قوله: نفي الاستقبال**) أي نفي الحدث في الاستقبال، فالإضافة لأدنى ملابسة. (**قوله: وهى آكد من لا إلخ**) من قبيل أبرد من الصيف، يفيد كلامه أن كون لن للتأكيد متفق عليه وإِنَّمَا الخلاف في كونها للتأبيد وليس كذلك، بل الأَوَّل جرى عليه الزمخشري في كشّافه، وتابعه عليه كثيرون، وجرى على الثَّانِي في أنموذجه وكلاهما خلاف الراجح. (**قوله: ومعناها السببية**) إذا لم يتقدم عليها اللام، وأما إذا تقدمه فالسببية مستفادة من اللام كذا في الرضي. (**قوله: لإكرامك**) الأولى للإكرام كما في بعض النسخ. (**قوله: وهى ناصبة إلخ**) أي دائما ويعتذرون في نحو كي أن تفعل، بأن أنْ زائدة، أوبدل من كي، وفي نحو لكي تكرمني، بزيادة اللام كما في ردف لكم، وفي كيمه، بأن الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كأنه قيل جئتك فتقول كيمه أي كي أفعل ما ذا ولا يخفى بعده في المغني ويردّ كونها ناصبة دائما قوله: كي ليبصر ضوؤها لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه اهـ وقال الخضري هي مؤكدة في مثله.

للفعل المضارع في مذهب الكوفيين واختاره المصنف وجار الله العلامة وإبن الحاجب ويونس وليس النصب بعدها بإضمار أن كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تعالى: ﴿ لكيلا يكون على المؤمنين حرج﴾ فلوكان بمعنى اللام كما هو مذهب الأخفش لم يدخل عليه اللام وقال الأخفش إن كي حرف جر بمعنى اللام والنصب بعدها بإضمار أن. (**قوله: وإذن**) أي وهي إذن (**نحو إذن يذهب**) وإذن جواب وجزاء وهي تنصب الفعل المضارع بالشرطين الذين سيذكران في آخر حروف الشرط إن شاء الله تعالى كقولك: لمن قال أنا آتيك إذن يذهب الحزن والغم قوله: (**وينصب بإضمار أن**) أي وينصب الفعل المضارع بتقدير أن (**بعد خمسة أحرف**) أحدها (**حتى**) بشرط أن يكون ما بعدها مستقبلا حقيقيا أومستقبلا بالنظر إلى ما قبله

(**قوله: وليس النصب بعدها بإضمار أن**) فتكون جارة. (**قوله: كما هو مذهب البصريين**) فيه أن هذا مذهب الأخفش، ومذهب جمهو ر البصريين، أنها إذا تقدمها اللام ناصبة لا غير، وإذا تقدمت على أن جارة لا غير، وإذا خلت عنهما محتملة لهما. (**قوله: لدخول اللام عليه**) ولدخولها على اللام في قوله: كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس علة لعدم كون النصب بعدها بإضمار أن المستلزم لكونها جارة. (**قوله: كما هو مذهب الأخفش**) يفيد أن الأخفش ليس من البصريين، وليس كذلك على أن المناسب أن يقول كما هو مذهب البصريين كما تقدم. (**قوله: لم يدخل عليه اللام**) وقد يجاب بأن كي في الآية بدل من اللام كما قال الرضي وهى بدل منها في البيت. (**قوله: وقال الأخفش إلخ**) يغني عنه قوله: كما هو مذهب الأخفش. (**قوله: وإذن جواب وجزاء**) أي دائما عند الشلوبين، وغالبا عند الفارسي، وقد تتمحض للجواب يقال: أحبك فتقول إذن أظنك صادقا لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالي والجزاء لا يكون إلا مستقبلا والمراد بكونها للجواب، أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أومقدر، سواء وقعت في صدره أوفي حشوه أوفي آخره، وبكونها للجزاء، أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر. (**قوله: بالشرطين**) بل بثلاثة شروط ثالثها عدم الفصل بينها وبين مدخولها بغير القسم. (**قوله: سيذكران إلخ**) المناسب لمقام بيان نواصب المضارع ذكر شرط النصب هنا وعدم الإحالة. (**قوله: الحزن والغم**) أي حزني، وغمي كما هو المتبادر، فتكون جوابا فقط، ويحتمل أن المراد حزنك وغمك، فتكون جوابا وجزاء. (**قول المصنف: بإضمار أن**) أي بأن المضمرة. (**قوله: مستقبلا حقيقيا إلخ**) الأولى مستقبلا بالنظر إلى ما قبله، سواء كان مستقبلا حقيقيا، أولا. (**قوله: أومستقبلا بالنظر إلى ما قبله**) أي فقط لكن بشرط أن لا يكون واقعا في زمن التكلم حقيقة كما قاله ابن قاسم وأقرّه الصبان، فلا يرد ما قاله الأمير في حاشيته على شرح الشذور من أنه يجب الرفع في نحو سرت حتى ادخلها إذا قلت: ذلك وأنت في حال الدخول مع أن الدخول

ثم اعلم أن حتى على التقديرين المذكورين يكون على ضربين إما بمعنى كي أي للسببية وإما بمعنى إلى أي لانتهاء الغاية (**نحو أسلمت حتى أدخل الجنة**) أي حتى أن أدخل الجنة (**وكنت سرت حتى أدخل البلد**) أي حتى أن أدخل البلد وأسير حتى تغيب الشمس أي حتى أن تغيب الشمس وكنت سرت حتى تغيب الشمس أي حتى أن تغيب الشمس وإِنَّمَا أضمر أي قدر أن بعد حتى في الأمثلة المذكورة لكونها حرف جر فامتنع دخولها على الفعل فأضمر أن بعدها ليكون ما بعدها في تقدير الاسم فإن فقد الشرط المذكور وذلك بإرادتك حالا حقيقيا أوحالا بالنظر إلى ما قبله

مستقبل بالنسبة إلى السير، والحاصل كما في حاشية العلامة الأنبابي أن للفعل بعد حتى ثلاثة أحوال، لأنه إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه بأن لم يكن مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم ولا حالا بالنسبة إليه أيضا جاز فيه الرفع نظرا إلى أنه حال تأويلا لحكاية الماضية، والنصب نظرا للاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها نحو حتى يقول الرسول وإن لم يصلح المضارع بعدها لوقوعه موقعه فإن كان حالا بالنسبة إلى زمن التكلم حقيقة وجب الرفع وإن كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت: ذلك وأنت في حالة الدخول أوكان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم وجب النصب نحو حتى يرجع إلينا موسى. (**قوله: على ضربين**) اختصر على ما هو المشهور وقد يجيء حرف جر بمعنى إلا واستشهد له ابن مالك بقوله: ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل إذ الظاهر ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه. (**قوله: أي للسببية**) الأولى إسقاط أي وكذا يقال فيما بعد. (**قول المصنف: أسلمت حتى أدخل الجنة**) مثال لحتى بمعنى كي وللمستقبل الحقيقي. (**قوله: حتى أن**) الأولى كي أن كما أن الأولى بدل حتى أن ثانيا، وثالثا، ورابعا، إلى أن. (**قول المصنف: وكنت سرت حتى أدخل البلد**) لفظ كنت غير موجود في بعض النُّسَخ وهو الظاهر حيث يؤتي به لاستحضار صورة سبقت وهو غير مقصود هنا بل مضر كما لا يخفى على من تدبر في الجامي "مثال لحتى بمعنى كي أو إلى ولإستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله وأما بالنظر إلى زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضيا، أوحالا، أومستقبلا" انتهى وفي العصام عليه لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى انتهى فليحرر. (**قوله: وكنت سرت حتى تغيب الشمس**) فيه ما مرّ. (**قوله: في الأمثلة المذكورة**) الأولى بدله إذا كان ما بعدها مستقبلا (قوله:**فامتنع دخولها**) المناسب ودخوله على الفعل ممتنع. (**قوله: وذلك بإرادتك**) الأولى بأن كان ما بعدها حالا حقيقيا. (**قوله: أوحالا بالنظر إلى ما قبله**) لا يتصور الحال بالنسبة إلى ما قبله مثل تصور الاستقبال، فالصواب بدله أوحالا محكيا بأن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها ليتعجب منها.

نحو أسير الآن أواليوم حتى أدخل البلد وكنت سرت أمس حتى أدخل البلد وقصدت الإخبار عن تلك الحال كانت حتى حرف إبتداء فترفع ما بعدها لامتناع تقدير أن بعدها للمنافاة بين الحال والإستقبال وحينئذ يجب أن يكون حتى بمعنى كي أي للسببية لأنه لما بطل الإتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها أي الجار والمجرور وجب أن يتحقق الإتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلول حتى كقولهم: مرض فلان حتى إنهم لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء (و) ثانيها (**اللام نحو جئتك لتكرمني**) أي لأن تكرمني وإِنَّمَا أضمر أن بعدها لكونها حرف جر فوجب إضمار أن بعدها لما ذكر وهذا اللام بمعنى كي وأما لام الجحود فهي اللام التي لتأكيد النفي

(**قوله: نحو أسير الآن أواليوم حتى أدخل البلد**) فيه أن ما بعد حتى في هذا المثال مستقبل حقيقة فالصواب بدله سرت حتى أدخل البلد إذا قلت: ذلك وأنت في حالة الدخول. (**قوله: وقصدت إلخ**) أي إذا قلت: ذلك وقد قصدت إلخ ويغني عنه قوله: كنت على ما سبق. (**قوله: كانت حتى حرف ابتداء إلخ**) الأَخصَر والمناسب للسياق أمتنع إضمار أن للمنافاة بين الحال والاستقبال فيرفع ما بعدها وتكون حتى حرف ابتداء بمعنى كي للسببية. (**قوله: لأنه إلخ**) في نسخ خطية لأنه لما بطل الاتصال اللفظيّ وجب أن يتحقق الاتصال المعنويّ لتحقق الغاية إلخ وهى الظاهرة. (**قوله: أي الجار والمجرور**) لعله من زيادة الناسخين، والمراد اتصال المجرور بما قبل الجار. (**قوله: حتى أنهم لا يرجونه**) أي الآن. (**قوله: وإِنَّمَا إلخ**) لا يخفى ما في عبارة الشارح من الاضطراب، والأولى أن يزيد وما كان الله ليعذبهم، وفالتقطه آل فرعون، ثم يقول وهذه اللام لام كي، أولام الجحود الداخلة على خبر كان المنفية لتأكيد النفي، أولام العاقبة، أوالزائدة وإِنَّمَا أضمر أن بعدها لكونها حرف جر، والفرق بين إلخ.

(**قوله: وجب إضمار أن بعدها**) أي وجب الحكم بإضمار أن لا أن إضمارها واجب. (**قوله: وهذا اللام بمعني كي إلخ**) يفهم منه أنه رحمه الله تعالى خصّص اللام في المتن بلام كي حيث مثّل له ولا داعي له فالحَقُّ تعميمها للام الجحود، والعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا، والزائدة نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والاختصار على مثال لام التعليل لكونه المشهور نعم تكلف بعضهم فأدخل لام العاقبة والزائدة في لام التعليل فليراجع. (**قوله: وأما لام الجحود**) أي اللام المصاحبة للجحود، وهو النفي مجازا تسمية للخاص بإسم العام لأن الجحود انكار الحق لا مطلق النفي والأولى ولام الجحود الداخلة على خبر كان المنفية لتأكيد النفي تضمر أن بعدها أيضا كقوله: تعالى " وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم" وإِنَّمَا أضمر إلخ. (**قوله: لتأكيد النفي**) ومراده ما ينفي الماضي فقط وهو ما مع الماضي، ومثلها أن بمعناها، ولم مع المضارع دون لن لاختصاصه بالمستقبل، ولما لاتصال منفيه

الداخلة على خبر كان كقوله: تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ وإِنَّمَا أضمر أن بعدها لما ذكرنا في لام كي والفرق بين اللامين المذكورين أن لام كي للتعليل بخلاف لام الجحود وأن المعنى يختل بحذف لام كي ولا يختل بحذف لام الجحود لكونها زائدة (و) ثالثها (**أوبمعنى إلى نحو لأَلْزَمَنَّك أوتعطيني حقي**) أي إلى أن تعطيني حقي ويحتمل أن يكون بمعنى إلاَّ أن أي إلاَّ أن تعطيني حقي (و) رابعها (**واوالجمع نحو لا تأكلِ السمكة وتَشْرَبَ اللبن**) أي وأن تشرب اللبن معناه لا تأكل السمكة مع شرب اللَبن (**أي لا تجمع بينهما و**) خامسها (**الفاء**) التي يكون ما قبلها سببا لما بعدها الواقعة (**في جواب الأشياء الستة الأمر نحو ايتني فأكرِمَكْ**) أي فأن أكرمك

بالحال. (**قوله: الداخلة على خبر كان**) في نسخ خطية الداخل على كان وهى الظاهرة. (**قوله: كان**) المراد مادتها لا خصوص الماضي. (**قوله: والفرق إلى قوله: بخلاف لام الجحود**) لا معنى له بعد قوله: وهذا اللام بمعنى كي إلخ. (**قوله: إن لام كي للتعليل**) فيه أنه لا فائدة في الإخبار اللهم إلا أن يقال: إنّ لام كي بمنزلة العلم لهذا اللام، ولا يناسبه قوله: فيما سبق وهذا اللام بمعنى كي. (**قوله: لكونها زائدة**) أي زيادة محضة لتأكيد النفي عند الكوفيين فلا تتعلق بشيء فالتقدير في الآية السابقة وما كان الله ذا تعذيبهم، أومعذِّبهم، وغير محضة عند البصريين فتتعلق بالخبر المحذوف والتقدير وما كان الله مريدا شيئا إلا ليعذبهم. (**قول المصنف: بمعنى إلى**) أي يصح وقوع إلى موقعها وهذه النسخة أجود من نسخة إلى أن لأن أن مقدرة بعدها لا أنها واقعة موقعها حتى يستغني عن تقديرها وتوجيهها أن يقال: إن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع إلى أن. (**قوله: ويحتمل أن يكون إلخ**) ويحتمل أيضا أن يكون بمعنى كي تعطيني حقي، فلوقال: المص بمعنى حتى لكان أشمل. (**قول المصنف: واوالجمع**) أي المصاحبة. (**قوله: أي لا تجمع بينهما**) ليس من المتن. (**قوله: الواقعة**) يفيد أن قوله: في جواب مربوط بالفاء فقط بقرينة ذكر مثال واوالجمع بعده والحق ربطه بكليهما كما فعله الزمخشرى في أنموزجه وذكر أمثلة الواومع أمثلة الفاء. (**قول المصنف: في جواب إلخ**) سمي ما بعد الفاء جوابا لأن ما قبلها يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هى لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كذا في الخضري والتقدير في الأمثلة المذكورة ليكن إتيان منك فإكرام منّى، ولا يكن طغيان منكم فحلول غضبى عليكم، وما يكن إتيان منك فتحديث، وهل يوجد سؤال منّى فإجابة منك، وأتمنى وجودي عندك ففوزي، وألا يكون نزول منك فإصابة خير. (**قول المصنف: الستة**) في الخضري لم يسمع النصب مع الواوإلا في خمسة، النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني وقاسه النحو يون في الباقي انتهى.

(والنهي كقوله: تعالى) في قصة موسى في سورة طه ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم عضبي﴾ أي ولا تطغوا فيما رزقناكم فأن يحل (**والنفي نحو ما تأتينا فتحدثنا**) أي فأن تحدثَنا وفسر هذا بوجهين أحدهما أنه نفي الجملتين يعني ما تأتينا فكيف تحدثنا على معنى أن انتفاء الجملة الأولى سبب لانتفاء الجملة الثانية أي امتنع الحديث لامتناع الإتيان والوجه الثَّانِي أنه أثْبِتَ الجملة الأولى معنى وإن كانت في اللَّفظ منفية ونُفي الجملة الثانية أي ما تأتينا أبدًا إِلَّا لم تحدثنا أي منك إتيانٌ كثير ولا حديثَ منك فنزل الإتيان الموجود منزلة المعدوم إذ الإتيان إنما يقصد للحديث فلما انتفي الحديث فكان الإتيان كعدم الإتيان وهذا الوجه الأخير تفسير سِيبويهِ

(**والاستفهام نحو هل اسألك فتجيبَني**) أي فأن تجيبني (**والتمني نحو ليتني عندك فأفوزَ**) أي فأن أفوز والفوز النجاة والظفر بالخير قاله الجوهري في الصحاح (**والعَرْضِ نحو ألا تنزل بنا فتصيبَ خيرا**) أي فأن تصيب خيرا قوله: (**وانجزامه**) إشارة إلى جوازم الفعل المضارع أي وانجزام الفعل المضارع (**بخمسة أحرف**) وهي (**لم نحو لم يخرج ولما نحو لما يحضر**) وهما لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه والفرق بينهما من وجهين

(**قوله: في قصة موسى**) أي في حكاية ما جرى بينه وبين قومه. (**قوله: في سورة طه**) أي المذكورة في سورة طه. (قوله: وفسّر هذا) أي الكلام المتلبس بنصب المضارع. (**قوله: على معنى**) أي وذلك مبني على معنى والأولى إسقاط معنى. (**قوله: أي امتنع الحديث لإمتناع الإتيان**) المناسب أي انتفي الحديث لانتفاء الإتيان. (**قوله: انه أثبت الجملة الأولى إلخ**) لا تخفي ركاكة هذه العبارة والأوضح أثبت الجملة الأولى وإن باشرها حرف النفي. (**قوله: ونفي الجملة الثانية**) لكونها قيدا فينصبّ عليها النفي ولا يخفى أن الفاء حينئذ لا تكون للسببية لكن الفعل ينتصب بعدها تشبيها لها بفاء السببية كذا قال الرضى، وأقره الخضري. (**قوله: أي ما تأتينا أبدا إلا لم تحدثنا**) ركيك جدا على انه يغني عنه قوله: أي منك إلخ. (**قوله: كثير**) كذافي المفصل والرضي ولعل الكثرة مستفادة من عرف الإستعمال. (**قوله: فنزول الإتيان إلخ**) يفيد أن الإتيان موجود نزل منزلة المعدوم فنفي كقوله: تعالى "وما رميت إذ رميت" وفيه أنه مناف لما قدمه. (**قوله: الوجه الأخير**) الأولى إسقاط قيد الأخير. (**قوله: معنى المضارع**) أي التضمني الذي هو زمان الحال أوالاستقبال. (**قوله: ونفيه**) أي نفي معنى المضارع وهو الحدث ففي الضمير استخدام. (**قوله: من وجهين**) بل خمسة، ثالثها أن لما لا تقترن بأداة الشرط فلا يقال: إن لما تقم، ورابعها أن الغالب في مبدأ منفيها أن يكون قريبا من الحال، وخامسها أن منفيها متوقع ثبوته غالبا بخلاف لم في جميع ذلك قال في المغنى وعلة هذه الأحكام كلها أنّ لم لنفي فَعَلَ ولما لنفي قد فعل.

أحدهما أن لما مختصة بالاستغراق كقولك: ندم زيد ولما ينفعه الندم أي عقيب الندم إلى وقت الإخبار فيلزم استمرار النفي من الماضي إلى وقت الإخبار دون لم كقولك: ندم زيد ولم ينفعه الندم أي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار إلى وقت الإخبار والثاني أن لما مختصة بجواز حذف الفعل كقولك: ندم زيد ولما أي ولما ينفعه الندم دون لم فكانت الزيادة في لما قائمة مقام الفعل المحذوف (**ولام الأمر نحو ليضرب ولاء النهي نحو لا تفعل**) وهذه الأربعة المذكورة جازمة لفعل واحد (**وإن الشرطية نحو إن تكرمني أكرمك**) وهي جازمة لفعلي الشرط والجزاء ففي كلامه لف ونشر

قوله: (**وبتسعة أسماء**) عطف على قوله: بخمسة أحرف أي وانجزام الفعل المضارع بتسعة أسماء (**متضمنة لمعنى إن الشرطية وهي**) أي وتلك الأسماء المتضمنة بمعنى إن هي (**من نحو من يكرمني أكرمه وما نحو قوله: تعالى ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا﴾ وأي نحو أيهم يأتني أكرمه وأين نحو أين تكن أكن ومتى نحو متى يخرج أخرج وحيثما نحو حيثما تقعد أقعد وإذما نحو إذما تدخل أدخل وأنى نحو أنى تقم أقم ومهما نحو مهما تصنع أصنع**) أي ما تصنع أصنع وهذا التفسير إشارة إلى أن أصل مهما ما

(**قوله: مختصة بالاستغراق**) أي منفردة عن لم بلزوم استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم حيث إنه قد يستغرق نفيها كقوله: تعالى "ولم أكن بدعائك رب شقيا" وقد لا يستغرق كقوله: تعالى "لم يكن شيئا مذكورا. (**قوله: فيلزم إلخ**) تفريع على التفسير ولا معنى له لاتحاده مع المفرع عليه فالحَقُّ إسقاطه كما في نسخة خطية. (**قوله: من الماضي**) الأولى من وقت الانتفاء. (**قوله: دون لم**) لا موقع له بعد جعل الباء داخلة على المقصور كما هو المناسب لما بعده، فالصواب إسقاطه هنا وفيما يأتى. (**قوله: ولم يلزم**) الظاهر ولا يلزم. (**قوله: بجواز حذف الفعل**) أي إن دل عليه دليل. (**قوله: فكانت**) في نسخة فكأنّ وهى أولى. (**قول المصنف: ولام الأمر**) أي طلب الفعل طلب الأعلى من الأدنى أوالأدنى من الأعلى أوالمساوي من المساوي. (**قوله: ولاء النهى**) الصواب لا النهى بلا همزة أي لا الدالة على طلب ترك الفعل مطلقاً. (**قوله: المذكورة**) مستدرك.

(**قوله: وهى إلخ**) ومثلها الأسماء المتضمنة معناها. (**قوله: بمعنى**) الظاهر لمعنى. (**قوله: هى**) الحق إسقاطه. (**قوله: أي ما تصنع أصنع**) لعله من المتن كما في نسخة خطية، فلا غبار على قوله: وهذا التفسير إلخ. (**قوله: إشارة**) بعيد جدا والحق أنه إشارة إلى ترادفهما. (**قوله: إلى أن أصل مهما ما إلخ**) قال السيوطي في الهمع بعد ما سرد الأقوال فيها ناقلا عن أبي حيان أن المختار البساطة لأنه لم يقم على التركيب دليل وقول أصلها ماما دعوى أصل لم ينطق به في موضع من المواضع.

فزيد عليها ما أخرى للتأكيد فصارت ما ما فقلبت الألف في ما الأولى هاء فصارت مهما ففي كلامه لف ونشر أيضا واعلم أن حيثما وإذما ومهما لا تستعمل في معنى الشرط إِلَّا مع ما قوله: (**وينجزم**) أي وينجزم الفعل المضارع (**بإن مضمرة**) أي مقدرة (**في جواب الأشياء التي تجاب بالفاء إِلَّا النفي**) أي في جواب الأشياء الخمسة (**الأمر نحو إيتنى أكرمك**) أي إن تأتني أكرمك (**والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة**) أي إن لا تكفر تدخل الجنة فحرك لام تدخل بالكسر لالتقاء الساكنين لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر (**والاستفهام نحو هل اسألك تجبني**) أي إن أسألك تُجِبْنِى (**والتمني نحو ليتني عندك أفز**) أي إن أكن عندك أفز (**والعَرْضِ نحو ألا تنزل بنا تصب خيرًا**) أي إن تنزل بنا تصب خيرا قوله: (**وتلحق**) أي وتلحق الفعل (**المضارع**) بعد ألف الضمير (**نون نحو يضربان وتضربان و**) بعد واوالضمير نحو (**يضربون وتضربون و**) بعد ياء الضمير نون نحو (**تضربين وذلك الإلحاق**) أي إلحاق النون (**في**) حالة (**الرفع وتسقط**) تلك النون (في)

(**قوله: فزيد عليها ما أخرى**) فتكون مركبة من ما الشرطية وما الزائدة مثل متى ما. (**قوله: فقلبت إلخ**) دفعا للتكرار واختيرت الهاء لتجانسهما في الهمس. (**قوله: الألف في ما الأولى**) في نسخة خطية ألف ما الأولى. (**قول المصنف: بأن مضمرة**) أي هى وفعلها بعد الطلب وهو مذهب الجمهور. (**قول المصنف: في جواب إلخ**) حال من فاعل ينجزم أي واقعا في جواب إلخ والأوضح إذا وقع جوابا إلخ كما عبر به صاحب المفصل. (**قول المصنف: بالفاء**) أي بمدخول الفاء. (**قول المصنف: إلا النفي**) فلا يجزم المضارع بعده على الصحيح لأنه خبر مقطوع به غير مناسب للشرط المشكوك. (**قوله: أي في جواب الأشياء الخمسة**) لا فائدة فيه. (**قول المصنف: الأمر**) ما فيه معنى الأمر بمنزلته في ذلك نحو "اتقى الله أمرؤ وفعل خيرا يثب عليه" معناه ليتقى الله أمرؤ وليفعل خيرا، وحسبك الحديث ينم الناس أي أسكت ينم الناس، وصه أحدثك. (**قول المصنف: والنهي**) وشرط الجزم بعده عند الجمهو ر أن تضع إن الشرطية قبل لا النافية مع صحة المعنى، فلا يجوز لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي حيث لا يشترط ذلك ويجوز المثال المذكور قائلا إن معناه بحسب العرف إن تكفر تدخل النار والعرف قرينة قوية. (**قوله: فحرك**) الأولى وحرك. (**قوله: لأن الساكن إلخ**) علة لعلية التقاء الساكنين. (قوله: حرك بالكسر) لأنه ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وإِنَّمَا يتخلص من الشيء بضده. (**قوله: وتلحق الفعل المضارع**) لعل النسخة التي كتب عليها الشارح وتلحقه بالضمير كما في الأنموزج وإِلَّا فلا معنى للتفسير. (**قول المصنف: بعد ألف الضمير إلخ**) الأولى والأَخصَر بعد ألف الضمير وواوه ويائه نون إلخ. (**قول المصنف: وذلك الإلحاق**) عبارة الأنموزج وذلك في الرفع، أي لحوق النون الخ، وهى حسنة.

حالتي (**النصب والجزم يعني يكون رفع الفعل المضارع الذي فيه أحد هذه الضمائر بالنون**) أي بثبوتها فيه كما في الأمثلة المذكورة (**ونصبه وجزمه بسقوط النون**) نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وإِنَّمَا جعل إعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والجمع في الاسم وإِنَّمَا سقطت النون في حالتي الجزم والنصب لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فكما يتبع النصب الجر في الأسماء يتبع النصب الجزم في الأفعال قوله: (**والفعل المجرد**) أي والفعل المضارع الخالي (**عن هذه الضمائر**) من الألف والواو والياء (**إن كان**) ذلك الفعل (**صحيح اللام كيضرب فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون**) نحو يضربُ ولن يضربَ ولم يضربْ هذا هو الأصل فلم يحتج إلى دليل (**وإن كان**) ذلك الفعل (**معتلا بالواو والياء كيغزوويرمى فرفع بالضمة تقديراً**) فإن أصلهما يَغْزُوُ وَيَرْمِيُ فلما استثقلت: الضمة على الواو والياء حذفت (**ونصبه بالفتحة لفظاً**) لخفة الفتحة نحو لن يغزُوَ ولن يرمِيَ (**وجزمه بالحذف**) لأن الجازم عامل ولا يجوز إلغاء العامل بلا مانع فلما لم يكن في آخره حركةٌ يُحْذَفُ منه حرف العلة نحو لمْ يَغْزُ وَلمْ يَرْمِ

(**قوله: يعنى يكون**) الأولى فيكون. (**قوله: أي بثبوتها فيه**) الظاهر إسقاطه إذ الرفع إنما هو بنفس النون وما وقع في عبارتهم من قولهم رفعه بثبوت النون، فالمراد به النون الثابتة لكن عبر بذلك لمشاكلة السقوط. (**قوله: وإِنَّمَا جعل إعرابها إلخ**) كذا في الصبان أقول ظاهره يفيد أن المعرب بالحرف نفس الأمثلة الخمسة المركبة من الفعل والضمائر البارزة، لا مجرد المضارع المشتملة هى عليه كما أن المعرب في الاسم المثنى والمجموع، لا ما اتصل به علامتاهما ولا يطمئن عليه القلب فليراجع والأولى ما في الرضي وإِنَّمَا أعرب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع بالنون لأنه لما إشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الألف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواوانتهى.

(**قوله: بالحروف**) الأولى بالحرف. (**قوله: صورة**) أي من حيث الصورة فيفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون وتفعلين كزيدين في مطلق الحركات والسكنات كذا في التصريح. (**قوله: في حالتي الجزم والنصب**) أي في حالة النصب كسقوطها في الجزم. (**قوله: هذا هو الأصل**) أي الإعراب المذكور هو الأصل في إعراب الفعل. (**قول المصنف: تقديراً**) أي مقدرة وكذا يقال في قوله: لفظاً. (**قوله: يحذف**) الصواب حذف كما في نسخة خطية. (**قوله: حرف العلة**) المناسب في الحركة.

(**وإن كان**) ذلك الفعل (**معتلا بالألف نحو يخشى فرفعه**) بالضمة تقديراً لأن الألف لا يقبل الحركة (**ونصبه**) بالفتحه (**تقديرًا**) للدليل المذكور نحو لن يخشى (**وجزمه بالحذف**) لما ذكرنا

﴿الأمر﴾

قوله: (**الأمر**) أي ومن أصناف الفعل الأمر وهو عبارة عن طلب الفعل بخلاف النهي فإنه عبارة عن طلب ترك الفعل (**ويؤمر الفاعل المخاطب بمثال افعل**) نحو اِصْنَعْ بالأمر بالصيغة المختصة بالأمر وهو أمر الحاضر فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أوساكنا فتعمل العمل المذكور الذي عملت في التصريف قوله: (**وغيره**) أي ويؤمر غير الفاعل المخاطب (**باللام الجازم**) وهو على خمسة أضرب لأن غير الفاعل المخاطب إما ما ليس بفاعل أوفاعل وليس لمخاطب فالأول على ثلثة أضرب إما مفعول غائب (نحو لِيُضْرَبْ زيد أو) مفعول متكلم نحو (**لأضْرَبْ أنا أو**) مفعول مخاطب نحو (**لِتَضْرَبْ أنت**) والثاني على ضربين إما فاعل غائب نحو لِيَضْرِبْ زيد أوفاعل متكلم نحو لأضْرِبْ أنا فإن قلت: الأمر عبارة عن طلب الفعل والطلب إنما يكون للآمر من غيره لا من نفسه

(**قول المصنف**: **فرفعه إلخ**) نسخة المتن المتداولة فرفعه بالضمة تقديراً، ونصبه بالفتحة تقديراً والأولى إسقاط تقديراً الأول. (**قوله**: **لأن الألف إلخ**) الأولى تأخيره عن قول المص تقديراً وإسقاط قوله: للدليل المذكور

﴿الأمر﴾

(**قوله**: **وهو عبارة إلخ**) أي معبر به عن طلب الفعل ودال عليه. (**قوله**: **بالأمر بالصيغة**) في نسخة خطية زيادة أي تفسيرا لمثال أفعل وهى الصواب. (**قوله**: **أيضا بالأمر بالصيغة**) أي بصيغة يطلق عليها عرفا الأمر بالصيغة. (**قوله**: **أي بالصيغة المختصة بالأمر**) تفسير لقوله: بالأمر بالصيغة وفيه ركاكة والظاهر بالصيغة المفيدة للأمر بنفسها بل الأظهر سمي بذلك لحصوله بنفس الصيغة. (**قوله**: **وهو**) راجع إلى الأمر بالصيغة. (**قوله**: **فإن كان إلخ**) الفاء فصيحية أي إن أردت معرفة كيفية بنائه فنقول إن كان إلخ والأولى والأَخصَر وكيفية بنائه مذكورة في التصريف.

(**قوله**: **الذي علمت**) الأولى إسقاطه. (**قول المصنف**: **باللام الجازم**) أي بواسطته. (**قوله**: **غير الفاعل المخاطب**) إظهار في مقام الإضمار. (**قوله**: **وليس لمخاطب**) الظاهر بمخاطب. (**قول المصنف**: **ليضرب زيد إلخ**) قد يقال: المأمور في الأمثلة المذكورة ليس المفعول وإِنَّمَا هو الفاعل والحق في التمثيل له ليعن زيد بحاجتي ولأعن بحاجة زيد ولتعن بحاجتي.

قلت: معنى لأضرب أنا أنا المعين بضرب من يستعين بي على الضرب فليستعنْ بي وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب باللام الجازم كما في قوله: تعالى في سورة يونس ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفر حوا هو خير مما يجمعون﴾ وقرئ بالشواذ فلتفرحوا بالتاء التي هي للمخاطب

﴿**المتعدي واللازم**﴾

قوله: (**المتعدي وغير المتعدي**) أي ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي (**فالمتعدي ما كان له مفعول به ويتعدى**) أي الفعل المتعدي (**إلى مفعول**) واحد (**نحو ضربت زيدا وإلى مفعولين**) إما ثانيهما غير الأَوَّل (**نحو كسوت زيدا جبة**) إذ الجبة غير زيد (و) نحو (**أعطيت عمرا درهما**) إذ الدرهم غير عمرو(و) إما ثانيهما هو الأَوَّل نحو (**علمت بكرا فاضلا**) إذ الفاضل هو بكرا (و) إلى ثلثة مفاعيل نحو (**أعلمت بكرا عمرا فاضلا**) قوله: (**وغير المتعدي**) أي اللازم (**ما يختص بالفاعل كذهب زيد ولتعديته**) أي ولتعدية غير المتعدي (**ثلثة**) أسباب أحدها (**الهمزة**)

(**قوله: قلت: معنى لأضرب إلخ**) حاصله أن كون المأمور المتكلم ظاهري وفي الحقيقة هو الغائب ويجاب بأن المتكلم نزل نفسه منزلة الأجنبي على المجاز قياسا على ما في التصريح من أن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازا. (**قوله: المعين**) من أعان. (**قوله: بضرب**) الصواب بضربي. (**قوله: من**) مفعول المعين. (**قوله: يستعين بي**) لفظ بي غير موجود في بعض النسخ. (**قوله: وقد جاء قليلا**) قد للتحقيق. (**قوله: أن يؤمر الفاعل**) الأولى أمر الفاعل. (**قوله: كما في قوله: تعالى إلخ**) الأولى والأَخصَر كقوله: تعالى في سورة يونس قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا بالتاء في قرائة شاذة. (**قوله: وقرئ بالشواذ**) الأولى في الشواذ أي في القراءات الشواذ وهى قرائة عثمان وأبّى وانس والزيد رضى الله عنهم أجمعين كذا في التصريح وكتب عليه الشيخ ياسين قال الدماميني ممن قرأ في تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة إذ الصحيح في الشاذ ما وراء القراآت العشر فينظر لأي شيء اقتصر الشارح في عزو هذه القرائة على من ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني انتهى

﴿**المتعدى وغير المتعدي**﴾

(**قول المصنف: مفعول به**) أي صريح وبقية المفاعيل يستوي فيها هو وغيره. (**قوله: إما ثانيهما غير الأول**) مفهوما وذاتا. (**قوله: هو الأول**) أي ذاتا لا مفهوما. (**قوله: هو بكرا**) صوابه بكر بالرفع. (**قوله: أي اللازم**) الأولى ويسمى لازما. (**قول المصنف: ما يختص بالفاعل**) أي لا يكون له مفعول به، فالاختصاص إضافي. (**قول المصنف: ولتعديته ثلاثة أسباب**) أي مع بقاء معناه مسندا إلى فاعله الأَوَّل ألا يرى أنك إذا قلت: فرّحت زيدا أوأجلسته كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد

يعني باب الإفعال (**نحو أذهبته**) إذا أردت تعدية ذهب (و) ثانيها (**تثقيل الحشو**) أي تضعيف العين يعني بالتفعيل (**نحو فرحته**) إذا أردت تعدية فرح وهما مختصان بتعدية الثلاثي المجرد (و) ثالثها (**حرف الجر نحو خرجت به**) إذا أردت تعدية خرج وهذا السبب الثالث عام لتعدية الكل من الثلاثي والرباعي مجردا أومزيدا فيه

﴿المبني للمفعول﴾

قوله: (**المبني للمفعول**) أي ومن أصناف الفعل المبني للمفعول (**وهو**) الفعل (**الذي لم يسم فاعله**) إما للجهل بالفاعل نحو سرق المتاع أوللإبهام نحو قُتِلَ زيد أوللعلم بالفاعل نحو خُلِق الإنسان أولتعظيم الفاعل نحو قُتِلَ الخراصون أي لُعِنَ الكذابون أولتحقير الفاعل نحو شتم الأمير أولأن الغرض ذكر المفعول نحو هُزِمَ العدوأولأن المتكلم لا يريد ذكر الفاعل إما للبغض نحو وسوست أوللمحبة

كذا قال اللقاني في حاشية التصريف ومثل غير المتعدى المتعدي لواحد فإنه يتعدى لغيره بها وكذلك المتعدى لاثنين بالنسبة إلى الهمزة في أعلم وأرى. (**قوله: يعنى باب الإفعال**) أي النقل إليه ولوعبر به لكان أولى وكذا يقال فيما يأتى. (**قوله: إذا أردت إلخ**) أي تقول ذلك إذا أردت إلخ وكذا يقال فيما يأتي (**وقوله: أي تضعيف العين**) بشرط تغيير المعنى وضم التصيير إليه، فلا يرد نحو موّتت الإبل. (**قول المصنف: وحرف الجر**) تعبيره بحرف الجر دون الباء ظاهر في أن المراد بالتعدية هنا التعدية العامة التي هى إيصال معنى الفعل إلى الاسم المشترك فيه جميع حروف الجر وهو مفاد كلام الشارح، لا التعدية الخاصة التي هى تصيير الفاعل مفعولا المختص بالباء المعاقبة للهمزة. (**قوله: مجردا أومزيدا فيه**) أي مجردا كان كل واحد منهما أومزيدا فيه

﴿المبني للمفعول﴾

(**قول المصنف: لم يسم فاعله**) أي وأقيم المفعول مقامه. (**قوله: للجهل**) نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضي أن لا يصرّح باسم خاص به، لا أن يحذف بالكلية، ألا يرى أنك تقول سئل سائل، وسام سائم وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره فاعرفه. (**قوله: بالفاعل**) الأولى فيه وفيما يأتى الإضمار. (**قوله: أوللإبهام**) أي على السامع. (**قوله: نحو خلق الإنسان**) حيث يعلم أن الخالق هو الله تعالى. (**قوله: أولتعظيم الفاعل**) أي بصون اسمه عن لسانك، أوعن مقارنة المفعول والمثال يصلح لهما. (**قوله: أولتحقير الفاعل**) أي بصون لسانك عن اسمه، أوقرن المفعول به. (**قوله: أولأن الغرض إلخ**) المناسب أولعدم تعلق الغرض به. (**قوله: أولأن المتكلم إلخ**) الأولى أوللبغض. (**قوله: نحو وسوست**) أي وسوس إليّ الشيطان. (**قوله: أوللمحبة**) كأن المتكلم لمحبته للفاعل لا يقدر

نحو فُتِنْتُ أولإقامة سجع الكلام كقوله: تعالى ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى﴾ أولإقامة القافية كقول الشَّاعِرِ وَمَا الْمَالُ وَالأهْلُونَ إِلاَّ وَدِيعَةٌ فَلاَ بُدَّ يَوْمًا أنْ تُرَدَّ الودائع أوللاختصار نحو جن زيد قوله: (**نحو ضرب زيد**) أصله ضرب عمروزيدا فضم أوله وكسر ما قبل آخره وحذف فاعله وأقيم المفعول مقامه وإِنَّمَا لم يختصر على الضم لئلا يلتبس الماضي في باب أَعْلَمَ إذا لم يسم فاعله بمضارع باب عَلِمَ للمتكلم إذا لم يسم فاعله نحو أعلَم ولم يعتبر ضم الآخر لأنه محل التغير فلا يعتمد على حركته وعلى الكسر ليحصل الفرق في باب عَلِمَ بين المبني للفاعل وبين المبني للمفعول هذا في الماضي وأما في المضارع فيضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل آخره نحو يُضْرَبُ زَيْدٌ وإِنَّمَا لم يُخْتَصَرْ على الضم ليحصل الفرق فيما هو ماضيه على أربعة أحرف بين المبني للفاعل وبين المبني للمفعول نحو يُكْرِمُ وَ يُفَرِحُ وَيُقَاتِلُ وَيُدَحْرِجُ وعلى الفتح ليحصل الفرق في مثل يَعْلَمُ بينهما قوله: (**ويسند**) أي ويسند الفعل المبني للمفعول

أن يجرى اسمه على لسانه. (**قوله: نحو فتنت**) أي فتنتني هند في المصباح فتن المال الناس من باب ضرب فتونا استمال. (**قوله: أولإقامة سجع الكلام**) أي للمحافظة عليه والسجع تواطؤ الفاصلتين من النثر قرآنا أوغيره على حرف واحد في الآخر ويطلق على نفس اللَّفظ المتواطئ الآخر في آخر الفقر. (**قوله: كقوله: تعالى ومال أحد**) أي بعد وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى.

(**قوله: القافية**) هى لفظ في آخر البيت أما الكلمة نفسها أوالحرف الأخير منها وهو المراد هنا. (**قوله: وما المال**) البيت وقبله وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحول رمادا بعد إذ هو ساطع. (**قوله: نحو جنّ زيد**) قد يقال: إن جنّ من الأفعال اللازمة للمجهول فلا يحسن التمثيل به للاختصار والأولى له التمثيل بقوله: تعالى بمثل ما عوقبتم به. (**قول المصنف: نحو ضرب زيد**) الأولى والمناسب للشارح أن يذكر قبله ما يربط به، كأن يقول ثم إن كان ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره نحو ضرب زيد أصله ضرب عمر زيدا، ولم يختصر على الضم الخ، وإن كان مضارعا إلخ.

(**قوله: ضم أوله إلخ**) للفرق بينه وبين المبني للفاعل والأولى تأخيره عن قوله: وحذف إلخ. (**قوله: وإِنَّمَا لم يختصر**) الحق فيه وفيما بعده لم يقتصر.

(**قوله: لئلاّ يلتبس إلخ**) لا يخفى أن الاقتصار على الضم لا يوجب التباس ماضي باب أعلم بمضارع باب علم في جميع المواد، فالحَقُّ أن يقول لئلاّ يلتبس أعلم ماضيا إذا لم يسم فاعله بمضارع علم للمتكلم وحده إذا لم يسم فاعله.

(**قوله: بمضارع باب علم**) وبمضارعه أيضا. (**قوله: ولم يعتبر ضم الآخر**) أي دافعا للالتباس. (**قوله: فيما هو**) الصواب إسقاط هو كما في نسخة خطية.

(**إلى المفعول به**) سواء كان متعديا بلا واسطة حرف الجر نحو ضُرِبَ زيد أصله ضَرَبَ عَمْرٌو وزَيْدًا أومتعديا بواسطة حرف الجر نحو مُرَّ بعمروأصله مر زيد بعمرووهذا في كل فعل يكون له مفعول واحد وأما إن كان للفعل أكثر من مفعول واحد فإن كان له مفعولان وكانا متغايرين ومتعديا إليهما بلا واسطة حرف الجر فلك أن تسند الفعل إلى أيهما شئت نحو أعْطِيَ زَيْدٌ درهمًا وأعْطِيَ زَيْدًا دِرْهمٌ والأول أولى لما في المفعول الأَوَّل من معنى الفاعل وهو الآخذ وفي المفعول الثَّانِي من معنى المفعول وهو المأخوذ وإن كان أحدهما متعديا بواسطة حرف الجر والآخر بلا واسطة حرف الجر فلا يجوز الإسناد إِلَّا إلى المتعدي بلا واسطة حرف الجر لأن الأصل هو نحو ضُرِبَ زيدٌ بِسوطٍ وإن لم يكونا متغايرين بل كان ثانيهما هو الأَوَّل فلا يجوز الإسناد إلى المفعول الثَّانِي وهو ممتنع،

وهو قوله: (**إِلَّا إذا كان الثَّانِي في باب علمت**) أي إِلَّا إذا كان المفعول به المفعولَ الثَّانِي من باب علمت فإنه لا يجوز الإسناد إليه لأنه مسند للمفعول الأَوَّل دائما لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل فلووقع الثَّانِي موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو ممتنع

(**قوله: سواء إلخ**) يفيد أن المراد بالمفعول به أعم من الصريح وغيره ولا يخفى أنه خلاف المتبادر. (**قوله: كان متعديا**) أي كان المفعول به متعديا إليه الفعل ولا يخفى ما فيه من الركاكة، فالحَقُّ إسقاط متعديا هنا وفيما يأتي. (**قوله: وهذا إلخ**) أي المذكور من إسناد الفعل إلى المفعول به بلا واسطة أوبواسطة جار في كل فعل يذكر له مفعول واحد والأولى والأَخصَر وهذا إن كان للفعل مفعول واحد وإن كان له مفعولان فإن كانا بلا واسطة حرف الجر وكانا متغايرين، فلك إلخ. (**قوله: إلى أيهما شئت**) أي إذا أمن اللبس كما في المثال المذكور، وإن لم يؤمن لم يجز الإسناد إلى الثَّانِي نحو أعطي زيد عمرا. (**قوله: لما في المفعول الأَوَّل إلخ**) الظاهر لما فيه من معني الفاعلية وهو الآخذية مثلا وفي الثَّانِي من معنى المفعولية وهو المأخوذية. (**قوله: إلا إلى المتعدي إلخ**) وعلى ما عرفت من أن الحق إسقاط قوله: المتعدى ينبغي أن يقول إلا إلى ما هو بلا واسطة حرف الجر. (**قوله: لأن الأصل هو**) الظاهر لأنه الأصل. (قوله: وهو ممتنع) لا معنى له فالحَقُّ إسقاطه كما في نسخ خطية. (**قوله: أي إلا إذا كان –إلى قوله: فإنه**) غير موجود في نسخة خطية. (**قوله: فإنه لا يجوز الإسناد إليه**) مستدرك كنظيره الآتي. (**قوله: لأنه مسند إلى المفعول الأول**) في الجامي أي إسنادا تاما ولا حاجة إليه لأن الإسناد الاصطلاحي لا يكون إلا تاما وقد يقال لا إسناد بين المفعولين لأنه يمنع الربط بالغير فيلزم أن لا يكون لما له الإسناد إعراب كذا في الامتحان. (**قوله: لكونهما مبتدأ وخبرا في الأصل**) فيه أن كونهما كذلك لا يستلزم المدعى لزوال المعنى الأصلي بدخول العامل. (**قوله: وهو ممتنع**) فيه أنه على تقدير تسليمه لا يضر

فتعين أن يقال: علم زيد فاضلا وإن كان بثلثة مفاعيل نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا فلا يجوز الإسناد إلى المفعول الثالث وهو قوله: (**والثالث من باب أعلمت**) أي إِلَّا إذا كان المفعول به المفعولَ الثالث في باب أعلمت فإنه لا يجوز الإسناد إليه لأنه مسند إلى المفعول الثَّانِي دائما لكونهما مبتدأ وخبرًا في الأصل فلوقام الثالث مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة وهو محال فيقال: أعلم زيدٌ عمرًا فاضلاً أويقال: أُعْلِمَ زيدًا عمرٌ وفاضلاً ولا يقال: أعلم زيدًا عمرًا فاضلٌ قوله: (**وإلى المصدر**) أي ويسند الفعل المبني للمفعول إلى المصدر أي إلى المفعول المطلق (**نحو سير سير شديد**) أصله سار زيد على الدابة سيرًا شديدا وإِنَّمَا قيد المصدر بالصفة إشارة إلى أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل إِلَّا إذا كان مدلوله زائدًا على مدلول الفعل في صفة أوغيرها ليفيد قوله: (**والظرفين**) أي ويسند الفعل المبني للمفعول إلى الظرفين يعني ظرفي الزمان والمكان مثال الأَوَّل (**نحو سير يوم كذا**) أصله سار زيد الدابةَ يوم كذا (**و**) مثال الثَّانِي (**سير فرسخان**) أصله سار زيد الدابة فرسخين وإذا وجد المفعول به تعين لقيامه مقام الفاعل لثبوت معنى الفاعل في المفعول به في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمرا نحو ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره وإن لم يوجد فالجميع سواء

كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة كما يكون الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام في فرس غلام زيد. (**قوله: فتعين إلخ**) الأولى فتعين الأَوَّل نحو علم زيد فاضلا. (**قوله: وإن كان بثلاثة مفاعيل**) المناسب وإن كان له ثلاثة مفاعيل كما في نسخة خطية. (**قوله: لأنه مسند**) الأولى والأَخصَر للعلة المذكورة وفيه ما مرّ. (**قوله: أويقال: أعلم زيدا عمروفاضلا**) أي بإقامة الثَّانِي ولكن إنما يجوز إذا أمن اللبس نحو أعلم زيدا فرسك مسرجا بخلاف ما إذا لم يؤمن كمثال الشارح. (**قوله: على الدابة**) هنا وفيما يأتي زائد على الأصل. (**قوله: وإِنَّمَا قيد المصدر إلخ**) كما أن تقييد اليوم في المثال الآتي إشارة إلى أنّ الزمان المطلق كالمكان المطلق لا يقوم مقام الفاعل ويشترط لقيام المصدر وكذا الظرفان مقامه أن تكون متصرفة. (**قوله: في صفة**) صلة زائد أي بصفة والأولى التعبير به. (**قوله: ليفيد**) أي قيام المصدر مقام الفاعل. (**قوله: مثال الأول**) يغني عن مثال قول المص نحو . (قوله: الدابة) لفظ على سقط من قلم الناسخ. (**قول المصنف: فرسخان**) الفرسخ ثلاثة أميال هاشمية وقيل إثنى عشر ألف ذراع وهى تقريبا ثمانية كيلومترات. (**قوله: وإذا وجد المفعول به**) أي مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل. (**قوله: المفعول به**) أي بلا واسطة حرف الجر ومثله المنصوب بنزع الخافض. (**قوله: تعين**) أي تعين وجوب عند البصريين وأولوية عند الكوفيين. (**قوله: لثبوت إلخ**) الأولى ما علل به العارف الجامي قدّس سرّه من قوله: لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما. (**قوله: نحو ضرب زيد**) الأولى

وقد علم من عدم ذكر المفعول له والمفعول معه أنهما لا يقومان مقام الفاعل أما المفعول له فلأن المشعر بالعلية فيه هو النصب فلوقام مقام الفاعل لفات ذلك وأما المفعول معه فلأنه لوقام مقام الفاعل لقام إما مع الواوأولا وكلاهما محال أما الأَوَّل فلأنه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لأن المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية وأما الثَّانِي فلأن المفعول معه إنما هو المذكور بعد الواو

﴿أفعال القلوب﴾

قوله: (**أفعال القلوب**) أي ومن أصناف الفعل أفعال القلوب واعلم أن الأفعال على ضربين أفعال العلاج وأفعال القلوب فأفعال العلاج أفعال يتوقف حصولها على تحريك عضومن الأعضاء الظاهرة كالضرب والشتم وغيرهما وأفعال القلوب وهي السبعة المذكورة في المتن وهي قوله:

تقديمه على العلة. (**قوله: فالجميع سواء**) هذا مذهب الأكثرين ورجح بعضهم الجار والمجرور لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، وبعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر والأولى أن يقال: كلما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره فهو أولى بالنيابة. (**قوله: وقد علم من عدم ذكر المفعول له والمفعول معه إلخ**) ومثلهما الحال والتمييز والمستثنى ويفهم منه أن المفعول له مجرورا كان أومنصوبا لا يقوم مقام الفاعل وإليه ذهب الرضي والمفهوم من التعليل الآتي أن الذي لا يصح نيابته هو المنصوب فقط وهو الراجح وعليه جرى العارف الجامي قدّس سرّه. (**قوله: فلأن المشعر إلخ**) الأولى فلأن المشعر بعليته وهو النصب يفوت بقيامه مقام الفاعل. (**قوله: فيه**) صلة المشعر. (**قوله: لفات ذلك**) أي الإشعار. (**قوله: فلأنه إلخ**) الأولى والأَخصَر فلأنه لوقام مع الواولزم العطف بدون المعطوف عليه إلخ ولوقام بدونه لم يكن مفعولا معه لأنه المذكور بعد الواو. (**قوله: يلزم المعطوف**) أي وجوده. (**قوله: لأن المفعول معه إلخ**) أي لأن ما يطلق عليه المفعول معه في اصطلاح النحاة في حكم المعطوف على ما قبله في مشاركته له في الحكم بحسب المعنى اللغوي وهذاَ إِنَّما يتمشى في نحو سرت وزيدا بخلاف نحو سرت والطريق

﴿أفعال القلوب﴾

(**قوله: على ضربين**) فيه أن من الأفعال ما ليس واحدا منهما كمات ونام وفقد وحسن. (**قوله: وهى**) الصواب إسقاط الواو. (**قوله: وأفعال القلوب إلخ**) كذا في المفصل وفي الحصر نظر كما لا يخفى على المتتبع فالحَقُّ أن يقول وأفعال القلوب هى التي تقوم معانيها بالقلب وذكر المص منها السبعة المشهورة بقوله: ظننت إلخ. (**قوله: هى السبعة إلخ**) الأولى سبعة وهى ظننت إلخ. (**قوله: عبارة**) الحق ناشئة أوصادرة.

(**ظننت وحسبت وخلت وعلمت وزعمت ورأيت ووجدت تدخل**) هذه الأفعال (**على المبتدء والخبر**) أي على الجملة الإسمية لبيان ما هي عبارة عنه أي لبيان الحال الذي هذه الجملة عبارة عنه من ظن أوعلم فالأفعال الثلثة الأَوَّل للظن وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون تارة للعلم وتارة للظن والأفعال الثلثة الباقية للعلم قوله: (**فتنصبهما**) **عطف** على قوله: تدخل أي فتنصب هذه الأفعال المبتدأ والخبر (**على المفعولية**) أي على أن يكون المبتدأ مفعولا أولا والخبر مفعولا ثانيا نحو ظننت زيدا قائما قوله: (**وحسبت وخلت لازمان لذلك**) أي لدخولهما على المبتدإ والخبر (**دون الأفعال الباقية**) فإن لكل واحد منها معنى آخر لا يقتضي إلا مفعولا واحدا إذا كان بذلك المعنى (**فإنك تقول ظننته**) أي اتهمته من الظِنَّةِ وهي التهمة ومنه قوله: **تعالى** ﴿وما هو على الغيب بظنين ﴾ أي بمتهم (**و**) تقول (**علمته أي عرفته**) ومنه قوله: تعالى ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾ أي عرفتم والفرق بين العلم والمعرفة أن العلم يستعمل في إدراك الكليات والمعرفة تستعمل في إدراك الجزئيات ولذلك لا يقال: الله عز وجل عارف بل يقال له: عالم (**و**)

(**قوله: هذه الجملة**) أي الإخبار بها. (**قوله: فالأفعال الثلاثة الأُوَل للظن**) أي غالبا وقد تأتى للعلم واليقين. (**قوله: والاعتقاد**) عطف تفسير، مطابقا للواقع أوغير مطابق جازما أوغير جازم فالتفريع قاصر إذ تكون حينئذ بمعنى الكذب والتقليد أيضا كذا فهم من الهمع للسيوطى رحمه الله تعالى. (**قوله: والأفعال الثلاثة الباقية للعلم**) وقد تستعمل علم ورأي للظن أيضا. (**قوله: فإن لكل واحد منها معنى آخر**) أي قريبا من معانيها الأُوَل وهى إما العلم أوالظن بحيث يمكن أن يتوهم أنه بهذا المعنى أيضا متعد إلى مفعولين وقيد بذلك لئلاّ يقال لا وجه للتخصيص لأن لخلت وحسبت أيضا معنى آخر فإن خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت أحسب كذا أستفيد من الجامي. (**قوله: لا يقتضى**) أي كل واحد منها. (**قوله: أي اتهمت**) أي جعلته موضعا لظني السيء. (**قوله: ومنه**) أي من ظن بمعنى اتهم. (**قوله: أي بمتهم**) فظنين بمعنى مفعول. (**قوله: والفرق إلخ**) في شرح العقائد ما يفيد أن العلم والمعرفة متحدان وأن الفرق المذكور اصطلاح بعض وفي بعض حواشيه أن العلم والمعرفة مترادفان عند أهل السنة والجماعة خلافا للفلاسفة فإنهم فرّقوا بينهما بأنّ العلم عبارة عن إدراك الكليّ والمعرفة عن إدراك الجزئي اهـ وأنت خبير بأنه لا وجه لذكر هذا الفرق مع ما فيه في مقام بيان تعدي علم اليقينية إلى مفعولين دون العرفانية فالحَقُّ ما قاله الصبان من الفرق بأن الأولى تتعلق باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائما أي عرفت اتصاف زيد بالقيام والثانية تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا أي عرفت ذاته انتهى بتغيير. (**قوله: ولذلك لا يقال إلخ**) فيه أن هذاَ إنَّما يصح على زعم الفلاسفة قاتلهم الله من أنه لا يعلم الجزئيات تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا نعم يصح على قول من فرّق بينهما بأن المعرفة عبارة عن الإدراك بعد الجهل، والعلم عبارة عن الإدراك مطلقاً. (**قوله: له**) غير موجود في بعض النسخ.

تقول (**زعمته أي قلته و**) تقول (**رأيته**) من رؤية البصر (**أي أبصرته و**) تقول (**وجدت الضالة أي صادفتها**) قوله: (**ومن شأنها**) أي ومن شأن أفعال القلوب (**جواز الالغاء**) أي جواز إبطال العمل حال كون أفعال القلوب (**متوسطة**) بين المفعولين (**نحو زيد ظننت مقيم و**) حال كونها (**متأخرة**) عنهما (**نحو زيد مقيم ظننت**) لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما مبتدأ وخبرا على تقدير إلغائها مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر ولم يجز الإلغاء في باب أعطيت إذا توسط أوتأخر فأعني بباب أعطيت أن يكون المفعولان متغايرين وإِنَّمَا لم يجز ذلك فيه لعدم استقلال مفعوليه كلاما ويعلم من قوله: متوسطة ومتأخرة أنه لا يجوز الإلغآء إذا تقدمت واعلم أن الإعمال أولى إذا توسطت والإلغاء أولى إذا تأخرت وأن هذه الأفعال تكون في معنى الظرف على تقدير الإلغآء فمعنى زيد مقيم ظننت زيد مقيم في ظني الأن قوله: (**والتعليق**) أي ومن شأن أفعال القلوب التعليق وهو إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنى بخلاف الإلغآء فإنه إبطال العمل

(**قوله: من رؤية البصر**) يغني عنه قول المص أي أبصرته. (**قول المصنف: جواز الإلغاء**) أي إلغائها. (**قوله: أي جواز إلخ**) الحق أي صحة إبطال العمل لفظاً ومعنى على سبيل الجواز إذ الجواز في عبارة المص غير الجواز المأخوذ في حقيقة الإلغاء فذكره لا يقتضي التجريد كما يشعر به تفسير الشارح رحمه الله. (**قوله: حال كون أفعال القلوب**) يشير إلى أن قول المص متوسطة حال من الضمير المضاف إليها المعوّض عنه اللام. (**قوله: لاستقلال مفعوليها إلخ**) علة لجواز الإلغاء متوسطة ومتأخرة فيه أن هذه العلة تجرى في أفعال التصيير والأفعال الناقصة أيضا مع عدم جواز إلغائها اللهم إلا أن يقال: إن العلة النحو ية لا يلزم اطرادها. (**قوله: كلاما**) حال من الجزأين. (**قوله: على تقدير إلغائها**) الأولى تقديمه على قوله: لكونهما إلخ على أنه لا حاجة إليه. (**قوله: فأعني**) الحق وأعني كما نسخ خطية. (**قوله: وأعني إلخ**) الأولى إسقاطه وزيادة لكونهما متغايرين بعد قوله: لعدم إلخ. (**قوله: وإِنَّمَا لم يجز ذلك فيه**) مستدرك. (**قوله: أنه لا يجوز**) وقد جوّزه الأخفش والكوفيون. (**قوله: أن الإعمال أولى إذا توسطت**) لتقدم الفعل على أحد المعمولين وقال بعضهم إنهما متساويان. (**قوله: والإلغاء أولى إذا تأخرت**) لأن العالم القوى يضعف بالتأخر عن المعمول. (**قوله: فمعنى زيد مقيم ظننت**) أي وكذلك زيد ظننت مقيم. (**قوله: الآن**) من زيادة الناسخين. (**قوله: أي ومن شأن أفعال إلخ**) يفيد أن التعليق عطف على جواز الإلغاء لا على الإلغاء هربا من تسلط الجواز على التعليق الذي هو الإبطال على سبيل الوجوب وأقول لا مانع من ذلك إذ معنى جواز الإلغاء والتعليق صحة وقوعهما كما نبهناك عليه ولا يلزم منه أن التعليق على سبيل الجواز. (**قوله: بخلاف الإلغاء إلخ**) لا وجه لذكره بعد تفسيره الإلغاء فيما سبق مع ما فيه.

على سبيل الجواز لفظاً ومعنى وذلك عند وقوع أفعال القلوب (**قبل اللام**) أي قبل لام الابتدآء (**نحو علمت لزيد منطلق و**) قبل (**الإستفهام**) سوآء كان حرفا (**نحو علمت أزيد عندك أم عمروا و**) اسما نحو علمت (**أيهم في الدار و**) قبل (**النفي نحو علمت ما زيد منطلق**) لاقتضآء كل واحد من هذه الثلثة صدرَ الكلام فلوأعْمِلَتْ لفظًا لم تكن هذه الثلثة في صدر الكلام لكن الجزأين الذين وقعا بعد هذه الثلثة في موضع النصب لأن العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه بمحافظة اللفظ فمن حيث اللَّفظ اعتبر لام الابتدآء والاستفهام والنفي ومن حيث المعنى اعتبر هذه الأفعال واعلم أن معنى قولك: علمت أ زيد عندك أم عمروعلمت أحدهما بعينه عندك لأن المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين. ﴿**الأفعال الناقصة**﴾

قوله: (**الأفعال الناقصة**) أي ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة وهي ما وضع لتقرير الفاعل على صفة

(**قول المصنف: قبل اللام**) وكذا بعده نحو لزيد قائم ظننت إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق كذا في الصبان. (**قوله: أي قبل لام الابتداء**) ومثله لام القسم كقوله: ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها. (**قول المصنف: والاستفهام**) أي داله. (**قوله: سواء كان حرفا**) وهو الهمزة اتفاقا وهل على خلاف فيها. (**قول المصنف: النفي**) في نسخة حرف النفي وهو ما وإن عاملتين أومهملتين ولا عاملة عمل إن أوليس أومهملة. (**قوله: لاقتضاء إلخ**) أي وإِنَّمَا تعلق قبل هذه الثلاثة لاقتضاء إلخ. (**قوله: لكن الجزئين إلخ**) الأولى لكن لما تعلق معاني هذه الأفعال بمضمون الجملة بعدها عملت في محلها النصب فمن حيث إلخ. (**قوله: الذين وقعا بعد هذه الثلاثة**) غير شامل لنحو علمت أيهم في الدار فالحَقُّ إسقاطه. (**قوله: لأن العلم**) أي مثلا أوفي الأمثلة المذكورة. (**قوله: بالحقيقة**) أي من حيث المعنى والأوضح التعبير به. (**قوله: وعدل عنه إلخ**) مستدرك. (**قوله: بمحافظة**) في نسخة لمحافظة. (**قوله: أحدهما بعينه عندك**) أي كون أحدهما المتلبس بتعينه أي أحدهما المعين عندك فكأنك تقول علمت كون زيد عندك أوعمر. (**قوله: لأن المعنى علمت جواب ذلك**) ظاهره أن المضاف محذوف وهو مناف لما سبق من أن العلم وقع عليهما بالحقيقة وقد يقال: مراده علمت المشكوك فيه المستفهم عنه من قبل غيري الذي هو جواب الاستفهام.

﴿**الأفعال الناقصة**﴾

(**قوله: أي على صفة إلخ**) وهى صفة متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما أنّ زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا أن زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل كذا قال الرضي.

أي على صفة غير صفة مصدرها فيخرج سائر الأفعال والأفعال الناقصة هي كان إلى قوله: ليس قوله: (**ترفع**) أي ترفع الأفعال الناقصة (**الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما**) كما ذكر في باب الاسم قوله: (**وكان تكون ناقصة**) أي وكان على خمسة أنواع أحدها أن تكون ناقصة كما ذكرنا (**و**) ثانيها أن تكون (**تامة**) بمعنى ثبت ووقع (**نحو كان الأمر**) أي وقع وثبت (**و**) ثالثها أن تكون (**زائدة نحو ما كان أحسن زيدًا**) أي ما أحسن زيدا وكقوله: تعالى ﴿كيف نكلم من كان في المهد صبيا﴾ أي من في المهد صبيا (**و**) رابعها أن تكون (**مضمرا فيها ضمير الشأن**) وحينئذ يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير (**نحو كان زيد منطلق**) أي كان الشأن (**و**) خامسها أن تكون (**بمعنى صار كقوله: تعالى** ﴿**فكانت هباء منثورا**﴾ أي صارت واعلم أن كان في قوله: تعالى ﴿ إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب﴾ يحتمل الأوجه الخمسة ثم اعلم أن صار للانتقال إما من صفة إلى صفة نحو صار زيد عالما

(**قوله: أي على صفة**) مستدرك. (**قوله: والأفعال الناقصة**) أي المشهورة. (**قوله: والأفعال الناقصة هى إلخ**) فيه تحريف من الناسخين وصوابه وهى، أي الأفعال الناقصة كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات ومازال وما برح وماإنفك ومافتئ ومادام وليس. (**قول المصنف: ترفع الاسم**) أي تجدد له رفعا غير رفع الابتداء. (**قوله: وكان تكون ناقصة**) أي إلخ لقوله: أي وكان إلخ. (**قوله: أن تكون ناقصة**) أي غير مضمر فيه ضمير الشأن ولم تكن بمعنى صار. (**قوله: كما ذكرنا**) في بعض النُّسَخ كالمثال المذكور. (**قوله: بمعنى ثبت ووقع**) أي مثلا وتكون بمعنى حضر نحو وغن كان ذوعسرة وبمعنى كفل يقال: كان فلأن الصبي إذا كفله وبمعنى غزل يقال: كان الصوف إذا غزله كذا في الأشموني. (**قوله: أي وقع وثبت**) في نسخة أي وقع الأمر. (**قول المصنف: وزائدة**) أي كان فقط دون باقي تصاريفه وهى قسمان الأَوَّل ما لا يفيد شيأ سوى التأكيد والتحسين لتجريده عن الزمان كمثال الشرح والثاني ما يفيد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بها في كونها غير عاملة كمثال المتن وإن كان المتبادر من تفسير الشارح أنه من الأول. (**قوله: أي من في المهد صبيا**) أي من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللَّفظ إذ ليس المعنى على المضي إذ لا يتوجه حينئذ استبعاده المفهوم من كيف لأن كل من يكلم الناس حاله كذلك. (**قول المصنف: ضمير الشأن**) من إضافة الدال إلى المدلول. (**قوله: تفسير ذلك الضمير**) على أنه اسم وتكون خبرا لها فهي ناقصة وقال بعضهم إنها حينئذ تامة والضمير المفسر فاعلها والراجح هو الأَوَّل لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أوفي الأصل. (**قول المصنف: وبمعنى صار**) لا يخفى أنه يستدعى تقديم بيان صار. (**قوله: يحتمل الأوجه الخمسة**) في كونه بمعنى صار خفاء وإن ذكره ابن يعيش في شرح المفصل فليراجع.

وإما من عارض إلى عارض نحو صار الفقير غنيا وإما من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين خزفا وإما من مكان إلى مكان نحو صار زيد إلى عمرووأن أصبح وأمسى وأضحى لثلاثة معان أحدها اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو أصبح زيد قائما أي صار زيد قائما في وقت الصباح وكذلك أمسى زيد قائما واضحى زيد قائما أي صار زيد قائما في وقت المساء وفي وقت الضحى وثانيها أن تكون بمعنى صار نحو أصبح الفقير غنيا أي صار الفقير غنيا وليس المراد أنه صار غنيا في وقت الصباح وكذلك أمسى وأضحى وثالثها أن تفيد الدخول في هذه الأوقات وهي في هذه الوجه تامة فتسكت أنت على مرفوعها نحو أصبح زيد وأمسى عمرووأضحى بكر أي دخل في وقت الصباح والمساء والضحى وأن ظل وبات لمعنيين أحدهما اقتران مضمون الجملة بوقتيهما أي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل نحو ظل زيد صائما أي صار زيد صائما في الظلول وبات عمرو قائما أي صار قائما أي في البيتوتة وثانيهما بمعنى صار كقوله: تعالى ﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا﴾ أي صار مسودًا

(**قوله: وإما من عارض إلى عارض**) لا يظهر وجه المقابلة بين العارض والصفة وقد مثل المولى المنلا خليل الأسعردى قدّس سره في قاموسه للصفة بما مثل به الشارح للعارض فليحرر. (**قوله: وإما من مكان إلخ**) وهى حينئذ تامة تتعدى بالى. (**قوله: صار زيد إلى عمر**) أي ذهب وانتقل من مكان إلى مكان عمر. (**قوله: نحو أصبح إلخ**) الأوضح والأَخصَر نحو أصبح وأمسى وأضحى زيد قاما أي صار زيد قائما في الصباح والمساء والضحى وثانيها أن تكون بمعنى صار نحو أصبح وأمسى وأضحى الفقير غنيا أي صار الفقير غنيا وليس المراد أنه صار غنيا في الصباح والمساء والضحى. (**قوله: أي صار زيد قائما في وقت الصباح**) الأولى اتصف زيد بالقيام في الصباح وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: تفيد الدخول**) أي دخول مدلول مرفوعها. (قوله: في هذه الوجه) صوابه في هذا الوجه حال من هى على قول سِيبويهِ أي مستعملة فيه. (**قوله: فتسكت أنت**) في نسخة يسكت وهى الظاهرة. (**قوله: وإن ظلّ وبات لمعنيين**) وقد يجيئان تامين أيضا نحو ظل اليوم أي دام ظله وبات فلأن بالقوم أي نزل بهم ليلا إلا أنه لما كان في غاية القلة لم ينبه عليه. (**قوله: أي ظلّ إلخ**) يغني عنه قوله: وهما الليل والنهار. (**قوله: الظلول**) بضم الظاء في المصباح ظل يفعل كذا يظل من باب تعب ظلولا إذا فعله نهارا فالظلول فعل الشيء نهارا والمراد به هنا نفس النهار وكذا يقال في البيتوتة فإنها الفعل ليلا والمراد بها هنا الليل. (**قوله: وثانيهما إلخ**) في الأشموني قال في شرح الكافية وزعم الزمخشرى أنّ بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه انتهى. (قوله: بمعنى صار) الأولى إسقاط الباء.

وأن الأفعال الأربعة وهي مَازَالَ ومَا بَرِحَ وماَ انْفَكَّ وما فتيء لدلالة استمرار خبرها لاسمها مُذْ قَبِلَ الخبرَ نحو مازال زيد عالما أي مذ كان قابلا للعلم لا في حال الطفولية وكذا الأفعال الثلثة الباقية ويلزمها النفي لتدل على استمرار خبرها لفاعلها فتكون هذه الأفعال بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للإثبات لأن هذه الأفعال للنفي فدخل عليها حرف النفي فصارت مثبتة ولهذا لم يجز أن يقال: ما زال زيد إِلَّا عالما كما لم يجز أن يقال: كان زيد إِلَّا عالما وأن مادام لدلالة توقيت أمر بمدة ثبوت خبره لاسمه نحو اجلس مادام زيد جالسا أي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوس زيد على حذف المضاف ومن أجل أن معناه كذا احتاج إلى كلام لأن مادام ظرف والظرف يحتاج إلى عامل والأكثر على أنه جملة وأن ليس لنفي مضمون الجملة في الحال نحو ليس زيد قائما الآن ولا يقال: غدا وقيل: لنفي مضمون الجملة

(**قوله: وأن الأفعال إلخ**) الأَخصَر والمناسب وأن مازال إلخ. (**قوله: لدلالة استمرار**) الأولى إسقاط الدلالة هنا وفي قوله: الآتي لدلالة توقيت. (**قوله: خبرها**) في نسخة ثبوت خبرها. (**قوله: مذ قبل الخبر**) القبول الأخذ كذا في القاموس والمراد هنا صلاحية الأخذ صرح به الرضي. (**قوله: وكذا الأفعال الثلاثة الباقية**) لا طائل تحته. (**قوله: ويلزمه النفي**) أي وشبهه وهو النهى وقيل الاستفهام الإنكاري أيضا. (**قوله: لتدل على استمرار إلخ**) أي الموضوعة هى له. (قوله: فتكون هذه الأفعال) الظاهر وهذه الأفعال. (**قوله: بمنزلة كان**) أي في إفادة ثبوت خبرها للاسم. (**قوله: لدخول إلخ**) الحق الاقتصار على قوله: لأنها للنفي وقد دخل عليها حرف النفي ونفي النفي إثبات. (**قوله: ولهذا**) أي لكونها بمنزلة كان. (**قوله: توقيت أمر**) أي تعيين وقته. (**قوله: أي اجلس إلخ**) الأَخصَر أي مدة دوام جلوس زيد على حذف مضاف. (**قوله: ومن أجل أن معناه كذا**) أي توقيت أمر إلخ والأوضح ومن أجل أنه للتوقيت. (**قوله: لأن مادام إلخ**) علة لعلية العلة السابقة. (**قوله: والأكثر على أنه جملة**) يريد أن أكثر النحاة وهم البصريون جروا على انه الفعل الذي يتحقق به الجملة فثبت الاحتياج إلى كلام متقدم وأنت خبير بأن إختيار البصريين تقدير الفعل مخالفين للكوفيين في تقديرهم اسم الفاعل إنما هو في الظرف الواقع خبرا أوصفة أوحالا أوالرافع للاسم الظاهر ولا محل له هنا فالحَقُّ في تعليل الاحتياج إلى كلام ما قالوا من أن مادام ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة فما لم يتقدم عليه كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي فإنها مع أسمائها وأخبارها كلام مستقل فلا حاجة إلى وجود كلام قبلها. (**قوله: الآن إلخ**) الحق أي الآن ولا يراد غدا أوأمس فافهم. (**قوله: وقيل إلخ**) في الرضي قال الأندلسي وأحسن ليس بين القولين تناقض لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو زيد قائم وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به.

مطلقاً أي حالا كان أوغيره قوله: (**ويجوز تقديم خبرها**) أي خبر الأفعال الناقصة (**على اسمها في كلها** (**كقوله: تعالى** ﴿**وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين**﴾ قوله: (**وعليها**) أي ويجوز تقديم خبر الأفعال الناقصة على الأفعال الناقصة كقولك: قائما كان زيد لأنه كالمفعول (**إِلَّا ما كان في أوله ما**) أي الفعل الناقص الذي في أوله ما (**فانه لا يتقدم عليه معموله**) لأن ما إن كانت نافية كما في ما زال وما برح وما فتيء وما انفك فلها صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما في حيزها وإن كانت مصدرية كما في مادام فيكون ما بعدها في تأويل المصدر وقد ذكر المصنف في بحث المصدر ولا يتقدم عليه معموله قوله: (**ولكن يتقدم**) أي ولكن يتقدم معمول ما في أوله ما (**على اسمه فحسب وسميت هذه الأفعال الأفعال الناقصة لأنها لاتتم بفاعلها**) دون خبرها (**كلاما بخلاف سائر الأفعال نحو ضرب زيد**) فإنه يتم بفاعله دون مفعوله كلاما.

(**قول المصنف: ويجوز تقديم خبرها إلخ**) محل جواز تقديم خبرها على اسمها مالم يعرض ما يوجب ذلك أويمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها للزوم عوض الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة لوأخر الخبر ومن المانع خوف اللبس نحو كان عدوى صدقي وكذا يقال في جواز تقديم خبره عليها حيث يجب التقديم في نحو كم درهم كان مالك ويمتنع في نحو ما كان زيد إلا في الدار. (**قوله: في كلها**) الأولى إسقاطه وجعل كلها تأكيدا لقوله: الأفعال الناقصة وبعضهم استثنى مادام وآخر ليس. (**قول المصنف: إلا ما كان في أوله ما**) في نسخ المتن إلا ما في أوله ما واستثنى ابن مالك تبعا لجماعة من النحو يين ليس أيضا قياسا على عسى. (**قول المصنف: فإنه إلخ**) علة لصحة الاستثناء. (**قول المصنف: عليه**) أي على الفعل مع ما. (**قوله: إن كان نافية**) أي شرطا كانت كما في الأفعال المذكورة أوغير شرط كما في ما كان زيد قائما. (**قوله: كما**) في ما هنا وفيما يأتى لطافة لا تخفى. (**قوله: كما في مادام**) ومثلها كل فعل قرنه حرف مصدري. (**قوله: فيكون**) الأولى يكون. (**قوله: ولا يتقدم عليه معموله**) قد سبق منه هناك في تعليله أن المصدر في تقدير أن مع الفعل ولا يتقدم معمول ما بعد إن عليها فتعليله عدم تقدم خبر ما بعد الحرف المصدري بكونه في تأويل المصدر مستلزم للدور فالذي ينبغي التعليل بما علل به امتناع تقديم خبر ما في أوله ما النافية عليها فإنها مثلها في اقتضاء الصدارة. (**قول المصنف: ولك إلخ**) يغني عنه قوله: فيما سبق ويجوز تقديم خبرها على اسمها. (**قول المصنف: فحسب**) . (**قوله: دون خبرها**) الظاهر بدله فقط وكذا يقال في قوله: دون مفعوله. (**قوله: كلاما**) تمييز من نسبة تتم إلى فاعله. (**قوله: فإنه يتم بفاعله إلخ**) الأولى فإنها تتم بفاعله إلخ وتقديمه على المثال.

﴿أفعال المقاربة﴾

قوله: (**أفعال المقاربة**) أي ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة (**وهي ما وضع لدنو الخبر رجاء أوحصولا أوأخذًا فيه**) على ما سنبين إن شاء الله تعالى وأفعال المقاربة سبعة (**وهي عسى وكاد وأوشك وكَرَبَ وأَخَذَ وجَعَلَ وطفِق**) قوله: (**عملها كعمل كان**) اعلم أن أفعال المقاربة من أخوات كان لكونها أيضا لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها وإِنَّمَا أفردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وهو قوله: عملها أي عمل أفعال المقاربة كعمل كان (**إِلَّا أن خبر عسى أن مع الفعل المضارع**) للدلالة على الرجاء والطمع

﴿أفعال المقاربة﴾

(**قوله: المص أفعال المقاربة**) أي الأفعال الدالة على قرب حصول مدلول الخبر لمدلول الاسم فالمقاربة مفاعلة على غير بابها ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت الدلالة على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم وفي تسميتها بذلك تغليب بعض أنواعها لكثرته إذ منها ما هو للرجاء ومنها ما هو للشروع وقد يقال: معاني كلها لا تنفك عن القرب فلا تغليب وعليه جرى المص. (**قول المصنف: رجاء إلخ**) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف أي دنورجاء، بأن يكون ذلك الدنوّ بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له، فعسى في قولك: عسى زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجوذلك، أودنوّ حصول، بأن يظهر باعتبار تحقق أسباب الخبر، أودنوّ أخذ بمعني الشروع فيه، بأن يكون الشروع فيه حاكما بدنوّه. (**قوله: وأفعال المقاربة**) أي المشهورة. (**قوله: من أخوات كان**) المناسب لترجمة السابقة لكان وأخواتها من الفعال الناقصة. (**قوله: وإِنَّمَا أفردها**) أي بالذكر كما في نسخة. (**قوله: لاختصاص إلخ**) أي لانفراد خبرها بالفعل المضارع وبعدم جواز تقدم خبرها عليها وبجواز حذفه إن علم. (**قوله: وهو قوله: إلخ**) أي الاختصاص المذكور معنى قوله: إلخ. (**قوله: عملها إلخ**) يغني عنه تقديم قوله: اعلم إلخ على قول المص عملها كعمل كان على أنه لا حاجة إليه. (**قول المصنف: إلا أن خبر عسى أن مع الفعل المضارع إلخ**) يفهم منه أنه يجب دخول أن على خبر عسى إلا أنه قد يحذف تشبيها له بكاد كما يفهم من قوله: الآتي وخبر كاد إلخ امتناع دخول أن على خبر كاد ودخوله عليه في بعض الأحيان إنما هو على سبيل التشبيه بعسي وفيه أنّ كون عسى للرجاء إنما يقتضي مناسبة دخول أن على خبر لا وجوبه كما أن كون كاد لقرب الحصول إنما يستحق مناسبة عدم دخوله لا امتناعه والله أعلم. (**قوله: للدلالة إلخ**) أي وإِنَّمَا اقترن خبرها بأن للدلالة إلخ. (**قوله: على الرجاء والطمع**) في كلامه تغليب الرجاء المفسر بالطمع في الخبر محبوبا على الإشفاق الذي هو الخوف منه مكروها وقد اجتمعا في قوله: تعالى عسى

(**نحو عسى زيد أن يخرج**) أي قارب زيد الخروج (**وقد يحذف أن**) من خبر عسى (**تشبيها بكاد نحو عسى زيد يخرج وقد يقع أن مع الفعل المضارع فاعلا لعسى فيقتصر على ذلك الفاعل**) فتكون عسى حينئذ تامة لتمامها بمرفوعها (**نحو عسى أن يخرج زيد**) أي عسى خروج زيد قوله: (**وخبر كاد**) عطف على خبر عسى أي خبر كاد مثل خبر عسى إِلَّا أن خبر كاد الفعل المضارع بغير أن لدلالته على الحصول (**نحو كاد زيد يخرج وقد يدخل أن**) على خبرها (**تشبيها بعسى نحو كاد زيد أن يخرج**) قوله: (**وأما أوشك**) اعلم أن معناه في اللغة السرع قال الجوهري في الصحاح قد أوشك فلان يوشك إيشاكا أي أسرع السير ومنه قولهم يوشك أن يكون كذا أي يقرب وأما أوشك (**فيستعمل استعمال عسى في مذهبيها**) أي طريقيها (**نحو يوشك أن يجيء زيد و**) قد يستعمل استعمال كاد نحو يوشك زيد يجيء قوله: (**وأما كرب وأخد وجعل وطفق فيستعمل مثل كاد**) أي خبرها يكون فعلا مضارعا بغير أن كما ذكر في المتن (**نحو كرب زيد يقرأ وجعل عمرويقول وأخذ بكر يضرب وطفق خالد ينصر**) قوله: (**ثم اعلم**)

أن تكرهو ا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئا وهو شر لكم. (**قوله: أي قارب زيد الخروج**) المناسب للتعريف السابق أي قرب الخروج من زيد. (**قوله: تشبيها بكاد**) لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع. (**قوله: وقد يقع إلخ**) ومذهب ابن مالك أنها حينئذ ناقصة وأن مع الفعل المضارع في محل رفع ونصب سدّ مسدّ معموليها كما سدّ مسدّ المفعولين في نحو قوله: تعالى أحسب الناس أن تتركوا. (**قوله: أي عسى خروج زيد**) بمعنى قرب خروجه. (**قوله: وخبر كاد**) ينبغي أن يزاد هنا وبعد قوله: على خبر عسى قوله: إلى آخره. (**قوله: لدلالته على الحصول**) أي على قرب حصول الخبر للاسم فكأنه حاصل فلا يحسن دخول أن. (**قوله: السرع**) صوابه أسرع. (**قوله: أسرع السير**) أي فيه. (**قوله: ومنه إلخ**) من كلام الصحاح أي من الإيشاك بمعنى الإسراع المفضي للقرب من قولهم يوشك أن يكون كذا أي يقرب على لأن يكون المراد منه ما أفضي إليه الإسراع وهو القرب. (**قوله: وأما أوأشك**) أعاده لبعده عن الخبر بوقوع عبارته في البين. (**قول المصنف: فيستعمل إلخ**) أي يستعمل استعمالا مثل استعمال عسى في مذهبيها فقوله: في مذهبيها صلة المضاف المحذوف والأولى في مذهبيه بإرحاع الضمير للاستعمال ويحتمل تعلقه باستعمال. (**قوله: قد يستعمل**) الحق إسقاط قد كما في نسخة. (**قول المصنف: وأما كرب إلخ**) قد يقال: ما وجه تشبيه هذه الأفعال الموضوعة للشروع الظاهر وجوب تجريد خبرها عن أن بكاد الموضوعة لقرب الحصول المقتضى أولية التجرد مع أن المشبه به لابد أن يكون أقوى من المشبه في الحكم. (**قوله: كما ذكر في المتن**) أي كالأمثلة المذكورة فيه. (**قوله: قوله: ثم اعلم**) الأولى تركه واعتبار ثم اعلم الآتي متنا.

لما فرغ من بيان استعمال أفعال المقاربة شرع في تقرير معانيها فقال ثم اعلم (**أن لفظه عسى غير متصرف**) بمعنى أنه لا يأتى منه المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والأمر والنهي حملا على لعل لكون كل واحد منهما للرجاء والطمع (**وأن معنى عسى مقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع فتقول عسى الله أن يشفي المريض تريد أن قرب شفائه مرجومن عند الله تعالى ومطموع**) قوله: (**ومعنى كاد**) وهو عطف على قوله: معنى عسى أي ثم اعلم أن معنى كاد (**مقاربة الأمر على سبيل الحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد أن قرب الشمس من الغروب قد حصل**) قوله: (**وأما أوشك فمعناه دنوخبره على معنى الأخذ والشروع فيه فليس معناه معنى عسى لأنه ليس فيه معنى الرجاء والطمع**) أصلا لأنهما للاستقبال (**وإِنَّما استعمل**) أوشك (**لفظاً استعمال عسى و**) استعمال (**كاد بسبب مشاركة أوشك بعسى وكاد في أصل باب المقاربة**) وهو أن كل واحد منها من أفعال المقاربة (**وكان القياس استعمال أوشك استعمال كاد لموافقة أوشك بكاد في المعنى وهو إثبات قرب الحصول**)

(**قوله: من بيان استعمال**) أي من بيان كيفيته. (**قوله: فقال ثم اعلم أن اللَّفظ إلخ**) صريح في أن قوله: ان لفظ عسى إلخ من مقول المص وليس كذلك فيما رأينا من نسخ المتن فالحَقُّ إسقاطه من البين والتعرض له بعد بيان معنى عسى. (**قول المصنف: لفظة**) المناسب إسقاط التاء. (**قوله: والأمر والنهى**) أي إلى غير ذلك من الأمثلة. (**قوله: حملا على لعلّ**) الأولى لمشابهتها لعل. (**قول المصنف: مقاربة الأمر**) أي قرب مفهوم الخبر للاسم على سبيل الرجاء لا الحصول والشروع. (**قول المصنف: فتقول**) المناسب إسقاط الفاء كما في نسخ. (**قول المصنف: قرب شفائه**) الحق إسقاط القرب فافهم. (**قول المصنف: ومطموع**) في نسخ ومطموع فيه. (**قوله: وهو**) الحق إسقاطه. (**قول المصنف: أن قرب الشمس من الغروب**) المناسب أن قرب الغروب من الشمس. (**قوله: فمعناه إلخ**) لقد أجاد في ذكر ما كان المناسب للمص التعرض له من معنى أوشك إلا أنه سها بجعله للدنوّ على سبيل الشروع مع أن عبارته الآتية لموافقة أوشك في المعنى، صريحة في أنه للدنوعلى سبيل الحصول. (**قوله: لأنها للاستقبال**) أي يدلأن على أن الخبر مستقبل وخبر أوشك لقربه من الحال كأنه حال. (**قول المصنف: لفظاً**) منصوب بنزع الخافض أي في اللَّفظ ولا حاجة إليه. (**قول المصنف: وكاد**) الحق إسقاطه هنا وفيما يأتى. (**قول المصنف: بعسي**) في نسخة لعسي وهى الظاهرة. (**قول المصنف: في أصل باب المقاربة**) أي في أصل مفهوم أفعال المقاربة وهو القرب وإن كان في عسى رجائيا وفي أوشك حصوليا فقول الشارح وهو إلخ غير مناسب. (**قول المصنف: استعمال كاد**) أي فقط. (**قول المصنف: بكاد**) الحق لكاد كما في نسخ خطية. (**قول المصنف: إثبات**) أي إفادته.

قوله: (**وأما كرب وأخذ وجعل وطفق فمعناها دنوخبرها على معنى الأخذ والشروع في خبرها فهي**) أي فهذه الأفعال وهي كَرَبَ وأخذ وجعل وطفق (**مخالفة لعسى**) لأنه ليس فيها معنى الرجاء بخلاف عسى (و) هي أي وهذه الأفعال مخالفة (**لكاد أيضا لحصول الشروع في خبر هذه الأفعال بخلاف كاد فلم تستعمل هذه الأفعال إِلَّا بالفعل المضارع**) حال كونه (**مجردا عن أن لأن أن للاستقبال وخبر كرب وأخواته**) وهي أخذ وجعل وطفق (**محقق في الحال**) تحقيقا (**أكثر من تحقيق حبر كاد**) في الحال (**لأن الخبر في كاد يصح تقديره مستقبلا على وجه**) لكون الخبر في كاد غير مشروع فيه بل سَيُشْرع فيه (**فصح دخول أن**) في خبر كاد (**لصحة تقديره**) أي لجواز تقديرخبر كاد مستقبلا (**على وجه وههنا**) أي في خبر هذه الأفعال وهي كرب وأخذ وجعل وطفق (**لا وجه لتقدير الخبر مستقبلا لكون خبرها مشروعا فيه فقد تحقق في خبرها معنى الحال فلم يكن لدخول أن**) في خبرها (**وجه لأن أن للاستقبال**)

(**قول المصنف: كرب**) عدّه من أفعال الشروع خلاف الراجح والراجح كونه بمعنى كاد. (**قول المصنف: على معنى الأخذ والشروع في خبرها**) أي دنوا مبنيا على معنى هو الأخذ والشروع بأن يكون الحاكم به هو الأخذ والشروع. (**قول المصنف: في خبرها**) إظهار في مقام الإضمار. (**قوله: فهذه الأفعال وهى**) الأولى تركه هنا ونظيره الآتي. (**قول المصنف: بخلاف كاد**) لوقال: بخلافها بالضمير الراجع إلى عسى وكاد لكان أحسن وأغنى عن قول الشارح لأنه ليس فيها معنى الرجاء بخلاف عسى. (**قول المصنف: بالفعل المضارع**) أي متلبسة به أومعه. (**قول المصنف: وخبر كربإلى قوله: فعلا المدح والذم**) تطويل مضطرب ولوذكر بدله وهو ينافي الشروع لكفى. (**قول المصنف: محقق إلخ**) الحق متحقق في الحال أتم من تحقق خبر كاد. (**قوله: في الحال**) الأولى فيه.

(**قول المصنف: لأن الخبر في كاد إلخ**) فيه أنه لا معنى لصحة اعتباره مستقبلا إذ استقباليته حقيقية فالحَقُّ في التعليل لأن خبرها مستقبل حقيقة وحاليته إنما هى إدعائية بناء على قربه من الحال فصح دخول أن وههنا الحالية حقيقية لكون خبرها مشروعا فيه فتحققه في الحال أتم فامتنع دخول أن. (**قول المصنف: على وجه**) أي نظرا للواقع. (قوله: بل سيشرع فيه) غير موجود في بعض النسخ. (**قول المصنف: لصحة تقديره على وجه**) مستدرك. (قوله: أي في خبر هذه الأفعال) الظاهر أي في هذه الأفعال. (**قول المصنف: لكون خبرها**) الأولى لكونه. (**قول المصنف: فقد تحقق إلخ**) أي فقد تحقق في خبرها على وجه أتم معنى هو الحال والمناسب لكونه نتيجة لدليله القلق فقد تحقق خبرها في الحال. (**قول المصنف: لأن أن للاستقبال**) حشو

﴿فعلا المدح والذم﴾

قوله: (**فعلا المدح والذم**) أي ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم (**وهما ما وضع لا نشاء مدح أوذم**) والإنشاء في اللغة مصدر قولك: أنشأ فلأن يفعل كذا أي ابتدأ وفي الاِصْطِلَاح إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعور من أفعال المدح والذم لأنها لم توضع للإنشاء قوله: (**وهما نعم وبئس**) أي فعل المدح نعم وفعل الذم بئس قوله: (**تدخلان**) أي تدخل نعم وبئس (**على اسمين مرفوعين أحدهما**) يريد أولهما (**يسمى الفاعل والثاني**) يسمى (**المخصوص بالمدح نحو نعم الرجل زيد و**) يسمى المخصوص (**بالذم نحو بئس الرجل بكر**) قوله: (**وحق الأول**) أي وحق الفاعل أن يكون فيه أحد الأمور الثلاثة (**إما تعريفه بلام الجنس**) كما في المثالين المذكورين أعني نعم الرجل زيد وبئس الرجل بكر لأن فِعلَي المدح والذم موضوعان للمدح والذم العامين

﴿فعلا المدح والذم﴾

(**قول المصنف: فعلا المدح والذم**) لعل اقتصاره في الترجمة عليهما وإلحاق حبذا وساء بهما لشهرتهما وعرقتهما في إنشاء المدح والذم بخلافهما لكثرة استعمالهما في الإخبار. (**قول المصنف: وهما ما وضع إلخ**) أي فعلأن وضع إحداهما لإنشاء مدح والآخر لإنشاء ذم. (**قوله: مصدر قولك: أنشأ فلأن إلخ**) أنشأ من أفعل المقربة بمعنى أخذ وفلأن اسمه وجملة يفعل كذا خبره والمناسب للمعنى الاصطلاحي إنما هو أنشأ بمعنى أوجد فالأولى التعرض له. (**قوله: أي ابتدأ**) في نسخة خطية أي ابتدئه. (**قوله: فلم يكن إلخ**) مفرع على قول المتن ما وضع لإنشاء مدح أوذم. (**قوله: من أفعال المدح والذم**) الظاهر مثل الفعلين المذكورين فافهم. (**قول المصنف: تدخلان على اسمين**) ظاهره أن المخصوص لا يتقدم عليهما وهو كذلك عند بعض وجوزه جماعة منهم ابن مالك. (**قول المصنف: المخصوص بالمدح**) سمي مخصوصا لأنه ذكر جنسه ثم خصص كذا في الصبان. (**قوله: أن يكون فيه إلخ**) المناسب لقول المص الآتي وقد يضمر إلخ أن يكون فيه غالبا أحد الأمرين. (**قول المصنف: أما تعريه بلام الجنس**) الأولى تأخير أما عن قوله: تعريفه والمراد بلام الجنس لام يراد بمدخولها الجنس المتحقق في ضمن جميع الألفراد وهي التي يعبر عنها بعضهم باللام الاستغراقية. (**قوله: كما في المثالين المذكرين أعني نعم إلخ**) الأَخصَر كما في نعم إلخ. (**قوله: لأن فعلى المدح إلخ**) أي وإِنَّمَا عرّف الفاعل بلام الجنس لأن إلخ قال في شرح المفصل حكي عن الزجاج أنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاما ليطابق معناهما إذ لوجعل خاصا لكان نقضا للغرض لأن الفاعل إذا أسند إلى عام عمّ وإلى خاص خص انتهى ويظهر والله أعلم أن مراده بعموم المدح والذم عموم الممدوح والمذموم لا

ولام الجنس يفيد العموم (أو إضافته إلى الاسم المعرف بلام الجنس نحو نعم غلام الرجل زيد وقد يضمر الفاعل ويفسر) أي ويميز (بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد) أي نعم الرجل رجلا زيد وفي ارتفاع المخصوص مذهبان أحدهما أن يكون المخصوص مبتدأ وخبره ما تقدم من الجملة كَأَنَّ الأصل زيد نعم الرجل واستغنى عن العائد إلى المبتدإ لأنه قد ذُكِرَ ظَاهِرًا ما يقوم مقامه كقول الشَّاعِر لا أرى الموت يسبق الموت شيء أي يسبقه شئ وعلى هذا المذهب يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة والمذهب الثَّانِي أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد كأنه لما قيل نعم الرجل سئل من هو فقيل زيد أي هو زيد وعلى هذا المذهب يكون نعم الرجل زيد جملتين

عموم الممدوح به والمذموم به الذي يفرق به بين نعم وبئس للمدح والذم العامين وبين فعل المصوغ من الثلاثي للمدح والذم الخاصين نحو علم وحمق لأنه لا يقتضي عموم الفاعل بقي أن الأولى تأخير التعليل عن قوالمص أو إضافته إلخ وقد يقال: إنه إنما يستلزم كون اللام للجنس في المعرف به لا في المضاف إليه إذ لا يفيد العموم الذي هو مقتضى الوضع على زعمه على تقدير كون اللام للعهد والإضافة للجنس. (**قوله: ولام الجنس يفيد العموم**) أي فلابد منه. (**قول المصنف: أو إضافته إلخ**) أي ولوبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل.

(**قول المصنف: وقد يضمر الفاعل**) ويراد بالضمير الجنس في ضمن جميع الألفراد بأن يرجع إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الإعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا تعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم كذا في الصبان.

(**قول المصنف: بنكرة منصوبة**) مفردة أومضافة إلى نكرة أومعرفة إضافة لفظية.

(**قوله: أي نعم الرجل رجلا**) الحق إسقاط رجلا. (**قوله: مذهبان**) أي مشهوران وإِلَّا فالمذاهب أربعة ثالثها كونه مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير زيد الممدوح أوالمذموم ورابعها كونه بدلا من الفاعل.

(**قوله: كان الأصل**) الأولى والأصل. (**قوله: وقد ذكر ظاهرا ما يقوم مقامه**) في نسخة ذكر مقامه ظاهر وهى الصحيحة وأقول هذاَ إِنَّما يحسن إذا جعل اللام للعهد وأما إذا جعل للجنس كما جرى عليه المص فالمعني عن العائد العموم المستفاد منه. (**قول الشَّاعِر لا أرى الموت يسبق الموت شيء**) آخره يغصّ الموت ذا الغنى والفقير أي كدر ذكر الموت عيش الغني والفقير في المختار نغص الله عليه العيش تنغيصا أي كدره وقد جاء في الشعر نغصه وأنشد الأخفش لا أرى الموت البيت اه. (**قوله: والمذهب الثاني**) الأولى وثانيهما. (**قوله: محذوف**) أي وجوبا.

قوله: (وقد يحذف المخصوص إذا علم) أي إذا دل على حذفه قرينه (كقوله: تعالى والأرض فرشاها فنعم الماهدون) أي فنعم الماهدون نحو يدل عليه سياق الآية قوله: (وحبذا يجرى نعم) اعلم أن حبذا يجرى مجرى نعم أي هو فعل المدح مثل نعم ومعنى حَبَّ بفتح الحاء وحُبَّ بضم الحاء صار محبوبا جدًا وأصله حَبُبَ فأسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية فصار حَبَّ بفتح الحاء أونقلت: حركة الباء الأولى إلى الحاء وأدغمت في الثانية فصار حب بضم الحاء وهو مسند إلى اسم الإشارة ففاعله ذا إِلَّا أنهما أي حب وذا جريا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا يتغير فلم يضم أول الفعل ولا يوضع ذا غيره من الأسماء الإشارة بل التزمت في حبذا طريقة واحدة وذا في حبذا مثل الضمير المستتر في نعم إبهاما فيفسر بنكرة منصوبة (فيقال: حبذا رجلا زيد) كما تقول نعم رجلا زيد

(**قوله: إذا دل**) الأولى بأن دلّ. (**قوله: على حذفه**) الحق عليه. (**قوله: يدل عليه إلخ**) قد يقال: إن الدال عليه فرشناها بمعنى مهدناها ومثال المحذوف المعلوم بدلالة السياق عليه قوله: تعالى نعم العبد أي أيّوب بقرينة أن ذلك في قصته. (**قول المصنف: وحبذا**) فيه مسامحة والمراد حبّ في حبّذا. (**قوله: اعلم أن حبذا يجرى مجرى نعم**) لا فائدة فيه. (**قوله: أي هو إلخ**) الأولى في كونه للمدح وكذا يقال في قوله: الآتي أي ساء فعل الذم مثل بئس. (**قوله: مثل نعم**) وتفارقها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب للنفس وبعدم جواز تقدم مخصوصها عليها وبامتناع عمل النواسخ فيه بخلاف مخصوص نعم فلأنها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد وفي غير ذلك. (**قوله: ومعنى حبّ**) أي التي لإنشاء المدح. (**قوله: صار محبوبا جدا**)كذا في المفصل واقتصر العارف الجامي قدّس سرّه على صار محبوبا وقد يقال في توجيهه أن كون المحبوب ممدوحا يستلزم كمال المحبة والله أعلم. (**قوله: وأصله**) أي أصل كل منهما. (**قوله: فصارت**) في نسخة فصار. (**قوله: وهو**) أي حبّ ظاهره مفتوح الحاء أومضمومه وقوله: إلا انهما إلخ يدل على أن المراد مفتوح الحاء فقط. (**قوله: وهو مسند إلى اسم الإشارة**) أي غالبا والأولى والأَخصَر إلى ذا. (**قوله: ففاعله ذا**) لا معنى للتفريع. (**قوله: إلا أنهما إلخ**) مرتبط بقوله: مسند إلخ دفع به توهم جواز الضم بوضع غير ذا من أسماء الإشارة موضعها. (**قوله: أي حبّ وذا**) لا فائدة فيه. (**قوله: جريا إلخ**) أي جريا بعد إسناد حبّ إلى ذا مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال. (**قوله: التي لا تتغير**) صفة كاشفة والأولى وهى لا تتغير كذا ما جرى مجريها. (**قوله: ولا يوضع**) في نسخة ولا وضع وهى الظاهرة. (**قوله: من الأسماء الإشارة**) صوابه من أسماء الإشارة. (**قوله: في حبذا**) أي في هذه المادة. (**قوله: فيفسر**) أي فيجوز تفسيره. (**قول المصنف: فيقال إلخ**) عبارة الأنموزج فيقال: حبذا الرجل زيد وحبّذا رجلا زيد وهى أولى.

ولكن قد يستغنى مع ذا عن المفسر أي المميز فقيل حبذا زيد ولا يقال: نعم زيد لأن المخصوص لا يتميز عن الفاعل في نعم زيد ويتميز في حبذا زيد قوله: (وساء يجرى مجرى بئس) أي ساء فعل الذم مثل بئس فتدخل على اسمين مرفوعين أولهما يسمى الفاعل والثاني المخصوص بالذم (فيقال: ساء الرجل بكر) كما يقال: بئس الرجل بكر وحق فاعل ساء أيضا إما تعريفه باللام أو إضافته إلى المعرف باللام وقد يضمر ويفسر بنكرة منصوبة كما ذكرنا نحو ساء رجلاً زيد

﴿**فعلا التعجب**﴾

قوله: (فعلا التعجب) أي ومن أصناف الفعل فعلا التعجب والتعجب في اللغة بمعنى العجب وهو ما خرج عن حد القياس وعظم قدره عند الناس وفي الاِصْطِلَاح ما وضع لإنشاء التعجب فمثل قولك: عجبت وتعجبت ليس من أفعال التعجب لأنه ليس للإنشاء. (قوله: هما ما أفعل زيدا وأفعل به) أي هما صيغتان إحديهما مَا أَفْعَلَ زيدًا (نحو ما أحسن زيدا) والأخرى أفعل بزيد نحو (أَحْسِنْ بزيدٍ) قوله: (ولا يبنيان) أي ولا يبني فعلا التعجب إِلَّا مما يبني منه أفعل التفضيل

(**قوله: ولكن قد يستغني إلخ**) في السيلكوتي إنما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم إذا كان الفاعل ضميرا مع أن الفاعل في كل منهما أمر ذهني لوجهين الأَوَّل أن فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فإنه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما إذا كان المخصوص معرّفا باللام أومضافا إليه نحو نعم رجلا السلطان فإنه لا يدرى لوحذف رجلا أن السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف، أوهو المخصوص وفاعله مضمر انتهى وبهذا تعلم أن الصواب بدل قوله: في نعم زيد في نعم السلطان مثلا. (قوله: فقيل) المناسب فيقال: كما في نسخة. (**قوله: وحق فاعل ساء إلخ**) الظاهر أنها مستأنفة والأولى جعلها من تتمة التفريع بأن يقال: وحق فاعلها تعريفه إما باللام إلخ ويقدمها على قول المص فيقال إلخ ويعقبه بقوله: وساء رجلا زيد. (**قوله: كما ذكرنا**) أي في فاعل بئس ويغني عنه قوله: أيضا

﴿**فعلا التعجب**﴾

(**قوله: بمعنى العجب**) فيه أن التعجب ليس بمعنى العجب بالمعنى الذي ذكره بل بمعنى انفعال النفس عند إدراك الأمور الغريبة. (**قوله: القياس**) أي العادة. (**قوله: وعظم قدره**) من عطف المسبب على السبب. (**قوله: وفي الاصطلاح**) لعل لفظ هما سقط من قلم النساخ وعطفه على قوله: في اللغة ظاهر الفساد. (**قول المصنف: ما أفعل زيدا إلخ**) أي هما الفعلأن اللذان تضمّنهما هذان التركيبان. (**قوله: أي هما صيغتان**) أي لا فردان. (**قوله: قوله: ولا يبنيان أى**) الحق إسقاطه واعتبار قوله: الآتي ولا يبنيان

وهو ثلاثي مجرد لا يكون لونا ولا عيبا ظاهرا وذلك قوله: ولا يبنيان (إِلَّا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر) قوله: (فلا يبنى) أي إذا كان كما ذكرنا فلا يبني (فعلا التعجب من نحو دخرج) لأنه ليس بثلاثي (ولا من) نحو (انطلق) لأنه ليس بمجرد (ولا من) نحو (سود) لأنه لون (ولا من) نحو (عور) لأنه عيب ظاهر بخلاف جَهِلَ فإنه ليس بعيب ظاهر فيقال: ما أجهل زيدا وأجهل به

قوله: (ويتوصل إلى التعجب) أي ويتوصل إلى بِناءِ فِعْلِي التعجب (مما ورآء ذلك) المذكور يعني مما لا يجوز بناؤهما منه (بِأَشَدَ وَأَبْلَغَ) أي بمثل ما يتوصل بنآء أفعل التفضيل (ونحو ذلك) نحو أحسن وأقبح على حسب غرضك الذي تريده ثم تأتي بمصادر تلك الأفعال فتنصبها في الصيغة الأولى وتجرها في الصيغة الثانية (نحو ما أشد دحرجتَه واشدُدْ بدحرجته) في غير الثلاثي (وما أشد انطلاقه واشدد بانطلاقِه) في غير الثلاثي المجرد (وما أبلغ سَوَادَهُ وأبْلِغْ بسوادِه في اللون وما أقبح عَوْرَهُ وأقْبِحْ بعَوْرِهِ في السيب الظاهر) قوله: (وما في ما أفعل) لما فرغ من بيان صيغة فعلي التعجب شرع في الإعراب فقال ما في ما أفعل (مبتدأ) نكرة (وأفعل خبره) أي الفعل والفاعل والمفعول في موضع الرفع خبر ما

متنا. (**قوله: وهو إلى قوله: وذلك**) مستدرك مذكور بعينه في المتن. (**قوله: ثلاثي**) أي فعل ثلاثي. (**قوله: لا يكون إلخ**) لمنعهم بناء أفعل التفضيل منهما لئلاّ يلتبس بالوصف وفعل التعجب مثله فحملوه عليه هذا وبقيت قيود ذكرناها في أفعل التفضيل. (**قوله: إلى بناء فعلى التعجب**) لا يخفى فساده وصوابه إلى إفادة التعجب وكذا يقال في قوله: الآتي إلى بناء أفعل التفضيل.

(**قول المصنف: مما وراء ذلك**) صلة التعجب أي من مدلول الذي وراء ذلك بمعنى من مدلول غير ذلك. (**قوله: أي بمثل إلخ**) الأولى تأخيره عن قول المص ونحو ذلك. (**قوله: على حسب إلخ**) مرّ الكلام عليه في أفعل التفضيل. (**قوله: ثم تأتى بمصادر إلخ**) توهم بعضهم أنه لا يتعجب من الاسم بناء على أنه لا مصدر له حتى يأتي به منصوبا أومجرورا والمتجه إنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أوما في معناها فيقال: ما أشد حماريته أوما أشد كونه حمارا.

(**قوله: في العيب الظاهر**) ليس المتن كنظيره السابقين. (**قوله: قوله: وما في ما أفعل**) الأولى إسقاطه وجعل قوله: الآتي وما في ما أفعل متنا.

(**قوله: فقال ما**) صوابه فقال وما كما في نسخة. (**قوله: نكرة**) أي تامة. (**قوله: والمفعول**) الحق عدم التعرض لأن كونه جزأ من الخبر إنما هو مذهب ابن الحاجب.

فمعنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء جعله حسنا كما تقول أمر أقعده عن الخروج أي ما أقعده عن الخروج إِلَّا أمر فَتَخَصَّصَ المبتدأُ النكرة بأنَّه بمعنى الفاعل كما في شر أهر ذا ناب هذا مذهب سِيبويهِ وأما أفعل بزيد فمعناه في الأصل الأمر لكل واحد والباء زائدة فمعنى أحسن بزيد أحسن زيدًا أي صفه بالحسن هذا مذهب الأخفش

(**قوله: فمعنى ما أحسن زيد في الأصل إلخ**) ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أفضل الله وما أعلمه. (**قوله: شيء جعله حسنا**) المناسب زيادة أي ما جعله حسنا إلا شيء وفيه كمما قال العصام استثناء الشيء من نفسه فالحَقُّ أن المسوغ للابتداء بالنكرة تضمنها معنى التعجب. (**قوله: كما في شر أهر ذا ناب**) الأولى إسقاطه. (**قوله: هذا مذهب سِيبويهِ**) اختاره لأن النكارة تناسب التعجب لأنه إنما يكون فيما خفي سببه وقال الفراّء ما استفهامية ما بعدها خبرها وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما لى أرى الهدهد وقال الأخفش هى معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع لها ونكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أي شيء عظيم كذا في الأشموني. (**قوله: الأمر لكل واحد**) أي بوصفه بالفعل ولوزاده لكان أولى وعليه يكون الضمير للشخص المخاطب وهو الظاهر وقال بعض الضمير للحسن المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه. (**قوله: هذا مذهب الأخفش**) جعل الرضي وابن مالك الكون مفعولا به مذهب الفراء والزمخشرى وابن خروف هذا ومذهب البصريين أنه في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كاغدّ البعير أي صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللّفظ في التغيير تغيير المعنى فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت مع غير أن وأن بخلافها في فاعل كفى

﴿باب الحرف﴾

قوله: (**باب الحرف**) لما فرغ من بيان بابي الاسم والفعل شرع في بيان تقرير الحرف فقال: (**الحرف ما دل على معنى في غيره**) فقوله: ما دل على معنى شامل للاسم والفعل فلَمَّا قال: في غيره خرجا عن حده لأنهما يدلال على معنى في نفسهما ولهذا الذي دل على معنى في غيره لم ينفك عن مصاحبة الاسم أوالفعل غالبا نحو من الله وبسم الله و﴿قد سمع الله﴾ وإِنَّمَا قلت: غالبا لأنه قد يكون مَوَاضِعُ مخصوصةٌ حُذِفَ فيها الفعل واقتصر على الحرف فيجرى مجرى النائب عن الفعل كقولك: نعم أولا في جواب من يقول هل فعلت وكقولك: بلى في جواب من يقول ألم تفعل

قوله: (وأصنافه) أي وأصناف الحرف أربعة وعشرون صنفا (**حروف الإضافة والحروف المشبهة بالفعل *وحروف العطف * وحروف النفي * وحروف التنبيه * وحروف النداء * *وحروف التصديق * وحروف الاستثناء *وحرفا الخطاب * وحروف الصلة * وحرفا التفسير * والحرفان المصدريان * وحروف التحضيض * وحرف التقريب * وحروف الاستقبال * وحرفا الاستفهام * وحروف الشرط * وحرفا التعليل وحرف الردع* واللامات * وتاء التأنيث الساكنة * والنون المؤكد * وهاء السكت * والتنوين**) ذكرها على سبيل الإجمال وسيجيء إن شاء الله تعالى ذكرها على سبيل التفصيل

﴿باب الحرف﴾

(**قوله: من بيان بابي الاسم والفعل إلخ**) الأولى لما فرغ من بيان الاسم والفعل شرع في بيان الحرف.
(**قوله: في غيره**) الضمير فيه يرجع إلى ما أي كلمة دلت على معنى كائن في غيرها أي ملحوظ لأجل بيان حال غيرها ويحتمل أن يرجع الضمير إلى معنى أي كلمة دلت على معنى متلبس باعتباره في غيره.
(**قوله: في نفسهما**) والمراد بكون المعنى في نفسهما دلالتهما عليه من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليهما لاستقلال معناهما بالمفهومية.

(**قوله: ولهذا**) أي لأجل كون الحرف. (**قوله: هذا**) أي الذي دلّ على معنى في غيره. (**قوله: لم ينفك إلخ**) فقوله: الذي إلخ بدل أوعطف بيان لهذا ولا يخفى ركاكة هذه العبارة فالظاهر بدلها ولدلالته على معنى في غيره لم ينفك إلخ. (**قوله: حذف فيها الفعل إلخ**) وقد يقال: إن المحذوف منوي فلا إنفكاك بحسب الحقيقة وإن أمكن ادعائه بحسب الظاهر فالحَقُّ إسقاط قيد غالبا. (**قوله: نعم**) أي نعم فعلت.
(**قوله: ولا**) أي ما فعلت. (**قوله: وبلى**) أي بلى فعلت.

﴿حروف الإضافة﴾

قوله: (**وحروف الإضافة**) أي ومن أصناف الحرف حروف الإضافة (**وهي الجارة**) أي وهي الحروف الجارة وإِنَّمَا سميت الحروف الجارة حروف الإضافة لأن وضعها على أن تضيف معاني الأفعال إلى الاسمآء ومعانيها مختلفة الحروف الجارة على ما ذكر المصنف تسعة عشر حرفا أحد عشر منها لا يكون إِلَّا حرفا وخمسة منها تكون تاره حروفا وتارة أسماء وثلثة منها تارة حرفا وتارة فعلا قوله: (**من للابتداء**) هذا شروع في بيان معاني هذه الحروف من لأربعة معان أحدها ما ذكره المصنف وهو قوله: من للابتداء أي لابتداء الغاية وتعرف بما يصح له الانتهاء (**نحو سرت من البصرة إلى الكوفة**) (و) ثانيها (**للتبيين**) وتعرف بصحة وضع الذي مكانه (**كقوله: تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾**) أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن (و) ثالثها (**للتبعيض**) ويعرف بصحة وضع البعض موضعه (**كقولك: أخذت من الدراهم**) أي بعض الدراهم (و) رابعها (**أن تكون زائدة**) وتعرف بأنها لوأسقطت لم يختل المعنى والزائد لا يكون إِلَّا في غير الموجب نفيًا كان أونهيا أواستفهاما (**نحو ما جاءني من أحد ولا تضرب من أحد وهل جاءني من أحد**) أي ما جاءني أحد ولا تضرب أحدا وهل جاءني أحد

﴿حروف الإضافة﴾

(**قوله: أي وهى الحروف الجارة**) لا فائدة في هذا التفسير. (**قوله: وإِنَّمَا سميت إلخ**) كان عليه أن يبين وجه تسميتها بالحروف الجارة بأن يقول لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أولأنها تعمل الجر ثم ينبه على وجه تسميتها بحروف الإضافة. (**قوله: ومعانيها مختلفة**) أي هى مشتركة في هذا المفهوم العام ولكن معانيها مختلفة. (**قوله: على ما ذكره المص**) أشار به إلى أنها ليست منحصرة في العدد المذكور على ما ذكره غيره. (**قوله: تارة حرفا وتارة اسما**) المناسب لما سبق الجمع. (**قوله: لأربعة معان**) أي على المشهور وإِلَّا فمعانيها تزيد على خَمْسَةَ عَشَرَ معنى.

(**قوله: وتعرف بما يصح له الانتهاء**) ظاهره أن علامتها أن يصحبها ما يكون لمفهومه انتهاء ولا يخفى شمول هذه العلامة لغير من الابتدائية فالحَقُّ أن يقول وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أوما يفيد معناها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ بالله ألتجئ إليه فالباء هنا أفادت معنى إلى.

(**قوله: وثانيها للتبيين**) الأولى وثانيها التبيين وكذا يقال فيما بعد.

(**قوله: والزائد لا يكون إلخ**) الأولى بدله ولا تزاد إلا في غير الموجب أوزيادتها لا تكون إلخ. (**قوله: في غير الموجب**) خلافا للأخفش مطلقاً والكوفيين بشرط تنكير مجرورها.

قوله: (**وإلى وحتى للانتهاء**) اعلم أنهما لمعنيين أحدهما ما ذكره وهو الانتهاء (**نحو سرت من البصرة إلى الكوفة وأكلت السمكة حتى رأسها**) وثانهما أنهما بمعنى مع نحو أكلت السمكة إلى رأسها أوحتى رأسها أي مع رأسها وعلى هذا المعنى يدخل ما بعدهما في ما قبلهما وهذا المعنى في إلى قليل وفي حتى كثير وتختص حتى بالظاهر اسغناء عنها بإلى للضمير قوله: (**وفي للوعاء**) أي للظرفية وهي حلول الشيء في غيره حقيقة (**نحو الماء في الكوزا أو**) مجازا نحو (**النجاة في الصدق و**) قد يكون بمعنى على قليل ك. (**قوله: تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل**) أي على جذوع النخل وقيل إنها هنا أيضا بمعنى الظرفية للمبالغة قوله: (**والباء**) أي والباء لمعان (**إما للإلصاق نحو به داء**) أي التصق به دآء (**أوللاستعانة نحو كتبت بالقلم**) أي باستعانة القلم (**أوللمصاحة نحو اشتريت الفرس بسرجة ولجامه وللمقابلة نحو بعت هذا بهذا**) أوللتعدية نحو ذهبت بزيد أوللظرفية نحو جلست بالمسجد أي في المسجد وزاءدة كما سنذكر في حروف الصلة قوله: (**واللام**) أي واللام لمعان (**إما للاختصاص أوللتمليك نحو المال لزيد والجل للفرس أوللتعليل نحو ضربته للتأديب**) وزائدة كما سنذكر في حروف الصلة قوله: (**ورب للتقليل**) كما أن كم للتكثير ولها صدر الكلام لكونها لإنشاء التقليل (**ويختص بالنكرات الموصوفة**) لأن وضعها لتقليل نوع من جنس فيذكر الجنس ثم يخصص بصفة مفردة (**نحو رب**

(**قوله: استغناء إلخ**) مع ضعفها بحيث لا تقوى أن تعمل في الظاهر والمضمر جميعا لاختصاص مجرورها بالآخر أوبالمتصل به بخلاف إلى. (**قوله: أي للظرفية**) فالمراد بالوعاء الوعائية والأولى ذكر الظرفية بدله. (**قوله: وقيل أنها هنا أيضا للظرفية**) وهو الراجح المشهور حيث إن في وضعت لمطلق الظرفية حقيقة أومجازية فليست مستعارة في الآية الكريمة لمعنى على. (**قوله: للإلصاق**) أي لإفادة لصوق أمر بمجرورها. (**قوله: للاستعانة**) أي وهى التي تدخل على آلة الفعل أي واسطته. (**قوله: للمصاحبة**) أي لإفادة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم. (**قوله: للمقابلة**) وهى التي تفيد وقوع مجرورها في مقابلة شيء. (**قوله: للتعدية**) وهى المعاقبة للهمزة والتعدية بهذا المعنى خاصة بالباء. (**قوله: أوزائدة**) المناسب لما قبله أوللزيادة. (**قوله: أوللتمليك**) هى التي تدخل بين زائدتين ومدخولها يملك نحو المال لزيد وما عداها لام الاختصاص سواء وقعت بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للفرس أوبين ذات وصفة نحو الحمد لله. (**قوله: للتقليل**) أي في المشهور. (**قوله: لكونها لإنشاء التقليل**) أي لكون الكلام المشتمل عليها مفيدا لإنشاء التقليل بواسطتها فيجب تقديمها ليعلم من أول الأمر أنّ الكلام من أيّ نوع هو . (**قوله: لأن وضعها لتقليل نوع من جنس**) أي لإفادة قلة نوع معين من جنس مبهم تعلق به الحكم.

رجل كريم) لقيته أوجملة اسمية نحو رب رجل أبوه كريم لقيته أوفعلية نحو رب رجل كرم أبوه لقيته وإِنَّمَا اختصت بالنكرات لعدم الاحتياج إلى المعرفة وعاملها فعل ماض محذوف غالبا لحصول العلم به كما قال في المتن رب رجل كريم أي لقيته ويلحقها ما الكافة فتكفها عن العمل فتدخل حينئذ على الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما زيد في الدار وربما قام زيد قوله: **(وواوها)** أي واورب وهي الواوالتي يبتدأ بها في أول الكلام بمعنى رب ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج إلى جواب مذكور أومحذوف ماض نحو قول الشَّاعِر * وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ * إلاَّ الْيَعَافِيرُ وإِلَّاَ الْعِيسُ * أي رب بلدة وقيل رب بعد واوالعطف مقدرة تقديره ورب بلدة أي بادية والأنيس اَلْمُؤَانِسُ واليعافير جمع اليَعفُور وهو اَلْخَشف وولد البقرة الواحشية أيضا والخشف ولد الظبية والعِيس بالكسر الإبل البِيضُ يخالط بياضَها شيء من الشُّقْرَة واحدها أعْيَسْ والأنثى عَيْسَاء وأصل عِيسٍ عُيْسٌ بالضم فنقلت: الضمة إلى الكسرة لمجانسة الياء كما جاء جمع الأبيَضِ وَ البَيضَاءِ بِيضٌ بالكسر أصله بُيْضٌ بالضم والجملة أعني قوله: ليس بها أنيس في محل الجر صفة لقوله: بلدة قوله: **(وواوالقسم وباؤه وتاؤه نحو والله وبالله وتالله)** واعلم أن واوالقسم إنما تكون عند حذف الفعل فلا يقال: أقسم والله ولغير السؤال فلا يقال: والله أخبرني ولغير المضمر فلا يقال: وك كما يقال: بك استغناء بالباء عنها وتاء القسم مثل واوه في أن التاء إنما تكون أيضا عند حذف الفعل ولغير السؤال ولغير المضمر لكنها مختصة باسم الله تعالى نحو تالله فلا يستعمل في غيره وما جاء في قولهم تَرَبِّ الكعبة روايةً عن الأخفش فهو شاذ وباء القسم أعم استعمالا من واوالقسم وتاءه لأن الباء يستعمل مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره

(قوله: وإِنَّمَا اختصت إلخ) لا حاجة إليه بعد قوله: ويختص بالنكرات لأن وضعها إلخ. **(قوله: وعاملها)** أي عامل مجرورها. **(قوله: وهى الواوالتي إلخ)** الأولى وهى التي في أول الكلام والمفهوم من عبارتهم أنه لا يشترط وقوعه في أول الكلام فليراجع. **(قوله: تحتاج إلخ)** لعل في العبارة تحريفا والصواب وتقع جوابا لكلام مذكور أومحذوف كما أن رب كذلك في الرضى قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على أن رب جواب لكلام إما ظاهر أومقدر. **(قوله: وقيل)** يشعر بضعف هذا القول والمشهور أنه الراجح قال في الأشمونى والصحيح أن الجر برب المضمرة عند البصريين. **(قوله: وبلدة أي بادية)** في التفسير وقفة ليراجع. **(قوله: لغير السؤال)** يعنى لا تستعمل الواوفي قسم السؤال حطا لرتبة الواوعن رتبة الباء التي هى الأصل في القسم. **(قوله: استغناء بالباء)** أي بالباء الداخلة على المضمر عنها ولم يعكس حطا لرتبة الواوعن رتبة الباء.

ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء وهذه الحروف الأحد عشر المذكورة لا تكون إِلَّا حرفا لازمة للجر قوله: (**وعلى للاستعلاء**) أي وعلى للاستعلاء إذا كانت حرفا (**كقولك**: **جلست على الحائط**) لاستعلائك إياهـ وقد يكون اسما بدخول من عليها وحينئذ تتأول بمعنى الفوق كقول الشَّاعِر * غَدَتْ منْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ * وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلٍ * يصف قطا وهو طائر يقال له بالفارسية اسفهروز واحدتها قطاة والظمؤ مدة ما بين الوِرْدَيْن وهو حبس الإبل عن الماء إلى غاية الورد أي صارت القطاة من فيقه أي من فوق الفرخ وهو ولد الطائر أومن فوق البيض بعض ما تم ظمؤها أي ريها قوله: (**وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس**) لأنه جعل السهم مجاوزا عنها وقد يكون اسما بدخول من عليها وحينئذ تتأول بمعنى الجانب كقولك: جلست من عن يمينه أي من جانب يمينه

(**قوله: وهذه الحروف إلخ**) الظاهر إسقاط الحروف. (**قوله: فلا يقال: أقسمت والله**) وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أعني الباء. (**قوله: بخلاف الواو والباء**) لا حاجة إليهما. (**قوله: أي وعلى للاستعلاء إن كانت حرفا**) لا فائدة في هذا التفسير لأننا بصدد بيان حروف الجارة. (**قوله: جلست على الحائط**) مثال للاستعلاء الحسي وقد تكون للاستعلاء المعنوي نحو تكبر زيد على عمرو. (**قوله: لاستعلائك إياهـ**) الظاهر لاستعلائك عليه. (**قوله: وحينئذ تتأول إلخ**) الأولى وحينئذ تكون بمعنى الفوق. (**قوله: غدت**) أي ذهبت وتركت. (**قوله: من عليه**) أي من فوق الفرخ. (**قوله: بعد ما تم ظمؤها**) أي مدة صبرها من الماء. (**قوله: تصلّ**) أي تصوّت أي تصوت أحشاها حال من فاعل غدت. (**قوله: وعن قيض**) أي غدت عن قيض فهو معطوف على من عليه.

(**قوله: ببيداء مجهل**) الباء بمعنى في أي في صحراء. (**قوله: مجهل**) أي بمكان يجهل المارون طرقه خالية عن الأعلام أي مع ذلك يرجع إلى أفراخها ويهتدى إليها فالشَّاعِر يصف قطاة بشدة الاهتداء حتى ضرب به المثل. (**قوله: وهو**) أي الظمؤ في الأصل. (**قوله: مدة حبس الإبل عن الماء**) فاستعماله في القطاة على سبيل الاستعارة. (**قوله: إلى غاية الورد**) أي إلى نهاية مدة الورد الأَوَّل بأن يبتدأ الورد الثَّانِي والظاهر إسقاط الغاية وأن يقول بدله إلى زمن الورد الثاني. (**قوله: أي صارت**) لعله محرف من سارت بالسين أي سارت القطاة وذهبت إلخ. (**قوله: أي من ريّها**) أي مدة ريها أي مدة عدم احتياجها إلى الماء. (**قوله: للمجاوزة**) أي تدل على بعد شيء مذكور عن مجروره بسبب حدث متقدم نحو رميت السهم إلخ أوغير مذكور نحو رضى الله عن زيد فإنه يدل على بعد السخط عن زيد بسبب الرضا. (**قوله: وحينئذ تتأول**) الأولى وحينئذ تكون بمعنى إلخ.

وكقول الشَّاعِر * وَلَقَدْ أرَانِي لِلرِمَاحِ دَرِيةً * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرّةً وَأمَامِي * أي من جانب يميني وأراني فعل مضارع للمتكلم من الرؤية لا من الإراءة والدرية الحلقة التي تلعب بها للرماح قوله: (**والكاف للتشبيه**) في أكثر الأمر (نحو زيد كالأسد) وقد تكون زاءدة كقوله: تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ والمعنى ليس مثله شيء والذي يدل على زيادة الكاف أنها لولم تكون زاءدة يكون تقديره ليس مثل مثله شيء فيلزم نفيه تعالى لأنه نَفي مثل مثله تعالى وهو تعالى مثلُ مِثلِهِ لأن المماثلة من الطرفين وقد يكون اسما بدخول عن عليها كما في قول الشعر * بِيضٌ رِقَاقٌ كَنِعَاجِ جُمِّ * يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِ * أي هن بيض رقاق والرِقاق جمع الرِق بالكسر وهي اللّيّنَةُ والنعاج جمع النعجة وهي البقرة الوحشية وَالْجُمَّاءَ وهي اللتي لا قرن لها أومن الجَمَّاء الغفير وهي جماعة النساء أي مجتمعة قوله: يضحكن عن كالبرد المنهم يصف أسنانهن أي يضحكن عن سِنٍّ مِثْلِ البرد الذائب والذي يدل على اسمية الكاف ههنا دخول عن عليها قوله: (**ومذ ومنذ للابتداء**) **أي لابتداء الغاية** (**في الزمان**) المضي (**نحو ما رأيته مذ يوم السبت**) أي وقع ابتدا انتفاء الرؤية من ذلك اليوم وللظرفية في الزمان الحاضر فيكونان حينئذ بمعنى في نحو ما رأيته مُذ شهرِنا ومُنذُ يومِنا أي في شهرِنا وفي يومنا وهما إذا كانا اسمين يكونان مرفوعين بالابتداء وما بعدهما خبرهما ولهما معنيان أحدهما أول المدة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي أول المدة

(**قوله: من عن يميني إلخ**) أي تأتيني من عن إلخ. (**قوله: الدريئة الحلقة التي تلعب بها للرماح**) أي لتعلم الطعن بها أي حلقة يتعلم بها الطعن والرمي وفي نسخة خطية يلعب بها بالرماح وهى أحسن. (**قوله: فيلزم نفيه تعالى**) أي فليزم أن يكون له مثل ويلزم نفيه إلخ. (**قوله: إنها لولم تكن زائدة يكون تقديره إلخ**) وقد يقال: إن المراد نفي الملزوم بنفي اللازم على معنى لوكان له مثل لكان له مثل المثل واللازم منتف فالملزوم مثله. (**قوله: بيض إلخ**) أوله لا تلمني اليوم يا ابن عمّى * عند أبى الصهباء أقصى همّي * بيض رقاق إلخ. (**قوله: بيض** خبر لهو محذوفا راجع إلى أقصى همّي. (**قوله: أي هن بيض**) الظاهر هو بيض على إرجاع الضمير إلى أقصى همّي في البيت السابق. (**قوله: رقاق**) وفي نسخة ثلاث. (**قوله: أومن الجماء الغفير**) في قولهم جاؤا الجماء الغفير أي الجماعة الكثيرة الساترة لكثرتها وجه الأرض فالجماء حال من ضمير الفاعل وهو الواوبتأويل جاؤا جميعا. (**قوله: وهى جماعة النساء**) الظاهر والحق بدله الجماعة الكثيرة. (**قوله: يصف أسنانهن**) أي بالصفاء والبريق. (**قوله: والذي يدل إلخ**) يغني عنه قوله: وبدخول عن عليها. (**قوله: في الزمان الماضي**) أي إذا كان ما بعدهما الزمان الماضي. (**قوله: مرفوعين**) وقد يكونان منصوبين على الظرفية. (**قوله: أول المدة**) أي إذا كان ما بعدهما ماضيا.

التي انتفت فيها الرؤية ذلك اليوم وثانيهما جميع المدة كقولك: ما رأيته منذ يومان أي مدة انتفاء الرؤية اليومان جميعا ومذ محذوفة النون من منذ وقالوا مذ للتصرف فيها بحذف النون أدخل في الاسمية وهذه الحروف المذكورة من على إلى منذ تكون تارة حرفا وتارة اسما كما ذكر قوله: (**وحاشا**) أي وحاشا من الحروف الجارة ومعناها التنزيه أي التبعيد (**تقول جاءني القوم حاشا زيد**) وهو الأكثر وحاشا عند المبرد فعل ماض على وزن فَاعلَ بمعنى جَانَبَ وفاعله مضمر من الحشاء وهو الجانِبُ

كقولك: هجم القوم حاشا زيدًا بمعنى جانب بعضهم زيدا وقد حُكي عن بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابْنَ الاَصبَغِ بنصب ما بعد حاشا قوله: (**وخلا وعدا**) أي ومن الحروف الجارة خلا وعدا فإنه قد نقل عن بعض العرب أنهما حرفا جر (**تقول جاءني القوم خلا زيد وأتى الرهط عدا عمرو**) والأكثر على أنهما فعلأن بمعنى جاوز وما بعدهما منصوب لأن فاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به كما ذكر في باب المستثنى فقد علمت بما ذكرنا أن الفصيح في استعمال حاشا أن يكون حرف جر وفي استعمال خلا وعدا أن يكونا فعلين وأن العكس ضعيف قوله: (**للاستثناء**) أي وحاشا وخلا وعدا من الحروف الجارة إذا كانت هذه الكلمات للاستثناء إشارة إلى أنها إذا لم تكن حروفا لكن ليس المعنى أنها كلما كانت للاستثناء كانت من الحروف الجارة وهذه الحروف الثلاثة الأخيرة تكون تارة حرفا وتارة فعلا كما ذكر

(**قوله: جميع المدة**) إذا لم يكن ما بعدهما ماضيا. (**قوله: ومذ محذوفة النون إلخ**) لوقال: ومذ مخففة من منذ بحذف النون لكان أولى. (**قوله: أدخل في الاسمية**) أي أشد دخولا وتمكنا في الاسمية إذ التصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف. (**قوله: وهذه الحروف إلخ**) الظاهر وهذه الكلمات المذكورة إلخ.

(**قوله: تارة حرفا وتارة اسما**) الأولى بصيغة الجمع في كليهما. (**قوله: ومعناها التنزيه**) المناسب أن يكون الحدث المتقدم عليه غير مستحسن. (**قوله: إنهما حرفا جر**) الأنسب بدله استعمالهما حرفي جر. (**قوله: وفاعلهما مضمر**) إما راجع إلى مصدر الفعل المتقدم عليهما أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى بعض عام. (**قوله: بمعنى جاوز وما بعدهما إلخ**) الأَخصَر والأوضح بمعنى جاوز وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به. (**قوله: إذا كانت هذه الكلمات إلخ**) جعل قوله: للاستثناء قيدا والظاهر أنه بيان لمعناها كنظائره السابقة. (**قوله: وهذه الحروف**) الظاهر بدله وهذه الكلمات

﴿الحروف المشبهة بالفعل﴾

قوله: (**والحروف المشبهة بالفعل**) أي ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل وهي ستة إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل ووجه تشبيهها بالفعل من وجوه خمسة أحدها أن أواخرها مبنية على الفتح كآخر الفعل الماضي وثانيها أن الضمير يتصل بها كما يتصل بالفعل تقول إني وإنك كما تقول سَرَّنى وسَرَّكَ وثالثها أن من جملتها أنَّ على وزن قَلَّ ورابعها أنها على ثلثة أحرف فصاعدا وخامسها أن معنى الفعل في كل واحد منها متحقق كما تقول إنَّ بمعنى أكدتُ وأنَّ بمعنى حَقَّقْتُ ولكنّ بمعنى اِسْتَدْرَكْتُ وكأنّ بمعنى شَبَّهْتُ وَليت بمعنى تَمَنَّيْتُ ولَعَلَّ بمعنى تَرجَّيْتُ وإليه أشار بقوله: (**إن وأن للتحقيق**) إلى آخره ولما كان التأكيد قريبا من التحقيق في المعنى اختصر على قوله: إن وأن للتحقيق ولم يقل إن للتأكيد وأن للتحقيق قوله: (**ولكن للاستدراك**) والاستدراك عبارة عن رفع وَهَمٍ تولَّد من كلام سابق وتحقيقه أن الجملة التي تسوقها أولاً يقع فيها وَهْمٌ للمخاطب فيتدارك ذلك الوهم بكلمة لكن كما إذا كان بين زيد وعمروملازمة في المجيء وعدمه (**تقول جاءني زيد**) فيتوهم السامع أن عمرا أيضا جاء فتزيل عنه ذلك الوهم بقولك (**لكن عمرا لم يجيء**) ولذلك يتوسط لكن بين كلامين متغايرين لفظاً ومعنى كالمثال المذكور أومعنى نحو سافر زيد لكن عمرا حاضر فالتغاير في هذا المثال حاصل معنى لا لفظاً لكونهما مثبتين وفي المثال الأَوَّل لفظاً ومعنى والاستدراك شبه الاستثناء إِلَّا أن الاستثناء استدراك جزء من كل بخلاف الاستدراك قوله: (**وكأن للتشبيه**) وقال بعضهم كأن مركبة من الكاف وأن وأصل قولك: (**كأن زيداً الاسد**) إن زيدا كالأسد فلما قدمت الكاف فتحت لها

﴿الحروف المشبهة بالفعل﴾

(**قوله: ووجه تشبيهها**) الأولى وجه مشابهتها الفعل. (**قوله: المشبهة بالفعل**) أي الحروف الملحوظ مشابهتها بالفعل بل الأولى الاقتصار على قوله: ومشابهتها الفعل إلخ. (**قوله: مبنية على الفتح**) فيه مسامحة والمراد أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي. (**قوله: على ثلاثة أحرف فصاعدا**) كما أن في الفعل ما هو على ثلاثة أحرف فصاعدا. (**قوله: كما تقول إلخ**) الظاهر كما تقول إن وأن بمعنى أكّدت وتحققت إلخ. (**قوله: قريبا من التحقيق**) بل التأكيد نفس التحقيق في هذا المقام. (**قوله: يقع فيها**) الأولى ينشأ منها. (**قوله: لفظاً ومعنى**) والمراد به ما يكون أحدهما مثبتا والآخر منفيا. (**قوله: استدراك جزء من كل**) أي رفع توهم دخول المستثنى المنقطع الذي هو بمنزلة الجزء في المستثنى منه الذي هو بمنزلة الكل. (**قوله: بخلاف الاستدراك**) فإنه لا يلزم أن يكون كذلك. (**قوله: وكأن للتشبيه**) أي إذا كان

الهمزة لفظاً والمعنى على الكسر والفرق بينه وبين الأصل أنك هنا بنيت كلامك على التشبيه من أول الأمر وثمه بعد مضي صدر كلامك على التأكيد وقال بعضهم كأن حرف برأسه وهو الصحيح قوله: (**وليت للتمنى نحو * لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا * فَأَخْبِرهُ بِمَا فَعُلَ المَشِيبُ**) قوله: (**ولعل للترجي نحو لعل زيدا يجيء**) والفرق بينهما أن لعل لا تستعمل في المحال فلا يقال لعل الشباب يعود بخلاف ليت فإنها قد تستعمل فيه وفي غير المحال أيضا فيقال ليت زيدا يجيء قوله: (**وإن المكسورةُ مع ما بعدها جملة**) أي إن المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكده فإذا قلت: إن زيدا قائم يكون معناه زيد قائم مع زيادة التأ كيد والمبالغة قوله: (**وَأنَ المفتوحة مع ما بعدها مفرد**) أي أن المفتوحة تغير معنى الجملة فيكون معنى الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله: (**فاكسر**) أي فإذا علمت أن إنَّ المكسورةَ مع ما بعدها جملة وأنَّ المفتوحةَ مع ما بعدها مفرد فاكسر (**في مظان الجمل**) أي في مواضع الجمل (**وافتح في مظان المفردات**) أي في مواضع المفردات (**فكسرت ان ابتداء**) أي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة (**نحو إن زيدا منطلق و**) **كسرت** (**بعد القول**) لأن مقول القول جملة (**نحو قلت: إن زيدا قائم**

الخبر جامدا وأما إذا كان مشتقا فهي للظن. (**قوله: بنيت كلامك على التشبيه من أول الأمر**) أي أفدت التشبيه في أول كلامك. (**قوله: وليت للتمنى**) أي لإنشاء التمني وهو طلب شيء مستحيل كالبيت الآتي أوممكن لا طمعية في وقوعه كقول الفقير الآيس ليت لى قنطارا من الذهب. (**قوله: فأخبره**) في تأويل المصدر معطوف على مصدر مستفاد من الكلام السابق والتقدير أتمنى عودا للشباب فإخباري إياهـ بما فعل المشيب. (**قوله: بما فعل المشيب**) ما يحتمل أن تكون موصولة وموصوفة ومصدرية ووجهها ظاهر. (**قوله: ولعل للترجي**) أي لإنشائه وهو ترقب أمر محبوب نحو لعلك تقرأ أومخوف نحو لعل العدوّ قادم ومنهم من يختص الترجي بالقسم الأَوَّل ويسمى الثَّانِي إشفاقا. (**قوله: لا تستعمل في المحال**) أي لا تدخل على شيء مستحيل. (**قوله: وفي غير المحال أيضا**) الأولى والأَخصَر ويستعمل في غيره. (**قوله: فيقال ليت زيدا يجيء**) إذا كان الطالب آيسا من مجيء زيد. (**قوله: مع زيادة التأكيد**) لعل الإضافة بيانية. (**قوله: معنى الجملة**) الظاهر إسقاط معنى.

(**قوله: فإذا علمت**) الظاهر إسقاط الفاء. (**قوله: في مظان المفرد**) الحق بدله في مظان المصادر لئلاّ يرد نحو علمت زيدا إنه قائم بالكسر مع صحة وقوع المفرد موقعه حيث يقال: علمت زيدا قائما. (**قوله: أي في ابتداء الكلام**) أي الكلام التي هى فيه سواء تقدم شيء أولا. (**قوله: لأن مقول القول جملة**) أي لا يكون مصدرا وإِلَّا فيجوز أن يكون المقول لفظاً مفردا.

و) كسرت (**بعد الموصولات**) لأن صلة الموصول لا تكون إِلَّا جملة (**نحو جاءني الذي إن أباه قائم وبعد القسم نحو والله إني لصائم**) قوله: (**وفتحت فاعلةً**) أي وفتحت ان حال كونها فاعلة أي واقعة مع ما بعدها في موضع الفاعل لأن الفاعل يجب أن يكون مفردا (**نحو أعجبني أن زيدًا قائم**) أي أعجبني قيام زيد (و) فتحت أن حال كونها (**مفعولة**) أي واقعة مع ما بعدها في موضع المفعول لأن المفعول يجب أن يكون مفردًا (**نحو سمعت أن زيدا قائم**) أي سمعت قيام زيد (و) فتحت ان حال كونها (**مبتدأة**) أي واقعة مع ما بعدها في موضع المبتدأ لأن المبتدأ يجب أن يكون مفردا (**نحو عندي أنك قائم**) أي عندي قيامك (و) فتحت ان حال كونها (**مضافا إليه**) أي واقعة مع ما بعدها في موضع المضاف إليه لأن المضاف إليه يجب أن يكون مفردا (**نحو بلغني**) خبر (**أن زيدا ذاهب**) أي خبر ذهاب زيد قوله: (**وتقول**) أي ولما علمت أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة تقول (**إن زيدا قائم وبشرا عطفًا على**) لفظ (**اسمها وبشر**) عطفًا (**على محل اسمها**) وعلمت أن أن المفتوحة تغير معنى الجملة لا تقول أعجبني أن زيدًا قائم وبشر عطفًا على محل اسمها ولكن تقول أعجبني أن زيدا قائم وبشرا عطفًا على لفظ اسمها ويشترط في جواز العطف على محل اسم إن المكسورة مُضِي الخبر لفظاً نحو إن زيدا قائم وَبِشْرٌ أوتقديراً نحو إن زيدا وبشر قائم أي إن زيدا قائم وبشر قائم فلا يقال: إن زيدا وبشر قائمان لعدم مضي الخبر لفظاً أوتقديراً اعلم أن إن المكسورة حكما كإن المكسورة لفظاً في جواز العطف على محل اسمها بالشرط المذكور وإن المكسورة حكمًا هي المذكورة بعد نحو علمت لأن أن المفتوحة مع ما

(**قوله: بعد الموصولات**) أي إذا وقعت في صدر الصلة. (**قوله: وبعد القسم**) ويستثنى صورة كون فعل القسم مذكورا لا لام بعده نحو حلفت أنك قائم فإنه يجوز الفتح والكسر. (**قوله: أومضافا إليها**) أي إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد فإندفع الإعتراض بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى ان مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملةص. (**قوله: لأن المضاف إليه مما يجب أن يكون مفردا**) غير مسلم على عمومه إذ قد يكون جملة أيضا. (**قوله: تقول إلخ**) أي كما يجوز أن تقول إن زيدا قائم وبشرا حملا على اللَّفظ يجوز أن تقول وبشر حملا على المحل فالمحط الحمل على المحل. (**قوله: على لفظ اسمها**) أي على اسمها باعتبار اللَّفظ وكذا يقال في قوله: على محل اسمها. (**قوله: ولكن تقول إلخ**) نعم إذا تقدم على أن المفتوحة العلم أوما في معناه. (**قوله: أي إن زيدا قائم وبشر قائم**) بجعل بشر عطفا على محل زيد وعطف قائم على الخبر المقدم.

بعدها من الاسم والخبر في تأويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين فتقول علمت أ زيد قائم وبشرا وبشر كما تقول إن زيدا قائم وبشرا وبشر قوله: (**ويبطل عملها**) أي ويبطل عمل الحروف المشبهة بالفعل (**الكف**) أي المنع عن العمل (**ب**) سبب دخول (**ما الكافة**) عليها (**على الألفصح**) كقوله: تعالى﴿إنما الله إله واحد﴾ قوله: (**وتهيئها**) وفي بعض النُّسَخ وتتهيأ الحروف المشبهة بالفعل حينئذ (**للدخول على القبيلتين**) من الجملة الاسمية والفعلية (**نحو إنما زيد قائم وإِنَّمَا ذهب عمرو**) والغرض من إدخال ما عليها الحصر في إنما والتأكيد والمبالغة فمعنى إنما زيدا قائم وإِنَّمَا ذهب عمروما زيد إِلَّا قائم وما ذهب إِلَّا عمرووإِنَّمَا قال على الألفصح إشارة إلى أن منهم من يجعل ما زاءدة ويُعْمِلُهَا وَقَدْ رُوِىَ بيتُ النابغة * قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا أونِصْفَهُ فَقَدِى * على الوجهين أي بنصب قوله: الحمام ورفعه واعلم أن قبل هذا البيت قوله: * واحكم كحكم فتات الحي إذ نظرت * إلى حمام سراع وارد الثمد * الحي القبيلة وسراع جمع سريع نحو كرام وكريم وقوله: وارد الثمد أي حاضر الثمد ووأصل إليه من ورد فلأن ورودا أي حضر وأورده غيره وورد آلماء وردودا أي وصل والثمد الماء القليل والضمير في قالت لفتاة الحي والمراد بها الزرقاء وهي امرأة تضرب بها المثل في حدة النظر قيل كانت تُبْصِرُ إلى مسيرة ثلثة أيام قوله: إلى حمامتنا أي مع حمامتنا قوله: ونصفه عطف على قوله: هذا الحمام وقد في قوله: فقدى بمعنى حسب وهو بمعنى كفي قوله: فقدي أي فكفانى قيل إن الزرقاء نظرت إلى حمامات تطير من بعيد بين جبلين فقالت * ليت الحمام ليه * إلى حمامتيه * أونصْفَهُ قَدِيَه تم الحمام ميه * فلما ورد الحمام الماء عُدَّ فإذا هو ستة وستون

(**قوله: ويبطل عملها الكف**) لا يخفى ركاكة هذه العبارة وغاية ما يقال فيها إن إسناد الإبطال إلى الكف من قبيل الإسناد إلى السبب والمعنى ويبطل عملها ما الكافة بسبب الكف عن العمل والله أعلم. (**قوله: والغرض إلخ**) أي المقصود من إدخال ما على الحروف المشبهة بالفعل إفادة الحصر في ان والتأكيد والمبالغة في غيرها ومنهم من قال أن ما تفيد الحصر مع أن أيضا. (**قوله: إشارة إلى أن منهم من يجعل ما زائدة**) يشعر أن ما الكافة ليست زائدة وهذا وإن جرى عليه بعض العلماء لكن المشهور أنها زائدة فليراجع. (**قوله: أي بنصب إلخ**) أي على الإعمال والإهمال بنصب قوله: الحمام ورفعه (**واحكم كحكم فتاة الحيّ**) أي احكم حكما موافقا أي كن عارفا حكيما. (**قوله: سراع**) في بعض الروايات شراع بالمعجمة من شرع في الماء دخله. (**قوله: بمعنى حسب وهو بمعنى كفى**) الظاهر الاقتصار على قوله: بمعنى كفى. (**قوله: من بعيد**) الأولى تقديمه على قوله: تطير.

قوله: (**وتخفف المكسورة**) أي وتخفف إن المكسورة (**فيجوز إلغاءها**) لبطلأن مشابهتها الفعل لفظاً ويدخل حينئذ على الجملة الاسمية (**نحو إنْ زيدٌ لكريمٌ و**) على الجملة الفعلية نحو (**إن كان زيد لكريما**) ويعلم من قوله: فيجوز الغاءها جواز إعمالها أيضا تشبيها بالأفعال المحذوفة الأواخر تخفيفا نحو لم يك زيد قائما وقرئ ﴿وَإِنْ كلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُكَ أعْمَالَهُمْ﴾ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ في آخر سورة هو د على الإعمال قوله: (**وتخفف المفتوحة**) أي وتخفف ان المفتوحة (**فتعمل**) على سبيل الوجوب (**في ضمير شأن مقدر**) لأن أن المفتوحة أكثر مشابهة بالفعل من المكسوة لكون المفتوحة على وزن قل كما ذكر وقد علمت أن إن المكسورة المخففة تعمل في المظهر كما في الآية المذكورة فَقَدَّرُوا عمل المفتوحة في ضمير شأن مقدر إذ لم يوجد عملها في المظهر لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف (**نحو قوله: تعالى ﴿وَآخِرُ دعْواهُمْ أنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** أي انه الحمد لله أي ان الشأن قوله: (**وتدخل**) أي وتدخل أن المفتوحة المخففة (**على الجمل مطلقاً**) يعني أعم من أن يكون اسمية (**نحو بلغني أنْ زيدٌ أخوك**) أي أنه زيد أخوك (**أوفعلية نحو بلغني أنْ لاَ يَضْرِبُ زيدٌ**) أي انه لا يضرب زيد قوله: (**وكذا لكن يخفف**) كأخواتها (**فتلغى**) وتدخل حينئذ على الجملتين الاسمية (**نحو قولك: أبوك قاعد لكِنْ أخوك قائمُ و**) الفعلية (**نحو دخل زيد لكن خرج بكر**) ويجوز ذكر الواو مع لكن المخففة نحو قوله: تعالى ﴿وما كفر سليمان وَلَكِنِ الشَّيَاطِينُ كفروا﴾ بتخفيف لكن وبرفع الشياطين في بعض قراءة السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم لا يجوز ذكر الواومعها لأنها إذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواوحينئذ لامتناع دخول حرف العطف على مثله

(**قوله: فيجوز إلغائها**) الأولى بدله فإلغائها أكثر. (**قوله: لبطلأن مشابهتها إلخ**) لا يخفى ضعف العلة والعلة المشهورة زوال اختصاصها بالأسماء حينئذ. (**قوله: وعلى الجملة الفعلية**) والأكثر فيها كون فعلها ناسخا ماضيا. (**قوله: تشبيها لها بالأفعال إلخ**) والعلة المشهورة في جواز الإعمال استصحاب الأصل وهو الاختصاص بالأسماء. (**قوله: في ضمير شأن مقدر**) أي فقط عند ابن الحاجب وهو أوغيره عند ابن مالك والجمهو ر. (**قوله: لئلاّ ينحط الأقوى عن الأضعف**) والعمل في المظهر وإن كان أقوى من العمل في المضمر لكن دوام العمل في المضمر يعارضه والله أعلم. (**قوله: فيلغى**) أي وجوبا على المشهور وحكي بعض العلماء إعمالها عن بعض العرب. (**قوله: ذكر الواو**) أي للعطف ومنهم من يقول إنها إعتراضية فليراجع. (**قوله: فرقا**) أي دخلت الواولفرق إلخ. (**قوله: العطف**) ويحصل الفرق أيضا بالتزام بعضهم المفرد بعد العاطفة. (**قوله: لامتناع دخوله إلخ**) وقد يقال: إن التقريب غير تام لجواز أن تكون الواوإعتراضية على

قوله: (**وكذا كأن تخفف**) كأخواتها (**وتلغى حينئذ على الأفصح**) فتدخل على الجملتين الاسمية (كقول الشَّاعِرِ * وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ) أي ورب نحر أبيض اللون (و) الفعلية (**كقولك: كأن قد كان كذا**) أي كأن قد وقع كذا وكان قد كان الأمر كذا وقال ابن الحاجب في شرح الكافية ومقتضى ما ذكر في أن المفتوحة من قوة الشبه بالفعل حتى وجب إعمالها في ضمير شأن مقدر لما خففت أن يقال: كذلك في كأن إِلَّا أنها ملغات على الألفصح وإِنَّمَا قال على الألفصح إشارة إلى أن منهم من يعمل كأن المخففة ويروى كأن ثدييه حقان في البيت المذكور قوله: (**والفعل الذي يدخل عليه إن المكسورة المخففة يجب أن يكون**) ذلك الفعل (**من الأفعال التي تدخل على المبتدإ والخبر**) وهو الفعل الذي يكون من الأفعال الناقصة (**نحو إن كان زيد لكريما أو**) من أفعال القلوب نحو (**إن ظننته لقائما**) وإِنَّمَا اختصت بهذا الفعل ليحصل لها مقتضاها وهو تأكيد الجملة الابتداءية قوله: (**واللام لازمة لها**) أي ولام التأكيد لازمة لأن المكسورة المخففة كما في المثالين المذكورين (**للفرق بينها وبين إن النافية**) في مثل قولك: إنْ زيدٌ إلا قائم بمعنى ما زيد إِلَّا قائم قوله: (**ولا بد لأن المفتوحة المخففة الداخلة على الفعل من أن يكون معها أحد الحروف الأربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي**

ما استظهره الشيخ الرضى. (**قوله: على الأفصح**) المفهوم من عبارة الألفية وشروحها وحواشيها وجوب إعمال كأن المخففة ويظهر أظهرية مذهب حواشي الكافية والمغنى بعدم التقدير. (**قوله: ونحر**) ويروى بدله ووجه وصدر وعلى الأَوَّل معنى قوله: كأن ثدياه كأن ثديا صاحبه. (**قوله: حقان**) تثنية حُقّة بضم الحاء وهو وعاء من خشب. (**قوله: كأن قد وقع إلخ**) فكان تامة على الأَوَّل وناقصة على الثاني. (**قوله: أن يقال: كذلك**) لأنها مركبة من كاف التشبيه وأنّ. (**قوله: يجب أن يكون إلخ**) هذا رأي البصريين والكوفيون يجوزون دخولها على الفعل الغير الناسخ أيضا مستدلين بقول الشَّاعِرِ شلّت يمينك إن قتلت لمسلما. (**قوله: وهو**) أي الفعل الداخل على المبتدأ والخبر. (**قوله: وهى الأفعال الناقصة**) لعله أدرج أفعال المقاربة في الأفعال الناقصة بناء على أنها ناقصة ولذلك لم يتعرض لها. (**قوله: ليحصل لها مقتضاها إلخ**) قد يقال: إنها لا تؤكد حينئذ مفهوم الجملة الابتدائية أي الاسمية فالأولى في التعليل ان يقال: رعاية لمقتضاها من الدخول على الجملة الاسمية بقدر الإمكان لأن الأصل دخولها عليها فإذا فات ذلك حسن دخولها على ما يقتضيها. (**قوله: لأن المكسورة المخففة**) المهملة أوالعاملة التي لا يظهر عملها في الاسم نحو إن هذا لقائم وإن الفتى لعالم. (**قوله: ولا بد إلخ**) عبارة الألفية فالأحسن الفصل بقد أونفي أوتنفيس أولووقليل ذكر لوويفهم منها ان الفصل بواحد من هذه الحروف أحسن ويحسن أيضا عدم الفصل وهذا ما جرى عليه ابن مالك والأكثرون على أن عدمه قبيح.

للفرق بينها) أي بين أن المفتوحة المخففة **(وبين أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع)** هذا على طريق الإجمال وأما البيان على طريق التفصيل فهو أن يقال: إن الفعل الذي دخل عليه أن المفتوحة المخففة إن كان ماضيا مثبتا فلا بد من قد **(نحو علمت أن قد خرج)** أي علمت أنْهُ أي الشان **(و)** إن كان مضارعا مثبتا فلا بد من سوف أوالسين نحو علمت **(أن سيخرج و)** علمت **(أن سوف يضرب و)** إن كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت **(ان لم يخرج و)** كذا ان كان ماضيا منفيا نحو علمت **(أن ما خرج)** ولا يشكل ما ذكرنا بقوله: تعالى ﴿وأن ليس للإنسان إِلَّا ما سعى﴾ لأنه متضمن لمعنى النفي مع الفعل لأنه في معنى قولنا وأَنْ ما حصل للإنسان إِلَّا ما سعى

﴿حروف العطف﴾

قوله: **(حروف العطف)** أي ومن أصناف الحرف حروف العطف وهي عشرة **(الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وأم ولا وبل ولا ولكن فالأربعة الأول)** أي الواو والفاء وثم وحتى **(للجمع بين الأَوَّل والثاني في الحكم)** أي للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الحاصل للمعطوف عليه

(قوله: للفرق إلخ) هذه العلة بالنظر إلى الغالب وألاّ فقد يؤتى بها فيما لا التباس فيه نحو علمت أن سيقوم زيد إذ لا تقع أن الناصبة بعد فعل العلم على أن لا النافية تقع بعد الناصبة أيضا. (قوله: إن زيد إِلَّا قائم) الصواب إسقاط إلا إذ لا لبس مع وجودها.

(قوله: على الفعل) الذي لا يكون دعاء نحو إن غضب الله عليها ولا غير متصرف نحو وان عسى أن يكون قد أقترب أجلهم فلا حاجة إلى تكلف الشارح في توجيه قوله: تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى. **(قوله: حرف النفي)** والمراد به لا ولن ولم ولم يسمع دخول أن المخففة على لما وما. **(قوله: منفيا)** أي أريد نفيه. **(قوله: ما ذكرنا)** أي ما ذكره المص من قوله: ولا بد إلخ. **(قوله: ولا يشكل)** وقد عرفت اندفاع الإشكال باستثناء الفعل الغير المتصرف فلا حاجة إلى هذا التكلف على أن هذا الجواب لا يجرى في قوله: تعالى وإن عسى أن يكون الآية

﴿حروف العطف﴾

(قوله: عشرة) أي على المشهور. **(قوله: للجمع)** أي للدلالة على اجتماع المعطوف عليه والمعطوف في الحكم أعم من أن يكون مطلقاً أومع ترتيب. **(قوله: الحاصل للمعطوف عليه)** لا معنى له هنا نعم لوقال: بدل قوله: للجمع إلخ أي للدلالة على أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الحاصل للمعطوف عليه لكان حسنا.

هذا هو الأمر المشترك بين هذه الأربعة ثم يفترق بعد ذلك (**فالواوللجمع بلا ترتيب**) أي للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد بلا ترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد وعمروفإن المراد مجيئهمامن غير اعتبار المعية والترتيب (**والفاء وثم**) للجمع المذكور (**مع الترتيب وفي ثم تراخ**) أي بُعْدٌ (**دون الفاء**) فإنه لم يكن فيها تراخ نحو قوله: تعالى ﴿فخلقنا العلقة مضغة فخلعنا المضغة عظامًا فكسونا العظام لحمًا﴾ وقوله: تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿والذي يميتني ثم يحيين﴾ (**وفي حتى معنى الغاية والانتهاء وهو أن ما قبل حتى ينقضى شيئا فشيئا**) أي قليلا (**إلى أن يبلغ**) التقضي (**ما بعد حتى**) قوله: (**فلذلك**) أي فلأجل أن في حتى معنى الغاية والانتهاء (**وجب أن يكون المعطوف بحتى جزأ من المعطوف عليه إما جزءه الألفضل نحو مات الناس حتى الأنبياء وإما جزءه الأدون**) أي الأحقر والأخس (**نحو قدم الحاج حتى المشاة**) واللام في قوله: الحاج للجنس وإِنَّمَا وجب أن يكون المعطوف بحتى جزأ من المعطوف عليه ليتحقق معنى الغاية والانتهاء فإنه لا يحصل إِلَّا بذكر الكل قبل الجزء قوله: (**وأو وأما لأحد الشيئين أوالأشياء**) أي وأو وأما لإثبات الحكم لأحد الشيئين أولأحد الأشياء (**مبهما**) أي لا على التعيين والفرق بينهما أن أما العاطفة يلزم أن يكون أما أخرى مذكورا قبل المعطوف عليه إذا كان العطف بها ليعلم في أول الأمر كون الكلام مبنيا على الشك

(**قوله: بعد ذلك**) لا حاجة إليه. (**قوله: بلا ترتيب**) أي بلا اشتراط ترتيب خارجي أوذهني. (**قوله: من غير اعتبار المعية والترتيب**) المناسب للسياق الاقتصار على قوله: من غير اعتبار الترتيب. (**قوله: لم يكن إلخ**) الظاهر بدله ليس فيها إلخ. (**قوله: فإنه ليس فيها تراخ**) بل تقتضي التعقيب وهو في كل شيء بحسبه يقال: تزوج زيد فولد له ولد إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل فهي لا تنافي التعقيب وإن كانت طويلة. (**قوله: قوله: تعالى فخلقنا العلقة مضغة**) والتعقيب المفاد بالفاء بالنظر إلى إبتداء كل طور. (**قوله: وفي حتى معنى الغاية إلخ**) الإضافة بيانية أي يشترط في حتى أن يكون معطفها غاية ونهاية لما قبلها في الفضل أوالخسة. (**قوله: وهو أن ما قبل إلخ**) أي معنى الغاية والانتهاء متحقق بأن ما قبل حتى ينقضي إلخ أي ويتعلق به الحكم إلى أن يبلغ تعلق الحكم لما بعد حتى. (**قوله: للجنس**) أي المتحقق في ضمن جميع الألفراد. (**قوله: وأو وإما لأحد الشيئين إلخ**) ظاهره أن أو وإما إنما يكونان لإثبات الحكم لأحد الشيئين أوالأشياء مبهما فيختصان بكونهما للشك أوالتشكيك ولا يخفى أنهما يأتيان للتقسيم نحو الكلمة اسم أوفعل أوحرف وللتفصيل نحو وقالوا كونوا هو دا أونصارى وللتخيير نحو تزوج هندا أوأختها وللإباحة نحو جالس زيدا أوعمرا وغير ذلك وقد يقال: المراد بيان ما هو الشائع في استعمالهما. (**قوله: إذا كان العطف بها**) لا حاجة إليه. (**قوله: على الشك**) أوالتشكيك كما أشرنا إليه.

نحو جاءني إما زيد وإما عمرو ولم يلزم ذلك في أو بل جاز الأمران الإتيان بها وتركها نحو جاءني إما زيد أوعمرووجاءني زيد أوعمرووقال جار الله العلامة في المفصل ولم يعد الشيخ أبوعلي الفارسي اما في حروف العطف لدخول الواوالعاطفة على اما ووقوعها قبل المطوف عليه قوله: (**وتقعان**) أي وتقع أو واما (**في الخبر نحو جاءني زيد أوعمرووجاءني اما زيد واما عمرو**و) تقعان في (**الإنشاء**) أي في الأمر والاستفهام أما في الأمر فـ (**نحو**) قولك: (**اضرب رأسه أوظهره واضرب إما رأسه وإما ظهره** و) أما في الاستفهام فنحو قولك: (**أ لقيت عبد الله أوأخاه أولقيت إما عبد الله وإما أخاه**) قوله: (**وأم أيضا**) أي وأم كأو وإما لإثبات الحكم (**لأحد الشيئين أوالأشياء مبهما**) أي لا على التعيين لكن لطلب التعيين (**إِلَّا أن أم على قسمين متصلة ومنقطعة فأم المتصلة لا يقع إِلَّا في الاستفهام مع الهمزة يليها**) أي يلى أم (**أحد الأمرين المستويين و**) يلى المستوى (**الأخر الهمزة**) يعني أن كان يلى أم المتصلة اسم مفرد أوفعل أوجمله اسمية أوفعلية يلى الهمزة ذلك (**نحو أ زيد عندك أم عمرو**) وأرأيت زيدًا أم رأيت عمرا ولا يجوز أن يقال: أرأيت زيدا أم عمرا بخلاف أو واما وبخلاف أم المنقطعة فإنه لا يلزم ذلك

(**قوله: ووقوعها قبل المعطوف عليه**) يشعر بأن الخلاف جار في إما الأولى أيضا والمعروف أن الخلاف إنما هو في الثانية فقط لا الأولى نعم أن الأندلسي حكم بأن العاطف مجموع إما الأولى وإما الثانية فليزم عليه تقدم جزء العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف وذلك غير موجود في كلامهم. (**قوله: أي في الأمر والاستفهام**) وكذلك يقعان في التمني نحو ليت لى كتابا أوقلما والتحضيض نحو هلاّ تتعلم النحو أوالصرف والعرض نحو ألا تتعلم الفقه أوالعقائد. (**قوله: وأما في الاستفهام**) وفي الرضى ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة. (**قوله: أي وأم كأو وإما لإثبات الحكم**) ليس في نحو أزيد عندك أم عمروإثبات حكم لشيء وإِنَّمَا المراد به طلب التعيين فالظاهر إسقاطه. (**قوله: لكن هى لطلب التعيين**) مناف لقوله: إثبات الحكم. (**قوله: لا تقع إلا في الاستفهام**) أي لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام ولوصورة ليشمل الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء عليّ أقمت أم قعدت وقد تقع بعد هل الاستفهامية على سبيل الشذوذ نحو هل زيد عندك أم عمرو. (**قوله: يليها أحد الأمرين المستويين**) أي المعادلين على التفصيل الآتي وسياق كلامه يقتضي وجوب ذلك لكن المفهوم من عبارة الرضى أن ذلك أحسن لا واجب فليراجع. (**قوله: نحو أزيد عندك أم عمرو**) بمعنى أزيد أم عمروعندك على أن عندك خبر لكليهما من قبيل أأنتم أشد خلقا أم السماء. (**قوله: ولا يجوز أن يقال: أ رئيت زيدا أم عمرا**) حيث لم يل الهمزة معادل ما ولي أم وقد عرفت عدم وجوب ذلك. (**قوله: فإنه لا يلزم ذلك**) بل يجيء بدونه نحو جاء زيد أوعمرووجاء إما زيد وإما عمرووإنها لأبل أم شاء.

قوله: (**والمنقطعة**) أي وأم المنقطعة (**بمعنى بل والهمزة**) ومعنى بل هو الإضراب أي الإعراض عن الشيء بعد الإقبال قوله: (**وتقع فيه وفي الخبر**) أي وتقع المنقطعة في الاستفهام (**نحو قولك: أزيد عندك أم عندك عمرو**) بمعنى بل أعندك عمروفسألت أولا عن حصول زيد عندك المخاطب ثم أضربت عن ذلك السؤال إلى السؤال عن حصول عمروعنده (**و**) في الخبر (**نحو**) قولك: (**إنها لإبِلٌ أم شاة**) بمعنى بل أ هي شاء كأنك رأيت جثة وسبق وهمك إلى أنها إبل فقلت: إنها لإبل وظننت أنها شاء فأضربت عن ذلك الخبر إلى السؤال عن إنها شاء فقلت: أم شاء أي بل أ هي شاء قوله: (**والفرق بين أو وأم في قولك: أ زيد عندك أوعمروو**) في قولك: (**أ زيد عندك أم عمرو**) أنك في قولك: (**الأول لا تعلم كون أحدهما**) من زيد أوعمرو(**عند المخاطب فأنت تسأل عن كون أحدهما**) عنده وكان الجواب لا أونعم فإن أجاب المخاطب بالتعيين كان الجواب زائدا عن المسؤل عنه (**و**) في قولك: (**الثاني تعلم أن أحدهما**) من زيد وعمرو(**عند المخاطب إِلَّا أنك لا تعلم أحدهما بعينه فأنت تطالب**) المخاطب (**بالتعيين**) فكان الجواب بالتعيين نحو عندي زيد أوعندي عمروفإن قال المخاطب لا أونعم لم يكن قوله: جوابا لهذا السؤال قوله: (**ولا لنفي ما وجب للأول**) أي لا العاطفة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه (**عن الثاني**) أي عن المعطوف (**نحو جاءني زيد لا عمروفإن قلت: ما جاءني زيد لا عمرولم يجز**) فقد علم أن لا لا تجيء إِلَّا بعد الإثبات قوله: (**وبل للإضراب عن الأول**) أي وبل للإعراض عن المعطوف عليه (**منفيا كان**) الأَوَّل أي المعطوف عليه (**أوموجبا**) أي مثبتا مثال ما كان الأَوَّل

(**قوله: والمنقطعة بمعنى بل والهمزة**) إذالم يكن معها أداة استفهام فانها حينئذ بمعنى بل فقط نحو قوله: تعالى أم هل يستوى الظلمات والنور. (**قوله: في الاستهام**) أي في كلام مشتمل على استفهام. (**قوله: نحو قولك: ازيد عندك أم عمرو**) يفهم منه جواز وقوع أم المنقطعة بعد الهمزة المفيدة للاستفهام حقيقة والمفهوم من الألفية وشروحها خلاف ذلك فليراجع. (**قوله: جثة**) لعله محرف من جثث كما يقتضيه لفظ الابل والشاء في المثال. (**قوله: فظننت**) المناسب ثم ظننت. (**قوله: كان الجوا ب زائدا عن ا لسؤال**) وللمجيب ان يقول لا زيد عندي ولا عمروتخطئة للسائل. (**قوله: لنفي ما وجب**) أي على سبيل الاخبار أوالانشاء ليشمل لا الواقعة بعد الأمر بل الواقعة بعد النداء أيضا. (**قوله: وبل للإضراب**) في كون بل بعد المنفيّ للإضراب عند الجمهو ر خفاء والظاهر انها للاستدراك حينئذ كلكن فليراجع شروح الألفية. (**قوله: منفيا**) أي حقيقة أوحكما ليشمل النهي أيضا. (**قوله: مثال ما كان الأَوَّل إلخ**) أي مثال كون الأَوَّل إلخ أومثال ما كان الأَوَّل معه موجبا فما مصدرية أوموصولة.

موجبا (**كقولك: جاءني زيد بل عمرو**) أي بل جاءني عمروإذا وقع الإخبار عن زيد غلطا (و) مثال ما كان الأَوَّل منفيا كقولك: (**ما جاءني بكر بل خالد**) ويحتمل معنيين أحدهما بل ما جاءني خالد وثانيهما بل جاءني خالد قوله: (**ولكن للاستدراك**) وهي عبارة عن رفع وهم تولد عن كلام سابق ولهذا يتوسط بين كلامين متغايرين معنى كما ذكرنا في الحروف المشبهة بالفعل (**وهي**) أي ولكن (**في عطف الجمل نظيرة بل وفي عطف المفردات نقيضة لا**) أي لإثبات ما انتفي عن الأَوَّل (**يعني إذا عطف بلكن الجملة على الجملة فيجيء لكن بعد النفي والإيجاب**) كما أن بل يجيء بعد النفي والإيجاب أيضا مثال ما يجيء لكن بعد الإيجاب (**نحو**) قولك: (**جاءني زيد لكن عمرولم يجيء** و) مثال ما يجيء لكن بعد النفي نحو قولك: (**ما جاءني زيد لكن عمروقد جا وإذا عطف المفرد بلكن على المفرد فيجيء لكن بعد النفي خاصة**) بعكس لا فإنها تجيء بعد الإثبات خاصة (**كقولك: ما رأيت زيدًا لكن عمرا**) أي لكن رأيت عمرا فإن قلت: رأيت زيدا لكن عمرا لم يجز

﴿حروف النفي﴾

قوله: (**حروف النفي**) أي ومن أصناف الحرف حروف النفي وهي ستة (**ما وإن ولا ولم ولما ولن**) هذا على طريق الإجمال وتفصيلها سيجيء إن شاء الله تعالى قوله: (**فما لنفي الحال نحو ما يفعل الآن**) فإنها نفي لقول القائل يفعل الآن (و) لنفي (**الماضي القريب من الحال نحو ما**

(**قوله: غلطا**) وفي قولك: اضرب زيدا بل عمرا يحتمل أن المتكلم قصد الحكم اوّلا ثم بدا له الاعراض عنه. (**قوله: ويحتمل معنيين**) ثانيهما هو المشهور الذي جرى عليه الجمهو ر فالمناسب تقديمه. (**قوله: ولهذا يتوسط إلخ**) غير ظاهر في لكن الواقع بعدها مفرد فلوقال: بدله ولهذا كان حكم ما بعدها مغايرا لحكم ما قبلها لكان أظهر. (**قوله: وهو في عطف الجمل**) المشهور أن لكن إذا وقعت بعدها جملة حرف إبتداء ويشترط بعد العاطفة وقوع مفرد. (**قوله: بعد النفي**) حقيقة أوحكما ليشمل النهي أيضا كما مرّ. (**قوله: بعد النفي خاصة**) أي عند الجمهو ر وأجاز الكوفيون مجيئها بعد الإثبات حينئذ أيضا. (**قوله: أي لكن رئيت**) حلّ معنى لا حلّ إعراب

﴿حروف النفي﴾

(**قوله: لنفي الحال**) أي وضع للدلالة على نفي الحدث في زمان الحال فالإضافة لأدنى ملابسة وكذا يقال في نفي الماضى ونفي الاستقبال. (**قوله: فانها نفي لقول القائل**) أي فانها تدل على نفي حدث هو مدلول مقول القائل يفعل الآن. (**قوله: نحو ما فعل إلخ**) عبارة المفصل وإذا قال قد فعل فإن نفيه ما

فعل) فإنها نفي لقول القائل قد فعل قوله: (**وإن نظيرة ما في نفي الحال**) لا في العمل (**نحو إن يفعل الآن**) بمعنى ما يفعل الآن وتدخل على الجملتين الاسمية كقوله: تعالى ﴿إِنِ الْحُكْمُ إلا لِلهِ﴾ والفعلية نحو قوله: تعالى ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إلاَّ الظَّنَّ﴾ وقوله: تعالى ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إلا يَوْمًا﴾ ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سِيبويهِ وأجازه المبرد قوله: (**ولا لنفي المستقبل نحو لا يفعلُ**) غدًا فإنها نفي لقول القائل يفعلُ غدا (و) لنفي (**الماضي بشرط التكرير**) أي بشرط تكرير نفي الماضي (**نحو قوله: تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى ﴾ وقد لا يكرر**) نفي الماضي (**نحو قول الشَّاعِر * فأي فعل سيء لا فعله**) أي لم يفعله البيت للحارث بن العفيف وقيل لشهاب بن العفيف وقبله لاَهُمَّ إنَّ الحَارِثَ بْنَ الْجَبَلَهْ زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ وَرَكِبَ الشَّدِخَةَ الْمُحَجَّلَة وَكَانَ في جَارَاتِهِ لاَ عَهْدَ لَهْ فَأي فِعْلٍ سَيّءٍ لاَ فَعَلَهْ قوله: لاهم أي اللهم قوله: زنا على أبيه أي قال له يا زاني والشادخة الغرة التي فشت في الوجه من الناصية إلى الأنف ولم تصب العينين تقول منه شَدَخَتِ الغرة إذا فشت في الوجه والتحجيل بياض في قوائم الفرس وفحواه ركب فَعْلَةً مشهورة قبيحة في قتل أبيه قوله: (**والامر**) أي ولا لنفي الأمر (**نحو لا تفعل**) فإنها نفي لقول القائل افعل (**ويسمى**) نفي الأمر (**النهي**) قوله: (**والدعاء**) أي ولا لنفي الدعاء (**نحو لارعاه الله**) فإنها نفي لقول القائل رعاه الله والرعاية الحفظ قوله: (**ولنفي العام**) أي ولا لنفي العام أي لنفي الجنس (**نحو لا رجل في الدار**) أي ليس فيها من جنسه أحد قوله: (**ولغير العام**) أي ولا لنفي غير العام وهي التي بمعنى ليس (**نحو لا رجل في الدار ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمرو**) والفرق بين لا لنفي العام وبين لا

فعل فكأنه قيل والله ما فعل. (**قوله: لا في العمل**) على قول سِيبويهِ كما سيأتي وبعضهم ومنهم المبرد يجريها مجرى ما في العمل أيضا. (**قوله: وقبله**) الأولى البيت مع ما قبله. (**قوله: وكان في جاراته إلخ**) أي كان في شأن النساء الاتي يجاورنه لا عهد ولا ذمام له. (**قوله: أي قال له يا زاني**) في شرح شواهد اللمفصل يروى بتخفيف النون وتشديدها فمعناه على التخفيف انه زنى بإمرأة أبيه وعلى التشديد ضيق على أبيه من زنّأ بالهمز أي ضيّق وتركت الهمزة تخفيفا. (**قوله: أي ولا لنفي الأمر**) هكذا في المفصل أيضا ولا معنى للنفي ههنا اللهم إلا أن يقال: المراد بكونها لنفي الأمر أنها لترك الأمر حيث ان المراد بإفعل طلب الفعل وبلا تفعل طلب ترك الفعل. (**قوله: والدعاء أي ولا لنفي الدعاء**) صريح في أن قوله: والدعاء عطف على ما أضيف اليه النفي ولا يخفى بعده بل فساده إذ ليس المراد بقوله:م لا رعاه الله نفي الده بل الدعاء نفسه إلا انه دعاء عليه لا دعاء له فالحَقُّ عطفه على نفس النفي. (**قول أي لنفي العام**) أي لنفي الحكم عن العام فالإضافة لأدنى ملابسة.

لنفي غير العام أن الأولى تنفي الجنس والثانية تنفي الجزء ففي قولك: لا رجل في الدار لا يجوز أن يكون في الدار رجل ولا رجلان ولا رجال وفي قولك: لا رجل في الدار ولا امرأة يجوز أن يكون في الدار رجلان أوامرأتان أورجل أونساء وأما قولك: لا زيد في الدار ولا عمروفظاهر في أنها تنفي الجزء لأنها داخلة على العلم فلا يصح أن يكون لنفي العام قوله: (**ولم ولما لنفي المضارع مع قلب معنى المضارع إلى الماضي**) إِلَّا أن بينهما فرقا وهو أن لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل (**ولما في الأصل لم ضمت إليها ما اخرى فازدادت**) أي فزادت (**ما فى**) معنى (**لما أن تضمنت معنى التوقع والانتظار**) كما أن قد متضمنة لمعنى التوقع والانتظار هذا على تقدير كونه متعديا وأما على تقدير كونه لازما فقوله: أن تضمنت إلى آخره بدل من قوله: معناها بدل البعض من الكل والتقدير فازداد معنى لَمَّا فيها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار

(**قوله: أي ليس فيها من جنسه إلخ**) أي ليس فيها من أفراد جنس هو الرجل أحد فالإضافة من إضافة العام الى الخاص. (**قوله: وهي التي بمعنى ليس**) ظاهره أن لا بمعنى ليس لا تكون لنفي حكم العام وليس كذلك إذ قد تكون لنفي حكمه أيضا نحو لا رجل في الدار بل إمرأة. (**قوله: لا رجل في الدار ولا إمرأة**) مثل المص بهذين المثلين للا الكائنة لنفي غير العام التي عبر عنها الشارح بلا بمعنى ليس والظاهر أنها في المثال الأَوَّل لنفي حكم العام إلا انها الغيت عن العمل لتكررها ولا في المثال الثَّانِي وإن لم تكن لنفي حكم العام إلا أنها ليست بمعنى ليس لإمتناع دخول لا بمعنى ليس على المعرفة عند الجمهو ر. (**قوله: لنفي الجزء**) الظاهر البعض أي حكمه. (**قوله: وفي قولك: لا رجل في الدار إلخ**) وقد عرفت أنّ لا هنا أيضا لنفي حكم العام فقوله: يجوز إلخ غير مسلم. (**قوله: ولم ولما لنفي المضارع**) أي لنفي الحدث المفهوم من المضارع مع قلب الزمان المفهوم من المضارع إلى زمان الماضي. (**قوله: وهو انّ لم يفعل**) أي وهو متصور بأن لم يفعل نفي وجواب لفعل ولما يفعل نفي وجواب لقد فعل المشتمل على قد المفيدة للتوقع والتقريب. (**قوله: فازدادت إلخ**) لعل نسخة المتن التي كتب عليها الشارح فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والإنتظار، كما يشير اليها عبارة الشارح فيما يأتي وهي نفس عبارة المفصل كما لا يخفى على المراجع. (**قوله: أي فزادت ما**) يشير إلى أنّ ضمير ازدادت المتعدي راجع الى ما أي تسببت ما في إزدياد معنى التوقع والانتظار في معنى لم. (**قوله: وأما على تقدير كونه لازما إلخ**) أقول إن الضمير المستتر على هذا الاحتمال راجع الى لم لا الى ما كما لا يخفى على من تأمل ويكون المعنى فازدادت لم من حيث معناها أي فازدادت معناها معنى التوقع والانتظار الذي تضمنه. (**قوله: والتقدير فازدادت إلخ**) والظاهر إسقاط قوله: فيها وهذا التقدير مآل عبارة المص على ما قررنا آنفا.

ويحتمل أن يكون قوله: أن تضمنت إلى آخره في محل النصب على التمييز قوله: (**واستطال**) أي وطال (**زمان فعلها**) لزيادة لفظها (**يقال: ندم زيد ولم ينفعه الندم**) أي عقيب ندمه (و) يقال: ندم زيد و(**لما ينفعه الندم إلى هذا الوقت بعد**) أي بعد ذلك الندم (**مع كون النفع متوقعا**) هذا ما اختص به لما من حيث المعنى وأما الذي اختصت به من حيث اللَّفظ فهو أنها مختصة بجواز حذف فعلها يقال: ندم زيد ولما أي ولما ينفعه الندم دون لم فكأنّ ما الزائدة في لما قائم مقام الفعل المحذوف قوله: (**ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد**) تقول لن يفعلَ مؤكِّدًا لقولك لا يفعل قال الخليل أصل لن لا أن فخففت بالحذف وقال الفراء نونها مبدلة من ألف لا وهي عند سِيبويهِ حرف برأسه وهو الصحيح إذ الأصل في الحروف عدم التصرف

(**قوله: على التمييز**) أي من نسبة الفعل الى الضمير الراجع الى لم فيكون حاصل المعنى فازداد معنى التوقع والإنتظار المتضمن في معنى لم، والله أعلم فخذ ما صفي ودع ما كدر. (**قوله: أي وطال**) اشار إلى أن السين والتاء زائدتان أي إمتد إلى زمن التكلم. (**قوله: لزيادة لفظها**) بزيادتها فياناسب طول اللَّفظ طول زمان فعلها. (**قوله: أي عقيب ندمه**) يشير الى انه ليس من المتن كما في النسخة التي بأيدينا والحق أن يكون منه كما في عبار المفصل إذ به يشار إلى أنّ لم لا تفيد الاستمرار. (**قوله: إلى هذا الوقت**) أي وقت التكلم بهذا الكلام. (**قوله: بعد**) أي بعد ذلك الندم لا فائدة فيه. (**قوله: هذا ما إختص به لما من حيث المعنى**) أي ما ذكر من إفادة لما التوقع والانتظار واستطالة زمان فعلها من جملة ما إنفرد به لما من لم من حيث المعنى. (**قوله: وأما الذي اختصت به من حيث اللفظ**) أي الأمر الذي انفرد به لفظ لما من لفظ لم. (**قوله: فهو أنها مختصة بجواز حذف فعلها**) الاخصر والأوضح فهو جواز حذف فعلها. (**قوله: دون لم**) أي دون ندم زيدولم.

(**قوله: فكأنّ ما الزائدة في لما قام مقام المحذوف**) ولوعلل جوازحذف الفعل بعدها بالقياس على قد في الايجاب كما هو المشهور لكان احسن. (**قوله: في نفي المستقبل**)أي في نفي الحدث الواقع في المستقبل فالاضافة لادني ملابسة(**قوله: ولكن على التاكيد**) والمشهور عند الجمهو ر انهالمجرد النفي ولا تفيد تاكيدا ولا تابيدا كما جرى عليه البعض.

(**قوله: مؤكدا لقولك لا يفعل**) أي للنفي المستفاد من قولك: لايفعل. (**قوله: قال الخليل أصل لن لاأن**) وقد أفسد سِيبويهِ قولَ الخليل بانّ أن المصدرية لا يتقدم عليها معمول صلتها فلوكان أصلها كذلك لزم أن لا يجوز زيدا لن يضرب وهو جائز وقد يقال في الجواب أنّه حدث لها معنى آخر بالتركيب فلا يلزم بقاء الحكم السابق. (**قوله: وقال الفراء نونها مبدلة إلخ**) وهو خلاف الظاهر، وما أحسن قول من قال فيه أنه نوع من علم الغيب

﴿حروف التنبيه﴾

قوله: (**حروف التنبيه**) أي ومن أصناف الحرف حروف التنبيه وهي ثلاثة (**ها**) وألا وأما وهي موضوعة لتنبيه المخاطب بها قبل الشروع في الكلام ليتنبه لما يقال له لأنه قد يفوته الغرض على تقدير أن يكون غافلا ولهذا اختص بأوائل الكلام فيها (**نحو ها إن زيدا بالباب وأكثر دخولها على أسماء الإشارة نحو هذا وهاتا وعلى الضمائر نحو ها أنت قال الله تعالى ها أنتم هؤلاء**) فها الأولى داخلة على الضمير والثانية على أسماء الإشارة (**وقد تدخل ها على الجملة قال النابغة * هَا إنَّ تَا عُذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ * فَإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ في الْبَلَدِ**) قوله: تا إشارة إلى القصيدة والعذرة اسم من الاعتذار كما أن الرفعة اسم من الارتفاع وتَاهَ أي تَحَيَّرَ والبلد المفازة وهي البادية والضمير في تكون وقبلت وصاحبها راجع إلى عذرة كان النابغة هجا النعمان فاعتذر النابغة إليه بهذه القصيدة

﴿حروف التنبيه﴾

. (**قوله: حروف التنبيه**) أي حروف ينبه المتكلم المخاطب بواسطتها لئلاّ يغفل عمّا يلقيه اليه والاضافة من إضافة الدال الى المدلول. (**قوله: موضوعة لتنبيه المخاطب إلخ**) اللام في قوله: لتبيه صلة لقوله: موضوعة وليست للتعليل حيث ان معناها التنبيه وانها من حروف المعانى كما يفهم من عدّها من أصناف الحرف وفي العصام ما يفيد أنها ليست من حروف المعاني بل هي موضوعة لغرض التنبيه فليراجع. (**قوله: أيضا لتنبيه إلخ**) من إضافة المصدر إلى المفعول والباء في قوله: بها متعلق بتنبيه أي لتنبيه المتكلم المخاطب بواسطتها. (**قوله: قد يفوته الغرض**) أي يفوت المخاطب غرضه المتعلق بما يلقيه اليه المتكلم. (**قوله: وعلى الضمائر**) يشعر أن دخولها على الضمائر كثير كدخولها على اسماء الإشارة وفيه توقف بل منع الرضي دخولها الضمائر وأوّل الأمثلة المشعرة بذلك. (**قوله: على اسماء الإشارة**) الصواب على اسم الإشارة كما في نسخة خطية.

(**قوله: تا اشارة إلى القصدة**) وفي شرح شواهد الرضي أنها إشارة إلى ما ذكر قبل من أنّه لم يأت بشيء يكرره (**فوله والعذرة**) بكسر العين اسم من الإعتذار بمعنى العذر. (**قوله: كما أنّ الرفعة اسم من الإرتفاع**) في التنظير شيء إذ الرفعة نفس الإرتفاع بخلاف العذرة فإنها بمعنى العذر. (**قوله: والبلد المفازة**) المفهوم من شرح شواهد الرضي أن المراد بالبد بلدة الشَّاعِر حيث ذكر فيه يريد إن لم تقبل عذري وترض عني فاني اضل حتى أني اضل في البلدة التي أنا فيها لعظم الخوف الذي حصل لي من وعيدك. (**قوله: كان النابغة إلخ**) لعله محرف من قوله: كان النعمان قد بلغه أنّ النابغة هجاه فاعتذر النابغة إليه بهذه القصيدة والله أعلم.

قوله: (**وألا وأما**) عطف على قوله: ها أي وحروف التنبيه ها وألا وأما وهما (**لا تدخلان إِلَّا على الجملة نحو أَمَا إنّكَ خارجٌ وَإلاَ إنَّ زيدًا قائمٌ قال الشَّاعِرِ* اَمَا وَالَّذِى أَبْكي وَ أَضْحَكَ وَالَّذِى * أَمَاتَ وَ أَحْيَ وَالَّذى أَمْرُهُ الأَمْرُ * لَقَدْ تَرَكَتْنى أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى * الِفَيْنِ مِنْهَا لاَ يَرُوعُهُمَا الذَعْرُ ***) قوله: أما للتنبيه والواوللقسم والامر الشأن والوحش الوحوش وهي حيوان البر والواحد وحشي والفين أي مألوفين والروع التخويف والذعر بالضم الاسم من ذعرته أذعره ذعرًا أي أفزعته وخوفته والضمير المستتر في تركتني راجع إلى المحبوبة والجملة أعني أحسد الوحش في محل النصب على الحال من مفعول تركتني قوله: أن أرى ألفين أي أحسد الوحش لأن أرى مألوفين من الوحش لا يخوفهما الذعر أي التخويف فقوله: ألفين مفعول أول لقوله: أرى وقوله: لا يروعهما الذعر في محل النصب على أنه مفعول ثان لقوله: أرى (**وقال الآخر * أَلاَ يَا أَصْبحَانِى قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ * وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَوجَالٍ ***) وفي بعض الروايات وآجال الصَبُوحُ الشرب بالغدات وهو خلاف الغَبُوقُ تقول منه صَبَحْتُهُ أَصْبَحُهُ بالفتح صَبْحًا وسِجال موضع ومنايا جمع منية وهي الموت لأنه مقدر من منَى له أي قَدَّرَ لَهُ وغاديات أي آتيات في الغدات جمع غادية وهي سحابة تنشأ صباحا وأوجال جمع وجل وهو الخوف والآجال جمع أجل وهو مدة الشيء قوله: ألا للتنبيه ويا من حروف النداء والمنادى محذوف تقديره ألا يا خليلي أصبحاني أي أسقيانى الخمر صباحا قبل وقوع غارة سجال وقبل وقوع منايا موصوفة بغاديات أي ناشيات في الغدات وقبل وقوع أوجال وآجال

(**قوله: عطف إلخ**) لا يناسب النسخة التي بأيدينا والحق بالنظر اليها أنّ إلا وأما مبتدأ خبره قوله: لا تدخلان نعم يناسب نسخة خطية عبارتها حروف التنبيه ها نحو ها إنّ إلخ وهما لا تدخلان إلخ وسياق عبارة الشارح يقتضي أنه جرى عليها إلا أنّ هذا العطف لا يناسب صنيعه أيضا. (**قوله: والأمر الشأن**) والأنسب تفسيره بالحكم. (**قوله: هو حيوان البر**) أي ما لا يتأهل منها ولفظ الحيوان يستوي فيه الواحد والجمع إلا أنّ الأوضح دوابّ البر. (**قوله: وألفين أي مألوفين**) يفيد أنه فعيل بمعنى مفعول ويفهم من المصباح أنّه بمعنى فاعل فليراجع. (**قوله: من ذعرته**) من باب نفع. (**قوله: يا أصبحاني**) أمر من صبح يصبح بفتح عين الفعل فيهما سقطت همزته في الدرج. (**قوله: وقبل منايا غاديات**) بيان للمراد مما قبله. (**قوله: تقول منه صبحته أصبحه**) أي تقول: صبحته ماضيا وأصبحه مضارعا مأخوذين منه. (**قوله: لأنه**) أي إنما سمي الموت منية لأنه إلخ. (**قوله: من مني له**) أي هو مأخوذ من مني له مجهولا أي قدّر ويحتمل أن يكون معلوما. (**قوله: وهي سحابة إلخ**) أي في الأصل والمراد بها هنا آتية في الغداة كما أشار آنفا. (**قوله: وهو مدة الشيء**) أي مطلق الأجل

﴿حروف النداء﴾

قوله: (**حروف النداء**) أي ومن أصناف الحروف حروف النداء وهي خمسة (**يا وأيا وهيا وأي والهمز**) قال ابن الحاجب في الكافية يا أعمها يعني يا أعم هذه الحروف لأنها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب وقال المصنف موافقا لصاحب المفصل (**فيا وأيا وهيا للبعيد أومن هو بمنزلته**) أي لمن هو بمنزلة البعيد (**من نائم أوساهـ**) أي غافل والسهو الغفلة وقوله: من نائم أوساهـ بيان من هو بمنزلته قوله: (**وإذا نودى بها من عداهـم**) أي إذا نودى بهذه الحروف الثلثة من عدا البعيد والنائم والساهي (**فلحرص المنادى على إقبال المدعوعليه**) أي على إقبال المنادى على المنادى (و) لحرص المنادى (**على مفاطنة المدعو**) أي المنادى (**لما يدعوله**) أي لما يدعوالمنادى المدعوّ لأجله فقوله: (**وأما قول الداعي يا رب ويا الله**) إلخ جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: إن يا للبعيد فكيف يقول الداعي يا رب ويا الله وهو أقرب إليه من حبل الوريد فأجاب المصنف بقوله: وأما قول الداعي يا رب ويا الله (**استقصار منه لنفسه**) أي استقصار واقع من الداعي لنفسه في طاعة الله تعالى (**وهضم لها**) أي وكسر لنفسه (**واستبعاد**) بسبب تقصيره في طاعة الله (**عن مظان القبول**) أي قبول دعائه (و) عن مظان (**الاستماع وإظهار للرغبة**

مدة الشيء إلا أنّ المراد به الأجل المعهود. (**قوله: موصوفة بغاديات**) الأخصَر والأوضح غاديات أي ناشيات

﴿حروف النداء﴾

(**قوله: يا أعمها**) أي موضع استعمال يا اعمّ من موضع استعمال ما عداها. (**قوله: والمتوسط**) الحق إسقاطه إذ ليس في مقام النداء كما يفهم من عباراتهم إلا مرتبتان القرب والبعد ولعلهم يدخلون المتوسط في القريب. (**قوله: والمتوسط**) المناسب لقوله: وأي والهمزة للقريب إسقاطه نعم يناسب قول من قال وأي للمتوسط والهمزة للقريب. (**قوله: وإذا نودي بها من إلخ**) أي إذا أريد بها نداء من عدا المذكور فهو جائز لحرص المنادي إلخ. (**قوله: لحرص المنادِي**) المقتضي رفع الصوة ومده الحاصل بالحروف المذكورة. (**قوله: عليه**) صلة الاقبال. (**قوله: أي على إقبال إلخ**) يغني عن هذا التطويل تفسير المدعوبالمنادى. (**قوله: على مفاطنة المدعو**) مصدر فاطنه في الكلام أي راجعه في الكلام لتفهيم ولا يخفى عدم مناسبته في هذا المقام فالظاهر بدله على تفطن المدعوأوفطانته والله أعلم. (**قوله: أي المنادى**) لاحاجة اليه بعد تفسيره آنفا. (**قوله: استقصار منه لنفسه**) أي فهو جائز حسن لاستقصار من الداعي لنفسه. (**قوله: لنفسه**) صلة استقصار واللام للتقوية. (**قوله: أي استقصار واقع إلخ**) لوقال: بدله أي عد الداعي نفسه مقصرة في طاعة الله تعالى لكان اولى. (**قوله: هضم لها**) الظاهر تاخيره عن قوله: واستبعاد ويكون عطفه على ماقبله من عطف السبب على المسبب كما يكون عطف الاستبعاد من عطف

في الاستجابة) أي في الإجابة (**بالجؤار**) أي بالبكاء والتضرع ولا يرد هذا السؤال على ما قال ابن الحاجب في الكافية قال الجوهري في الصحاح: استقصره أي عده مُقَصِّرًا واستبعده أي عده بعيدا والإجابة والاستجابة بمعنى واحد وجأر الرجل إلى الله تعالى أي تضرع بالدعاء قوله: (**وأما أي والهمزة فللقريب**) عطف على قوله: فيا وأيا إلى آخره أي فيا وأيا وهيا للبعيد وأما أي والهمزة فللقريب لكن الهمزة للأقرب (**نحو أي زيد وأ زَيْدُ كما قال الشَّاعِر * أ زَيْدُ أخَا وَرْقَاءَ إنْ كُنْتَ ثائرًا * فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ** *) قوله: ورقاء اسم رجل والثار والثؤرة الذحل والحِقد يقال: ثارت القتيلَ بالقتيل ثَأْرًا وثُؤْرَةً أي قتلت قاتله وعَرَضَ له كذا يَعْرُضُ أي ظهر واحناء جمع حِنْوٍ بالكسر وهو الجانب والهمزة في أ زيد من حروف النداء أي يا زيد وأخا ورقاء صفة المنادى وإن حرف الشرط وكنت ثائرا فعل شرطه وفخاصم جزآء الشرط وفقد عرضت للتعليل أي إن كنت ثائرا عن قاتل أخيك ورقاء فخاصم لأنه قد عرضت أحناء حق

المسبب على السبب. (**قوله: عن مظان القبول**) أي حضرات الله تعالى الذي له قبول الدعاء واستماعه اوعن مراتب واحوال تناسب قبول الله تعالى سبحانه دعائه. (**قوله: وعن مظان الإستماع**) اعادة لفظة المظان يشعر بأن العطف مغاير والحق انه تفسير فالظاهر إسقاطها. (**قوله: بالجؤار**) على وزن خوار مصدر جأر الرجل أي صاح بتضرع وتذلل متعلق بقوله: إظهار والباء للسببية. (**قوله: بالبكاء والتضرع**) الظاهر والموافق بدله بصياح مع تضرع. (**قوله: واستقصره**) يقال: استقصر فلأن فلانا أي عده مقصرا فيما يجب عليه. (**قوله: واستبعده**) أي الامر. (**قوله: أي تضرع بالدعاء**) أي صاح مع تضرعه متلبسا بالدعاء. (**قوله: عطف على قوله: فيا**) أي على قوله: يا بتقدير قوله: فاما يا. (**قوله: أي فيا إلخ**) أي فاما يا إلخ. (**قوله: ان كنت ثائرا**) المناسب جعله من ثأره أي طلب بدمه لا من ثأره إذا قتل قاتله وان اشعر به كلام الشارح فيماسياتى ويكون المراد ح ان كنت مريدا قتل قاتل اخيك. (**قوله: والثأر والثؤرة الذحل والحقد**) أي البغض والعداوة والمناسب لقوله: يقال: ثأرت القتيل إلخ التعبير بقتل قاتل القتيل. (**قوله: يقال: ثأرت القتيل بالقتيل**) الصحيح وبالقتيل فالواوسقطت من قلم الناسخ أي يتعدى الى مفعوله بنفسه وبالباء. (**قوله: أي قتلت قاتله**) اوطلبت بدمه والمناسب هنا المعنى الثانى كما قلنا. (**قوله: واحناء جمع حنوإلخ**) فيكون المعنى ظهرت جوانب الحق كناية عن ظهور الحق نفسه. (**قوله: أي يا زيد**) لا فائدة في التفسير بل لايناسب على ما جرى عليه المص من ان يا للبعيد اللهم الا ان يقال: اراد ان الهمزة هنا نائبة مناب يا وان المنادى بعيد في الحقيقة نزله الشَّاعِر منزلة القريب والله أعلم. (**قوله: واخا ورقاء صفة المنادى**) والظاهر انه بدل اوعطف بيان. (**قوله: فعل شرطه**) الأولى إسقاط الفعل. (**قوله: ان كنت ثائرا عن قاتل اخيك**) لا يخفى ركاكة هذه العبارة فالحَقُّ ان كنت ثائرا عن قاتل اخيك على التجريد اوعن قتل اخيك على ان عن للتعليل

قوله: (**حروف التصديق والإيجاب**) أي ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب وهي ستة (**نعم وبلى وَأَجَلْ وَجَيْرِ وإِنَّ وَإِى**) قوله: (**فنعم**) شروع في تفصيلها فنعم (**لتصديق الكلام المثبت**) في الخبر (و) لتصديق الكلام (**للنفي في الخبر كقولك: نعم لمن قال قام زيد أو**) قال (**لم يقم زيد**) أي نعم قام زيد في الصورة الأولى ونعم لم يقم زيد في الصورة الثانية ولتصديق الكلام المثبت في الإستفهام ولتصديق الكلام المنفي في الاستفهام كقولك: نعم لمن قال أ قام زيد أوقال أ لم يقم زيد أي نعم قام زيد في الصورة الأولى ونعم لم يقم زيد في الصورة الثانية وهو قوله: (**وكذلك إذا قال أ قام زيد أوأ لم يقم زيد**) أي وكذلك قولك: نعم إذا قال القائل أقام زيد أوألم يقم زيد قوله: (**وبلى تختص بإيجاب المنفي**) أي وبلى تختص بإثبات الكلام المنفي (**خبرا كان**) ذلك المنفي (**أواستفهاما تقول بلى لمن قال لم يقم زيد**) أي بلى قد قام زيد (و) تقول بلى (**لمن قال أ لم يقم زيد**) أي بلى قد قام زيد ﴿قال الله تعالى أيحسب الإنسان أن لن

﴿حروف التصديق والإيجاب﴾

(**قوله: حروف التصديق والايجاب**) أي حروف يدل بعضها على تصديق المخاطب المتكلم فيما يقوله: وبعضها وهو بلى يدل على الايجاب أي على جعل المنفي موجبا ومنهم عبر عن جميعها بحروف الايجاب على ان الايجاب بمعنى التحقيق ومنهم من سمى الواقع بعد الخبر سوى بلى فانها لايجاب المنفي حرف تصديق والواقع بعد الأمر حرف وعد والواقع بعد الاستفهام حرف اعلام وهو اظهر. (**قوله: فنعم**) ينبغى أن يزاد بعده الى اخره وقول الشارح فنعم، سقط أداة التفسير من قلم الناسخ أي أي فنعم كما في نسخة خطية. (**قوله: لتصديق الكلام المثبت**) أي لتصديق المتكلم في كلامه المثبت وكذا يقال في ما ياتى. (**قوله: في الخبر**) أي الذي لم يتقدم عليه استفهام. (**قوله: في الصورة الأولى**) توضيح وليس فيه كثير فائدة وكذا في قوله: في الصورة الثانية. (**قوله: ولتصديق الكلام المثبت في الاستفهام**) أي الذي تقدم عليه استفهام بهل اوبالهمزة ولا يخفى ان كونها للتصديق بعد الاسفهام ككونها بعد الأمر خلاف الظاهر إذ التصديق انما يكون بعد دعوى وهى غير موجودة في الاستفهام والامر فالظاهر انها بعد الاستفهام حرف اعلام وبعد الأمر حرف وعد كما اشرنا اليه. (**قوله: وهو**) أي قولنا لتصديق الكلام المثبت في الاستفهام إلخ معنى قوله: وكذلك إلخ. (**قوله: وبلى تختص بايجاب المنفى**) من قبيل اختصاص الموصوف بالصفة أي تختص بالدلالة على ان المنفي جعل موجبا. (**قوله: اواستفهاما**) أي متقدما عليه أداة الاستفهام. (**قوله: أي بلى قد قام زيد**) هكذا في عبارة شرح المفصل والمناسب لما سبق من انّ لم يفعل نفي فعل إسقاط قد فليراجع.

نجمع عظامه بلى قادرين على أن نُسوِّي بنانه﴾ أي بلى نجمعها قادرين وقال الله تعالى ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ أي قالت الأرواح بلى أي أنت ربنا فلوقال:وا نعم لكفروا قوله: (**وأجل**) أي وأجل تختص (**بتصديق المخبر**) في إخباره (**نفيا كان**) ذلك الإخبار (**أو إثباتا ولا تستعل في جواب الإستفهام يقول المخبر قد أتاك زيد فتقول أجل**) أي أجل قد أتاني زيد (و) كذا يقول المخبر (**ما أتاك زيد فتقول أجل**) أي أجل ما أتاني زيد قوله: (**وكذا جير**) أي كما أن أجل تختص بتصديق المخبر ولا تستعمل في جواب الإستفهام كذا جير بكسر الرآء وقد تفتح (**وإن المكسورة لتصديق المُخبر خاصة**) ولا تستعمل إن في جواب الاستفهام (**قال الشَّاعِر * وُقُلْنَ عَلَى الْفِرْدوْسِ أولُ مَشرَبٍ * أجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ اُبِحيَتْ دَعَاثِرُهُ**) قال الجوهري في الصحاح الفرودس البستان والفردوس اسم روضة دون اليمامة قوله: أول مشرب أي أول موضع الشرب لنا وقوله: أجل جير انه قال فقلت: لهن أجل جير والدعأثر جمع الدعثور وهو الحوض المنثلم وقوله: إن كانت أبيحت دعاثره أي إن كانت القصة أبيحت لكن دعأثر الفردوس (**وقال**) الشَّاعِر (**الآخر * بَكَرَ الْعَوَإذِلُ في الصَّبَاحِ يَلُمْنَنِي وَألُومُهُنَّهْ * وَيَقُلْنَ شِيبُ قَدْ عَلاَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنه**) قوله: بكر أي غدا والعوإذل جمع العإذلة من العذل وهو الملامة وقوله: يلمنني وألومهنه

(**قوله: ألست بربكم**) الاستفهام فيه للتقرير. (**قوله: ولوقال:ونعم لكفروا**) لأن نعم للتصديق فيكون المعنى نعم أي لست ربنا. (**قوله: ولا تستعمل في جواب الاستفهام**) تصريح بما يفهم من قوله: تختص إلخ. (**قول المصنف: وكذا جير وان المكسورة لتصديق المخبر خاصة**) ظاهر صنيعه ان قوله: وان المكسورة جملة مستقلة والأولى عطف قوله: ان على جير فيكون قوله: لتصديق الخبر خاصة مرتبطا بهما وبيانا لوجه الشبه. (**قوله: وقلن على الفردوس أول مشرب**) أي قالت تلك النسوة أول مشرب ومنزل يكون في الفردوس. (**قوله: ان كانت ابيحت دعاثره**) تنازع كل من الفعلين في دعاثره فاعمل احدهما فيه واضمر في الآخر على اختلاف بين الفريقين أي فقلت: لهن نعم يكون لكن ما اردتن ان كانت حياض الفردوس مباحة بأن خربت وعطلت وصارت دعاثرة واما مع سلامتها فلا سبيل لكن الى الوصول اليها لكونها مصونة وممنوعة ح. (**قوله: الفردوس البستان**) أي يطلق على مطلق البستان. (**قوله: والفردوس اسم روضة**) أي قال الجوهرى فيه أيضا الفردوس اسم إلخ أي علم لبستان اسفل من بلدة اليمامة وقريب منها. (**قوله: أول موضع الشرب إلخ**) اشار الى ان المشرب اسم مكان ولعل المراد به المنزل كما اشرنا اليه وقوله: لنا صلة الشرب. (**قوله: وقوله: أجل جير انه إلخ**) أي يرد الشَّاعِر انه قال فقلت: إلخ والأَخصَر الألفصح بدل قوله: انه إلخ أي فقلت: لهن. (**قوله: أي إن كانت القصة إلخ**) يشير إلى أن في كانت ضمير القصة وهو خلاف الظاهر والحق ما قدمنا من أنّ كلا الفعلين تنازعا في الاسم الظاهر

من لامه على كذا يلوم لوما ولومة فهو ملوم أي عذله والشيب بياض الشعر وعلا من العلووهو الارتفاع وكَبَرْتَ من الكِبَرِ في السن يقال: كَبِرَ الإنسان يَكْبَرُ كِبَرَاً أي أسن قوله: يلمنني في محل النصب على الحال من قوله: العوإذل وألومهنه عطف عليه وقوله: شيب مبتدأ وقد علاك خبره تقديره شيب عظيم قد علاك وقد كبرت عطف على قوله: قد علاك والهاء في ألومهنه وإنه هآء السكت وفحواه أن الشَّاعِر يقول غدا النساء العوإذل في وقت الصباح يلمنني على التعشق فألومهنه على منع التعشق ويقلن عند اللوم على التعشق شيب عظيم قد علاك وقد حان حين ترك التعشق وقد كَبِرْت واسننت فقلت: إنه أي نعم قد علاني شيب وقد كبرت قوله: (**وإى اثبات بعد الإستفهام ويلزمها القسم**) أي وإى للإثبات بعد الإستفهام ولا تستعمل إِلَّا مع القسم (**إذا قال المستخبر**) أي المستفهم (**هل كان كذا تقول إى والله**) أي والله كان كذا

﴿حروف الاستثناء﴾

قوله: (**حروف الاستثناء**) أي ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء وهي (**إِلَّا وخلا وعدا وحاشا فإِلَّا حرف بلا خلاف**) بين النحو يين (**وقد ينصب المستثنى بعده**) أي بعد إِلَّا (**وقد يرفع**) المستثنى بعده (**كما مر**) في بحثه (**وأما خلا وعدا فالأكثر**) أي فأكثر النحو يين (**على أنهما فعلان**) بمعنى جاوز (**وينصب المستثنى بعدهما**) لأنه مفعول به وفاعلهما مضمر وقيل هما حرفا جر وهو ضعيف كما ذكر في بحث حروف الجارة (**وأما حاشا فالأكثر**) أي فأكثر النحو يين (**على أنها**) أي كلمة حاشا (**حرف جر وبعضهم قال هو فعل**) أي لفظ حاشا فعل بمعنى جَانَبَ (**ينصب المستثنى بعده**) لأنه مفعول به وفاعله مضمر (**كما حكي عن بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبغ بنصب ما بعد حاشا**) وهو ضعيف كما ذكرناه في بحث الحروف الجارة قوله: الأصبغ بفتح الهمزة والصاد المهملة والغين المعجمة

﴿حروف الاستثناء﴾

. (**قوله: حرف جر**) أي فقط. (**قوله: وبعضهم قال هو فعل**) أي أيضا وهو الصحيح إذ قد ثبت بنقل كثير من العلماء ومنه قول الشَّاعِر حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين. (**قوله: كما حكي إلخ**) أي فذالك ككلام حكي عن بعض العرب. (**قوله: اللهم إغفر إلخ**) بدل أوعطف بيان من ما في كما. (**قوله: ابن الأصبغ**) لعله محرف من أبي الأصبغ اسم رجل وحعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وسوء الفعل. (**قوله: وهو ضغيف**) أي كون حاشا فعل استثناء ونصب ما بعده ضعيف أي قليل ولوعبّر به لكان أولى

﴿حرفا الخطاب﴾

قوله: (**حرفا الخطاب**) أي ومن أصناف الحرف حرفا الخطاب (**وهما الكاف والتاء**) اللاحقان علامةً للمخطاب أما الكاف ففي (**نحو ذلك**) وكذلك وتاك وأولئك وهناك (**و**) أما التاء ففي نحو (**أنت**) فلا محل لهذا الكاف والتآء من الإعراب بل المحل من الإعراب لمجموع الكلمة قوله: (**ويلحقهما**) أي ويلحق التاء والكاف (**التثنية والجمع والتذكر والتأنيث**) كما يلحق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث الضمآئر فتقول ذلك إلى آخره وأنت إلى آخره كما تقول هو هما إلى آخره

﴿حروف الصلة﴾

قوله: (**حروف الصلة**) أي ومن أصناف الحرف حروف الصلة أي حروف الزيادة (**وهي إن وأن ومَا ولا ومِنْ والباء واللام**) وإنما سميت هذه الحروف حروف الصلة أي الزيادة لأنها قد تقع زائدة لا لأنها زائدة أبداً والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد أوالفصاحة أوغيرهما ويعرف كونها زاءدة بأنها لوأستقطت لم يختل المعنى قوله: (**فإن**) أي فإن المكسورة تزاد لتأكيد النفي

﴿حرفا الخطاب﴾

(**قوله: علامة إلخ**) أي حال كون كل واحد منها علامة للخطاب أي دالا عليه. (**قوله: وكذالك وتاك**) الحق إسقاط الواوفي قوله: وتاك. (**قوله: ففي نحو انت**) جرى على مذهب الجمهو ر من ان الضمير ان واللاحق حرف دال على الخطاب. (**قوله: لمجموع الكلمة**) الظاهر للكلمة التي يتصل بها الكاف والتاء. (**قوله: ويلحقهما أي ويلحق التاء والكاف التثنية والجمع إلخ**) أي يدل حرفا الخطاب المذكوران على التثنيت والجمع إلخ بعوارض مختلفة كما تدل الضمائر عليها

﴿حروف الصلة﴾

(**قوله: وانما سميت**) الظاهر ان يقول وانما سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة اوالى اقامة وزن اوسجع اوغير ذلك فالاضافة لادنى ملابسة وسميت حروف الزيادة أيضا لانها قد تكون زائدة. (**قوله: والغرض من زيادة هذه الحروف**) أي هذه الحروف تزاد لغرض معنوي كتأكيد المعنى في من الإستغراقية كقولهم ما جائني من أحد اولغرض لفظي كزيادة الفصاحة. (**قوله: لم يختل المعنى**) أي أصل المعنى حتى لا يشكل بما يزاد لغرض معنوي وقد يقال: ما الفرق حينئذ بين الزائد لغرض معنوي وبين لام الإبتداء وسائر الفاظه مثل انّ حيث لا يختل أصل المعنى بسقوط كل منها مع أنهم لا يقولون أنّها زائدة فليراجع. (**قوله: فان**) أي إلخ ليكون للتفسير معنى. (**قوله: أي فان المكسورة إلخ**) الأوضح فان المكسرة تزاد بعد ما النافية لتأكيد النفي نحو ما إن رئيت زيدا.

(**فيما إنْ رَأَيْت زَيْدًا**) أي بعد ما النافية (**قال الشَّاعِر مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِئَ أَنْيُقٍ جُرْبٍ**) الهناء اَلطَّلْي بالقَطِرَانِ وَالأنيُقُ والنوق جمع ناقة وجُرْب جمع جَرْبَاء قوله: ما إن رأيت الأصل ما رأيت كإِنْسَانٍ أوكَطَالٍ أرَاهُ اليوم طالِيَ أنيق جرب ثم جعل الفعل لليوم حتى كأنه الطالئ على طريق المجاز اتساعا فقال ما إن رأيت كاليوم طالئ أنيق جرب ولا سمعت به والضمير في به راجع إلى الكاف الذي بمعنى المثل في كاليوم لأنه مقدم رتبة وإِنَّمَا لم يقل هانئة مع أنه أراد امرأة هانئة حيث أبصرها تَهْنُؤُ الابلَ بالقطران لأن الأصل في مثل هذا العمل أن يتولاه الرجال لا النساء كما يقال: شاهدي امرأة ولا يقال: شاهدتي امرأة فُغُلِبَ فيه الذكر على الأنثى لغلبة وجود ذلك الفعل من الذكر كالإمارة والقضآء قوله: (**وأنْ في لما أنْ جاء**) أي أن المفتوحه تزاد في لما أنْ جاء أي بعد لما (**كقوله: تعالى ﴿فلما أن جآء البشير﴾** أي فلما جاء قوله: (**وما**) أي وما تزاد (**في مهما ﴿كقوله: تعالى مهما تأتنا به من آية﴾** وأصل مهما ما زيدت عليها ما أخرى فصارت ماما قلبت الف ما الأولى هاء فصارت مهما (و) ما تزاد أيضا (**في أينما ﴿كقوله: تعالى أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الموت﴾** أي أين تكونوا (و) ما زيدت (**في فبما كقوله: تعالى ﴿فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم﴾** أي فبرحمة قوله:

(**قوله: أي بعد ما النافية**) ووقد تزاد بعد ما المصدرية ولم ولما ولا أيضا. (**قوله: الهناء الطلي بالقطران**) قد يقال: الهناء نفس القطران لا الطلي به فالحَقُّ ان يقول الهنؤ الطلي بالهناء وهي القطران. (**قوله: أنيق**) لعلّه محرف أينق وأصله أنوق استثقلت: الضمة على الواوفجعلت موضع النون لتسكن ثمّ قلبت ياء لزياد التخفيف. (**قوله: كأنسان أوكطال إلخ**) والوجه الثَّانِي هو الظاهر. (**قوله: الأصل ما رأيت إلخ**) المناسب لقوله: ثم جعل الفعل لليوم أن يقال: ما رأيت كطال اليوم طالي أنيق جرب. (**قوله: ثمّ جعل الفعل إلخ**) ولوجعل المراد كما صوره لكان أقرب وأحسن. (**قوله: على طريق المجاز**) من قبيل اسناد الفعل الى الظرف نحو نهاره صائم. (**قوله: اتساعا**) لا حاجة اليه بعد قوله: على طريق المجاز. (**قوله: راجع إلى الكاف**) على أن يكون الكاف مفعولا وهانئ حال منه والظاهر إرجاعه إلى هانئ المفعول المتقدم رتبة وجعل كاليوم حالا منه. (**قوله: حيث أبصرها**) يدل على ما قررنا من أنّ كاليوم حال وهانئ مفعول. (**قوله: فغلب فيه**) أي في هذا الأمر وهو الشهادة. (**قوله: الذكر على الانثى**) بأن عبر عنه بلفظ مذكر. (**قوله: كالإمارة والقضاء**) لعل المراد منهما غير الشرعيين وإِلَّا فيشترط كونهما ذكرين _عند الشافعية. (**قوله: وأن في لما أن جاء**) المناسب لما بعده الإقتصار على قوله: وأن. (**قوله: أي بعد لما**) كما أنّها تزاد كثيرا بين لووفعل القسم وقد تزاد بعد كاف الجارة. (**قوله: تزاد في لما إلخ**) أي واقعة في لما أن جاء البشير وكذا يقال فيما يأتي.

(**ولا**) أي ولا زيدت (**في لئلا كقوله: تعالى**) في آخر سورة الحديد ﴿**لئلا يعلمَ أهل الكتاب**﴾ أي لأن يعلم (و) لا زيدت أيضا (**في لا أقسم**) أي أقسم قوله: (**ومن**) أي وتزاد من (**فيما جاءني من أحد**) يعني بعد النفي أي ما جاءني أحد قوله: (**والباء**) أي والباء زائدة (**فيما زيد بقاءم**) أي في خبر ما بمعنى ليس أي ما زيد قاءما أوقاءم على اختلاف الرأيين قوله: (**واللام**) أي واللام زيدت (**في قوله: تعالى** ﴿**ردف لكم**﴾ أي ردفكم بمعنى تبعكم.

﴿حرفا التفسير﴾

قوله: (**حرفا التفسير**) أي ومن أصناف الحرف حرفا التفسير (**وهما أي وأن فأي نحو رقَى أي صَعدَ**) يعني أنَّ تفسيرَ رَقَى صَعدَ (**قال الشَّاعِر * وتَرْمينَنِي بِالطَّرْفِ أي أنْتَ مُذنِبٌ * وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إياكِ لاَ أَقْلي**) يريد الشَّاعِر بأي تفسير الرمي بالطرف والرمي الإلقاء والطرف العينُ ولا يثنى ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر وَالقِلَى البغض فإن فتحتَ القافَ مَددتَ وإن كَسَرْتَ قصرتَ قوله: ترمينني أي تلقيننى أنت يا محبوبة بالعين أي أنت يا عاشق مذنب وتقلينني أي تبغضينني لكن إياك لا أقلي أي لكن أنا إياك لا أقلي كقوله: تعالى ﴿لكنا هو الله ربى﴾ فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان وأدغمت الأولى في الثانية قوله: (**وأنْ**) **عطف على قوله:** أي أي حرفا التفسير أي وأن (**في ناديته أن قم ولا يجيء**) أن مفسرة

(**قوله: ولا زيدت**) التعبير بالماضي ههنا للتفنن كالتعبير باسم الفاعل فيما سيأتي من قوله: والباء زائدة. (**قوله: في لئلاّ يعلم كقوله: تعالى**) وفي نسخ المتن ولا في لئلاّ يعلم والظاهر الإقتصار عليه وإسقاط كقوله: تعالى. (**قوله: وتزاد من**) الأنسب أي من تزاد إلا أنه تفنن. (**قوله: بعد النفي**) وتزاد أيضا بعد شبه النفي وهو النهي والاستفهام

﴿حرفا التفسير﴾

(**قوله: يعني أنّ تفسير إلخ**) الأولى يعني أن رقى بمعنى صعد. (**قوله: وترمينى بالطرف**) أي تتهمينني مشيرة بالطرف أي تشيرين اليّ بعينك اشارة مجازها أنت مذنب. (**قوله: يريد الشَّاعِر بأي تفسير الرمي بالطرف**) أي مقصوده من قوله: أي أنت مذنب تفسير ما قصدته من رميها وإتهمامها مشيرة بالطرف (أي تقلينني) هذا التفسير مبني على ما جرى عليه من تفسير الرمي بالإلقاء ووقد أشرنا إلى عدم مناسبته. (**قوله: والقيت إلخ**) أي بعد نقل حركتها إلى النون. (**قوله: وإن عطف على قوله: اي**) هذاَ إِنَّما يناسب ما في بعض النُسَخ من قوله: حرف التفسير أي نحو رقى أي صعد وأن في نادنيته ان قم، وامّا على نسخة وهما أي وأن فأي نحو رقى أي صعد وأن في ناديته أن قم الخ، فالعطف من قبيل عطف الجملة على الجملة.

(**إلَّا بعد فعل في معنى القول**) نحو قولك: ناديته أن قم تريد بها تفسير النداء وأمرته أن أقعد تريد بها تفسير الأمر (**قال الله تعالى**) في سورة الصافات ﴿**وناديناه أن يا إبراهيم**﴾ يريد بها تفسير الندآء فأي أعم استعمالا من أن لأن ان لا يجيء مفسرة بعد القول الصريح ولا بعد فعل لا يكون بمعنى القول بخلاف أي فلا يقال: قلت:ه أن قم ولا يقال: أيضا ضربته أن قم.

﴿الحرفان المصدريان﴾

قوله: (**الحرفان المصدريان**) أي ومن أصناف الحرف الحرفان المصديان (**وهما أن وما**) وهما مختصان بالجملة الفعلية لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر أما أن ف (**كقولك: أعجبني أن خرج زيد أي أعجبني خروجه**) (و) كقولك: (**أريد أن يخرج أي أريد خروجه** و) أما ما فكما في ﴿**قوله: تعالى فضاقت عليهم الأرض بما رحبت**﴾ أي برحبها قال الجوهري في الصحاح الرحب بالضمة السعة تقول منه فلأن رحب الصدر والرحب بالفتحة الواسع تقول منه بلد رحب وأرض رحبة وإِنَّمَا لم يذكر المصنف أن المثقلة المفتوحة

(**قوله: إلا بعد فعل فيه معنى القول**) أي متقرر في معناه غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد فعل ليس فيه معنى القول فهي لا تُفسّر في الأكثر الا مفعولا للفظٍ غير صريح القول مؤدّ معناه. (**قوله: تريد بها تفسير النداء**) أي مفعول النداء على معنى ناديته بلفظ هو أن قم وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: فأي أعمّ استعمالا**) مفرع على قوله: ولا تجيء إلا بعد فعل إلخ. (**قوله: بخلاف أي فلا يقال إلخ**) الأحسن والأَخصَر ولا يقال: قلت:ه أن قم ولا ضربته أن قم على أن الحق أن يقول بدل قوله: ضربته أن قم نحو ضربت رجلا أن زيدا

﴿**الحرفان المصدريان**﴾

(**قوله: وهما مختصان بالجملة الفعلية**) إختصاصهما بالجملة الفعلية إنما هو مذهب سِيبويهِ وقال غيره قد تدخل ما على الجملة الاسمية وهو الحق. (**قوله: لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية**) لا معنى لهذا التعليل فالظاهر أن يقول أي تدخلان على الجملة الفعلية دائما وتجعلانها في حكم المفرد إلخ. (**قوله: في حكم المفرد الذي هو المصدر**) الأَخصَر في حكم المصدر. (**قوله: أي أعجبني خروجه**) أي فيما مضى. (**قوله: أي أريد خروجه**) أي فيما يستقبل. (**قوله: منه**) أي آخذا منه أومأخوذا منه. (**قوله: رحب الصدر**) أي واسعه كناية عن كثرة حلمه وفرط صبره. (**قوله: والرحب بالفتح الواسع إلخ**) لا تخفي ركاكة العبارة فالحَقُّ الإقتصار على قوله: وبلد رحب وأرض رحبة عطفا على قوله: فلأن رحب الصدر. (**قوله: وإِنَّمَا لم يذكر المص إلخ**) ومن حروف المصدر أيضا أن المخففة وكي في نحو جئتك لكي تكرمنى ولوالواقعة غالبا بعد نحو ودّ يودّ فكان من الأولى للشارح أن يتعرض لها ويعتذر

وهي أيضا مصدرية اعتمادا على قوله: في بحث الحروف المشبهة بالفعل وأن المفتوحة مع ما بعدها مفرد وعلى قوله: أيضا بعد ذلك وفتحت فاعلة ومفعولة إلى آخره فاعلم أن أن المثقلة المفتوحة مصدرية أيضا لكن هي مختصة بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إِلَّا على المبتدء والخبر فإذا دخلهما تجعلهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو أعجبني أن زيدا منطلق أي انطلاق زيد أوفي تأويل المفرد الذي هو في معنى المصدر نحو أعجبني أن زيدا أخوك أي أخوة زيد لك فإن تعذر جعلهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها وما في معناه قدر الكون نحو أعجبني أن هذا زيد أي كون هذا زيد.

﴿**حروف التحضيض**﴾

قوله: (**حروف التخضيض**) أي ومن أصناف الحرف حروف التخضيض (**وهي**) أربعة (**لولا ولوما وهلا وألا**) لها صدر الكلام لكونها دالة على نوع من أنواع الكلام فوجب تقديمها ليحصل

عن عدم تعرض المص لها وقد يقال: إنّ ان المخففة فرع المثقلة فالإعتذار عنها إعتذار عنها وأنّ كي ولوالمصدريتين غير مشهوريتين على ان في كي خلافا إذ منهم من ذهب إلى أنّ كي حرف جر مطلقاً. (**قوله: وأن المفتوحة مع ما بعدها مفرد**) لا يخفى أن كونها في تأويل المفرد وكونها مع ما بعدها فاعلة ومفعولة إلخ لا يقتضي كونها مصدرية إذ المفرد والفاعل والمفعول إلخ أعم من المصدر كما لا يخفى. (**قوله: فاعلم إلخ**) لوقال: بدله فاعلم أنها مختصة بالجملة الاسمية على معنى إذا عرفت أنّ ان المثقلة مصدرية فاعلم إلخ لكان احسن وأَخصَر. (**قوله: لأنها لا تدخل**) فيه ما مرّ في قوله: لأنهما تدخلان على الجملة الفعلية من المصادرة إذ الدليل عين المدعى فالحَقُّ أن يقول بدله أيضا أي لا تدخل إلا على المبتدإ والخبر فتجعلهما في تأويل المفرد. (**قوله: الذي هو مصدر خبرها**) أي إذا كان الخبر مشتقا. (**قوله: الذي هو في معنى المصدر**) أي مستفاد منه معنى المصدر. (**قوله: أخوَة زيد لك**) أي كون زيد أخا لك. (**قوله: وما في معناه**) وفي نسخة أوبدل الواو وهو الأولى

﴿**حروف التحضيض**﴾

(**قوله: حروف التحضيض**) التحضيض في اللغة الحث والترغيب يقال: حضّه على كذا أي حثّه عليه والحروف المذكورة وإن كانت للتوبيخ واللوم داخلة على الماضي لكنها مستعملة كثيرا في لوم المخاطب وتوبيخه على أنه ترك شيئا يمكنه تداركه في المستقبل فكأنها للتحضيض على فعل مثل ما فات فلهذا سميت بحروف التحضيض سواء دخلت على الماضي أم على المضارع. (**قوله: والاّ**) بتشديد اللام وقد تخفف أيضا إلا أن المخففة في الأكثر حرف عرض وهو طلب الشيء بلين وتأدب. (**قوله: لكونها دالة على نوع إلخ**) هو كلام اريد به التحضيض والحث.

العلم في الأَوَّل بأن الكلام في أي نوع قوله: (**تدخل على الماضي والمستقبل**) أي تدخل هذه الحروف على الماضي للوم على ترك الفعل (**نحو لولا فعلت و**) نحو (**لوما فعلت و**) تدخل هذه الحروف على المستقبل للأمر نحو (**لولا تفعل**) أي افعل ولا تدخل هذه الحروف إِلَّا على الفعل لفظاً أوتقديراً كما سيجيء إن شاء الله تعالى في أواخر حروف الشرط قوله: (**ولولا ولوما تكونان أيضا**) أي كما تكونان للتخضيض تكونان (**لامتناع الشيء لوجود غيره**) أي لانتفاء الثَّانِي لوجود الأَوَّل (**فتخصصان**) أي فتخصص لولا ولوما إذا كانتا لامتناع الشيء لوجود غيره (**بالاسم**) أي بالمبتدإ والخبرُ محذوفٌ وجوبا (**نحو**) قول عمر رضي الله عنه (**لولا علي لهلك عمر**) أي لولا علي موجود لهلك عمر وإِنَّمَا وجب حذف الخبر لوجود القرينة المعلومة من معناهما المذكور ولحصول القائم مقام الخبر وهو الجزآء لأنهما حينئذ للشرط وقيل كانت سبب هذا القول أن امرأة حاملة زنت فأمر عمر رضي الله عنه برجمها فقال علي رضي الله عنه ما صنع ما في بطنها فأمر عمر رضي الله عنه بتأخير رجمها إلى أن تضع الحمل وقال عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك عمر

(**قوله: والمستقبل**) أي تدخل على المضارع فتخصصه بالمستقبل. (**قوله: للّوم على ترك الفعل إلخ**) أي لإفادة المتكلم لوم المخاطب وتوبيخه على ترك الفعل. (**قوله: للأمر**) أي لإفادة طلب الفعل أومعنى صيغة الأمر. (**قوله: إلا على الفعل**) أي المذكور من الماضي والمستقبل فاللام للعهد الذكري. (**قوله: ولولا ولما تكونان أيضا**) ينبغي أن يزاد قوله: إلخ. (**قوله: لإمتناع الشيء لوجود غيره**) أي للدلالة على إمتناع الجواب لأجل وجود الشرط أو وقت وجوده. (**قوله: فتخصصان**) وفي بعض نسخ المتن فيختصان ولكل وجهة. (**قوله: أي فتخصص**) الظاهر إسقاط الفاء في التفسير اوتقديم قوله: إذا كانتا إلخ تأمل(**قوله: والخبر محذوف وجوبا**) جرى على قول الاكثرين من انه يجب كون الخبر كونا مطلقاً فيجب حذفه في جميع المواد وذهب بعض النحاة ومنهم ابن مالك الى انه يكون في الغالب كونا مطلقاً فيجب حذفه ويجوذ ان يكون مقيدا فيجب ذكره ان لم يعلم ويجوز الامران ان علم. (قوله: لهلك عمر) فيه إلتفات من التكلم الى الغائب والأصل لهلكت. (قوله: لوجود القرينة) إلخ لايخفى ما في عبارته من الركاكة إذ ظاهرها يشعر ان القرينة ليست نفس معناها وانماهى معلومة منه وليس الأمر كذلك واعادة اللام في قوله: ولحصول يدل على ان الحصول علة مستقلة لوجوب الحذف مع أن العلة مجموع الامرين القرينة وحصول القائم إلخ فالأوضح والاخصر لكون معناهما قرينة على الخبر وقيام الجواب مقامه اه. (**قوله: لانهما إلخ**) أي وانما وجود الجزاء لانهما إلخ ولايخفى ان اطلاق حرف الشرط على كل منهما غير مشهور فليراجع. (**قوله: وقيل كانت سبب**) الصواب قيل كان سبب إلخ. (**قوله: ان امرأة حاملة زنت**) وفي بعد روايات سبب القول ما يدل على انها زنت فحملت. (**قوله: ماصنع ما في بطنها**) أي لا ذنب لها يستحق به القتل المتسبب عن رجمها

﴿حرف التقريب﴾

قوله: (**حرف التقريب**) أي ومن أصناف الحرف حرف التقريب (**وهو قد و**) معناه أنه (**يقرِّب الماضي من الحال**) إذا دخل على الماضي (**تقول قد قامت الصلوة و**) أنه (**يقلل**) تارة (**ويحقق**) تارة إذا دخل على المضارع مثال التقليل (**نحو قولك: إن الكذوب قد يصدق وإن الجواد قد يعثر ومثال التحقيق مثل قوله: تعالى ﴿قد يعلم الله المعوقين﴾** قوله: (**وفيه**) أي وفي قد (**توقع وانتظار**) إذا دخل على الماضي تقول قد فعل لمن توقع وانتظار الفعل ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقال الخليل هذا الكلام يريد نحو قد فعل لقوم ينتظون الخبر

﴿حروف الاستقبال﴾

قوله: (**حروف الاستقبال**) أي ومن أصناف الحرف حروف الاستقبال (**وهي**) خمسة (**سوف والسين**) نحو سيعلم وسوف يعلم وفي سوف دلالة على زيادة التأخير ومنه سوفت الأمر أي أخرته ويقال: سف افعل بمعنى سوف افعل (**وان ولن ولا**) النافية وقد مر بيانها

﴿حرف التقريب﴾

. (**قوله: حرف التقريب**) أي حرف دال على تقريب زمان الماضى الى زمان الحال إذا دخل على الماضى ومنهم من ترجم لها بحرف التوقع والأولى من هذا وذاك التعبير بحرف التحقيق إذ لاينفك عنها مطلقاً بخلاف التقريب والتوقع قال الرضي قد تدخل على الماضى والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق. (**قوله: ومعناه**) أي معنى قد بدون ملاحظة قيد التقريب.

(**قوله: تقول قد قامت الصلاة**) على معنى قام الناس لاجلها وتهيؤا لها لانه الذي تحقق قريبا واما إذا كان المعنى قدحان وقت الصلاة فالظاهر ان قد حينئذ للتحقيق لاللتقريب وهى في هذا المثال مفيدة للتوقع أيضا على كلا المعنيين. (**قوله: وانه يقلل تارة إلخ**) الحق المناسب لما نقلناه عن الرضى من ان التحقيق لاينفك عنها مطلقاً ان يقول يقلل ويحقق تارة ويحقق فقط تارة اخرى.

(**قوله: مثل قوله: تعالى إلخ**) الأولى إسقاط المثل. (**قوله: وفيه توقع إلخ**)أي تدل قد على التوقع وانتظار ما يلقيه المتكلم. (**قوله: إذا دخل على الماضى**) لا وجه للتقييد فانها تفيد التوقع إذا دخل على المضارع أيضا نعم قال ابن هشام في المغنى والذي يظهر لى قول ثالث وهو انها لاتفيد التوقع أصلا فليراجع.

(**قوله: ومنه**) أي من مواضع قد المفيدة للإنتظار والتوقع.

(**قوله: يريد**) أي يقصد بهذا الكلام. (**قوله: ينتظرون الخبر**) أي مضمون الخبر. (**قوله: ومنه سوفت الامر**) أي من سوف سوّفت الأمر أي اخرته جدا

﴿حرفا الاستفهام﴾

قوله: (**حرفا الاستفهام**) أي ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام (**وهو طلب الفهم وهما**) اثنان (**الهمزة وهل**) تدخلان على الجملتين الاسمية (**نحو أ زيد قائم وهل زيد قائم و**) الفعلية نحو (**أ قام زيد وهل قام زيد**) قوله: (**والهمزة أعم تصرفا منه**) أي والهمزة أكثر تصرفا في الاستعمال من هل يعني تستعمل الهمزة في مواضع لا تستعمل هل فيها (**تقول أ زيد قام ولا تقول هل زيد قام**) يعني إذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل لأن أصل هل أن يكون بمعنى قد كقوله: تعالى ﴿هل أتى على الإنسان﴾ أي قد أتى فكما لا يقال: قد زيد قام لا يقال: هل زيد قام فإن قلت: مقتضى ما ذكرت أن لا يقال: هل زيد قائم كما لا يقال: قد زيد قائم قلت: إنما يقال: هل زيد قائم تشبيها لها بأختها أي بالهمزة في أ زيد قائم وإِنَّمَا لم يشبه بأختها أي الهمزة في هل زيد قائم لأن هذه الجملة أقرب بباب هل لوجود الفعل فيها فاعتبار هل في نفسها إذا كانت داخلة على هذه الجملة أولى وأليق من تشبيهها بأختها

﴿حرفا الاستفهام﴾

(**قوله: حرفا الاستفهام**) من اضافة الدال الى المدلول أي حرفان دالأن على معنى الاستفهام. (**قوله: اثنان**) لايظهر له فائدة فالحَقُّ إسقاطه. (**قوله: الهمزة وهل**) فالهمزة لطلب التصور أي ادراك غير النسبة والتصديق أي ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وهل لطلب التصديق فقط وباقى كلمات الاستفهام لطلب التصور فقط. (**قوله: تصرقا**) تمييز عن نسبة اعم الى فاعلها. (**قوله: اكثرتصرفا في الاستعمال**) الاخصر والاوضح أي والهمزة اكثر استعمالا من هل. (**قوله: ولا تستعمل هل فيها**) أي بخلاف هل فانها لاتستعمل في غير مواضع استعمال الهمزة. (**قوله: فعلا**) أي جملة فعلية. (**قوله: كما لايقال: زيد قائم إلخ**) أي كما لايقال: قد زيد قام لكون قد من خواص الأفعال ينبغى ان لا يقال: هل زيد قائم أيضا لانها إذا رات فعلا في حيزها تذكرت عهو دا وحنت الى مألوفها الأول فلم ترض لوقوع الاسم فأصلا بينهما والله أعلم. (**قوله: تشبيها لها باختها**) مع أنها لم ترا الفعل في حيزها تسلت عنه بخلاف ما إذا رئته فإنها لا ترضى إلا بأن تدخل عليه كما مرّ آنفا وبهذا لم يبق وجه السؤال الآتي الذي أجاب عنه بما يمجه الطبع. (**قوله: وإِنَّمَا لم يشبه باختها إلخ**) أي وإِنَّمَا لم يجر هل زيد قائم تشبيها له بأزيد. (**قوله: لأن هذه الجملة**) أي نحو جملة زيد قام من الجملة الاسمية التي حيزها جملة فعلية اقرب بباب هل إلخ الظاهر والمانسب لقوله: بعد فاعتبار هل في نفسها إسقاط الباب أي أليق بأن ينظر فيها من حيث الجواز وعدمه إلى نفسها. (**قوله: لوجود الفعل فيها**) مفصولا عن هل. (**قوله: فإعتبار هل في نفسها**) أي فرعاية مقتضى نفس هل من وجوب معانقتها الفعل والحكم بعدم جواز دخولها على نحو جملة زيد قام. (**قوله: إذا كان داخلة**) أي إذا أريد بيان معرفة جواز

قوله: (**وتقول أ زيد عندك أم عمرو**) أي وتقول أ زيد عندك أم عمروبالهمزة لا بهل فإنه سؤال عن تعيين الذات لأن حصول أحدهما عند المخاطب لا على التعيين متحقق وإِنَّمَا السؤال عن التعيين أي تعيين الذات المتصفة بذلك الحصول المتحقق قوله: ﴿وأثم إذا ما وقع﴾ أي تقول أثم إلخ في سورة يونس ﴿وأ فمن كان على بينة﴾ في سورة هو د ﴿وأومن كان ميتا﴾ في سورة الأنعام (**دون هل**) يعني تدخل الهمزة على حروف العطف ولا تدخل هل عليها لأن الهمزة لقطع ما بعدها عن ما قبلها لاختصاصها بصدر الكلام فلووقعت الواوأوالفاء أوثم قبلها وهن لوصل ما بعدها بما قبلها لكان كالجمع بين الضَّبِ الذي موضوعه البر وبين الحوت الذي موضعه البحر فتدخل الهمزة على حروف العطف وتقدر المعطوف عليه بعد الهمزة بخلاف هل فإنها ضعيفة في هذا الباب فإن مذهب سِيبويهِ أن حرف الاستفام هو الهمزة فقط وأن هل بمعنى قد إِلَّا أنهم تركوا الهمزة قبلها لأنها لا تقع إِلَّا في الاستفهام

دخولها أوعدمه على هذه الجملة أولا إلخ. (**قوله: دون هل**) أي دون هل زيد عندك أم عمرو. (**قوله: مع أم المتصلة**) وامّا المنقطعة فكما يجوز إستعمال الهمزة معها يجوز إستعما لهل أيضا ولهذا يصح نحو هل زيد عندك أم عمر على تقدير جعل عمر مبتدأ محذوف الخبر. (**قوله: لأن هل للسؤال عن الصفة**) أي عن وقوعها أولا وقوعها. (**قوله: وعن الذات**) أي عن تعيينها وحاصل قوله: أنّ هل لطلب التصديق فقط وانّ الهمزة لطلب التصديق والتصور جميعا فلوعبر بهما لكان أحسن وأوضح على أنّ قوله: أوعن الذات فيه قصور كما لا يخفى على المُتأَمِّل. (**قوله: وجاز أزيد عندك أم عمرو–الى قوله: عن تعيين الذات**) الظاهر إسقاطه وأن يقول بدله وأم المتصلة قرينة على أن السؤال عن تعيين الذاتت. (قوله: لأن حصول أحدهما إلخ) كما هو مقتضى أم المتصلة. (**قوله: وإِنَّمَا السؤال إلخ**) مستدرك لا حاجة اليه والله أعلم. (**قوله: وأثمّ إذا ما وقع آمنتم به**) أي أأخرتم الأيمان ثمّ إذا إلخ. (**قوله: وأفمن كان على بينة من ربه**) أي أيستوي المؤمن والكافر فمن كان على بينة من ربه لا يكون كمن ليس كذلك. (**قوله: أومن كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي في الناس كمن مثله في الظلمات**) أي أأنتم مثلهم ومن كان إلخ. (**قوله: لقطع ما بعدها إلخ**) أي للدلالة على أن ما بعدها كلام مستقل مقطوع عمّا قبلها. (**قوله: لكان كالجمع إلخ**) أي لأدّى ما ذكر إلى إجتماع مناقضين فيكون كالجمع بين إلخ (**وتقدر المعطوف عليه**) كما صورنا في الآيات السابقة والجمهو ر على أنّ الهمزة مقدمة من تأخير فلا تقدير. (**قوله: في هذا الباب**) أي باب الإستفهام فليست متمكنة في طلب الصدارة مثل الهمزة فأغتفر فيها تقدم حرف العطف عليها. (**قوله: إلا انهم تركوا إلخ**) أي لكنهم يحكمون بأنّ همزة الإستفهام مقدرة قبلها. (**قوله: إلا في الإستفهام**) أي لا تستعمل إلا في مقام الإستفهام.

وقد جاء دخول الهمزة على هل في قول الشَّاعِر سَائل فَوَارِس يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنَا أَهَلْ رَأونَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأكَمِ قوله: سائل أمر من المسائل بمعنى السؤال وفوارس جمع فارس على غير القياس ويربوع قبيلة من بني تميم والشدة بفتح الشين الحملة ويروى بشدتنا بكسر الشين وهي الفوت وسفح الجبل أسفله والقاع المستوى من الارض والأكم جمع الأكَمَةِ وهي معروفة وفحواه اسْأل فوارس قبيلة يربوع عن حربنا بجانب القاع ذي الأكم أهل رأوا منا جبنا وضعفا قوله: (**وتقول أ تضرب زيدا وهو أخوك دون هل**) أي وتقول أ تضرب زيدا وهو أخوك منكرا الضربَ وهو على صفة الأخوة دون هل تضرب زيدا وهو أخوك فإنك لا تقول ذلك لأن هل مخصصة للفعل المضارع بالاستقبال لأنها تجيء في مقام التردد في وقوع الفعل ولا تردد في الفعل الحالي لأنه مشاهد وأما الهمزة فإنها تستعمل في الثوابت أيضا لما عرفت أن الهمزة

(**قوله: وقد جاء دخول الهمزة على هل**) في قوة الإستدلال على أنّ هل بمعنى قد لا للإستفهام إذ لوكانت له لما جاز دخول الهمزة عليها وقد يقال في الجواب أن من يقول بكون هل للإستفهام لا يلزم ذلك بل يجوّز استعمالها بمعنى قد في بعض الأحيان ويضعف كونها بمعنى قد دائما جواز دخولها على الجملة الاسمية نحو هل زيد قائم. (**قوله: بشدتنا**) الباء بمعنى عن متعلق بقوله: سائل. (**قوله: أهل رأونا**) الاستفهام للتقرير أي فإتهم رأونا. (**قوله: بسفح القاع ذي الأكم**) السفح منقطع الجبل وغيره والقاع في الأصل أرض قد إنفرج عنها الجبال والآكام، والمراد هنا مطلق الأرض والأكم جمع أكمة وهي ما نشز عن الأرض قليلا صفة القاع وحاصل معناه اسئل فوارس هذه القبيلة وشجعانهم عن حملتني التي حملناها عليهم هل كانت قوية لأنهم رأونا بسفح تلك الأكمات وعرفوا مقدار قوتنا. (قوله: بمعنى السؤال) فالمشاركة ليست مرادة.

(**قوله: ويربوع قبيلة**) سميت بإسم أبيها. (**قوله: والقاع المستوى من الارض**) وقد عرفت ان المراد به هنا مطلق الارض. (**قوله: اهل رأوا منآ**) يشعر بأن الاستفهام للانكار وقد عرفت مما مر انه للتقرير وهو الحق والله أعلم. (**قوله: منكرا الضرب**) أي ضرب المخاطب زيدا

(**وهو على صفة الاخوة**) أي والحال ان زيدا على صفة هى الاخوة الموجودة في زمان الحال على ما هو المتبادر فتدل الجملة الحالية على ان الضرب واقع في زمن الحال مقارنة الحال لعامله. (**قوله: فانك لاتقول ذلك**) الحق إسقاطه.(**قوله: مخصصة للفعل المضارع بالاستقبال**) فلا تنا سب ان تستعمل مجازا لانكار الفعل الواقع في الحال كما في المثال المذكور. (**قوله: لانها تجىء إلخ**) أي لانهل الداخلة على المضارع مثلا لكونها لطلب التصديق فقط لاتجيء الا في مقام التردد في وقوع الفعل ولا تردد إلخ.

(قوله:**فانها تستعمل في الثوابت**) أي تستعمل لطلب التصور في مقام الاحكام الثابتة الخالية من التردد

للسؤال عن الذات أيضا فإن قلت: قولك: أ تضرب زيدا وهو أخوك طلب لحصول الحاصل وهو محال قلت: وإن كان طلبا لحصول الحاصل لكن لما أنكر بهذا الاستفهام ضربه صار كأنه لم يشاهده فاستقام سؤاله قوله: (**وتحذف عند الدلالة**) أي وتحذف الهمزة عند دلالة الدليل على حذفها (**تقول زيد عندك أم عمرو**) بحذف الهمزة من أ زيد لأن أم في أم عمر وهي المتصلة وقد علمت أن أم المتصلة لا تقع إلَّا في استفهام مع الهمزة (**قال الشَّاعِر لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ**) قال المطرزي في المغرب العمر بالضم والفتح البقاء إلَّا أن الفتح غالب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم ويقال لَعَمْرُكَ ولَعَمْرُ الله لأفعلن فارتفاعه على الابتداء والخبر محذوف وأدري من الدراية وهي العلم والجمر جمع جمرة وهي الحصاة وبها

(**أيضا**) أي كما تستعمل لطلب التصديق في مقام التردد. (**قوله: للسؤال عن الذات**) أي لطلب التصور كما مر (**قوله:أيضا**) أي كما أنها للسوال عن الصفة ولطلب التصديق فلا تختص بمقام التردد في وقوع الفعل الحالى فلا تخصص بالاستقبال فيناسب استعمالها في مقام انكار وقوع الفعل الحالى مجازا. (**قوله: طلب لحصول الحال**) إذ المطلوب معرفة وقوع الضرب وهى حاصلة بواسطة مشاهدة الضرب الواقع في الحال. (**قوله: قلت: وان كان طلبا لحصول الحاصل**) أي بحسب الظاهلر. (**قوله: بهذا الاستفهام**) الحق إسقاطه تأمل. (**قوله: كانه لم يشاهده**) فلم تحصل له معرفة وقوعه فاستقام السوال هذا ولايخفا ان الحق في الجواب ان يقول قلت: كون الهمزة هنا لطلب حصول الحاصل مردود ان الهمزة هنا لمجرد انكار وقوع الفعل الحالى على سبيل المجاز فتأمل وحرر المقام فانه مضطرب جدا والله أعلم. (**قوله: على حذفها**) صلة الدلالة. (**قوله: لأن أم إلخ**) أي انما حكم بحذفها اوانما جاز حذفها. (**قوله: هى المتصلة**) بدليل وقوع المفرد. (**قوله: في القسم**) أي فيه في حال استهماله في القسم لأن موضع القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. (**قوله: حتى لايستعمل فيه الضم**) أي فلايجوز فيه الضم وينبغى ان يزاد نحو الا قليلا ليصح التفرع. (**قوله: فارتفاعه**) الأولى وارتفاعه كما في نسخة خطية. (**قوله: على الابتداء**) أي على كونه مبتدأ. (**قوله: والخبر محذوف**) أي وجوبا. (**قوله: وهى إلخ**) أي في الأصل. (**قوله: التي يرمى الحصاة اليها**) المناسب ترمى بالحصى. (**قوله: لما بينهما**)أي يبن المواضع والحصى من الملابسة أي الحالية والمحلية فاطلاق الجر عليها مجاز مرسل. (**قوله: رمت النساء**) يشير الى ان الضمير في رمين يرجع إلى المرأة التي شبّب بها الشَّاعِر مع صواحبتها ومنهم من قال أنّ الضمير يرجع الى البنان في البيت قبله وهو بدا لي منها معصمٌ حيث جمّرت ** وكفٌ خضيبٌ زينت ببنان ولعله الظاهر. (**قوله: في الأمور**) الأولى بالأمور.

سموا المواضعَ التي يرمى الحصاة إليه لما بينهما من الملابسة أي لعمرك قسمي لا أعلم أ بسبع حصيات رَمتْ النساءُ الجمرَ أي إلى مواضع الحصيات أم بثمان حصيات وإن كنت عالما في الأمور فحذفت الهمزة في أ بسبع لدلالة أم المتصلة في أم بثمان على حذفها قوله: (**وللاستفهام صدر الكلام لدلالته**) أي لدلالة الاستفهام (**على نوع من أنواع الكلام**) ليحصل العلم في الأَوَّل بأن الكلام في أي نوع من أنواعه.

﴿حروف الشرط﴾

قوله: (**حروف الشرط**) أي ومن أصناف الحرف حروف الشرط وهي (**إنْ وَلَوْ وَأَمّا فإن للزمان المستقبل ولودخل على الفعل الماضي ولوللزمان الماضي وإن دخل على الفعل المستقبل**) وهما يدخلأن على جملتين فيجعلأن الجملة الأولى شرطا والثانية جزاء

(**ويجيء فعلا الشرط والجزاء ماضيين**) نحو إن أكرمتني أكرمتك (**ومضارعين**) نحو إن تكرمني أكرمك (**ويجيء أحدهما ماضيا والآخر مضارعا**) بأن يكون الأَوَّل ماضيا والثاني مضارعا نحو إن أكرمتني أكرمك وبالعكس نحو إن تكرمني أكرمتك قوله: (**فإن كانا ماضيين**) أي فإن كان فعلا الشرط والجزاء ماضيين (**فلا جزم**) فيهما لفظاً (**لأن الماضي مبني**) والجزم لا يكون إِلَّا في المعرب قوله: (**وإن كانا مضارعين**) أي وإن كان فعل الشرط والجزاء مضارعين (**أو**) كان

(**قوله: وللإستفهام صدر الكلام**) أي يجب أن يكون دال الإستفهام حرفا كان أواسما في أول الكلام. (**قوله: على نوع من انواع الكلام إلخ**) أي كلام قصد به إنشاء الإستفهام. (**قوله: ليحصل العلم في الأول**) أي في أول الأمر علة لعلية الدلالة لاقتضاء الإستفهام الصدارة. (**قوله: في أي نوع إلخ**) أي من أي نوع من أنواعه.

﴿حروف الشرط﴾

(**قوله: وهي ان ولوأما**) وعدّ سِيبويهِ إذما منها ووافقه ابن مالك في الفيته وفي قول غير مشهور أنّ مهما أيضا منها والتحقيق أنهما إسمان وعليه جمهو ر النحاة فليراجع. (**قوله: فإن للزمان المستقبل**) أي وضع للدلالة على تعليق حصول شيء بحصول شيء في الزمان المستقبل وكذا يقال في قوله: ولوللزمان الماضي. (**قوله: ولوللزمان اللماضي**) ويجيء بمعنى إن للزمان المستقبل أيضا وإن كان قليلا قال ابن مالك في خلاصته لوحرف شرط في مضي ويقل **ايلائه مستقبلا لكن قبل. (**قوله: فيجعلأن الجملة الأولى إلخ**) الولى والأوضح فيدلأن على تعليق وجود الثانية بوجود الأولى كما قررنا ويسمى الأولى شرطا لتعليق الحكم عليها والثانية جزاء لأن مضمونها جزاء لمضمون الأولى. (**قوله: ويجيء فعلا**

الفعل (**الأول**) وهو الشرط (**مضارعا فالجزم لازم**) في المضارع لوجود المقتضى وهو حرف الشرط وعدم المانع وهو البناء (**نحو إن تكرمني أكرمك وإن تكرمني أكرمتك**) قوله: (**وإن كان الآخر مضارعا**) أي وإن كان الفعل الآخر وهو جزاء الشرط مضارعا (و) الفعل (**الأول**) وهو فعل الشرط (**ماضيا جاز رفع المضارع**) نحو إن ضربتني أضربك (و) جاز (**جزم المضارع**) أيضا (**نحو إن ضربتني أضربك**) أما جواز الرفع فلأن حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو أقرب إليه فلا يعمل في الجزآء الذي هو أبعد عنه وأما جواز الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير (و) مثال الرفع (**قول زهير**) في مدح هرم بن سنان المزني هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائلَهُ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ وَإنْ أتَاهُ خَلِيلُ يَوْمَ مَسْألَةٍ يَقُولُ لاَ غَائبٌ مَالي وَلاَ حَرِمُ) ويروى يوم مسغبة قوله: الجواد السخي يقال: جاد الرجل بما له يجودًا فهو جواد والنَوْل والنائل العطاء وعفوالمال ما يفضل عن النفقة يقال: أعطيته عفوَ المال يعني بغير مسألة قوله: ويظلم أي يسأل فوق طاقته فيظطلم أي فيتحمل الظلم

والخلة بالضم الحاجة والفقر الفقير المختل الحال ويحتمل أن يكون من الخلة بمعنى المحبة والمسألة السؤال والمسغبة المجاعة، والمال الحَرِم هو الذي لا خير فيه وقال الجوهري في

الشرط والجزاء) أي الفعلان اللذان تصدّر بهما جملة الشرط والجزاء. (**قوله: وإن كان فعل الشرط**) المناسب لما قبله فعلا الشرط والجزاء. (**قوله: وهو الشرط**) أي الذي تصدر به الشرط. (**قوله: لوجود المقتضي**) أي للجزم. (**قوله: جزم المضارع**) الأولى والموافق لنسخ المتن جزمه. (**قوله: لما لم يعمل في الشرط**) أي في فعله لفظاً. (**قوله: فلا يعمل في الجزاء**) أي يضعف عن العمل في الجزاء قال بعضهم يلزم من هذا القول أن لا يكون الجزاء معمولا لأدات الشرط لفظاً ولا تقديراً وعند سِيبويهِ أن المرفوع ليس بجواب وإِنَّمَا هو مؤخر من تقديم والجواب محذوف وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنّ هناك فاء مقدرة مع مبتدإ على معنى إن ضربتني فأنا أضربك. (قوله: هو الجواد) أي لا جواد سواه كأنّ وجود غيره بالنبة اليه كلا. (**قوله: عفوا**) أي إعطاء عفوبمعنى أنه يعطيك ما سئلته بسهو لة من غير مطل ولا تعب. (**قوله: يوم مسئلة**) الإضافة لأدنى ملا بسة أي في يوم يكون فيه سؤال وطلب. (**قوله: لا غائب ما لي**) أي لا يعتذر بغيبة ماله. (**قوله: ولا حرم**) أي لا محمروم ولا ممنوع منه. (**قوله: والنوال والنائل العطاء**) أي الإعطاء والمراد هنا العطية. (**قوله: وعفوالمال مايفضل عن النفقة**) والذي يسهل على الطّباع بذله. (**قوله: يعني بغير مسألة**) أي ليس المراد أنه أعطاه ما يفضل عن النفقة بل المراد ما يلزمه وهو الإعطاء بسهو لة ومن دون سؤال.

الصحاح والحرام بكسر الرآء أيضا الحرمان قال زهير وإن أتاه خليل إلى آخره أي وإن أتى الممدوح فقير أوحبيب يوم مسألة أويوم مجاعة يقول الممدوح ليس مالي غائبا ولا مالا لا خير فيه فيعطى منه الخليل شيأ فإن حرف الشرط وأتاه خليل فعل الشرط ويقول جزاؤه والفعل الأَوَّل ماض والفعل الآخر مضارع وهو مرفوع فلوجزم لم يكن البيت موزونا.

قوله: (**وإن كان الجزاء ماضيا**) إلى آخره هذا شروع في بيان عدم جواز دخول الفآء على الجزاء وبيان جواز دخولها عليه وبيان وجوب دخولها عليه فإن دخول الفاء على الجزاء منحصر في أقسام ثلثة ممتنع وجائز وواجب والضابط في ذلك أنه إذا أثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء على الجزاء أي يمتنع دخولها عليه لعدم الاحتياج إلى الرابط بالفاء حينئذ وإذا احتمل تأثير حرف الشرط في الجزآء وعدم تأثيره فيه جاز دخول الفاء على الجزآء وترك دخولها عليه وإذا لم يؤثر حرف الشرط في الجزآء قطعا يجب دخولها عليه للاحتياج إلى الربط بالفآء حينئذ ليدل على أنه جواب الشرط فقوله: (**وإن كان الجزاء ماضيا لفظا أومعنى**

(**قوله: والخلة بالضم الحاجة**) في كتب اللغة انه بالفتح والذي جاء بالضم أيضا انما هو الخلة بمعنى المحبة والصداقة. (**قوله: أيضا والخلة إلخ**) والخليل الفقير المختل الحال من الخلة بمعنى الحاجة والفقر. (**قوله: ويحتمل أن يكون إلخ**) ولايخفى انه يفوت كمال المدح حينئز فالحَقُّ الاختصار هنا على احتمال الأول وفي التصريح المراد بالخليل الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق. (**قوله: هو الذي لاخير فيه**) أي لايستفيدمنه احد. (**قوله: والحرم بكسر الراء أيضا الحرمان**) أي هو مصدر بمعنى الحرمان والمراد منه هنا المحروم منه كما مر. (**قوله: شيء**) الأولى بدله ما يساله. (**قوله: فعل الشرط**) الظاهر إسقاط الفعل. (**قوله: فلوجزم إلخ**) أي انما حكم بالرفع إذ لوجزم لم يكون إلخ. (**قوله: في بيان إلخ**) أي في بيان ما يمتنع فيه دخول الفاء على الجزاء وما يجوز فيه الامران وما يجب فيه دخولها عليه. (**قوله: فان دخول إلخ**) أي انحصر البيان في المذكور لأن دخول إلخ. (**قوله: والضابط في ذلك**) أي في معرغة ذلك المذكور من الاقصام الثلاثة. (**قوله: انه إذا إلخ**) أي متحقق وحاصل بانه إلخ. (**قولفهر في الجزاء معنى قطعا**) ىا في معنى الجزاء تاثيرا قطعيا.

(**قوله: أي يمتنع دخولها عليه**) مستدرك لافائدة فيه. (**قوله: الى الرابط**) الظاهر الى الربط بدون الف أي ربط الجزاء بالشرط. (**قوله: وإذا احتمل تاثير إلخ**) قد يقال: ان تاثير حرف الشرط في ما صوصور به هذا القسم من المضارع المثبة والمنفي بلاقطعى وما جاء بالفاء منهما ىفهو مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما جرى عليه الشارح رحمه الله في ما ياتى في المضارع المثبة وهو التحقبق وان كان ظاهر عبارة بعضهم يشعر بانه الجزاء فالقسمة حينئذ ثنائية لاثلاثية فليراجع وليحرر. (**قطعا يجب إلخ**) الظاهر

وقصد به الاستقبال بحرف الشرط) إلى آخره إشارة إلى القسم الأَوَّل وهو أن حرف الشرط أثر في الجزاء معنى قطعا أي وإذا كان الجزاء ماضيا لفظاً (**نحو إن أكرمتني أكرمتك**) وقصد بالجزآء الماضي لفظاً الاستقبال بسبب دخول حرف الشرط (**لم يجز دخول الفاء على الجزاء**) لتحقق تأثير حرف الشرط في الجزآء قطعا حينئذ وهو جعله للاستقبال وإذا كان الجزآء ماضيا معنى (**نحو إن أسلمت لم تدخل النار**) وقصد بالجزآء الماضي معنى الاستقبال بسبب دخول حرف الشرط لم يجز دخول الفآء على الجزاء أيضا للدليل المذكور قوله: (**وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا أومنفيا بلا جاز دخول الفآء وتركه**) إشارة إلى القسم الثَّانِي وهو أنه إذا احتمل تأثير حرف الشرط في الجزاء وعدم تأثيره فيه أي وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز دخول الفاء على الجزآء نحو (**إن تكرمني فأكرِمُك**) من حيث إنه جعل خبر مبتدأ محذوف أي فأنا أكرمُك فحينئذ لم يؤثر حرف الشرط في الجزاء (و) جاز ترك دخول الفاء على الجزآء نحو (**إن تكرمني أكرِمْك**) من حيث إنه لم يجعل خبر مبتدأ بل جعل جواب الشرط فحينئذ أثر حرف الشرط في الجزآء وهو أولى لأنه لا يستلزم حذفاوإن كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز دخول الفاء على الجزآء إن جعل لا لنفي الاستقبال (**نحو إن تكرِمْني فلا أهِينُك**) إذ لم يكن لحرف الشرط تأثير في الجزآء

إسقاط قطعا هنا. (**قوله: لفظاً أومعنى**) أي لفظاً ومعنى أومعنى فقط.

(**قوله: وقصد به الإستقبال إلخ**) ولا يرد نحو قوله: تعالى ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار لأن الجزاء وإن كان مستقبلا حقيقة إلا أنه نزل منزلة الماضي مبالغة في تحقق وقوعه فكأنه لم يقصد به الإستقبال. (**قوله: أي وإذا كان الجزاء إلخ**) لايخفى أن ظاهره يشعر أن كلا من مثال نحو إن اكرمتنى ونحو ان اسلمت لم تدخل النار ليس من المتن على أسلوب جار في النُّسَخ المتداولة ويحتمل أن لايكون من المتن رأسا ويحتمل أن يكونا منه على ان تكون العبارة وان كان الجزاء ماضيا لفظاً اومعنا وقصد به الاستقبال بحرف الشرط لم يجر دخول الفاء نحو ان اكرمتنى اكرمتك ونحو ان اسلمت لم تدخل النار هذا والاوضح الاخصر في التفسير وإذا كان الجزاء ماضيا لفظاً نحو ان اكرمتنى اكرمتك اومعنا نحو ان اسلمت لم تدخل النار وقصد بالجزاء إلخ لم يجز دخول الفاء على الجزاء لتحقيقتاثير حرف الشرط. (**قوله: وهو أنه إذا احتمل إلخ**) الحق أن يقال: وهو احتمال تاثير حرف الشرط في الجزاء إلخ. (**قوله: من حيث إنه جعل إلخ**) لايخفى أن الجزاء حينئذ جملة اسمية فينافي قوله: وان كان الجزاء مضارعا مثبتا. (**قوله: وهو الأولى**) أي عدم جعله خبر مبتدأ محذوف. (**قوله: لانه لايستلزم حذفا**) الأولى لسلامته من الحذف. (**قوله: ان جعل لا لنفي الاستقبال**) والمشهور أن دخول الفاء على

حينئذ (و) جاز ترك دخول الفاء على الجزاء إن جعل لا لمجرد النفي نحو (**إن تكرِمْني لا أهِنْك**) إذ كان لحرف الشرط تأثير في الجزاء حينئذ وهو جعله للاستقبال قوله: (**ويجب دخول الفاء على غير مإذكرنا**) إشارة إلى القسم الثالث وهو أن حرف الشرط لم يؤثر في الجزاء قطعا أي ويجب دخول الفاء على الجزاء الذي هو غير ما ذكرنا في القسمين المذكورين لتحقق عدم تاثير حرف الشرط في الجزاء قطعا حينئذ قوله: (**كما إذا كان**) الجزاء (**جملة اسمية**) مثال لقوله: غير ما ذكرنا أي ويجب دخوله الفاء على الجزاء الذي هو غير ما ذكرنا كما إذا كان الجزاء جملة اسمية (**نحو إن جئتني فأنت مكرم أو**) كما إذا كان الجزاء (**ماضيا**) محققا (**بسبب دخول قد**) على الماضي (**لفظاً نحو إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس أو**) بسبب دخول قد على الماضي (**تقديرآ نحو قوله: تعالى**) في قصة يوسف عليه السلام ﴿**إن كان قميصه قد من قبل فصدقت**﴾ أي فقد صدقت والقد الشق طولا أي إن كان قميص يوسف شق من جانب القبل فقد صدقت زليخا في قولها (**أو**) كما إذا كان الجزاء (**أمرا نحو إن أكرمك زيد فاكرمه أو**) كما إذا كان الجزاء (**نهيا نحو إن يكرمك زيد فلا تهنه أو**) كما إذا كان الجزاء (**فعلا غير متصرف فيه نحو إن أكرمت زيدا فعسى أن يكرمك أو**) كما إذا كان الجزاء (**منفيا بغير لا**) سواء كان منفيا بلن وهو لنفي المستقبل على التأكيد (**نحو إن أكرمت زيدا فلن يهينك أو**) منفيا (**بما**) وهو لنفي الحال (**نحو إن أكرمت زيدا فما يهينك**) فإنه يجب دخول الفاء على الجزاء في هذه الأمثلة المذكورة للدليل المذكور

المضارع المنفي بلا وعدم دخولها مبني على جعله جعله خبرا مبتدأ محذوف اوجعل المضارع نفسه جوابا كما مر في المضارع المثبة فاليراجع. (**قوله: إذ لم يكن**) علة لقوله: جاز. (**قوله: حينئذ**) أي حين جعل لالنفي الاستقبال. (**قوله: الجزاء حينئذ**) أي حين جعل لالمجرد النفي. (**قوله: قطعا أي ويجب إلخ**) الأولى إسقاطه. (**قوله: قطعا حينئذ**) أي تحققا قطعيا حين كون الجزاء غيرما ذكرنا. (**قوله: مثال**) الأولى بدله بيان. (**قوله: ويجب**) الانسب والاخصر أي وذلك كما إذا كان إلخ. (**قوله: محققا**) أي لاتاثير لأداة الشرط فيه بجعله للاستقبال. (**قوله: بسبب دخول قد**) ونلك لأن قد وضعت لتحقيق مضمون ما دخلت عليه وما تاكد ورسخ لم ينقلب بدخول الأداة هكذا قالولكنه يشكل بقوله: تعالى ومن يحلل عليه غضبى فقد هو ى حيث اريد بالجزاء الاستقبال مع دخول قد والله أعلم. (**قوله: لفظاً**) أي ملفوظة حال من قد وكذا يقال في قوله: تقديراً. (**قوله: امس**) زاده للتنصيص على المضى. (**قوله: في قصة يوسف**) أي في بيان شان يوسف. (**قوله: الشق طولا**) أي في جهة الطول. (**قوله: من جانب القبل**) أي القدام. (**قوله: غير متصرف فيه**) بصيغة اسم المفعول والمشهور إسقاط فيه على انه اسم فاعل. (**قوله: بغيرلا**) ينبغى ان

قوله: (**ويزاد ما عليها**) أي ويزاد ما على ان (**للتأكيد نحو قوله: تعالى**) في سورة البقرة ﴿**فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هدأي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ وإذا زيدت ما بعد ان الشرطية أدخلت نون التاكيد على فعلها في الأكثر لأنه لما أَكِّدَتْ حرفُ الشرط كان تأكيد الفعل أولى قوله: (**ولها**) أي لحروف الشرط (**صدر الكلام**) لدلالتها على نوع من أنواع الكلام ليحصل العلم في أول الأمر بأن الكلام في أي نوع من أنواعه قوله: (**ولا تدخل**) أي ولا تدخل حروف الشرط وهي إن ولووأما (**إِلَّا على الفعل لفظاً نحو إن أكرمتني أكرمتك**) ولوضربتني ضربتك (**أوتقديرًا نحو قوله: تعالى** ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**﴾ أي وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره فأحد مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر (**ونحو**) قوله: تعالى في آخر سورة سبحان ﴿**قل لوأنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق**﴾ أي لوتملكون أنتم تملكون فقوله: أنتم مرفوع بأنه فاعل الفعل المحذوف وهو تملكون الأَوَّل المحذوف يفسره الظاهر وهو تملكون الثَّانِي المذكور لأنه لما حذف الفعل وجب أن يكون

يزيد ولم. (**قوله: اومنفيا بما**) لايخفا قصور البيان فالحَقُّ ادراج المنفي بأن ولما فيه أيضا. (**قوله: في هذه الامثلة**) الأولى في هذه المواضع.

الفاعل منفصلا فتعين للفاعل أنتم لأنه المضمر المرفوع المفصل للجمع المذكر المخاطب وأما أما فسيذكر آنفًا إن شاء الله تعالى قوله: (**وكذا حروف التحضيض**) أي كما أن حروف الشرط لا تدخل إِلَّا على الفعل لفظاً أوتقديراً كذلك حروف التحضيض (**لا تدخل إِلَّا على الفعل لفظاً نحو لولا فعلت أوتقديراً كقولك: لمن ضرب قوما لولا زيدا أي لولا ضربت زيدا**) أي هلا ضربته (**قال جرير * تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ * بَنِي ظَوْطَرِي لَوْلاَ الْكَمِي الْمُقَنَّعَا**) العد الإحصاءُ والعقر الجرح والنيب جمع ناب وهي المسنة من النوق والمجد الكرم وقال ابن السكيت المجد الشرف والظوطري والظيطرى الرجل الضخم الذي لا غَنَاءَ عنده أي لا نفع عنده وكَمَي فلأن شهادته يَكْمِيها إذا كتمها وانكمى أي استخفي وتكمَّى أي تغطى وتَكَمَّتِ الفتنةُ الناسَ إذا غشيتهم والكمِي الشُجَاع المتكمِّي في سلاحه لأنه كَمَي نفسه أي سترها بالدِرع والبَيْضَة والجمع الكُمَات كأنهم جَمَعُوا الكامِيَ مثل قاض وقضاة

(**قوله: للدليل المذكور**) وهو تحقق عدم تاثير حرف الشرط في معنى الجزاء اقول مقتضى الدليل المذكور امتناع دخول الفاء على المنفي بما وان ولما وكا الجملة الاسمية لتاثير أداة الشرط في مفهومهما بجعله للاستقبال ولقد احسن الرضى حيث قال والمص يعنى ابن الحاجب قال وقداحسن مع أن بعض ما ذكره كلاما انما تدخل الفاء إذا لم تؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء إلخ انتهى ولعله اشار بقوله: مع أن على بعض ما ذكره كلاما الى ما قلنا فالذي ينبغى ان يقال في ضابط دخول الفاء ان الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلاحاجة فيه الى رابط لأن بينه وبين الشرط مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط انتهى والله أعلم. (**قوله: ويزاد ما على ان**) الظاهر الاقتصار على قوله: على ان. (**قوله: في الاكثر**)لعل افعل التفضيل على غير بابه إذ ترك تاكيد فعلها بالنون حينئذ قليل بل ذهب المبرد والزجاج الى لزوم التاكيد وزعما ان تركه للضرورة. (**قوله: لانه إلخ**) أي لما اكد حرف الشرط مع كونه غير مقصود كان تاكيد الفعل المقصود اولى لئلا ينتقض المقصود عن غيره. (**قوله: على نوع من انواع الكلام**) وهو الكلام المستعمل على تعليق حصول شيء بحصول شيء. (**قوله: لفظاً إلخ**) لايخفى ان هذا التعميم انما يجرى في غير اما حيث يجب تقدير فعلها كما سيجيء ان شاء الله تعالى. (**قوله: بانه فاعل**) أي بسبب انه فاعل. (**قوله: خزائن رحمة ربى**) أي خزائن رزقه وسائر نعمه. (**قوله: إذا لأمسكتم**) عن الانفاق (**خشية الانفاق**) أي عاقبته وهو الفقر. (**قوله: أي لوتملكون أنتم**) الصواب إسقاط أنتم. (**قوله: تملكون الأول**) الظاهر تملك الأول وكذا يقال في قوله: وهو تملكون الثانى.

ورجل مقنع بالتشديد أي عليه بَيْضة أي تعدون عقر النيب للضيافة من أفضل مجدكم يا بني ظوطري لولا تعدون عقر الكمي المقنع من أفضل مجدكم يعني أنتم تفتخرون بالضيافة وهلا تفتخرون بالمقاتلة قوله: (**وأما فيه معنى الشرط**) اعلم أن أما لتفصيل النسب نحو أما زيد فعالم وأما عمروفجاهل فالأصل فيها التكرار لكنهم لم يلتزموا تكرار أما كقوله: تعالى ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء﴾ ولم يذكر بعده أما أخرى لكونها معلوما مما قبلها ويدل على كون أما للشرط لزوم الفاء في جوابها والقصد بأن الأَوَّل مستلزم للثاني ففيها معنى الشرط (**نحو أما زيد فمنطلق أصله مهما يكن من شيء فزيد منطلق**) هذا مذهب سِيبويهِ فمهما أصله ماما فقلبت ألف ما الأولى هاء فصار مهما كما ذكر ويكن تامة بمعنى يقع ومن شيء بيان

(**قوله: المحذوف**) لاحاجة اليه كقوله: المذكور في ماسيأتي. (**قوله: يفسره**) الأولى الذي يفسره الظاهر. (**قوله: لانه لماحذف**) أي وانماصار الفاعل بعد الحذف أنتم مع كونه الواوقبله (**للفاعل**) أي لأن يكون فاعلا إظهار في المقام الاضمارمن غير داع اليه. (**قوله: واما اما إلخ**) لوعطف على مقدر قبل قوله: لفظاً أي فاما ان ولوفيدخلأن الفعل لفظاً إلخ لاندفع الاشكال المذكور هناك. (**قوله: آنفا**) ظرف لقوله: يذكر والصواب إسقاطه حيث لايستعملا الا فيما ذكر عن قريب (**فوله لمن ضرب قوما**) أي الازيدا. (**قوله: العد الاحصاء**) غير مناسب هنا بل المناسب كونه بمعنى الحسبان على ان عد بمعنى حسب الذي يتعدى الى مفعولين. (**قوله: العقر الجرح**) في كتب اللغة عقر الابل ضرب قوائمها بالسيف والمراد النحر. (**قوله: والنيب**) بكسر النون أصله نيب على وزن فعل كسرت النون للمحافظة على الياء. (**قوله: ابن السكيت المجد الشرف**) وهو الالمراد هنا. (**قوله: والظوطرى والظيطرى**) لعله محرف والضوطر والضيطر بالضاض وبدون الف. (**قوله: الرجل الضخم**) في الامير على المغنى وفي شرح شواهد ابن عقيل ما يدل على ان المراد ضوطرى بالضاض مقصودا المراة الحمقاء فليحرر وليراجع. (**قوله: أي لانفع عنده**) الاخصروالأولى الاقتصارعليه في البيان. (**قوله: وكمى فلأن شهادته**) الحق ان يقول والكمى الشجاع من كمى فلأن إلخ. (**قوله: غشيتهم**) أي عمتهم.(**قوله: بالدرع**) الأولى بالسلاح. (**قوله: والبيضة**) الحق إسقاطه إذ ليس داخلا في مفهوم الكميوانما هو داخل في مفهوم المقنع كما سيذكره. (**قوله: والجمع الكماة**) أي على خلاف القباس. (**قوله: كأنهم جمعوا الكامي**) في نسخة خطية جمعوا الكامى عليه أي لما ترك الكامي واستعمل في موضعه الكمي كانه حين جمعوا الكمي على الكماة جمعوا الكامي عليه مثل قاض وقضاة. (**قوله: عليه بيضة**) أي على رأسه بيضة ومغفر. (**قوله: من أفضل مجدكم**) المناسب لظاهر البيت إسقاط من هنا وفيما سياتى. (**قوله: يابني ضوطرى**) الأولى تقديمه على قوله: تعدون إلخ. (**قوله: لولا تعدون عقر الكمى**) الحق إسقاط عقر أي لايمكن لكم ذلكم إذ

الضمير المستتر الراجع إلى ما تقديره ما يقع الذي هو الشيء فزيد منطلق أي الإنطلاق ثابت لزيد على كل حال من الأحوال فإذا علمت أن أصل أما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فقد علمت أنه التزم حذف الفعل الداخل عليه أما لأن المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي مما في حيز جوابها بين أما وبين فائها عوضًا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها لكراهتهم أن يلي آلةُ الجزاء وهي الفاء آلةَ الشرط وهي أما وقال بعض النحو يين إن الاسم الذي بعد أما ليس جزء مما في حيز جوابِ أمّا بل هو معمول لفعل محذوف تقديره مهما ذُكِرَ زيد فهو منطلق قوله: (**وإذن جواب وجزاء**) أي وإذن جواب لقول الرجل وجزاء لفعله وإِنَّمَا أتى بها في آخر بيان حروف الشرط لمناسبتها الشرط والجزاء من حيث إنها جواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيك فتقول إذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه قوله: (**وعملها**) أي وعمل إذن وهو (**النصب في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها كقولك: لمن يقول لك أنا أكرمك إذن أحبك**) أي إنما تعمل إذن بشرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابًا وجزاءً والجزاء لا يمكن إِلَّا

ليس فيكم الكمى المقنع وفي مغنى اللبيب أي لولا عددتم وقول النحو يين لولا تعدون مردود إذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضى انتهى وفي القلب منه شيء فليحرر. (**قوله: وهلا**) الظاهر ولاتفتخرون بالمقاتلة أي لستم من اهلها. (**قوله: واما فيه معنى الشرط**) لم يقل واما لمعنى الشرط لعدم تأصلها فيه مثل ان ولوإذ تدل على تفضيل أيضا. (**قوله: لتفضيل النسب**) أي نسب الجملة السابقة. (**قوله: نحو أما زيد فعالم إلخ**) أي اتصف زيد بصفة مغايرة لصفة عمرو. (**قوله: فالأصل**) المناسب للتفريع فالواجب. (**قوله: لم يلتزموا تكرار اما**) أي لفظاً. (**قوله: ولم يذكر**) الأولى فلم.

(**قوله: لكونها معلومة مما قبلها**) أي من اما المذكورة التي ذكر بعدها ما هو ضد للمحذوف وذكر احد الضدين دليل على الاخر فيكون المراد والله أعلم فاما الذين في قلوبهم زيغ أي ضلال فيتبعون ما تشابه منه أي انما ياخذون من القرآن بالمتشابه الذي يمكنهم ان يحرفوه ويصرفه الى مقاصدهم الفاسدة ابتغاء الفتنة أي الاضلال إلخ واما الذين ليس في قلوبهم زيغ يتبعون منه المحكمات. (**قوله: لزوم الفاء**) أي التي لايمكن ال ان تكون لربط الجواب بالشرط. (**قوله: والقصد**) المعلوم من موارد الاستعمال. (**قوله: بأن الأول**) أي المتلبس بأن الأول إلخ والظاهر الى ان الأول. (**قوله: ففيها**) معنى الشرط أي معنى هو الشرط ولاحاجة اليه. (**قوله: أصله مهما إلخ**)فاما نائبة عن مهما فقط ويكن من شيء شرط محذوف

في الاستقبال وثانيهما أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها لئلا يلزم توارد العاملين وهما إذن وما قبلها على معمولها واحد

قوله: (**وتلغيها**) أي وتلغى إذن أي وتبطل عملها (**إذا كان الفعل المذكور بعدها حالا**) لفقد أحد الشرطين المذكورين (**كقولك: لمن حدثك إذن أظنك كإذبا**) قوله: (**أومعتمدا على ما قبلها**) أي وتلغيها أيضا إذا كان الفعل المذكور بعدها معتمدا على ما قبلها لفقد الشرط الثَّانِي (**كقولك: لمن قال أنا آتيك إذن أكرمك**) وتلغيها أيضا إذا فقد الشرطان المذكوران جميعا كقولك: لمن حدثك أنا إذن أظنك كإذبا

كما يفهم من كلامه فيما بعد. (**قوله: بيان الضمير إلخ**) ولم تجعل من زئدة هربا من زيادتها في الاثبات تبعا للجمهو ر وان جوزها الاخفش.

(**قوله: الراجع لما**)صوابه لمهما. (**قوله: ما الذي هو الشيء**) لعل الذي بدل من الضمير المستترفي يقع ولايخفى ركاكته فالحَقُّ انا التقدير أي شيء يقع. (**قوله: على كل حال من الاحوال**) الأولى بدله اولامحالة اونحو ذالك. (**قوله: لأن المقصود هو الاسم**) أي لأن المقصود في نحو اما زيد فمنطلق هو نسبة شيء الى الاسم الواقع بعدها. (**قوله: مما**) الحق إسقاطه. (**قوله: غى حيز جوابها**) الظاهر إسقاط الحيز كما في نسخة خطية وكا يقال في ما سياتى. (**قوله: تقديره مهما ذكر زيد فهو فهو منطلق**) واما تقديره بمهما يذكر زيد فهو منطلق فوجه غير ظاهر مع أنه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول مع عدم جوازهما بلا خلاف اهـ.

(**قوله: أي وإذن جواب**) أي الكلام المشتمل على إذن جواب لمقول القائل ومضمونه جزاء لفعله. (**قوله: وجزاء**) عند سِيبويهِ ان كونها للجزاء غالبى لانها قد تخص للجواب نحو إذن اظنك صادقا جوابا لمن قال انا احبك لأن ظن الصدق لايصلح للمحبة على انه هو حالى والجزاء لايكون الا مستقبلا. (**قوله: بيان حروف الشرط**) أي في نحل بيان إلخ. (**قوله: لمنا سبتها إلخ**) أي لمناسبة الكلام المشتمل عليها مع الكلام الذي هو جواب له الشرط والجزاء. (**قوله: فهذا الكلام قد أجبته به**) الأولى والمناسب لما سبق قد أجبت كلامه به وصيرت مفهومه وهو الإكرام جزاء لمفهومه وهو الإتيان.

(**قوله: غير معتمد**) في الرضى وغيره المراد باعتماد العقل على ما قبلها كونه من تمامه وذلك لايكون الافي ثلاثة مواضع بالاستقراء الأول ان يكون خبرا لما قبلها نحو انا إذن اكرمك الثانى ان يكون جزاء لشرط قبلها نحو ان تأتنى إذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا لقسم قبلها نحو والله إذن لأقرأن. (**قوله:**

﴿حرفا التعليل﴾

قوله: (**حرفا التعليل**) أي ومن أصناف الحرف حرفا التعليل (**وهما كي واللام نحو جئتك كي تعطيني مالا ونحو زرتك لتكرمني**) وقد مر بيان عملها في باب الفعل

﴿حرف الردع﴾

قوله: (**حرف الردع**) أي ومن أصناف الحرف حرف الردع أي أي الزجر والمنع والكف قال الجوهري في الصحاح ردعته عن الشيء أردعه ردعا فارتدع أي كففته فانكف (**وهو كلاّ كقولك: لمن قال**) لك شئاً تنكره نحو (**فلأن يغضك كلا أي ارتدع**) أي انزجر كما قال عز وجل بعد قوله: ربّي أكَرَمَنِ وربّي أهانَنِ كلا أي ليس الأمر كذلك لأنه تعالى قد يوسع في الدنيا رزق من لا يكرمه من الكفار والفجار وقد يضيق فيها رزق من لا يهينه من الأنبياء والصحابة وقد يكون كلا بمعنى حقا كما في قوله: تعالى ﴿كلا إن الإنسان ليطغى أن راه استغنى﴾ وعلى هذا الوجه أي كونها بمعنى التحقق يكون أيضا حرفا لكونها لتحقيق الجملة كإن المكسورة فلم يخرجها ذلك المعنى عن الحرفية وقال بعضهم كلا إذا كانت بمعنى حقا تكون اسما لكنها بنيت لموافقتها لفظاً لكلا التي للردع

انما تعمل إذن بشرطين) بل ثلاثة شروط ثالثها ان لايفصل بينها وبين فعلها سوى القسم. (**قوله: لكونها جوابا وجزاء إلخ**) قد عرفت في ماسبق ان كونها للجزاء اكثرى على التحقيق مع أن التزام دوامه كما هو ظاهرعبارة الشارح رحمه الله يستلزم عدم دخولها على الحال فيلغواشتراط الاستقبالية في عملها فينافي قول المص فيما بعد وتلغيها إذا كان المذكور بعدها حالا فالحَقُّ في التعليل ما نقله الخضرى عن الدمامينى لأن سائر النواصب لاتعمل في الحال لتحققه في الوجود كالاسماء فلاتعمل فيه عوامل الافعال. (**قوله: معمولا لما قبلها**) فيه قصور إذلايتأتى فيما إذا كان ما بعدها جوابا لقسم قبلها وكذلك إذا كان خبرا لمبتدأ الا على رأي من ذهب الى ان المبتدأ عامل في الخبر فالحَقُّ ان المراد من الاعتماد على ما قبلها ما اشرنا اليه سابقا من كون ما بعدها من تمام ما قبلها والله أعلم. (**قوله: لئلا يلزم إلخ**) اقول انما يلزم إذا كان ما بعدها جزاء لما قبلها واما إذا كان جوابا اوخبرا فلا اما الأول فظاهر واما الثانى فلأن معمول المبتدأ على تقدير كونه عاملا في الخبر الجملة التي هى خبرله ومعمول إذن الفعل وحده فالتعليل المناسب ما قاله الجامي قدّسَ سره لانها لضعفها لاتقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما. (**قوله: احد الشرطين المذكورين**) الأولى والمناسب لماسياتى لفقد الشرط الأول

﴿اللامات﴾

قوله: (**اللامات**) أي ومن أصناف الحرف اللامات وهي ثمانية أنواع (**لام التعريف**) ولام القسم ولام الموطئة للقسم ولام جواب لوولولا ولام الأمر ولام الابتداء واللام الفارقة بين ان المخففة والنافية ولام الجر فلام التعريف (**هي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكورر فَتُعَرِّفه**) فهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند سِيبويهِ إذ لوكانت الألف مقصودة قبلها لم تحذف في الوصل كما لا تحذف همزة أم وان نحو إن تأتني أكرمك ولأن التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد فوجب أن يكون حرف التعريف أيضا حرفا واحدا حملا للنقيض على النقيض وذهب الخليل إلى أن حرف التعريف أل كهل وبل لأن حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت

﴿حرفا التعليل﴾

(**قوله: حرفا التعليل هما كى واللام**) ولم يتعرض لمن والباء وفي وغيرها من الحروف التي تستعمل للتعليل لقلة استعمالها له بخلافهما. (**قوله: نحو جئتك كى تعطينى**) على ان كى جارة منصوب ما بعدها بأن مقدرة ويحتمل أن تكون ناصبة بتقدير لام قبلها ودق يقال: إنه جرى هنا على رئى الاخفش من انها جارة دائما. (**قوله: بيان عملها**) وهو الجر.

﴿حرف الردع﴾

(**قوله: ردعته اردعه**) من باب فتح يفتح. (**قوله: ربى اكرمن وربى اهانن**) من قوله: تعالى فاما الانسان أي الكافر إذاما ابتلاهـ ربه أي اجتيره ربه فاكرمه ونعمه أي جعله متلذذا متنعما فيقول ربى اكرمن أي فضلنى وعظمنى واما إذا ما ابتلاه فقدر أي ضيق عليه زدرزقه فيقول ربى اهانن. (**قوله: وقد يكون بمعنى حقا**) وهو رأي الكسائى فيما إذا وقعة في ابتداء كلام وقال بعدهم انها حينئذ بمعنى نعم وقال اخر بمعنى الا الاستفتاحية. (**قوله: أي كونها بمعنى التحقيق**) المناسب كونها بمعنى حقا. (**قوله: لكونها لتحقيق الجملة**) لايناسب ظاهر ما عبروبه انها بمعنى حقا قال الامير على المغنى ولَمَّا قال أي الكسائى بمعنى حقا علمنا ان مراده ان هذا اللَّفظ هو حرف بمعنى هذا اللَّفظ وهو اسم تدبر انتهى. (**قوله: تكون اسما**) ويبعده ان اشتراك اللَّفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف علة بنائها. (**قوله: لموافقتها لفظاً إلخ**) ولمناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده.

﴿اللامات﴾

(**قوله: لام التعريف ولام القسم**) اضافة الأول من اضافة الدال الى المدلول والثانى لادنى ملابسة.

وأما سقوط الألف على مذهب الخليل فللتخفيف لكثرة الاستعمال وليست للوصل بل همزة القطع على مذهبه وأما عند سِيبويهِ فهي للوصل قوله: (**إما تعريف جنس**) أي وهي اللام الساكنة الداخلة على الاسم المنكور فتعرف هذه اللام ذلك الاسم المنكور إما تعريف جنس أي حقيقة (**أوتعريف عهد**) أي عهد خارجي (**مثال الأول**) وهو أن تعرف هذا اللام الاسم المنكور تعريف جنس. (**قولك أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ أي أهلكهم هذان الحجران المعرفان من بين سائر الأحجار**) ولا تريد دينار أولا درهما بعينهما بل تريد جنسهما أي حقيقتهما قوله: (**وقولك الرجل خير من المرأة**) **عطف على قوله: كقولك**: أي ومثال الأَوَّل أيضا قولك: الرجل خير من المرأة (**أي هذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناس الحيونات خير من ذلك الجنس من الحيوان**) أي من بين سائر أجناسه قوله: (**وقولهم**) **عطف** أيضا على قوله: قولك: أي ومثال الأَوَّل أيضا قولهم (**المرء بأصغريه**) وأرادوا بأصغريه القلب واللسان سميا بذلك لصغر حجمهما

(**قوله: ولام المواطئة**) صوابه واللام الموطئة أي ممهدة الجاب له. (**قوله: وحدها هى حرف التعليل**) فالهمزة حينئذ همزة وصل زيدت ليتوصل بها الى النطق بالساكن ولامدخل لها في التعريف وانما لم تحرك اللام لأن كسرها يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضموها يادى الى عدم النظير. (**قوله: عند سِيبويهِ**) أي في المشهور ونقل عنه ان أداة التعريف ال بجملتها لكن الهمزة زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء أداة التعريف وان كانت زائدة فيها ونظيرها أحرف المضارعة. (**قوله: مقصودة قبلها**) الأولى تقديم قبلها أي لوكانت الهمزة قبلها مقصودة وجزء من أداة التعريف لم تحذف في حال الوصل مع أنها تحذف فيه وقد يستشكل الملازمة بما ذكرناه آنفا منقولا عن سِيبويهِ والله أعلم. (**قوله: نحو ان تاتنى اكرمك**) غير موجود في نسخة خطية ولعله من زيادة الناسخين. (**قوله: يدل على التنكير**) أي في نحو سِيبويهِ وصه منوين.

(**قوله: وهو حرف واحد**) ساكن. (**قوله: فوجب إلخ**) الأولى فناسب. (**قوله: حرفا واحدا**) ساكنا. (**قوله: حملا للنقيض على النقيض**) لكون كل واحد منها طرفا مقابلا للطرف الاخر فيؤل الى حمل النظير على النظير. (**قوله: ليس فيها ما وضع على حرف مفرد إلخ**) الظاهر إسقاط مفرد وقد يقال: يشكل بالتنوين فانها حرف ساكن مع أنه من حروف المعانى. (**قوله: ان يحمل هذا**) أي دال التعريف. (**قوله: على ما ثبت**) من مجيء حروف المعانى على اكثر من حرف ويجعل الدال المذكور ال كهل. (**قوله: ما لم يثبت**) وهو مجيئها على حرف ساكن.

(**قوله: واما سقوط الألف**) لايخفى ركاكة العبارة فالظاهر ان يقول فالهمزة على مذهب الخليل همزة

(**أي اعتبار هذا الجنس بالقلب المدرك واللسان المبين المقرر**) المفسر قال الله تعالى في سورة ص: ﴿وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب﴾ ومنه قول الشعر * لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ ونصف فُؤَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ صُورَةُ الَّلحْمِ والدّمِ قوله: (**ومثال الثاني**) أي ومثال الثَّانِي أن تعرف هذه اللام الاسم المنكور تعريف عهد خارجي أي معرفةً خارجيةً. (**قولك فعل الرجل كذا لرجل معهود**) أي معروف (**بينك وبين مخاطبك**) قوله: (**وقولك**) **عطف** على قوله: قولك: أي ومثال الثَّانِي قولك: (**أنفقت الدرهم لدرهم معهود**) أي معروف (**بينك وبين مخاطبك**) قال الجوهري في الصحاح المعهود الذي عُهِدَ وعُرِفَ ومثال الثَّانِي أيضا كل اسم معرف باللام تقدم ذكره منكرا أومعرفا كما قال الله تعالى ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ وقوله: تعالى ﴿فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا﴾

قطع وسقوطها عند الوصل للتخفيف لكثرة الاستعمال واما عند سيبوبه فهى للوصل. (**قوله: واما سقوط الألف إلخ**) أي في حالة الوصل مع أن حقها عدم السقوط لكونها أصلية على ما ذهب اليه. (**قوله: همزة القطع**) أي تدل على ان المراد بمدخولها جنس معين. (**قوله: أي وهى اللام إلخ**) فيه تطويل من غير طائل والأولى الاقتصار على ان يقول فتعريفه اما تعريف جنس أي حقيقة. (**قوله: أي عهد خارجى**) والمرد ذى عهد اومعهود خارجى أي تدل على ان مدلول مدخولها معهود في الخارج. (**قوله: هو ان تعرف إلخ**) الاخصر وهو تعريفيها الاسم المنكور تعريف جنس. (**قوله: اهلك الناس**) أي غالبهم. (**قوله: أي الدينار والدرهم**) أي جنسهما. (**قوله: الحجران**) أي الجوهران. (**قوله: من بين سائر**) الاحجار حال من قوله: هذان الحجران تقديره منفردين من بين سائر الاحجار أي لم يهلك الناس من بين جميع الاحجار الا هذان الحجران وقد يقال: إنه مستدرك فيما نحن بصدده وهو بيان ان اللام في المثال المذكور للجنس والله اعم. (**قوله: ولا تزيد دينارا إلخ**) ولاقرينة على ان المراد كل دينار ودرهم ولادينار ودرهم غير معين. (**قوله: جنسها أي حقيقتها**) الظاهر جنسيهما أي حقيقتيهما. (**قوله: كقولك:**) الحق قولك: إلخ. (**قوله: من بين سائر الاجناس من الحيواناة**) نظير قوله: من بين سائر الاحجار ففيه ما فيه. (**قوله: خير من ذلك الجنس**) ولكون الحكم على الجنس لاينافي في تخلف الخيرية في بعد الافراد لخصوصية عرضت له. (**قوله: من بين سائر اجناسه**) لايخفى استدراكه على انه يشعر ان جنس الرجل انما يكون خيرا من جنس المراة فقط ولايخفى فساده. (**قوله: لصغر حجمها**) أي جدا.
(**قوله: اعتبار هذا الجنس** أي المعتبر والمهم في ذلك الجنس القلب المدرك إلخ. (**قوله: بالقلب المدرك**) أي لادراكه. (**قوله: واللسان المبين**) أي لتنبيه. (**قوله: قال الله تعالى إلخ**) أي في مقام بيان ما

وقد تعرف هذه اللام الاسم المنكور تعريف عهد ذهني كقولك: أدخل السوق واشتر اللحم لسوق معهود في الذهن وليس بينك وبين مخاطبك سوق وجودي معهود وقد تعرف هذه اللام الاسم المنكور تعريف الاستغراق أي استغراق الجنس كقوله: تعالى ﴿إن الإنسان لفي خسر إِلَّا الذين آمنووعملوالصالحات﴾ أي إن جميع الإنسان لفي خسر إِلَّا الذين آمنووعملوا الصالحات وتُعْرَفُ لام الاسيغراق بأن لفظ الجميع أوالكل لووضع موضعها لصح المعنى وبان الاستثناء مما دخلت عليه جائز كما في هذه الآية المذكورة قوله: (**ولام القسم**) **عطف على** قوله: لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام القسم أي لام جواب القسم وإِنَّمَا يُتَلَقَّ القسم بجواب فيه اللام وغيرها من اِنَّ وحروف النفي وقد لربط الجواب بالقسم إذا كان القسم لغير

انعم به تعالى على داود علنبينا وعليه الصلاة والسلام ذكره بيانا لفضيلة نعمتى الادراك والتبيين. (**قوله: وآتيناه الحكمة**) أي العلم الكامل والادراك التام. (**قوله: فصل الخطاب**) أي فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل اوالخطاب المفصول البين الذي يبينه ويفهمه كل سامع. (**قوله: ومنه** أي من قول العرب باصغريه. (**قوله: فلم يبق الا صورة اللحم والدم**) وقبل هذا البت وكن ترى من صامت لك معجب زيادته اونقصه في التكلم ونظيره فما المرء الا الأصغران لسانه ومقفولة والجسم خلق مصور. (**قوله: أي ومثال الثانى**) الحق إسقاطه كما في نسخة خطية. (**قوله: ان تعرف**) سقط لفظ وهو من قلم الناسخ. (**قوله: أي معرفة**) يشير الى ما ذكرناه من تقدير مضاف قبل قوله: عهدا وجعله بمعنى اسم المفعول. (**قوله: لرجل معهود**) صلة القول واللام للتعليل أي لاجل رجل معهود أي في شأنه ويطلق عليه المعهود الذهنى كما يطلق على المعهود الآتي في قوله: تعالى فعصى فرعون الرسول المعهود الذكرى وبقي قسم ثالث يسمونه المعهود الحضورى ومنه قوله: تعالى اليوم اكملت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية. (**قوله: لدرهم معهود**) نظير قوله: لرجل معهود فحكم كحكم. (**قوله: تقدم ذكره**) صريحا كما في الآية المذكورة اوكناية نحو قوله: تعالى وليس الذكر كالأنثى لتقدم الذكر مكنيا عنه بلفظ ما في قوله: تعالى رب انى نذرت لك ما في بطنى محررا لأن التحرير أي الوقف لخدمة بيت المقدّس كان عندهم خاصا بالذكر. (**قوله: منكرا اومعرفا**) حال من ضمير ذكره.

(**قوله: وقد تعرف هذه إلخ**) يفهم منه ومن قوله: فيما سيأتى وقد تعرف هذه الاسماء المنكور تعريف الاستغراق ان كلا من دالى هذا المعهود الذهنى والاستغراق غير لام الجنس وهو كذلك عند النحاة في الثانى دون الأول إذ المشهور أنه نفسه إلا أنه يراد منه ما ذكر بواسطة القرائن وعند البيانيين ووافقهم بعض النحو يينأنّ لام الإستغراق أيضا لام الجنس ولعى قولهم هذا جرى المص والله أعلم. (**قوله:**

السؤال وأما القسم الذي للسؤال فلا يتلقى إِلَّا بما فيه معنى الطالب كقولك: بالله أخبرني وأما القسم لغير السؤال ففيه تفعيل وهو أن جواب هذا القسم إما جملة اسمية وعلى كلا التقديرين إما مثبتة أومنفية فإن كان الجواب جملة فعلية مثبتة وكان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التأكيد على الألفصح (**نحو والله لأفعلن**) وإن كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد على الألفصح نحو والله لقد قام زيد وإن كان الجواب جملة فعلية منفية وكان فعلها مضارعا لزمها ما أولا مع نون التأكيد وبدونها نحو والله ما أفعلن وما أفعل ولا أفعل ويجوز حينئذ حذف حرف النفي لدلالة الحال عليه كقوله: تعالى ﴿قالوا تاالله تفتؤ تذكر يوسف﴾ أي لا تفتؤ وإن كان فعلها ماضيا لزمها ما أو لا نحو والله ما قام زيد

أدخل السوق واشتر اللحم) فقوله: ادخل وإشتر قرينتان على أن ليس المراد حقيقة السوق والحم من حيث هي هي لإستحالة الدخول في الحقيقة واشترائها ولا الحقيقة في ضمن جميع الفراد لإستحالة دخول الشخص الواحد جميع الأسواق وإشترائه جميع اللحوم فهل أن المراد الحقيقة المتحققة في ضمن بعض الألفراد. (**قوله: لسوق معهود**) المناسب لسوق ولحم معهودين في الذهن. (**قوله: وليس بينك وبين مخاطبك سوق إلخ**) أي ولحم والولى تقديمه على قوله: لسوق معهود. (**قوله: وجودي**) أي منسوب إلى الوجود في الخارج) **قوله: إستغراق الجنس**) أي إستغراق أفراد الجنس كما في قوله: تعالى أنّ الإنسان لفي خسر أوصفاته كما في قولك: أنت الرجل أي كل فرد من أفراد الرجال بمعنى أنت الجامع لأوصاف كل الرجال. (**قوله: أنّ جميع الإنسان**) أي أنّ جميع أفراده(**قوله: لصح المعنى**) على سبيل الحقيقة كما في الآية المذكورة أوعلى سبيل المجاز كما في قولك: أنت الرجل. (**قوله: وبانّ الإستثناء**) أي المتصل الذي يقتضي دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين المستلزم للعموم. (**قوله: المذكورة**) يغني عنه قوله: هذه فالحَقُّ إسقاطه. (**قوله: أي لام جواب القسم**) أي اللام الداخلة على جواب القسم فالإضافة لدنا ملا بسة. (**قوله: وإِنَّمَا يتلقى القسم**) أي يستقبل ويجاب. (**قوله: لربط الجواب بالقسم**) صلة لمتعلَّق فيه وقد يقال: ربط الجواب بالقسم إنما هو من فوائد اللام حيث يؤتى بها للتأكيد وربط المقسم عليه بالقسم والفرق بين الإيجاب والنفي وأما أن مثقلة أومخففة فإنما يؤتى بها لمجرد التأكيد كما أنه يؤتى بحرف النفي للدلالة على نفي الجواب وقد تدخل على الماضي المثبت المتصرف دلالة على أنه قريب من الحال(**قوله: إذا كان القسم لغير إلخ**) ظرف يتلقى وقسم السؤال هو الذي يستعمل في مقام سؤال المتكلم وطلبه فعل شيء اوتركه اوجواب استفهام فجوابه لايكون الاامرا اونهيا اواستفهاما ومنهم من يسميه القسم الاستعطافى. (**قوله: إلَّابما فيه معنى الطلب**) أي يمتنع دخول

أولا قام زيد فإن كان الجواب جملة اسمية مثبتة لزمها اللام أو إن المكسورة أوهما معا نحو والله لزيد قائم أو والله إن زيدا قائم أو والله إن زيدًا لقائم وإن كان الجواب جملة اسمية منفية لزمها ما أو لا نحو والله ما زيد في الدار أو والله لا زيد في الدار ولا عمرو قوله: (**والموطئة للقسم**) عطف أيضا على قوله: لام التعريف أي من اللامات لام التعريف والموطئة للقسم من التوطئة وهي التليين والتسهيل أي المسهِّلَة على السامع تَفَهُّمَ الجوابِ فإن المراد باللام الموطئة للقسم هي اللام التي تدخل على حرف الشرط بعد تقدم القسم لفظاً (**نحو والله لئن أكرمتني لأكرمتك**) أوتقديراً كقوله: تعالى ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ أي والله لئن أشركت ليحبطن عملك لِيُؤْذِنَ أن الجواب للقسم لا للشرط فهذا معنى توطئتها وليست هذه اللام الداخلة على الشرط جواب القسم

ما ذكر على جوابه. (**قوله: بالله أخبرني) أي** أسالك مستحلفا بالله أخبرني. (**قوله: واما القسم لغير السؤال ففيه إلخ**) الأولى والقسم لغير السؤال فيه تفصيل. (**قوله: وكان فعلها مضارعا**) أي مستقبلا إذ لايجوز دخول النون على المضارع الحالى والأولى فان كان إلخ وكذا يقال في قوله: وكان فعلها مضارعا لزمها اما ولا. (**قوله: لزمها اللام مع نون التاكيد**) إذا لم تدخل اللام على متعلق المضارع مقدما عليه نحو لالى الله تحشرون اوحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وإذا دخلت عليهما فيمتنع التأكيد بالنون. (**قوله: ماضيا** أي متصرفا قريبا من الحال بخلاف ما إذا كان غير متصرف اوكان بعيدا من الحال فانه لايجوز فيه دخول قد ومنهم من لايجوز الاقتصار على اللام في الماضى المتصرف، وما يسمع منه نحو لناموا فما إن من حديث ولا صال يؤول، والمفهوم من الرضي جواز إلاقتصار على قد إذا طال الكلام نحو قزله تعلى والشمس وضحاها الى قوله: قد أفلح من زكيها. (**قوله: لزمها ما أولا**) وإختصر عليها لقلة دخول أن على جواب القسم وعدم جواز نفي المضارع بلم ولما ولن في جواب القسم لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للإختصار والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله لضعفه وإن أبطلوا العمل لم يتيعن النافي المحذوف. (**قوله: مع نون التأكيد**) فيه ان نون التاكيد انما يدخل في جواب القسم على المضارع المثبت كما لايخفى على المراجع. (**قوله: لدلالة الحال عليه**) أي وقت دلالة الحال والأولى لدلالة القرينة عليه. (**قوله: لزمها ما اولا**) ولم يذكر ان لما مر من قلة دجولها على جواب القسم وكذا يقال في الجملة الاسمية المنفية الآتية.
(**قوله: اولاقام زيد**) ولم يكرر لامع مع أنه لابد من تكررها إذا دخلت على الماضى لقلب لاالماضى في جواب القسم الى المستقبل كذا في الرضى. (**قوله: فان كان الجواب**) الظاهر وان كان الجواب. (**قوله:**

وإِنَّمَا جواب القسم لفظاً ومعنى ما يأتي بعد الشرط لكون القسم أهم لتقدمه على الشرط وهو جواب الشرط معنى لا لفظاً وإذا تقدم القسم أول الكلام لزم أن يدخل الشرط على الماضي لفظاً نحو والله لئن أكرمتني لأكرمتك أومعنى نحو والله لئن لم تكرمني لأهيننك لأنه لما لم يعمل حرف الشرط في الجواب لفظاً أتِي بالشرط على وجه لا يكون لحرف الشرط فيه عمل لفظاً ليتوافقا قوله: (**ولام جواب لوولولا**) عطف أيضا على قوله: لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام جواب لوكقوله: تعالى ﴿لونشاء لجعلنا حطاما﴾ والحطام ما تَكَسَّرَ من اليبس ولام جواب لولا نحو لولا علي لهلك عمر (**ويجوز حذف هذه اللام**) كقوله: تعالى ﴿لونشاء جعلناه أجاجا﴾ أي لجعلناه ومآء أجاج أي ملح ومر

اوان المكسورة) خفيفة اوثقيلة. (**قوله: وان كان الجواب إلخ**) الأولى والاخصر الاقتصار على قوله: اومنفية. (**قوله: لزمها ما**) عاملة عند الحجازيين مهملة عند بني تميم. (**قوله: أو لا**) التبرئة على اختلاف أخواتها قاله الرضى وقد يقال: ما المانع من دخول لا بمعنى ليس على جواب القسم فليراجع. (**قوله: الموطئة للقسم**) ويال لها أيضا اللام المؤذنة لإيذانها من أول الأمر بأن الجواب الآتى للقسم لا للشرط. (قوله: من التوطئة) أي سميت بالموطئة مأخوذة من التوطئة. (**قوله: وهى التليين والتسهيل**) يقال: وطأ فلأن الارض أي جعلها لينة سهلة. (**قوله: تفهم الجواب**) في اللغة تفهم الكلام فهمة شيئا بعد شيء وهو غير مناسب هنا فالحَقُّ بدله فهم الجواب. (**قوله: فان المراد باللام**) علة لقوله: المسهلة أي سهلة على السامع إلخ فان المراد إلخ. (**قوله: على حرف الشرط**) وهو ان أي غالبا وقد تدخل على غيره نحو لمتى جاء زيد لأكرمنّه واغرب ما دخلت عليه إذ وذلك لشبهها بأن نحو فلإذ غضبت لأشربن بخروف وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون. (**قوله: لفظاً**) أي ملفوظاً اوتقدما لفظيا وكذا يقال في قوله: اوتقديراً. (قوله: **ليؤذن**) المناسب لتؤذن كما في نسخة خطية متعلق بقوله: تدخل. (**قوله: فهذا إلخ**) أي دخولها للايزان المذكور ولاحاجة اليه. (**قوله: وليست هذه اللام إلخ**) الأولى والاخصر وليست اللام المذكورة لام جواب القسم لأن القسم لايجاب بالجملة الشرطية كما لايجاب بالقسم لما بينهما من المناسبة من حيث ان كلا من الشرط وجوابه كالجملة الواحدة كما أن القسم وجوابه كذلك كذا في شرح ابن يعيش على المفصل.

(**قوله: وانما جواب القسم**) أي فليس مدخولها القسم وانما جوابه إلخ. (**قوله: لفظاً ومعنى**) أي من حيث اللَّفظ والمعنى. (**قوله: لكون القسم إلخ**) أي ورجح القسم على الشرط بجعل الجواب له دونه لكون إلخ ولم يجعل الجواب لهما جميعا لانه يلزم حينئذ ان بكون مجزوما وهو محال كذا في الجامي وقد

قوله: (**ولام الأمر**) عطف أيضا على قوله: لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام الأمر وهي أي ولام الأمر مكسورة نحو ليضرب زيد (**ويجوز تسكينها**) أي تسكين لام الأمر (**عند واوالعطف وفائه**) كقوله: تعالى في سورة البقرة ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾ قوله: (**ولام الابتداء**) عطف أيضا على قوله: لام التعريف وهي اللام المفتوحة (**نحو لزيد قائم وإنه ليذهب زيد**) وإِنَّمَا أورد مثالين إشارة إلى أن هذه اللام لا تدخل إِلَّا على الاسم أوالفعل المضارع لشبهه بالاسم كقوله: تعالى في سورة الحشر ﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله﴾ وكقوله: تعالى في سورة النحل ﴿إن ربك ليحكم بينهم ﴾ ودخولها على الماضي قبيح لبعده عن شبه الاسم فلا يقال: إن زيدا لقام وفائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة ولما كانت متفقة مع إن المكسورة في معنى التأكيد كرهو ا أن يجمعوا بينهما

يقال لامانع من ان يكون للشيء حالأن باعتبارين مختلفين فليراجع. (**قوله: وهو جواب الشرط معنى**) أي يستغنى عن جوابه لقيام جواب القسم مقامه وظاهره مخالف لما يفهم من عبارة الألفية **واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم ** من التزام حذف جواب الشرط حين تقدم القسم. (**قوله: لا لفظاً**) الحق إسقاطه. (**قوله: وإذا تقدم القسم أول الكلام**) أي وقع القسم في اوله. (**قوله: لفظاً**) أي ومعنا أي مع قطع النظر عن دخول أداة الشرط والا فهو مستقبل معنى. (**قوله: اومعنى**) أي فقط. (**قوله: في الجواب**) أي لما مر من ان الجواب حينئذ للقسم فقط. (**قوله: لفظاً**) الحق إسقاطه تأمل. (**قوله: أتى بالشرط**) أي ناسب ان يؤتى بالشرط. (**قوله: ليتوافقا**) أي ظاهرا. (**قوله: ولام جواب لو**) وهو اما ماض معنى فلا يجوز اقترانه باللام نحو لولم يخف الله لم يعصه اولفظاً ومعنى وهو اما مثبت فاقترانه باللام اكثر واما منفي بما فالأمر بالعكس وقد يجاب لوبجملة اسمية مقرونة باللام نحو قوله: تعالى ولوانهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقبل انها جملة مستأنفة اوجواب لقسم مقدر واختاره في المغني وعلى هذين الوجهين لوفي الآية المذكورة للتمنى فلا جواب لها. (**قوله: من اللبس**) أي لأجله. (**قوله: ولام جواب لولا**) وحكمه كحكم جواب لوفيما ذكر. (**قوله: ويجوز حذف هذه اللام**) في التصريح قال ابن عبد الطيف هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير جواب الشرط وتراخيه عنه كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي ان الجواب يقع بعد الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لونشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لونشاء جعلناه أجاجا لوقته في المزن من غير تأخير.

(**قوله: أي ملح**) أي مالح. (**قوله: أي ولام الامر**) لاحاجة اليه. (**قوله: عند واوالعطف اوفائه**) أي عند تقديمها عليه لانهما كبعض ما دخلتا عليه فشبهت اللام حينئذ بالخاء في فخذ والباء في كبد فكما يقال

وإِنَّمَا أدخلوا هذه اللام على خبر إن المكسورة إذا تقدم اسمها على خبرها أوخبرها على اسمها إذا فصل بينه وبينها أوعلى ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو إن زيدا لقائم وإن في الدار لزيدا وإن زيدا لفي الدار جالس ولا يقولون إن زيدا جالس لفي الدار لأن ما قبل هذه اللام لا يعمل فيما بعدها قوله: (**واللام الفارقة**) **عطف** أيضا قوله: لام التعريف أي من اللامات لام التعريف واللام الفارقة (**بين إن المكسورة المخففة و**) بين (**إن النافية**) وهي لازمة لخبر إن المكسورة إذا خففت كما ذكر في بحث الحروف المشبهة بالفعل قوله: (**ولام الجر**) **عطف** أيضا على قوله: لام التعريف أي من اللامات لام التعريف ولام الجر نحو المال لزيد وجئتك لتكرمني أي لإكرامك

﴿تاء التأنيث﴾

قوله: (**تاء التأنيث الساكنة**) أي ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة (**وهي التاء اللاحقة بالفعل الماضي نحو قد قامت الصلوة وضربت هند**) قوله: (**ودخولها**) أي ودخول هذه التاء (**على**) الفعل (**الماضي للإيذان**) أي للإعلام (**من أول الأمر بأن المسند إليه وهو الفاعل مؤنث**) إما مؤنث غير حقيقي كما في المثال الأَوَّل أوحقيقي كالمثال الثَّانِي وحقها السكون لئلا يلزم

فيهما فخذ وكبد بالسكون كذلك يقال: وليقم زيد فليقم زيد. (**قوله: ولام الابتداء**) في الخضرى سميت بذلك لأن أصلها الدخول على المبتدأ ويحتمل أن يكون التسمية بها لأن حقها ان تقع في ابتداء الكلام. (**قوله: وهى الام المفتوحة**) لاوجه للحصر المستفاد من تعريف الخير فالظاهر وهى مفتوحة وفي نسخة خطية وهى اللام المفتوحة في نحو إلخ وهو حسن. (**قوله: اوالفعل المضارع**) أي المثبت الواقع في خبر ان وتدخل أيضا على الماضى المثبت المقرون بقد المقربة اياه من الحال فيشبه المضارع وعلى الماضى الجامد غير ليس عند ابى الحسن وخالفه الجمهو ر. (**قوله: ليحكم بينهم**) ووجه دخولها هنا مع تلخيصها المضارع للحال ان الحكم في ذلك اليوم واقع لامحالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد. (**قوله: قبيح**) المناسب للتفريع الآتى المنع وعليه الجمهو ر نعم أجازه الكسائى وهشام على اضمار قد وفي بعض النُّسَخ ويمنع دخولها على الماضى وهو الظاهر.

(**قوله: تأكيد مضكون الجملة**) أي وتخليص المضارع للحال إذا دخلت عليه. (**قوله: كرهو ان يجمعوا بينهما**) هربا من افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين لمضمون الجملة ولايرد نحو والله ان زيدا لقائم فانه وان اجتمع فيه مؤكدان في ابتداء الكلام الا ان احدهما ليس بحرف وكذلك لايرد الجمع بين كلمة الا ويا كما في قرائة الا يا اسجدوا ان قلنا ان يا ليست داخلة على المنادى لأن التأكيد ليس لمضمون الجملة

أربع حركات متواليات ويتحرك بالكسر عند ملاقات الساكن نحو قد قامت الصلوت وبالفتح في نحو نصرتا ولكون تحركها عارضيا لم ترد الألف الساقطة في نحو رمتا فلا يقال: رماتا إِلَّا في لغة ردية

﴿النون المؤكدة﴾

قوله: (**النون المؤكدة**) أي ومن أصناف الحرف النون المؤكدة وهي على ضربين ثقيلة مفتوحة وخفيفة ساكنة والثقيلة أبلغ في التأكيد من المخففة ومن ثمه ابتدأ بتبيينها فقال (**لايؤكد بها**) أي بالنون المؤكدة (**إِلَّا فعل مستقبل فيه معنى الطالب**) احتراز على الماضي والحال وعما ليس فيه معنى الطالب فإنها لا تؤكد بالنون المؤكدة والفعل المستقبل الذي فيه معنى الطالب المؤكَّدِ بالنون المؤكِّدةِ (**كالأمر نحو اِضْرِبَنَّ و**) ك (**النهي نحو لا تضربن و**) ك (**الاستفهام نحو هل تذهبن و**) ك (**العَرْض نحو ألا تذهبَن و**) ك (**التمني نحو ليتك تقعدن و**) ك (**القسم نحو بالله**

قاله الشمنى وفيه توقف فليحرر بقي انه يرد على اجتماع حرفي التأكيد في أول الكلام في لقد قام زيد فان قد كاللام لتحقيق النسبة.

(**قوله: وانما ادخلوا**) وقد تدخل أيضا على ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وعلى المبتدأ نحو لزيد قائم وعلى خبره المقدم عليه نحو لقائم زيد فالحصر غير ظاهر. (**قوله: على خبرها**) الأولى إسقاطه كما في بعض النسخ. (**قوله: اوخبرها**) زيادة من الناسخين فالصواب إسقاطه كما في بعض النسخ. (**قوله: فصل بينه وبينها**) أي بالخبر الظرف كالمثال الآتى اوبمعموله كذلك نحو ان فيك لزيدا راغب. (**قوله: وهو متعلق الخبر**) أي معموله.

(**قوله: ولايقولون ان زيدا إلخ**) أي ولايدخولها على معمول الخبر إذا تأخر. (**قوله: لأن ما قبل إلخ**) يرد عليه ما مر من نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وعلل في التصريح بأن لام الابتداء تطلب الصدر ما امكن ولااشكال عليه وقال الرضى لئلا يبخس حقها كل الخبس بتأخيرها عن جزئى الكلام وهو حسن. (**قوله: إذا خففت**) أي ولم تعمل نحو ان زيد لقائم اوعملت ولم يظهر عملها في الاسم نحو ان هذا لقائم. (**قوله: ودخولها إلخ**) الأولى والاخصر الاختصار على قوله: للايذان.

(**قوله: وهو الفاعل**) أي حقيقة اوحكما ليشمل النائب للفاعل ونحو اسم باب كان. (**قوله: اما مؤنث**) بدل من قوله: مؤنث وفي بعض النُّسَخ وهو مؤنث وهو ظاهر. (**قوله: وحقها السكون**) الأولى وانما كانت ساكنة.

(**قوله: حركات متواليات**) أي فيما هو كالكلمة الواحدة وقال الرضى لأن أصل الفعل البناء فينبه من اوّل

لأفعلن و) نحو (**أقسمت عليك ألا تفعلن**) أي ما أطلب منك إِلَّا فعلك (و) نحو (**أقسمت عليك لما تفعلن**) أي الا تفعلن (**أي ما أطلب منك إِلَّا فعلك**) قوله: (**ولزمت في مثبت القسم**) أي ولزمت النون المؤكدة في القسم المثبت (**كما مر في الأمثلة المذكورة**) للقسم لِتُقَرِّرَ أنَّ المؤكدَ بها جوابُ القسم وَيُعْلَمُ من قوله: ولزمت في مثبت القسم أن النون المؤكدة لا تلزم في غيره من القسم المنفي والامر والنهي والاستفهام والعرض والتمني نحو والله لا افعل واضرب ولا يخرج وهل تذهب وألا تنزُلُ وليتك تقعدُ قوله: (**وكثرت في مثل إما تفعلن**) أي وكثرت النون المؤكدة في فعل الشرط إذا أكد حرف الشرط الذي هو إنْ بما (**نحو قوله: تعالى**) في سورة مريم ﴿**فإما ترينّ من البشر أحدا**﴾ **ونحو**) قوله: تعالى في سورة البقرة ﴿**فإما يأتينكم مني هدى**﴾ **لتشبيه ما المزيدة**) على اِنْ (**بلام القسم في كونها مؤكدة**) أي في كون لام القسم مؤكدة كما أن ما المزيدة مؤكدة فلما كثرت النون المؤكدة مع لام القسم نحو والله لأفعلن كثرت مع ما المزيدة نحو إما تفعلن فأنا أَفْعَلُ

الأمر بسكونها غلى بناء ما لحقته. (**قوله: عند ملاقات الساكن**) أي في سوى نحو نصرتا بقرينة المقابلة. (قوله: في نحو رمتا) متعلق بقوله: لم ترد. (**قوله: فلا يقال**) أي لا يقل وفي بعض النُّسَخ ولا يقال. (**قوله: ثقيلة مفتوحة إلخ**) ذهب البصريون الى ان كل منهما أصل معللين بتخالف بعض احكامها كابدال الخفيفة الفا وهو ممتنع في الثقيلة ووقوع الثقيلة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة وعورض التعليل المذكور بأن الفرع يختص بأحكام ليست للأصل كما في ان المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها احكام تخصها وذهب الكوفيون الى ان الخفيفة فرع الثقيلة لإختصارها منها وقيل بالعكس بدليل انها بسيطة والثقيلة مركبة ولكل وجهة هو موليها والله أعلم. (**قوله: ابلغ في التأكيد إلخ**) أي اكمل من حيث إفادة التأكيد من الخفيفة ويؤكد ذلك ان زيادة التاء تدل على زيادة المعنى. (**قوله: ومن ثم ابتدا إلخ**) قد يمنع ذلك ويقال: ان الحكم الآتى جار في كل منهما وجعل قوله: فيما بعد في الخفيفة تقع إلخ قرينة على ان المراد هنا بيان حكم الثقيلة بعيد جدا. (**قوله: بالنون المؤكدة**) الأولى بالنون وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: الافعل مستقبل**) أي مثبت لأنها تخلص مدخولها للإستقبال واما قوله: صلى الله تعالى عليه وسلم ** فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشَّاعِر دامن سعدك ان رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى كذا في التصريح. (**قوله: فيه معنى الطلب**) أي غالبا. (**قوله: وكالنهى**) الأولى إسقاط الكاف هنا وفيما سيأتى. (**قوله: والعرض**) أي والتحضيض أيضا نحو هلا تفعلن وقد يقال: سماه عرضا تغليبا. (**قوله: ونحو أقسمت عليك**) أي بالله مثلا أي حلفتك به تعالى.

قوله: (**وكذا حيثما تكونن آتك**) أي وكذا كثرت النون المؤكدة في حيثما تكونن آتك لأن فيه معنى الشرط مع ما المزيدة المشبهة بلام القسم في كونها مؤكدة قوله: (**وبجهدٍ مّا تَبْلُغَنّ**َ) أي وكذا كثرت النون المؤكدة في بجهد ما تبلغن لتشبيه ما المزيدة التي فيه بلام القسم في كونها مؤكدة والجهد السعي والبلوغ الوصول وبجهد متعلق بتبلغن معناه ليكونن بلوغك بجهد قوله: (**وبعين ما أرينك**) أي وكذا كثرت النون المؤكدة في بعين ما أرينك من رؤية البصر التي هي بمعنى الإبصار ولذا عدى بمفعول واحد وقوله: بعين متعلق بقوله: أرينك وهذا مثل يضرب في استعجال الرسول أي اعجل وكن كأني أنظر إليك قوله: (**وقد تدخل في النفي**) أي وقد تدخل النون المؤكدة في النفي وإن لم يكن فيه معنى الطلب (**تشبيها بالنهي وهو قليل نحو لا تضرِبُنَّ**) قوله: (**وكذا ما يقارب النفي**) أي وكذا تدخل نون المؤكدة فيما يقارب النفي (**نحو ربما يقولنّ**

(**قوله: الا تفعلن**) في الرضى ان الا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لأنك إذا حلفت غيرك بالله تعالى فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك فكأنك قلت: ما اطلب منك الا فعلك فتفعلن بمعنى المصدر مفعول به لما اطلب الذي دل عليه القسم. (**قوله: ولزمت في مثبت القسم**) أي غير مفصول من لامه فإذا فصل منه بمعموله لم يجز النون كما مر في لام القسم لأن الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك يافي التأكيد فلا يجمع بينهما كذا في الشيخ يس على التصريح فليحرر. (**قوله: في القسم المثبت**) يشير الا ان اضافة المثبت الى القسم من اضافة الصفة الى الموصوف والظاهر ان المراد في المثبت الذي هو جواب القسم. (**قوله: لتقرر ان المؤكد إلخ**) لايخفى ان هذا التعليل انما يحسن فيما إذا اجتمع مع القسم ما يقتضى الجواب مثل ان في قوله: والله ان ضربتنى لاضربك فالحَقُّ فيه ما نقله الصبان عن الجامي ان يقال لانهم كرهو ا ان يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له. (**قوله: على القسم المنفى**) يشعر ان النون قد تدخل على جواب القسم المنفي الا انه ليس بلازم وليس كذلك لامتناع دخولها عليه فليراجع. (**قول المصنف: وكثرت في مثل اما تفعلن**) هذا عند الجمهو ر وقال الزجاج والمبرد انها لازمة حينئذ كما مر في حروف السرط. (**قوله: لتشبيه**) علة لقوله: كثرت. (**قوله: كما أن ما المزيدة مؤكدة**) الحق إسقاطه. (**قوله: فلما كثرت**) هذاَ إِنَّما يتم على ما ذهب اليه الكوفيون من جواز تعاقب اللام والنون فيكتفي بأحدهما ومذهب البصريين لزوم اجتماعهما في المضارع المثبت واليه ذهب المص حيث قال ولزمت في مثبت القسم. (**قوله: لأن فيه معنى الشرط إلخ**) الأولى إسقاط قوله: معنى الشرط والاقتصار على قوله: ما المزيدة. (**قوله: والجهد**) بالضم والفتح. (**قوله: السعي**) المناسب المشقة. (**قوله: معناه ليكونن إلخ**) في الصبان

فإن التقليل قريب من النفي) ورب للتقليل (**قال الشَّاعِر * رُبَّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ * تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالاَتٌ)** قوله: أوفيت أي أشرفت وصعدت في علم أي على جبل والشمالات جمع شمال بفتح الشين وهي الريح التي تهب من ناحية القطب وقوله: شمالات فاعل ترففعن والجملة في محل النصب على الحال من فاعل أوفيت فأدخل النون المؤكدة الخفيفة في ترفعن لأن التقليل الذي دل عليه رب قريب من النفي قوله: (**وأما قولهم)** جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: قد قلت: وقد تدخل النون المؤكدة في النفي تشبيها بالنهي وكذا تدخل فيما يقارب النفي وهو القلة فكيف تدخل في قولهم: كثير ما يقولن فأجاب بقوله: وأما قولهم (**كَثِيرُ مَا يقُولَنَّ)** أي وأما قول العرب كثير ما يقولن (**زَيْدُ ذاك)** بإدخال النون المؤكدة الثقيلة فيه (**فلحمل الضد)** وهو الكثرة (**على الضد)** وهو القلة وما في قوله: ما يقولن موصولة أومصدريه قوله: (**والخفيفة)** أي النون المؤكدة الخفيفة (**تقع حيث تقع النون المؤكدة الثقيلة)** أي في فعل مستقبل فيه معنى الطالب كالأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والقسم (**إِلَّا في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لالتقاء**

عن التصريح تقوله: لمن حملته فعلا فأباه أي لابد من فعله مع مشقة وما قاله الشارح يؤل اليه والله أعلم. (**قوله: من رؤية البصر)** أي الحاصلة به. (**قوله: بمفعول)** الأولى الى مفعول. (**قوله: وهذا مثل إلخ)** كذا في هامش الرضى وفي الصبان نقلا عن التصريح تقوله: لمن يخفى امرا انت به بصير فليحرر. (**قوله: يضرب في استعجال الرسول إلخ)** أي يستعمل في مقام طلب عجلة الرسول في تبليغ ما ارسل لأجله. (**قوله: أي اعجل)** من عجل كعلم. (**قوله: كأني إلخ)** الظاهركأنك والله أعلم. (**قوله: وقد تدخل في النفي)** أي في المنفي بلا ولم ودخولها في الثانى اقل منه في الأول. (قوله: وان لم يكون فيه معنى الطلب)يوهم ان المنفي قد يكون فيه معنى الطلب فالظاهر إسقاطه. (**قوله: تشبيها بالنهى)** من حيث ان النهى طلب عدم الفعل وهى نفى. (**قوله: وهو قليل)** فائدته التصريح بأن قد فيها معنى التقليل. (**قوله: وكذا ما يقارب النفي)** أي وكذا تدخل النون في فعل متصف بما يقرب من النفي. (**قوله: نون المؤكدة)** صوابه النون المؤكدة. (**قوله: فان التقليل قريب من النفي)** أي لأن القلة تناسب القلة والعدم. (**قوله: فان التقليل إلخ)** لوقال: أي المستفاد من رب لأغنى عن قوله: فيما يأتى ورب للتقليل وكان أحسن. (**قوله: قال الشَّاعِر ربما إلخ)** يفهم من استشهاد المصنف به على ما تقدم أن رب هنا للتقليل كما يدل عليه عبارة التصريح بعد ذكره البيت والذي سهل ذلك أي دخول النون ان ربما للقلة واللقلة تناسب العدم والحق ان رب هنا للتكثير وحصل معنى البيت كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر الى ما يصنع العدوّ فارجع الى قومى فاخبرهم ففيه وصف نفسه بالشجاعة وانه كثيرا يكون ربيئة

الساكنين على غير حده) فإن التقاء الساكنين إنما يجوز إذا كان الأَوَّل حرف مد والثاني مدغما نحو دابة تقول اِضْرِبَنْ اِضْرِبُنْ اِضْرِبِنْ ولا تقول اِضْرِبَانْ ولا اِضْرِبْنَانْ خلافا ليونس فأنه أجاز التقاء الساكنين على غير حده وهو ردي ولكن تقول في الثقيلة اضربانِّ واضربنانِّ فتُدْخِلُ أَلِفًا بعد نون جمع المؤنث لتفصل بين النونات **(وإذا لقي النون المؤكدة الخفيفة ساكنا بعدها حذفت)** النون الخفيفة لئلا يلزم أحد المحذورين وهو إما تحريك الخفيفة أوالتقاء الساكنين **(نحو لا تضرب ابنك)** أي لاَ تَضْرِبَنْ اِبْنَكَ فحذفت النون الخفيفة لما ذكر **(قال الشَّاعِر* لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ * يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ)** أي لا تهينَنْ وعلك أي لعلك وفي لعل لغات لَعَلَّ وعَلَّ وعَنَّ لَعَنَّ وأنَّ ولأن وقوله: تركع أي تَفْتَقِرَ قال الجوهري في الصحاح الركوع الانحناء ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ أي انحنى من الكبر ويقال: ركع الرجل إذا اِفْتَقَرَ بعد غِنًى وانحط حاله قال: لا

لقومه فاتلوجه في دخول النون المؤكدة بعد ربما وجود ما الزائدة التي يؤكد بعدها كثيرا في غير ربما فليراجع. (**قوله: أشرفت وصعدت**) الأولى صعدت واشرقت ادتفعت في القاموس اوفي عليه اشرف. (**قوله: القطب**) أي الشمالى كوكب معلوم في جهة الشمال. (**قوله: في ترفعن**) أي في ترفع فقيل ترفعن. (**قوله: فكيف إلخ**) أي فهو مسلم لكن يقال: كيف تدخل إلخ. (**قوله: في قولهم كثيرما تقولن**) وفي نسخة خطية كثيرما يقولن واقول والله العلم ان ما في نسختنا محرف اما عن قولهم اكثر ما يقولن ذاك على ان ما مصدرية اوموصولة ففي شرح شواهد المفصل قال سِيبويهِ وزعم يونس انهم يقولون ربما يقولن ذلك واكثر ما يقولن ذلك واما عما في النسخة الخطية من قولهم كثر ما يقولن بدون ذلك على ان ما زائدة مثلها في قلما يقولن. (**قوله: زيد ذلك**) يفهم منه انه ليس من المتن كما في النُّسَخ المتداولة اشار به الى ان الفعل مستدرك عائد الى زيد مثلا وان خبر المبتد محذوف وهو ذاك مثلا و هذاَ إِنَّما يصح على تقدير تحريف كثير من اكثر واما على نسخة وكثرما يقولن فلاحاجة لذاك كما اشرنا اليه. (**قوله: فلحمل الصدر إلخ**) أي فتدخل على ما في حيز دال الكثرة كدخولها على ما في حيز دال القلة نحو ربما يقولن وقلما يقولن. (**قوله: وما موصولة اومصدرية**) غير صحيح على نسخة وكثرما يقولن بل ما عليه زائدة كافة ليست الا. (**قوله: أي في فعل مستقبل**) لايناسب قوله: في الإستنساء الا فعل الاسنين إلخ بل المناسب له ان يقول أي في جميع التصاريف كما لايخفى نعم يناسب ما جرى اولا من تخصيص الاحكام المذكورة بالنون الثقيلة وقد اشرنا الى بعده.

تهين الفقير البيت والضمير المستتر في رفعه راجع إلى الدهر والبارز إلى الفقير قوله: (**بخلاف التنوين**) أي هذا الذي ذكر من قوله: وإذا لقي النون الخفيفة ساكنا بعدها حذفت بخلاف التنوين (**فإن التنوين إذا لقي ساكنا يحرك**) التنوين (**بالكسر ولا يحذف نحو زيد العالم عندنا**) والفرق أن التنوين لازم للاسم المنصرف الخالي عن اللام والإضافة ونون التثنية والجمع والنون المؤكدة الخفيفة ليست بلازمة للفعل فلم يجز حذفه حينئذ بخلافها

﴿هآء السكت﴾

قوله: (**هآء السكت**) أي ومن أصناف الحرف هاء السكت في نحو قوله: **تعالى** ﴿فبهداهم اقتده﴾ وقوله: **تعالى** ﴿وما أدريك ما هية﴾ (وهي الهاء التي تزاد في كل محرك حركته غير إعرابية للوقف خاصة) فلا تزاد عند الوصل قوله: للوقف متعلق بقوله: تزاد ومثال هاء السكت (**نحو ثمَّة وحَيَّهَلهْ ومَاليه وسُلطَانِيَهْ**) في قوله: **تعالى** ﴿ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه ﴾ فإذا أدْرَجْتَ

(**قوله: على غير حده**) أي على نهجة المغتفر. (**قوله: فان التقاء إلخ**) أي انما تحقق التقاء الساكنين على غير حده حينئذ. (**قوله: انما يجوز**) أي في غير حالة الوقف. (**قوله: حرف مد**) والمراد به هنا حرف اللين لئلا يرد نحو خوصية ودويبة. (**قوله: تقول**) الأولى فتقول كما في نسخة خطية. (**قوله: فانه أجاز إلخ**) ونظر ذلك بقرائة نافع محياي وقرائة أبي عمر واللاي بسكون الياء وصلا وبقولهم: التقتا حلفتا البطان باثبات الف حلفتا وفي الرضي لاشك أن ذلك في مقام الشزوز فلايجوز القياس عليه وذكر ابن مالك في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وعليه حمل قوله: تعالى ولاتتبعان بالتخفيف النون على تقدير كون لاللنهى ويلزم عليه خروج النون عن وضعها وهو السكون. (**قوله: ردي**) بمعنى رديئ أي ما أجازه يونس من التقاء إلخ. (**قوله: ولكن تقول**) الظاهر كما تقول. (**قوله: في الثقيلة**) أي في المؤكد بالنون الثقيلة. (**قوله: فتدخل**) لعل الفاء للتفسير فالمراد أي تدخل. (**قوله: وهو اما تحريك الخفيفة إلخ**) أي المستلزم لخروج النون عن وضعها كذا قال السعد في شرح التصريف وفي شيخ يس على التصريح واقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتأمل إنتهى فالحَقُّ ان يقال: انما لم تحرك الخفيفة عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا في الاكثر لبعدها عنه في الفضل بكونها في الفضل وهو في الاسم. (**قوله: اوالتقاء الساكنين**) أي على غير حده. (**قوله: قال الشَّاعِر لاتهين إلخ**) وحاصل معناه لاتحتقر الفقير ولايخف به فانه ربما العكس الحال فيخفضك الدهر ويرفعه عليك. (**قوله: أي لعلك**) وهى هنا للإشفاق وجملة علك ان تركع في قوة التعليل مما قبل ان على معنى علك ذوان تركع بتقدير مضاف ليصح الحمل.

أسْقَطْتَ هذه الهآءَ وقلتَ: مالى هلك عني سلطاني خذوه قوله: (**ولا تكون**) أي ولا تكون هاء السكت (**إِلَّا ساكنة وتحريكها لحن**) أي خطأ لما قلنا إنها للوقف خاصة ولا يجوز الوقف على المتحرك قال الجوهري في الصحاح اللحن الخطأ في الإعراب يقال: فلأن لَحّان وفلانة لَحّانة أي كثير الخطأ والتلحين التخطئة وهذه الهاء أعني هاء السكت في القرآن في سبعة مواضع لم يتسنه وبهديهم اقتده وكتابيه وحسابيه وماليه وسلطانيه وما هيه

﴿**التنوين**﴾

قوله: (**التنوين**) أي ومن أصناف الحرف التنوين (**وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل**) فقوله: ساكنة احتراز عن النون المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات فلا يرد التنوين المتحرك لالتقاء الساكنين في نحو زيد العالم عندنا لكون تحركه حينئذ عارضا وقوله: تتبع حركة الآخر احتراز عن نون ساكنة في غير الآخر كما في عندنا فإنها لا تسمى تنوينا واحترز أيضا عن نون من وعن لأنها غير تابعة لحركة الحرف الآخر فلا تسمى تنوينا وقوله: لا

(**قوله: قال لاتهينن إلخ**) من كلام الجوهرى في الصحاح. (**قوله: أي هذا الى قوله: بخلاف التنوين**) أي بخلاف حكم التنوين حينئذ يشير الى ان قوله: بخلاف خبر مبتدأ محذوف والأولى جعله حالا من الضمير المستتر في حذفت أي متلبسة بخلاف التنوين. (**قوله: ولايحذف**) أي في الاكثر إذ يجب حذفه إذا كان المنون علما موصوف بابن متصلا به مضافا الى علم آخر نحو جاء زيد ابن عمرو. (**قوله: ونون التثنية والجمع**) ليس في بعض النُّسَخ وهو ظاهر بناء على ان الانصراف وعدمه من خواص المعري بالحركات. (**قوله: والنون المؤكدة ليست بلازمة**) أي فيما سوى جواب القسم المستقبل المثبة المتصل بلامه للزوم احدى النونين فيه. (**قوله: فلم يجز حذفه إلخ**) أي للإعتداد بها بخلافه

﴿**هاء السكت**﴾

(**قوله: هاء السكت**) أي هاء توتى بها في مقام السكت والوقف فالاضافة لادنى ملابسة. (**قوله: أي من اضافة الحرف**) كذا في المفصل والحق عدم عدها من اضافة إذ ليست من الحروف المعانى التي الكلام فيها. (**قوله: في نحو قوله: تعالى فبهديهم اقتده إلخ**) الأولى تركه ولإستغناء عنه بقوله: نحو ثمه إلخ اوذكره هناك. (**قوله: تزاد في كل متحرك إلخ**) للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف. (**قوله: غير إعرابية**) أي ولامشابهة لها وهى تكون في اربعة انواع اسم لالنفي الجنس والمندى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضى كذا في التصريح. (**قوله: للوقف**) أي وقت الوقف. (**قوله: خاصة**) أي خص الوقف بها خصوصا. (**قوله: فلا تزاد عند الوصل إلخ**) الافي مقام اعطاء الوصل حكم الوقف وذلك قليل في النثر كثير في الشعر. (**قوله: فإذا ادرجت**) أي ادخلت وصلت الكلمة بما

لتأكيد الفعل احتراز عن النون المؤكدة الخفيفة في نحو اضربن فإنها لتأكيد الفعل فلا تسمى تنونيا قوله: (**وهو**) أي والتنوين (**على ستة أقسام أحدها**) أي أحد الأقسام الستة للتنوين (**تنوين التمكن أي الدال على مكانة الاسم في الاسمية**) أي على تمكنه ورسوخ قدمه فيها (**وهو**) أي وتنوين التمكن (**كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من وجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف**) وهما أن في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان من العلل التسعة كل علة منها فرع لشيء واحد وإحدى فرعيتي الفعل أنه مشتق والأخرى أنه في الإفادة محتاج إلى الاسم والاسم لا يحتاج إليه في الإفادة فالحاصل أن تنوين التمكن كل تنوين لحق معربا منصرفا سواء كان معرفة أونكرة (**نحو زيد ورجل**) وإِنَّمَا أورد مثالين دفعا لوهم من توهم أن التنوين في مثل رجل للتنكير قوله: (**والثاني**) أي والقسم الثَّانِي للتنوين من الأقسام الستة (**تنوين التنكير وهو كل تنوين يدل على أن الاسم الذي دخل عليه**) هذه التنوين (**نكرة كقولك: صه وصه**) ومعناهما اسكت فالمعنى افعل السكوت فإذا نونت فالمعنى افعل سكوتا ما (و) كـ (**قولك سِيبويهِ وسِيبويهِ**)

بعدها. (**قوله: مالى هلك إلخ**) أي بوصل مالى هلك إلخ وسلطانى بذوه. (**قوله: وتحريكها لحن**) أي في غير الضرورة. (قوله: في الإعراب) أي في تطبيق الكلام على القواعد العربية. (**قوله: وفلانة**) من زيادة الناسخين على ما في الصحاح. (**قوله: لحانة**) التاء للمبالغة مثلها في علامة. (**قوله: وهذه الهاء اعنى هاء السكت**) الاخصر وهاء السكت. (**قوله: في القرآن**) حال من قوله: الهاء أي واقعة فيه والأولى وقعت في القرآن في سبعة مواضع. (**قوله: لم يتسنه**) بنا على انه من السنة وان لامها واومحذوفة واما على ان الام هاء كما هو رأي الحجازيين فالهاء في يتسنه أصلية

﴿التنوين﴾

. (**قوله: وهو**) الظاهر إسقاطه. (**قوله: بحسب الذات**) أي مع قطع نظر عن عارض. (**قوله: فلايرد إلخ**) أي على جميع التعريف. (**قوله: احتراز إلخ**) الأولى والاخصر عن نون ساكنة غير تابعة لها سواء لم تكن في الأخير كنون عندنا أم كانت فيه كنون من وعن فانها لاتسمى تنوينا. (**قوله: في غير الاخير إلخ**) في العصام وظهو ر ان المراد نون هى كلمة لأن الكلام في قسم الحرف يمنع شمول نون نحو عند ومن وعن أي فلامعنى للإحتراز عنها وقد يقال: التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام على قسم الحرف يكفي فيه كون بعض اقسامه حرفا. (**قوله: فانها لاتسمى تنوينا**) علة لصحة الإحتراز وكذا يقال في قوله: فلاتسمى تنوينا وقوله: فانها لتاكيد الفعل. (**قوله: فلاتسمى تنوينا**) الأولى فانها لاتسمى إلخ.

فإذا قلت: بلا تنوين أردت سِيبويهِا المعروف وإذا قلته بالتنوين أردت سِيبويها غير معين قوله: (والثالث) أي والقسم الثالث للتنوين من الأقسام الستة (**تنوين العوض من المضاف إليه وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف إليه**) ليكون عوضا عن المضاف إليه سواء كان المضاف إليه جملة (**كقولك: يومئذ وحينئذ وساعتئذ**) أي يوم إذا كان كذا وحين إذ كان كذا وساعة إذ كان كذا أوغير جملة كقوله: تعالى في سورة هو د ﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ أي وإن كلهم قوله: (**والرابع**) أي والقسم الرابع للتنوين من الأقسام الستة (**تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون الواقعة في جمع المذكر السالم**) نحو مسلمين ومسلمون (**ك**) التنوين في (**مسلمات**) فإن هذا التنوين في مقابلة نون مسلمين ومسلمون وإِنَّمَا لم يذكر جار الله العلامة رحمة الله عليه هذا التنوين المقابلة في المفصل إشارة إلى أن تنوين

(**قوله: أي والتنوين**) الأولى فيه وفيما بعد إسقاط الواو. (**قوله: على ستة اقسام**) أي بناء على التعريف المذكور واما على ما قيل من انه نون ساكنة تثبت لفظاً لاخطا فالاقسام اربعة هى ما عدا الترنم والغالي. (قوله: تنوين التمكن) ويطلق عليه تنوين الصرف وتنوين الأمكنية وتنوين التمكن أيضا قال الشهاب التمكن هنا صار له لقبا على المعنى المعتبر عنه بالأمكنية. (**قوله: أي الدال على مكانة إلخ**) يشير الى ان الاضافة من اضافة الدال الى المدلول. (**قوله: مكانة**) من مكن إذا بلغ الغاية في التمكن. (**قوله: ورسوخ قدمه**) في قدمه استعارة مكنية وتخييلية والرسوخ بمعنى الثبوت والاستقرار ترشيح. (قوله: من وجهين) صلة يشبه أي من اجل وجهين. (**قوله: المذكورة**) في ضمن ذكر العلل. (**قوله: في منع الصرف**) أي في مبحثه. (**قوله: وهما ان إلخ الى قوله: فرع لشيء واحد**) أي هما متحققان يسبب ان في الفعل فرعيتين ولايخفى ركاكة هذه العبارة فالأولى والاخصر بدلها وهما فرعيتان الناشئتان من العلتين كفرعيتى الفعل. (**قوله: لشيء واحد**) وفي بعض النُّسَخ لشيء اخر وهو الظاهر. (**قوله: مشتق**) أي من الاسم. (**قوله: والاسم لايحتاج إلخ**) الأولى وهو لايحتاج اليه فيها. (**قوله: معربا منصرفا**) أي ولم يكن للعوض والمقابلة. (**قوله: دفعا إلخ**) إذ لوكان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل كذا قيل وقد منع البعض بطلانه فان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين وجوز بعضهم كونه للتمكن لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكون موضوعا لنكرة هذا والله أعلم (**قوله: ان الاسم الذي دخل عليه**) أي من بعض المبنيات وهو العلم المختوم بويه وبعض أسماء الأفعال فاللام في قوله: الاسم للعهد والحق التصريح لذلك بأن يقول وهو اللاحق لبعض المبنيات ليدل على التنكير. (**قوله: وإذا اسكنت**) وفي نسخة خطية فإذا اسكنت فالمعنى افعل السكوت وإذا نونت إلخ وهو الظاهر. (**قوله: فالمعنى افعل**

مسلمات تنوين التمكن وقال ابن الحاجب رحمه **الله** في شرح الكافية: وما توهم من أنه يعني من أن تنوين مسلمات تنوين التمكن مردود بما لوسميت به امرأة فإن فيه العلمية والتأنيث ولا إثبات لتنوين التمكن معهما ولما ثبت دل على أنه ليس بتنوين التمكن هذا آخر ما ذكره وإِنَّمَا لم يمنع مسلمات إذا سميت امرأة بها عن الكسر مع أنها غير منصرف حينئذ لأن الكسر فيها ليس بعلامة للجر فقط لكونه مشتركا فيها بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وجره تابع للنصبقوله: (**والخامس**) أي والقسم الخامس للتنوين من الأقسام الستة (**تنوين الترنم**) والترنم في اللغة ترجيع الصوت قال الجوهري في الصحاح ترنم إذا رجع صوته قوله: (**وهو**) أي وتنوين الترنم (**كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة**) والقافية المطلقة

السكوت) أي المفهوم المعين وهو السكوت عن كلام خاص فالتعيين راجع للمسكوت عنه وكذا يقال في الثكير فمعنى صه افعل سكوتا ما أي اوجد فردا من افراد السكوت وليس بلازم ترك الكلام بالمرة لأن النكرة في سياق الاثبات لاتعم. (**قوله: فيتمثل حينئذ بالسكوت عن غيره وفتح اخرى**) واشتهر انه لايتمثل على التنوين الا بترك الكلام رأسا وكأن وجهه ان صه معناه لانتكلم كلاما والنكرة في سياق النفي تعم. (**قوله: المعروف**) الأولى بدله المعين إذ قوله: المعروف يشع ان المراد به الامام المشهور في العربية كما صرح به بعضهم ولاوجه للاقتصار عليه. (قوله: سِيبويهٍا غير معين) الصواب سِيبويهٍ كما في نسخة خطية أي فردا غير معين من الجملة المسمى به. (**قوله: تنوين العوض**) الاضافة بيانة. (قوله: من المضاف اليه) وقد يكون عوضا عن حرف اوحركة كتنوين جوار ونواش ولعل تخصيصه بالمضاف اليه جرى على رأي من يقول انه تنوين التمكن فليراجع. (قوله: ليكون عوضا إلخ) الأولى والاخصر ليكون عوضا عنه سواء كان جملة إلخ. (**قوله: يومئذإلخ**) والاضافة فيها للبيان كشجر الاراك وعلم فقه. (**قوله: تنوين المقابلة**) في الصبان من اضافة المسبب الى السبب انتهى وقد يقال: إنها لادنى ملابسة فلينظر. (**قوله: المؤنث السالم**) أي الجمع بالألف والتاء الزائدتين. (**قوله: في مقابلة إلخ**) حال من المستتر في لحق وعلى ما جرى عليه الصبان كلمة في للتعليل والجار والمجرور متعلق بقوله: لحق ومعنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من التنوين والنون قائم مقام التنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولايرد ان مفرد هذا الجمع قد لاينون نحو فاطمة لأن التنوين مالا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر الذي لاينون مفرده نحو ابراهيمون. (قوله: جار الله) أي جار بيت

هي القافية التي حرف الروي منها متحرك بخلاف القافية المقيدة كما سنذكرها وإِنَّمَا سمي هذا التنوين تنوين الترنم لكونه بدلا من حرف الترنم وهو حرف المد واللين (**كما في قول جرير أقلي اللوم عإذل والعتابًا وقولي إن أصبت لقد اصابًا**) الإقلال ضد الإكثار واللوم الملامة وعإذل أصله يا عإذلة اسم فاعل من العذل وهو اللوم فرخمت بحذف تاء التأنيث وجعل المحذوف في حكم الباقي قوله: والعتابًا عطف على قوله: اللوم والصواب نقيض الخطأ وأصابا أي قال الصواب وفحواه أقلي اللوم يا عإذلة وأقلى العتاب وقولي والله لقد أصاب إن أصبت أي إن قلت: صوابا فالتنوين الذي في قوله: العتبا وفي قوله: أصابا تنوين الترنم لأنه جعل مكان حرف المد واللين الذي هو الألف في قوله: العتابا وأصابا في القافية المطلقة لأن حرف الروى وهو الباء فيهما متحرك. قوله: (**والسادس**) أي والقسم السادس للتنوين من الأقسام الستة (**التنوين الغالي**) والغالي اسم فاعل من غلى في الأمر يغلوغلوا أي جاوز فيه الحد قوله: (**وهو**) أي والتنوين الغالي (**كل تنوين لحق قافية مقيدة للترنم**) أي لترجيع الصوت والقافية المفيدة هي القافية التي حرف الروي فيها ساكن بخلاف القافية المطلقة كما ذكرنا وإِنَّمَا سمي هذا التنوين تنوين الغالي لمجاوزته عن حد الوزن والغلومجاوزة الحد كما ذكرنا قوله: (**كما في قول رؤبة**) أي التنوين الغالي كما في قول رؤبة (**وقائم الأعماق خاوى المخترقن مشتبه الأعلام لماع الخفقن**) قوله: الواوفيه واورب قال الجوهري في الصحاح القتام والقتم الغبار والقتمة لون فيه غبرة وحمرة وسواد قاتم

الله لقب الزمخشرى لاقامته بمكة المكرمة مدة. (قوله: المقابلة) في نسخة خطية اعنى تنوين القابلة وهو الصواب. (**قوله: إشارة إلخ**) قد يمنع الإشارة فالظاهر أن يقول: لأنه عنده تنوين التمكن. (**قوله: إلى إن تنوين مسلمات**) الأولى ألى أنه. (**قوله: من ان**) الظاهر إسقاطه كما في نسخة خطية. (**قوله: بما لوسميت به امرأة**) متعلق بمردود أي بتسمية امراة به فما مصدرية ولوزائدة اوبالعكس. (**قوله: ولا إثبات إلخ**) الأولى والمناسب ولا تنون إلخ أي لكون الاسم غير منصرف حينئذ وتنوين التمكن لابجامع منع الصرف هذا وفيه كما قال الصبان ان من ينون حينئذ ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور. (**قوله: غير منصرف**) الظاهر غير منصرفة بالتاء. (**قوله: لأن الكسر** إلخ) لايخفى ما في هذا التعليل إذ يشعر ان نصب جمع المونث السالم بالكسر استقلالى وان جر غير المنصرف تابع للنصب مطلقاً ولبس كذلك إذ نصب الجمع بالكسر انما هو بتعبعية النصب وغير المنصرف يتبع جره النصب بالفتح فالحَقُّ في التعليل ان يقال: كما قيل في دخول التنوين ان من لكسر ينظر الى ما قبل العلمية هذا والله تعالى

ومكان قاتم الأعماق أي مغبر النواحي والأعماق جمع العمق وهو ما بعد من أطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترقن الممر والاشتباه خفاء الأمر والأعلام جمع العلم وهو العلامة ولماع اسم فاعل للمبالغة من لمع البرق يلمع لمعًا ولمعانا أي أضاء والخفق السراب وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء خفق يخفق خفقا وخفقانا أي إذا اضطرب وتحرك قال الجوهري في الصحاح وأما قول رؤبة مشتبه الأعلام لماع الخفقن فإنما حركته للضرورة يريد تحرك فاء الخفقن وفحواه رب بلدة أي بادية مظلم الأطراف خالي الطريق مشتبه العلامات لماع خفق السراب سرت فيها فالتنوين الذي في قوله: المخترقن هو التنوين الغالي لأنه تنوين لحق قافية مقيدة لترجيع الصوت فإن حرف الروي وهو القاف ساكن ويجوز كسر ما قبل هذه التنوين وفتحه كما في قوله: المخترقن بكسر القاف وفتحها أما الكسر فإما لالتقاء الساكنين وإما لأن القاف فيه يستحق الكسر في الأصل وأما الفتح فللخفة قاله السيد في شرح الكبير للكافية قوله: (**وهو قليل**) أي والتنوين الغالي في كلام الفصحآء قليل

اعلم اعلم. (قوله: ترجيع الصوت) أي ترديده وتنكيره. (**قوله: حرف المد واللين**) الحاصل من اشباع الحركة في آخر القافية. (**قوله: في القوافى**) صلة جعل جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت الى أوّل ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت كذا في التصريح. (**قوله: والقافية المطلقة**) أي التي اطلقت عن السكون وتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة ناشئ من اشباع حركة الآخر بخلاف المقيدة حيث يتقيد الصوت بها ويمتنع امتدادها.

